الحاج
وأولاده
وجميع العاملين بالمنشآت
مصر و المصريون
فى عهد مبارك (1981-2008)
د. جلال أمين
ميريت

مصر والمصريون

فى عهد مبارك

(١٩٨١-٢٠٠٨)

مصر والمصريون
في عهد مبارك
(١٩٨١-٢٠٠٨)

جلال أمين

الطبعة الأولى ٢٠٠٩.
(c) دار ميريت
٦ (ب) شارع قصر النيل، القاهرة
تليفون / فاكس: ٢٥٧٩٧٧١٠ (٢٠٢)
www .darmerit .org
merit56@hotmail .com

الغلاف : أحمد اللباد

المدير العام : محمد هاشم

رقم الإيداع: ٢٠٠٨

الترقيم الدولي: -٩٧٧-٣٥١

د. جلال أمين

مصر والمصريون في عهد مبارك

(١٩٨١-٢٠٠٨)

دار ميريت
القاهرة ٢٠٠٩

مقدمة

لا أشـك فى أنه قد آن الأوان لأن نلقى نظرة شاملة على عهد الرئيس حسنى مبارك بأكمله. فها قد مرّ أكثر من ربع قرن على تسلمه حكم مصر، وهى فترة طويلة بأى معيار.

تسلم حسنى مبارك الحكم ولم يكن قد مضى أكثر من عام على استلام الـرئيس ريجان الحكم فى أمريكا، وبعد عامين فقط من صعود مسز ثاتشر إلـى الحكـم فى بريطانيا، أى لم يكن عهد الليبرالية الجديدة قد أحدث أثره بعـد. وكان الاتحاد السوفييتى لا يزال فى عنفوانه، ولم نكن سمعنا بعد عن جورباتـشوف أو سياسـة البرسترويكا. ناهيك عن سقوط حائط برلين، ثم سقوط دولة شيوعية بعد أخرى، بما فيها الاتحاد السوفييتى نفسه.

خـلال عهـد الـرئيس مبارك ، قام صدام حسين بالهجوم على الحكم الإسـلامى الجديـد فى إيران، ثم هجم على الكويت واحتلها وانسحب منها، وانقلبت أمريكا من صديقة لصدام حسين إلى عدوة، والرئيس مبارك لازال فـى الحكـم. عـندما جاء الرئيس مبارك إلى الحكم كانت الحرب الأهلية اللبنانـية لازالـت محتدمة، والملك حسين كان يحكم الأردن، وحافظ الأسد يحكم سوريا. ثم حدثت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والرئيس مبارك لا يزال فـى الحكـم، فشهد صعود حركة " مكافحة الإرهاب " وتوجيه السهام إلى العـرب والمـسلمين بدلا من الشيوعيين. هكذا جاء الرئيس ريجان وذهب، والـرئيس بـوش الأب وذهب، والرئيس كلينتون وذهب، ثم الرئيس بوش الابـن وكـاد يـذهب، كل هذا والرئيس مبارك قابع فى مكانه. فالرؤساء والملوك يأتون ويذهبون إلا الرئيس مبارك. فيا له من رجل!.

ولكـن دلائـل كثيرة تشير إلى أن عصر مبارك أصبح قريباً جداً من نهايـته. نحـن نتمنـى للرجل بالطبع طول العمر، ولكنه أصبح، بالمعايير المـصرية على الأقل، رجلا طاعنا فى السن. والأهم من ذلك أن كل شىء

يدل على أن التمهيد قد بدأ لنقل السلطة منه إلى غيره، بما فى ذلك التعديلات الدستورية الأخيرة، بل وربما كان الاعتزال قد بدأ بالفعل دون أن يعلن على الناس. وربما كان تشكيل حكومة أحمد نظيف فى صيف ٢٠٠٤، أثناء وجود الرئيس مبارك للعلاج فى ألمانيا، هو بداية هذا الاعتزال الفعلى، دون أن نخطر به. فأى وقت أنسب من الوقت الحالى لتأمل عصر الرئيس مبارك بأكمله ؟.

* * *

كان الرئيس أنور السادات قد ترك للرئيس مبارك فى ١٩٨١ تركة ثقيلة جداً، سواء فى الاقتصاد أو السياسة. ففى الاقتصاد، ترك السادات عبئا ثقيلا جدا من الديون الخارجية لم تعرف مصر مثله قبل السادات، ولا حتى فى عهد الخديو إسماعيل. كما ترك مصر وهى تعانى من معدل مرتفع جداً للتضخم، لم تعرف مصر مثله أيضاً فى تاريخها الحديث. وكذلك ترك السادات ما يسميه الاقتصاديون بـ" اختلال الهيكل الاقتصادى "، ويقصد به على الأخص نصيب منخفض للغاية للصناعة التحويلية فى الناتج القومى والعمالة والصادرات، وارتفاع أكبر من اللازم فى نصيب الخدمات والمواد الأولية، وهو ما يعنى كيانا اقتصاديا هشا تهدده أى صدمة تأتى من الخارج، وعاجزا عن توفير فرص عمالة مجزية لقوة العمل المتزايدة.

صحيح أن معدل نمو الناتج القومى كان مرتفعا جدا عند مقتل السادات، ولكن السبب لم يكن نشاطا إنتاجيا بقدر ما كان ارتفاع معدل الهجرة إلى دول الخليج، وإعادة فتح قناة السويس وازدهار السياحة، وهى أشياء لا تمثل نشاطا " إنتاجيا " بمعنى الكلمة، وشديدة الحساسية للتطورات والأحداث السياسية فى المنطقة، ومن ثم معرضة للتدهور فى أية لحظة.

أما تركة السادات السياسية فلم تكن أفضل كثيرا. لقد ترك السادات لمبارك فى ١٩٨١ شعبا غاضبا بأكمله، بدليل الآلاف من المسجونين السياسيين الذين اعتقلهم السادات دون محاكمة قبل مقتله بشهر واحد. مسجونون من مختلف الاتجاهات، مسلمون ومسيحيون (من بينهم البابا شنودة نفسه الذى حددت إقامته)، يساريون وماركسيون، ناصريون ووفديون ومستقلون، من محمد حسنين هيكل إلى فؤاد سراج الدين إلى فتحى رضوان

وحلمــى مــراد، بالإضــافة طبعا إلى أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام، رجال ونساء، من صافيناز كاظم إلى نوال السعداوى.. إلخ.

كانت صحف المعارضة كلها مغلقة عندما قتل السادات، ولكن السادات ترك أيضاً وراءه جماعات إسلامية قوية، لدرجة أنها كانت قادرة على قتل الرئيس وهو واقف وسط جيشه. كان السادات مسئولا إلى حد كبير عن نمو هــذه الجماعات الإسلامية واشتداد قوتها لاعتقاده أنها يمكن أن تؤازره فى ضرب اليساريين، ولكنه ساهم أيضاً فى اشتداد غضبها وعنفها بعقده معاهدة للصلح مع إسرائيل فى ١٩٧٩.

فما الذى حدث لهذه التركة فى عهد مبارك ؟.

* * *

شهد المصريون فى علاقتهم بمبارك شهر عسل قصيرا للغاية، يبدو أنه جــاء نتــيجة لــبعض النصائح التى أعطيت له بتهدئة الأوضاع بعد مقتل الــرئيس، وأن يحــاول إرضاء مختلف طوائف المعارضة ريثما يستتب له الأمر (أو بالأحرى ريثما يستتب الأمر لناصحيه). وقد دأب الرئيس الجديد خــلال هــذه الفترة القصيرة على أن يرد على السؤال الذى كان يوجه إليه باستمرار من المراسلين الأجانب، عما إذا كان سيطبق نفس سياسة السادات أم سينتهج سياسة جديدة، بقوله : " أنا اسمى حسنى مبارك ! "، وهو مبتسم ابتــسامة عريضة. وهى إجابة لا تتسم بالكثير من العمق، ولكن الصحفيين والمراســلين كانــوا دائما يجدونها إجابة طريفة تستدر منهم الضحك، مما شــجع الــرئيس على تكرارها. وعلى أى حال سرعان ما قنع الرئيس بعد شهر العسل القصير، بالتعامل بطريقة سلبية تماماً مع تركة السادات، فترك جمــيع القرارات الأساسية (ومعظم القرارات غير الأساسية أيضاً) فى يد تحالف بين قوى خارجية وداخلية رأت كل منها مصلحتها فى هذا التحالف، ووجدت من السهل فرض إرادتها على الرئيس.

ولكن لنبدأ من شهر العسل. لقد بدأ الرئيس، بعد أسابيع قليلة من مقتل الــسادات، باتخــاذ قــرار مفــرح للغاية وهو الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الكبار واستقبالهم فى قصره، بالترحيب والإكرام الواجبين، وكأنه يعلــن اعــتذاره عــن فظاظة الرئيس السابق. صحب ذلك امتناع تام عن

الأعمال التى كانت تستفز المصريين، كالظهور المستمر لسيدة مصر الأولى فى عهد السادات، ونشر صورها باستمرار فى الجرائد، وقد كان هذا اللقب (سـيدة مـصر الأولـى) جديدا تماماً على المصريين فى ذلك الوقت، لم تعـرفه مـصر لا فـى عهد عبد الناصر ولا فى عهد الملكية. كذلك امتنع الـرئيس الجديـد عما دأب عليه السادات من استخدام عبارات جارحة فى وصف معارضيه، كأن يصف شيخا محبوبا وداعية إسلاميا (الشيخ كشك) بأنـه " مرمـى فى السجن زى الكلب "، ووصفه كاتبا ومفكرا مصريا مرموقا (توفيق الحكيم) " بالشيخ المخرّف "، لمجرد توقيعه على عريضة تدعو إلى العمل على استعادة سيناء، فضلا عن وصف السادات لديمقـراطيته بأنهـا " ديمقـراطية ذات أنياب "، وتهديده لمعارضـيه، ليس فقط بالسجن والفصل بل " بالفرم ". امتنع الرئيس الجديد عـن كـل هـذا وبدا رئيسا مهذبا للغاية، كما بدا وكأن سيدة مصر الأولى الجديدة سوف تنهج نهجاً مختلفا تماماً عن نهج السيدة جيهان السادات.

فى فبراير ١٩٨٢ حدث حادث سعيد آخر أشاع فى نفوس الاقتصاديين المصريين الأمل فى أن إصلاحا اقتصاديا حقيقيا على وشك أن يتحقق. فقد دعا الرئيس مبارك صفوة العقول الاقتصادية فى مصر، بمختلف اتجاهاتها، اليـسار واليمـين والوسـط، إلى مؤتمر لمناقشة الوضع المتردى للاقتصاد المـصرى واقتراح سبل الخروج منه. عبّر كل من هؤلاء الاقتصاديين عما فى قلبه على نحو لم يكن مألوفا طوال العشرين سنة السابقة، ولم نشهد مثله مـنذ ذلـك الـوقت : أن يجتمع كل هؤلاء الاقتصاديين الوطنيين، بمختلف انـتماءاتهم وأيديولوجـياتهم، فى مكان واحد، ويتبادلوا الحديث بحرية حتى يـصلوا إلـى قرارات لا تستهدف إلا مصلحة الوطن. عندما يستعيد المرء ذكرى هذا المؤتمر سوف تدهشه السهولة التى وصل بها اقتصاديون مختلفو المذاهب إلى حلول لمشاكل الاقتصاد المصرى، وسهولة اتفاقهم عليها، مما يؤكد من جديد بأن الذى يعطل نهضتنا الاقتصادية ليس الجهل بالحلول الفنية المطلوبة، بل خبث الطوية وتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة.

صـحب هذا عودة صحف المعارضة إلى الظهور، بل وسُمح للصحف الحكومية بدرجة من الحرية لم تعرف منذ قيام ثورة ١٩٥٢. فشهد المثقفون المـصريون فتـرة ذهبية من حرية التعبير والنقد أشاعت تفاؤلا شديدا بما يمكـن أن تـصبح علـيه الحياة السياسية فى مصر. ورجعت أقلام كان قد

قـصفها السادات، فعادت إلى التألق أقلام فتحى رضوان وحلمى مراد فى " الشعب "، وفيليب جلاب وصلاح عيسى فى" الأهالى"، ويوسف إدريس فى" الأهـرام "، وصـلاح حافظ فى " الأخبار ".. إلخ. وعاد من الخارج كتّاب كـبار بعد غيبة طويلة، وكانوا قد يئسوا من السادات وأصابهم الإحباط التام مـن سياسـاته، ومـن جدّه وهزله على السواء. فعاد أحمد بهاء الدين من الكـويت، ومحمـود أمين العالم وعبد المعطى حجازى من فرنسا، بل حتى سـمير أمـين، المفكر الماركسى الشهير، بدأ يعود إلى مصر على فترات متقاربة، وهو الذى لم يعد إليها منذ تركها هارباً من الاعتقال فى ١٩٥٩.

وقـد وقعـت أنـا ضحية هذا التفاؤل، فبدأت أنشر مقالات فى مجلة " الأهـرام الاقتصادى " الذى حوّلها رئيس تحريرها (د. لطفى عبد العظيم)، خلال فترة شهر العسل القصيرة، إلى منبر حرّ لمختلف الآراء، وحاولت فـى تلـك المقالات أن أقيّم فترة الثلاثين عاما كلها، التى مضت على قيام الـثورة. ولكنى فوجئت يوما بلطفى عبد العظيم يقول لى بحزن، إن صحفيا وطنـيا كبيرا نصحه بعدم الإفراط فى التفاؤل، إذ إن الأمور أبعد ما تكون عن الاتضاح بعد. وأسرّ له سياسى كبير آخر بأن هناك من الدلائل ما يشير إلـى أن " المافيا " قد نجحت فى إحكام سيطرتها بعد أن أقنعت الرئيس بأن يصير رئيسا للحزب الحاكم وليس رئيسا مستقلا فوق الأحزاب كلها، وأن ما شـهدناه لـيس إلا مجرد شهر عسل قصير كان لابد منه فى أعقاب حادث بخطورة قتل رئيس الجمهورية.

وبالفعل بدأت السماء تتلبد بالغيوم قبل انقضاء سنة واحدة على اعتلاء الرئيس مبارك كرسى الرئاسة، ثم بدأ اليأس يتسرب إلى النفوس شيئا فشيئا مـن أن يحدث أى إصلاح حقيقى فى السياسة أو الاقتصاد. إلى أن اكتشفنا أن تحالفـا قـويا قـد تم عقده بين أصحاب المصلحة فى الخارج والداخل، تـتعارض أهدافـه تعارضـا تاما مع المصلحة الوطنية، سواء فيما يتعلق بالسياسة الخارجية أو العربية، أو بالموقف من إسرائيل، أو بسياسة الانفتاح الاقتـصادى. كـان علينا أن نتوجس شرًّا منذ أن رأينا كيف تعامل النظام الجديد مع توصيات المؤتمر الاقتصادى. فالذى حدث هو أنه بعد أن استمع الحكـام إلـى نصائح خبراء الاقتصاد، واستلموا بحوثهم وتوصياتهم، وجّه الـنظام خـالص الشكر للخبراء، وتم تسريحهم جميعا على وعد بأن لجاناً سوف يجرى تشكيلها لتحويل هذه التوصيات إلى قرارات قابلة للتنفيذ. ثم لم

نسمع قط أن مثل هذه اللجان قد تم تشكيله، أو أن هؤلاء الخبراء قد استدعوا مرة أخرى للاجتماع.

فما الذى حدث نتيجة لهذا، للاقتصاد والسياسة والمجتمع فى مصر خلال السبعة وعشرين عاما التالية ؟ هذا هو ما يحاول هذا الكتاب الإجابة عنه. ولكنى فى كتابة كثير من فصول الكتاب وجدت من الملائم أن أبدأ الحديث بما كان عليه الحال قبل أن يتولى الرئيس مبارك الحكم، بل ورجعت أحيانا إلى عهد ما قبل الثورة، آملا أن تلقى هذه العودة إلى فترة سابقة ضوءاً مفيداً على مغزى عهد الرئيس مبارك.

٧ نوفمبر ٢٠٠٨

(١)

الدولة الرخوة

-١-

منذ نحو أربعين عاماً، عندما كنا ندرس الاقتصاد فى أوروبا، نحن المبعوثين إلى الخارج على نفقة الدولة، ونحاول اكتشاف أسرار التنمية والنهضة بصفة عامة، كانت هناك ثلاثة أو أربعة أسماء لاقتصاديين كبار تحظى باحترام وإجلال خاص منا جميعاً، نتلقف أى شيء يكتبونه، ونعتبر آخر كلمة تصدر عنهم بمثابة آخر كلمة تصدر فى قضية التنمية والتخلف. كان من هؤلاء الاقتصادى وعالم الاجتماع السويدى العظيم "جنار ميردال" (Gunnar Myrdal) الذى كان يتميز عن معظم الاقتصاديين بثاقب نظره وبعد أفقه، وبدرجة عالية من الحكمة، فضلا عن أنه كان من أواخر ذلك الجيل من الاقتصاديين الآخذ فى الاندثار، الذين يتمتعون بثقافة واسعة، ويمزجون بين معرفتهم الاقتصادية ومعارفهم السياسية والاجتماعية، ويرفضون تحويل الاقتصاد إلى فرع من فروع الرياضة التطبيقية. كان يقول " ليس هناك مشاكل اقتصادية، وأخرى اجتماعية، وأخرى سياسية، ثمة فقط مشاكل، وهى معقدة ".

نشر الأستاذ ميردال فى ١٩٦٨ كتابه الشهير " الدراما الآسيوية : بحث فى أسباب فقر الأمم "[١]، فتلقفه طلاب التنمية فى العالم بالتهليل والترحيب، وقارنوه (كما يبدو أيضاً من عنوان الكتاب نفسه) بكتاب آدم سميث الأشهر " بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم ". والمقارنة فى رأيى فى محلها، ولعلها ستصبح كذلك، أكثر فأكثر، مع مرور الزمن.

* * *

1- G. Myrdal: Asian Drama, Penguin, London, 1968.

أقـــول هذا عن ميردال بسبب نظرية معَينة قال بها فى ذلك الكتاب ثم أفـــاض فى شرحها فى كتاب آخر صدر فى١٩٧٠ بعنوان (تحدى الفقر فى العالم)[٢] وهى نظرية " الدولة الرخوة ". كان ميردال يرى أن كثيراً من بلاد العـــالم الثالث يعانى من خضوعه لما أسماه بالدولة الرخوة، وأن هذه الدولة الرخوة تكاد تكون هى سرّ البلاء الأعظم، وسببا أساسيا من أسباب استمرار الفقـــر والـــتخلف. وهـــو يعنى بالدولة الرخوة : دولة تصدر القوانين ولا تطـــبقها، لـــيس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأنه لا أحد يحترم القانون : الكـــبار لا يبالون به لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشاوى لغض البصر عنه. الرخص والتصريحات معروضة للبيع، ســـواء كانـــت لبـــناء غير قانونى، أو لاستيراد سلعة ممنوعة، أو لاسترداد ضـــريبة واجـــبة الدفع، أو لفرض حماية لسلعة مسموح باستيرادها.. إلخ. والقـــيود لا تفـــرض إلا لكـــى يثرى البعض من كسرها والخروج عليها. والضرائب نادراً ما تحصل أصلاً. والمناصب يلهث الناس للحصول عليها لما تجلبه من مغانم مادية. والإمضاءات تباع أو توهب للمحاسيب والأقارب والأنصار. والعملات الأجنبية وبدلات السفر توزّع بلا حساب على أصحاب الـــسلطة والمقربين منهم. وقروض البنوك تمنح بأسعار فائدة رمزية لمن لا يستحقها بينما يحرم منها من تقررت هذه الفوائد الرمزية أصلاً لصالحهم.. إلخ.

فى هذه الدولة الرخوة يعم الفساد إذن وتنتشر الرشاوى، فرخاوة الدولة تشجع على الفساد، وانتشار الفساد يزيدها رخاوة. والفساد ينتشر من السلطة التنفـــيذية والـــسياسية إلـــى التشريعية، حتى يصل إلى القضاء والجامعات. صـــحيح أن الفـــساد والرشوة موجودان بدرجة أو أخرى فى جميع البلاد، ولكنهما فى ظل الدولة الرخوة يصبحان " نمط الحياة ".

ويفسّر ميردال ظاهرة الدولة الرخوة تفسيراً طبقياً محضاً، فهى ترجع إلـــى ما تتمتع به الطبقة العليا من قوة تستطيع بها فرض إرادتها على سائر فـــئات المجـــتمع. وهـــى وإن كانت تصدر قوانين وتشريعات تبدو وكأنها ديمقـــراطية وعادلة فى ظاهرها، فإن لهذه الطبقة من القوة ما يجعلها مطلقة التصرف فى تطبيق ما فى صالحها وتجاهل ما يضرّ بها. وأفراد هذه الطبقة

[٢]- G. Myrdal: the Challenge of World Poverty, Allen Lane the Penguin Press, London, 1970.

لا يـشعرون بالـولاء لوطنهم بقدر ما يدينون بالولاء لعائلاتهم وأقاربهم أو عشائرهم ومحاسيبهم. كما يلفت ميردال النظر إلى أن هناك ما يشبه الاتفاق الضمنى بين المشتغلين بالتنمية على التزام الصمت التام إزاء ظاهرة الدولة الرخوة، وحتى إذا تناولوها فى أحاديثهم الشفويّة وتندّروا بها، فهم لا يكتبون عـنها (إذ إن كثيرين منهم يتكسبون منها). والمؤسسات الدولية لا تمسّها طـبعاً ولا بكلمة واحدة، من قريب أو بعيد، فى تقاريرها وتحليلاتها. ولهذا الصمت أسباب عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها، كما أنها لن تخفى على القارئ اللبيب.

* * *

عـندما قـرأنا مـا كتـبه الأستاذ ميردال عن الدولة الرخوة فى نهاية الـستينيات، لم يطرأ ببالنا قط أن كلامه ينطبق على مصر، فقد كانت مصر فى ذلك الوقت أبعد ما تكون عن الدولة الرخوة. كانت لدينا مشكلات أخرى ليست هذه من بينها. طبعاً كان هناك بعض الفساد وبعض الرشاوى، وكانت هناك بضع حالات لاستغلال النفوذ، ولكن هذا كله لم يكن قطعا يشكل نمط الحـياة فى مصر فى الستينيات، وكانت الأمثلة التى ذكرها ميردال هى فى الأساس من جنوبى آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول حديثة الاستقلال فى أفـريقيا. ثم صادفت بنفسى مثالاً للدولة الرخوة، عندما عشت بضعة شهور فـى لبنان فى مطلع السبعينيات، وقبل نشوب الحرب الأهلية. فقد رأيت فى لبنان فى ذلك الوقت كثيراً مما ذكره ميردال، على الرغم من أن لبنان (أو ربمـا بـسبب ذلك) كانت هى المكان المحبب والمفضّل للمنظمات الدولية وفـروع الـشركات والبنوك الأجنبية. فى ذلك الوقت بدأ حكم السادات فى مصر، وإذا بنمط الحياة فى مصر يتحول سنة بعد أخرى، إلى صورة أقرب فأقـرب إلـى نمط الحياة فى لبنان : الحكومة تتراجع شيئا فشيئاً عن القيام بـوظائفها التقليدية، من المحافظة على الأمن إلى جمع القمامة، إلى توصيل المـياه النقـية وصـرف المجارى، إلى بناء المدارس إلى المحافظة على الآثار.. إلخ. تحوّلت الحكومة فى مصر شيئاً فشيئاً، خلال السبعينيات، إلى دولة رخوة، وتضاءلت مكانة الوزراء شيئاً فشيئاً، وظهر من الموظفين من يـذهب إلـى مكتـبه الحكومى فى الصباح ويتاجر فى العملة بعد الظهر. وأصـبح كـل شـىء خاضعاً للمفاوضة والمساومة، وكل شىء متوقفا فى

النهاية على الشطارة. ومع هذا لم يبلغ الحال فى نهاية السبعينيات مثل ما كان عليه الحال فى لبنان قبل الحرب الأهلية، ولم يكن النموذج اللبنانى قد انطبق بحذافيره بعد على مصر.

ثم مرت ثلاثون عاما أخرى فإذا بنا نرى نمط الحياة فى مصر وقد كاد يصبح نسخة مكررة من نمط الحياة فى لبنان كما كان منذ نحو ثلث قرن. كان كل يوم منذ بداية عهد مبارك، يأتينا بدليل جديد على رخاوة الدولة المصرية. بدأت هذه الحقبة باعتداءات إسرائيل على صبرا وشاتيلا التى وقفت منها الدولة المصرية موقف المتفرج. ثم جاء حادث الباخرة " اكيلو لاورو " وخطف الطائرة المصرية فى ١٩٨٦، فلم يصدر من الدولة المصرية رد الفعل الملائم. ثم انهار مصرف النوبارية بزاوية عبد القادر ولم يعاقب الوزير المختص على إهماله بل اكتفى بنشر صورة له مع رئيس الجمهورية والرئيس ينظر إليه شذراً. ثم غرقت الباخرة " سالم إكسبرس "، فأبدت الدولة تراخيا مدهشاً فى إنقاذ الركاب من الغرق. ثم انتشرت فضائح مذهلة عن وزارة البترول انتهت بخروج الوزير دون أن يقدم للمحاكمة. ثم أثيرت فضيحة شركات توظيف الأموال فتمكّن أغلبية المحتالين من مؤسسيها من الهرب سالمين إلى خارج البلاد. ثم وصلت إلى القاهرة فجأة جثث للعمال المصريين بالطائرات من العراق وسمعنا عن قتلهم بالرصاص فى شوارع بغداد، فأصدرت الحكومة تصريحات تنفى فيها المسئولية عن حكومة العراق الشقيقة (وذلك قبل أن تتحوّل حكومة صدام حسين إلى ألدّ الأعداء بعد سنوات قليلة). ثم عاد نصف مليون عامل من الخليج بعد حرب الكويت فى ١٩٩١، انضموا إلى صفوف المتبطلين فى مصر، دون أن تصنع لهم الدولة شيئاً. وعندما نشرت الصحف أن مئات من الفقراء فى مصر يلجأون إلى بيع كُلاهم للمرضى الأثرياء من الخليج وغيرهم، لم تتحرك الحكومة لحمايتهم ومنعهم من بيع أجزاء من أجسامهم. وأثناء ذلك سمعنا عن ممارسة ما سمى بـ " الغش الجماعى " فى امتحانات المدارس، إذ يمسك بعض أولياء الأمور بمكبرات الصوت يذيعون خلالها الإجابات الصحيحة لأبنائهم الجالسين فى الامتحان تحت سمع الدولة وبصرها، وكأن الدولة لم تعد تخيف أحداً أو قادرة على أن تنهر أحداً. أو نسمع عن حادث اعتداء على فتاة فى ميدان العتبة من أربعة أشخاص، لا يتصدى لهم إلا أمين شرطة كان ماراً بطريق الصدفة فتحركت بقلبه الشفقة والشهامة (

اســتحق عليها مكافأة مالية) وأمسك بأحدهم وطلب من الجمهور أن يمسك بــه حتــى يلحــق بالباقين. وعلى أى حال فإن منظر أى جندى شرطة فى شــوارع القاهرة اليوم، يدلك على الفور على الحالة التى وصلت إليها هيبة الدولة ومكانتها : فتى صغير جائع خائف، يرتدى بدلة الشرطة الواسعة من فــرط نحافته، ولا يسمع له صوت ولا يرد إهانة تصدر إليه من رجل يبدو عليه الثراء، وهو يتطلع بلهفة إلى ما قد يجود به عليه من صدقة.

* * *

ثم حدثت فى أحد أيام ١٩٩٢ هزّة أرضية لم تستمر أكثر من ٤٠ ثانية، ويعتبــر اليابانــيون أمــثالها أقرب إلى هزّة مداعبة منها إلى الزلزال، فإذا بالدولة المصرية كلها، من فرط رخاوتها، تكاد تسقط متهالكة على الأرض. ففــى لحظات معدودة انكشف للجميع نسبة العمارات المخالفة للقانون، ولم يعاقــب أحد عليها، والأدوار المحكوم عليها بالإزالة ولم يزلها أحد، والآثار الواجبة الترميم ولم ترمّم، والمدارس التى تجاوزت عمرها الافتراضى ومع ذلك سمح للتلاميذ بدخولها. كما انكشفت نوعية المحافظين الذين لا يعتبرون من مهمتهم التخاطب مع الأهالى، إذا ما جروا يخبرونهم بما حدث، ونوعية أعضاء المجالس المحلية المتواجدين فى القاهرة بالقرب من الوزراء للجرى وراء مصالحهم الخاصة. كما انكشفت السرعة الجنونية التى أثرت بها سيدة تملــك عمارة فى مصر الجديدة والتى لا يمكن أن تتحقق إلا فى ظل الدولة الــرخوة، واضــطرّت هذه السيدة إلى التصريح بكيفية تحقيقها لهذا النجاح وهــى، علــى حد قولها " أنها فاهمة اللعبة كويّس فى مصر ". كما كشف الزلــزال على نحو لا يقبل الشك مدى تحيز الدولة فى مصر لأهل القاهرة بالمقارنــة بمــدن الأقاليم وقراها، إذ إن كل المستفيدين من الدولة الرخوة، تقــريباً، يقــيمون بالقاهــرة. لا عجــب أيــضاً فى ظل هذا كله، أن ينشط المتطــرفون فى بلد بعد آخر من بلاد الصعيد، فيتجرأون على الأقباط مرة بعد أخرى، أو يطلقون الرصاص على بعض السياح.

* * *

لقد جاءت الدولة الرخوة إلى مصر منذ نحو خمسة وثلاثين عاماً، وقد اعتدنا أن نقول إن الذى حدث فى ذلك الوقت هو بداية تطبيق سياسة الانفتاح، وأن نردّ كثيراً من هذه الظواهر المؤسفة التى ذكرتها إلى سياسة الانفتاح. لقد أشار البعض إلى أن المسالة ليست مجرد انفتاح بل هو انفتاح من نوع خاص. البعض أسماه الانفتاح الاستهلاكى، حيث كان الواجب أن يكون انفتاحاً إنتاجياً، وسماه الأستاذ أحمد بهاء الدين " انفتاح سداح مداح "، أى انفتاحاً بلا ضابط ولا قانون. ولكن لعل فكرة الأستاذ ميردال هى الأفيد لنا فى تشخيص ما بدأ يحدث فى مصر منذ ثلث قرن، ولازال سائداً حتى اليوم، وهى فكرة " الدولة الرخوة ". فالحقيقة هى أن الذى حدث ليس هو ما كانت تشير به فكرة الانفتاح أصلاً، من تخلّى الدولة عن النشاط الإنتاجى الذى يمكن أن يقوم به الأفراد وتركيز الدولة على البنية الأساسية، وحماية النظام العام وتطبيق القانون. إذ كثيرا ما قامت الدولة بمشروع تجارى بحت كبناء الفيلات لصفوة القوم على الساحل الشمالى، مع تقاعسها فى القيام بوظائفها التقليدية فى السهر على البنية الأساسية من مدارس ومستشفيات وطرق وآثار.. إلخ. والذى بدأ يحدث منذ ثلث قرن ليس هو بالضبط فتح باب الاستيراد على مصراعيه وإلغاء الحماية للمنتجين المحليين، بل هو فتح باب الاستيراد أو غلقه، فرض الحماية أو إلغاؤها، على حسب ما تملى به مصالح فئة معينة من علية القوم. كما أن لفكرة " الدولة الرخوة " فائدة أكيدة، إذا قورنت بفكرة الانفتاح، هى الربط بين التخاذل فى الاقتصاد والتخاذل فى السياسة، وبين التراخى فى السياسة الخارجية والتراخى فى السياسة الداخلية. إن وصف ما بدأ يحدث فى مصر منذ بداية السبعينيات بأنه مجرد " انفتاح " لا يوحى بشىء عن موقف الدولة المصرية من إسرائيل، أو من الولايات المتحدة، أو من عمالها المشتغلين بالخارج، أو من المتطرفين فى الداخل.. إلخ. وإنما الذى يصلح لوصف هذا كله هو وصف " الدولة الرخوة ".

السؤال الآن: ما الذى أدى إلى ظهور " الدولة الرخوة " فى مصر، منذ ما يقرب من ثلث قرن فى أوائل عهد السادات، وبعد عشرين عاماً من الدولة القوية فى عهد عبد الناصر ؟ وما الذى أدى إلى زيادة رخاوتها فى عهد مبارك، وعلى الأخص فى العشرين سنة الأخيرة ؟.

-٢-

منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، هبّت على العالم رياح شديدة يمكـن أن نسميها، تمشياً مع الاصطلاح الشائع ، " رياح العولمة ". لم تكن هذه بالطبع أول هبة لرياح العولمة، فالحملات الاستعمارية، قديمها وحديثها، صـورة من صور العولمة. فالاستعمار يجعل البلاد البعيدة قريبة، ويوسّع الأسـواق، ويأتـى بالمواد الأولية من أقصى أركان الأرض، أى أنه يقصّر المـسافات التـى تقطعها السلع ورؤوس الأموال والأشخاص، بل والأفكار والعادات. وهذا هو بالضبط معنى العولمة. ولكن تلك الموجات القديمة من مـوجات العـولمة كانت تتخذ فى الغالب الأعم صورة احتلال جيوش دولة لأراضـى دولـة أو أمـة أخرى. أما الموجة الحالية، التى بدأت فى الثلث الأخير من القرن العشرين، فتتسم بما يمكن أن نسميه " تفكيك الدولة ".

إن مـوجات العولمة، القديم منها والحديث، تكمن وراءها دائماً عوامل اقتـصادية، ولكن هذه العوامل الاقتصادية التى كان يناسبها فى الماضى أن تـتم العـولمة عن طريق الاحتلال العسكرى، أصبح الذى يناسبها الآن هو العولمة عن طريق تفكيك الدولة.

تفسير ذلك أن العولمة فى المرحلة الحالية تأتى فى أعقاب ما يقرب من ثلاثـين عامـاً، هى العقود الثلاثة التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـــ ١٩٧٥) اتسمت بالتدخل الشديد من جانب الدولة فى الاقتصاد والمجتمع. وأنا لا أقصد مصر وحدها بل العالم الثالث كله، بل (فى بعض صـور الـتدخل) العالم المتقدم اقتصادياً أيضاً. كان هذا التدخل الشديد من جانـب الدولـة يتخذ صورة التأميم، أو إقامة أسوار الحماية ضد الواردات والاسـتثمارات الأجنبـية، أو فرض حد أدنى للأجور وحماية العمال بشتى أنواع الحماية الاقتصادية والاجتماعية، أو التدخل فى تحديد الأسعار وفرض الضرائب العالية، أو إعادة توزيع الدخل لصالح فئات الدخل المنخفض، أو لتحقيق ما يسمى بدولة الرفه فى الدول الأكثر تقدماً (Welfare State) أى قـيام الدولـة بخدمات أساسية لكل المواطنين دون تمييز، وبأسعار فى متناول الجميع.

إن موجة العولمة الحالية تهدف إلى عكس هذا بالضبط. إنها ليست إلا فيـضانا مـن رؤوس الأمـوال والـسلع التى تبحث لها عن أسواق جديدة

للاســتثمار والتــصريف، فى ظل تشبع البلاد التى تنتجها وانخفاض ربحية الاســتثمار فــيها، بسبب تشبع الطلب من ناحية وارتفاع الأجور من ناحية أخــرى. هــذا الفائض من السلع ورؤوس الأموال يبحث عن أسواق جديدة واســعة لا تحيط بها أسوار الحماية، وعن فرص جديدة للاستثمار لا تتدخل الدولـــة فتــرهقها بالضرائب العالية، وعن عمالة رخيصة لا تتدخل الدولة بحمايــتها بفــرض حــد أدنى لأجورها، أو بوضع الشروط القاسية لفصل العمــال.. إلــخ. ويا حبذا لو تحققت هذه الفرص الجديدة للاستثمار بشراء مشروعات جاهزة، أى بالخصخصة، فيوفر أصحاب هذه الاستثمارات على أنفسهم أعباء المجازفة بالدخول فى مجالات جديدة، وأمامهم مشروعات تامة الــصنع ورابحة وجاهزة للبيع. هذا هو ما يسميه بعض الكتاب تراكم رأس المـــال عـــن طـــريق " الاستحواذ ووضع اليد "، (Accumulation by Acquisition) أو مـــا يمكن أن نسميه بـــ" نزع الملكية للمنفعة الخاصة " وهـــو عكس " نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ". ولكن كل هذا يتطلب دولاً ضـــعيفة. فكلما كانت الدولة ضعيفة سهل الحصول على أسواق جديدة وفرص جديدة للاستثمار بأيسر الشروط، وعمالة بأقل الأجور، وخصخصة بأقل الأسعار، فإذا كانت الدولة قوية وجب تفكيكها.

هــذه بــلا شك سمة من أهم سمات التطور الاقتصادى والسياسى فى الثلاثين عاماً الماضية، ليس فى مصر وحدها بل وفى العالم ككل. حدث فى الاتحـــاد السوفييتى فأدى إلى سقوط الدولة السوفييتية (على عكس ما يقال مـــن أن هذا السقوط كان بسبب شوق الناس للديمقراطية)، وحدث فى بقية أوروبـــا الـــشرقية، فأدى إلى سقوط نظام شيوعى بعد آخر. بل وحدث فى أوروبا الغربية نفسها بانتشار الخصخصة وتفكيك دولة الرفه، كما حدث فى بلـــد بعد آخر من بلاد العالم الثالث. وقد تحمل المواطن العادى فى روسيا وفى بقية أوروبا الشرقية وفى كثير من بلاد العالم الثالث أعباء ثقيلة نتيجة لـــذلك، فـــى التعلـــيم والصحة وفرص العمالة المتاحة. كما تحمل الإنسان المصرى أعباء ثقيلة لنفس السبب.

كـــان الإنسان المصرى دائماً فى أحسن حالاته فى ظل الدولة القوية. عـــندما تكـــون الدولة المصرية قوية يزدهر الاقتصاد، وتحصّل الضرائب، فتـــنفق الدولـــة على مختلف المشروعات والخدمات العامة، وينضبط نظام التعلـــيم، وتخلق فرص العمالة، وقد تقدم الدولة الدعم للفقراء. وعندما تكون

الدولـــة ضـــعيفة لا تحصّل الضرائب، ويخرق الناس القانون، ويفقد الناس احتـــرامهم لرجل البوليس ويختل الأمن، ولا تحترم قواعد المرور. ثم بعد بـــضع ســـنوات، تنتـــشر الدروس الخصوصية، وتختلط مياه الشرب بمياه المجارى، ويتحرش الشباب بالنساء فى الطريق العام، وتكثر حوادث تصادم سيارات الميكروباص، وتغرق العبّارات، كما يغرق الشباب المصرى الذى يريد أن يصل إلى شواطئ إيطاليا واليونان فى قوارب مطاطية.. إلخ.

قد يقال إن هذه القاعدة تنطبق على أى دولة، وليس على مصر وحدها. ولكن هذا ليس صحيحاً، أو ليس صحيحاً بنفس الدرجة. فلبنان مثلا، ما أكثر فتـــرات ازدهـــاره الاقتصادى فى ظل دولة ضعيفة، ودول المغرب العربى تـــبدو أقل احتياجاً بكثير لدولة قوية بالمقارنة بمصر، والأمريكيون ينفرون بطـــبعهم من الدولة القوية، ويفتخرون بالدولة التى تتركهم وشأنهم. أما فى مـــصر، فسواء نظرنا إلى التاريخ الحديث أو المتوسط أو القديم، سنجد أن ازدهار الحضارة المصرية وتقدم أحوال الإنسان المصرى يكونان دائماً فى عصور الدولة القوية.

كثيـــر مـــن الكتاب يفسرون هذه الظاهرة المصرية باعتماد مصر هذا الاعتماد الكلى على النيل. فالنيل يحتاج إلى تدخل مستمر من جانب الدولة، أى إلى دولة مركزية قوية، لمجرد استمرار الحياة نفسها، سواء عندما يكون النيل شحيحاً بمياهه، فتتدخل الدولة بتوزيعها توزيعاً عادلاً، أو عندما يكون النـــيل كـــريماً أكثر من اللازم، فتتدخل الدولة بحماية الأرض والسكان من اكتـــساح الفيضان لها. ولكن النيل قد يكون هو تفسير الحاجة إلى دولة قوية فـــى مـــصر، لـــيس فقط كمصدر للمياه، بل وأيضاً كسبب للكثافة السكانية العالـــية المتركزة حول مجرى النيل، إذ كلما زادت الكثافة السكانية اشتدت الحاجة إلى دولة مركزية قوية.

مـــن ناحـــية أخـــرى، قد يكون السبب سمات فى الشخصية المصرية تجعلهـــا تمـــيل إلى تسليم قيادها إلى حاكم قوى ولا تستطيع تنظيم مشروع بـــنجاح اعتماداً على مجرد التعاون بين مجموعة من الأفراد، بل يحتاج هذا دائمـــاً إلـــى وجـــود رئـــيس قوى. ولكنى أعود فأقول إن هذه السمات فى الشخـــصية المـــصرية (بفرض وجودها بالفعل)، قد تكون نتيجة لاعتياد المـــصريين وجود دولة مركزية لعدة آلاف من السنين، نتيجة لهذا الاعتماد الكبيـــر علـــى مـــياه النـــيل. أياً كان السبب، فإن من الصعب إنكار حاجة

المصريين، أكثر من غيرهم من الشعوب، إلى دولة مركزية قوية. ومن الشيق أن نابليون بونابرت كتب فى مذكراته وهو منفىّ فى سانت هيلانا، إنه لا يعرف بلداً فى العالم يحتاج إلى دولة قوية بالدرجة التى تحتاجها مصر[٣]. كان لابد إذن أن تدفع مصر ثمنا أعلى مما دفعه غيرها نتيجة هبوب رياح العولمة ابتداء من السبعينيات، فزلزلت قوائم الدولة المصرية حتى أفقدتها توازنها، وأصبحت آيلة للسقوط.

ضاعف من أثر العولمة فى إضعاف الدولة المصرية ثلاثة عوامل مهمة :

الأول : هزيمة الدولة المصرية فى ١٩٦٧، حيث نتج عن الاعتداء الإسرائيلى احتلال سيناء وما ترتب عليه من آثار اقتصادية، وضعف سياسى، وفقدان الدولة الناصرية ما كانت تتمتع به من ولاء غالبية المصريين.

والثانى : شخصية الرئيس الجديد الذى حلّ محل عبد الناصر فى ١٩٧٠، إذ اجتمعت فيه عدة صفات ساعدت على تفكيك الدولة المصرية. فمن ناحية، لم يكن أنور السادات يشيع الرهبة فى الناس مثلما كان يشيعها سلفه. وهو محب للترف والتمتّع بالحياة؛ مما جعله بطبعه يضيق بالقيود التى يفرضها القانون على هذا التمتع، وأكثر تسامحا مع ما قد يميل إليه المحيطون به والمقربون إليه من خروج على القانون. وهو بطبعه مفتون بكل ما هو غربى، ومن ثم لديه استعداد طبيعى لقبول فتح الأبواب أمام الأجانب، وإزالة أى عقبة قائمة فى وجوههم، ولو على حساب القواعد المستقرة. وهو من ناحية أخرى يأتى فى أعقاب رئيس قوى أفرط فى تقييد حريات الناس، فكان من السهل على الرئيس الجديد أن يخلط بين إتاحة مزيد من الحريات للناس (وهو أمر مطلوب) وبين تفكيك الدولة وإحلال دولة رخوة محل الدولة القوية (وهو أمر غير مطلوب).

والثالث : أن موجة العولمة الجديدة اقترنت بحدوث تضخم جامح، كانت العولمة نفسها أحد أسبابه. وقد ساعد التضخم من أكثر من وجه على الإسراع بتفكيك الدولة. فقد أدى التضخم إلى أن تفقد الوظيفة الحكومية الكثير من هيبتها واحترامها، لعدم مسايرة المرتبات الحكومية لمعدل التضخم، وجعل من الأسهل لصاحب المال، مادام يملك القدر الكافى منه،

[٣]– اقتطفها جمال حمدان فى " شخصية مصر "، الجزء الثانى، ص ٥٤١، عالم الكتب، ١٩٨١.

أن يشترى ذمة المسؤول الحكومى أو المسؤولين عن القطاع العام. كما أدى ارتفاع معدل التضخم إلى تضاؤل قدرة الحكومة والقطاع العام على منافسة الشركات الأجنبية، بقدر انخفاض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار.

اجـتمعت هـذه العـوامل كلها، مع رياح العولمة، لتحدث تأثيرها فى إضـعاف الدولـة الذى بدأ المصريون يشعرون به ويستغربونه منذ أوائل الـسبعينيات، وهم الذين تعودوا على تعليق الآمال على الدولة القوية للسهر علـى مـصالحهم وحمايـتهم. ولم تكن نتائج هذا الضعف نتائج طيبة على الإطلاق.

ـ٣ـ

عـند تقييم ما فعله السادات فى تحويله دولة قوية إلى دولة رخوة، لابد فـى رأيـى من أن نأخذ فى حسابنا أن عبد الناصر ترك له تركة ثقيلة هى احـتلال سيناء. وسرعان ما تبين أن جزءاً من الثمن الذى كان يجب على مـصر دفعـه مـن أجل استعادة سيناء، فى ظروف العالم فى ذلك الوقت، ومهما كانت براعة الرئيس الجديد، كان هو بداية تفكك الدولة المصرية.

كـان أنـور السادات بطبعه أضعف من أن يقاوم هذا التفكيك، بل كان بصفاته الشخصية عاملا مساعداً فى حدوثه، كما سبق أن ألمحت، ولكن من الصعب تصور أن تظل الدولة المصرية بعد ١٩٦٧ بالقوة نفسها التى كانت قـبلها. نعم، لقد حدثت حرب ١٩٧٣، وتم عبور عسكرى ناجح إلى سيناء، ولكن هذا الإنجاز العسكرى، لأسباب ليس هنا مجال الخوض فيها، لم يقترن بإنجاز سياسى مساو له، بل فرض على مصر مختلف الشروط المجحفة فى الاتفاقيات المتتالية مع إسرائيل، وبمناسبة هذه الاتفاقيات، ابتداء من اتفاقيات فـك الاشـتباك فى ١٩٧٥، إلى اتفاقية السلام فى ١٩٧٩. لقد ساهمت هذه الشروط بلا شك فى إضعاف الدولة المصرية، فكيف حدث هذا بالضبط ؟

كـان دخـول الـولايات المتحدة طرفا فى اتفاقيات تحرير سيناء من الاحـتلال الإسرائيلى، قد تم فى مقابل خضوع مصر لنفوذها، وهو ما دُشن فـى احـتفال عظـيم بـزيارة الـرئيس نيكسون مصر فى ١٩٧٤، وكأنه إمبـراطور رومانـى جاء ليتفقد هذه الدرة الثمينة التى أضيفت مؤخراً إلى ممتلكاته. ولكن هذا الإمبراطور طلب من أجل أن يحل مشكلة سيناء، أشياء كثيـرة، مـن إعادة تسليح الجيش المصرى بسلاح أمريكى، إلى فتح أبواب

الاقتـــصاد المصرى أمام رؤوس الأموال والسلع الأمريكية والغربية بوجه عـــام، وابتعاد مصر تدريجيا عن منطقتها العربية، فضلا بالطبع عن تغيير طبيعة العلاقة بين مصر وإسرائيل.

كان فى قبول كل هذا رضوخ صارخ من جانب مصر لإرادة الأجنبى. ومـــنذ ذلـــك الـــوقت، أى مـــنذ منتصف السبعينيات، ظهرت رخاوة الدولة المـــصرية إزاء الإرادة الأمـــريكية، وإزاء الإرادة الإسرائيلية، وإزاء إرادة رأس المال الأجنبى، كما أدى أيضاً إلى رخاوة الدولة المصرية إزاء الدول العربية الأخرى.

فالولايات المتحدة وإسرائيل لهما مطامع ومشروعات فى الدول العربية الأخـــرى، تـــتعلق بالبترول من ناحية، وبإنشاء علاقات بين إسرائيل وهذه الـــدول من ناحية أخرى، وبتوسيع دائرة الانفتاح الاقتصادى لتشمل المنطقة العربية كلها من ناحية ثالثة. وكان لابد لمصر (فى نظر أمريكا وإسرائيل) أن تقـــدم خـــدماتها لهما فى كل هذه المجالات، وقد كان، فإذا بهذه الدولة العـــربية أو تلـــك تكتـــشف بالتدريج، ومازالت تكتشف، كيف فقدت مصر كـــزعيمة وشـــقيقة كبـــرى، وكحكم فيما ينشأ من نزاعات بين دولة عربية وأخـــرى، وأن تكتـــشف كيف أصبحت الدولة المصرية رخوة فى علاقاتها ببقـــية العرب مثلما أصبحت فى علاقاتها بالولايات المتحدة وإسرائيل، وفى علاقتها برأس المال الأجنبى.

ولكن هذا كله كان لابد أن يظهر أيضاً فى صورة رخاوة غير معهودة فـــى علاقـــة الدولـــة المصرية بالشعب المصرى. تفسير ذلك أن العلاقات الخارجـــية الجديـــدة، ســـواء مع الولايات المتحدة وإسرائيل أو رأس المال الأجنبـــى، كانـــت تتطلب بالضرورة وصول نوع جديد من الناس إلى تولى مـــسئوليات الحكـــم واعـــتلاء كثير من المناصب المهمة، كرؤساء للوزارة ووزراء، ومـــسئولين عـــن السياسة الاقتصادية والإعلام (وعلى الأخص التليفـــزيون).. إلخ. كل هؤلاء كان لابد أن يتم اختيارهم بعناية وأن يكونوا من نوع مختلف عما كان معروفا فى الخمسينيات والستينيات، فإذا كان من بينهم أحيانا بعض من كانوا قريبين من السلطة فى الخمسينيات والستينيات، كـــان لابـــد من التحقق من أنهم مستعدون " للتعاون " فى تطبيق السياسات الجديدة.

كــان المطلوب أشخاصاً لا يحملون أى سخط على السياسة الأمريكية فــى المــنطقة، ويــا حــبذا لــو كانت لديهم نقطة ضعف إزاء نمط الحياة الأمريكــى، ويحــبون تمييــز أنفــسهم ونمط معيشتهم عن نمط حياة عامة المــصريين. ومن المفيد أن يكونوا ممن يكرهون أى شيء يمت للاشتراكية بصلة، ومؤمنين بقانون السوق وقدرته على تحقيق أحسن النتائج فى ميدان الاقتصاد، وبنظام الديمقراطية (على النمط الأمريكى) وبقدرته على تحقيق أحسن النتائج السياسية.

كــان مطلوبا أيضاً أشخاص لا ينظرون إلى قضية فلسطين وإسرائيل بالحــدة والانفعــال الــسائدين بين عموم المصريين. فهم يحبون أن يصفوا أنفــسهم بـــ " الواقعية " من حيث الاستعداد لقبول إسرائيل كأمر واقع، ولا يــتعاطفون كثيــراً مــع محنة الفلسطينيين، بل يميلون إلى لوم الفلسطينيين أنفــسهم على ما حدث لهم. بل قد يمكن الحصول على أشخاص لا يكرهون إســرائيل على الإطلاق، ومستعدين للتعامل معها متى تبين أن النظام يميل إلى هذا الاتجاه.

إن هــذا الــنوع مــن المــصريين (وهو موجود بلا شك فى أوساط المتعلمــين ورجــال المال فى مصر مثلما هو موجود فى سائر بلاد العالم الــثالث)، يتــضمن عادة رجالا لهم مصالح خاصة قوية تستفيد كثيراً من " دعــم " الدولة لها. وهذا الدعم المطلوب من الدولة لهذه المصالح الخاصة القوية، يمكن أن يتخذ صوراً متعددة، منها تساهل الدولة معهم فيما يحصلون عليه من تسهيلات فى الاستيراد أو التصدير، أو إعفاءات من الضرائب، أو غض البصر عن التهرب من الضرائب، أو حمايتهم عند اللزوم من منافسة البــضائع الأجنبية، أو تمكينهم من الحصول على قروض البنوك المملوكة للدولـــة دون تقديم ضمانات كافية، أو تسهيل الحصول على عملات أجنبية، حتى عندما يكون ما فى حوزة الدولة من هذه العملات شحيحا، أو الاستيلاء على أراض مملوكة للدولة بأسعار زهيدة.. إلخ.

إن كــل هذه الصور من صور استغلال الدولة لتحقيق مصالح خاصة، تندرج بالطبع تحت ما يسمى " الفساد "، وهو ظاهرة ترعرعت بسرعة فى الــسبعينيات بسبب استعداد نظام الحكم فى ذلك الوقت، للأسباب التى سبق شرحها، للتغاضى عنها والتساهل فى معاقبتها. هذا الاستعداد للتغاضى عن الفساد أو التساهل فى تتبعه ومعاقبته، ظهر جليا فى إحاطة الرئيس السادات

نفسه برجال من أشد المصريين استعدادا لاستخدام سلطة الدولة لصالحهم، وللإفادة من قربهم من رأس المال فى تحقيق ثروات ضخمة.

من أبرز الأمثلة على الفارق بين نظام الحكم فى السبعينيات ونظام الستينيات ما طرأ من تغير على مركز عثمان أحمد عثمان وشركته " المقاولون العرب " فى الاقتصاد المصرى، وعلى علاقته بالدولة. كان عثمان أحمد عثمان فى ظل عبد الناصر يبدو مع كل قوته وثرائه، كالموظف الذى يتلقى الأوامر من رئيس الدولة، ويخشى أن يفقد رضا الدولة عنه، فأصبح فى ظل أنور السادات، وكأنه شريك أساسى فى الحكم. يوجه النظام ويعطى النصائح التى يستمع إليها الرئيس ويستجيب لها برضى كامل، إلى درجة التزاوج بين الأسرتين.

إننى أميل إذن إلى تفسير رخاوة السبعينيات فى تعاملها مع الشعب المصرى بظهور هذا النوع الجديد، حتى ولو لم يكن دائماً جديداً تماماً، من المسئولين ومن المقربين من الرئيس الجديد. فهذا النوع من الرجال له نظرة مختلفة تماماً إلى العلاقة بين الدولة والأفراد، والعلاقة بين الذمة المالية للدولة وذممهم المالية الخاصة.

فى السبعينيات، بدأنا مثلا نسمع، لأول مرة، عن سقوط عمارات عالية حديثة البناء على رؤوس ساكنيها، ثم يكتشف أن السبب أن مالك العمارة استخدم فى البناء مواد مغشوشة وغير صالحة، أو بنى عدة أدوار إضافية دون الحصول على ترخيص، لأنه لا يخاف العقوبة على البناء دون رخصة، أو بناها بترخيص ولكن بدفع الرشوة المناسبة.. إلخ.

وفى التعليم، بدأت مشكلة الدروس الخصوصية فى التفشى وظهر عجز الدولة عن علاجها. وفى كليات الطب سمعنا عن توريث الأساتذة وظائفهم لأبنائهم والتلاعب بالنتائج لصالحهم. وفى الثقافة تدهورت بشدة معايير منح جوائز الدولة التقديرية، فأصبح أهم هذه المعايير علاقة المتقدم للجائزة بالسلطة. وأصبح أكثر المرشحين حظا فى الحصول على هذه الجوائز وزيرا أو رئيس وزراء سابقا يراد إرضاؤه، وربما أيضاً إثناؤه عن أى فكرة قد تطرأ بباله لفضح ما كان يدور أثناء توليه السلطة.

فى السبعينيات، بدأ أيضاً ظهور رخاوة الدولة فى ميدان آخر هو العلاقة بين المال العربى والإنتاج الثقافى المصرى. فقد أدى الثراء المفاجئ الذى طرأ على دول النفط العربية مع تضاعف أسعار البترول عدة مرات

فـــى ١٩٧٤/٧٣، إلـــى تضاعف أعداد السياح العرب الوافدين على مصر، وتضاعف أعداد المثقفين المصريين المهاجرين للعمل فى دول الخليج. وكان لابـــد لهذه الأموال المتدفقة فى أيدى عرب الخليج أن تلعب بعقول عدد من الفنانين والمثقفين المصريين، فى ظل دولة لا تفعل شيئا لحمايتهم من إغراء المال، بتوفير فرص إنتاج أعمال فنية وفكرية بمقابل مجز، أو بدعم الأعمال الفنـــية الجـــيدة وســـط تـــيار كاسح من الأعمال الفنية التى تنتج خصيصا للاستفادة من هذه القوة الشرائية الجديدة.

* * *

علـــى الـــرغم من كل هذا، لم يكن تدهور مركز الدولة فى السبعينيات بقدر تدهوره بعد ذلك، ولا كان شعور المصريين بهذا التدهور بالقوة والحدة اللتين أصبح عليه ما فى السنوات العشرين الأخيرة.

كـــان النـــصف الثانـــى مـــن السبعينيات، على الرغم من كل عوامل ومظاهـــر الدولـــة الرخوة التى شرحتها فيما سبق، سنوات رخاء أو رواج ملحـــوظ، بمعنى كثرة الأموال المتدفقة على مصر دون أن يعنى هذا تنمية اقتـــصادية ناجحـــة : تدفق المال من المهاجرين إلى الخليج، ومن مصادر المعـــونة الأجنبية، ومن قناة السويس، ومن البترول والسياحة. فزادت قدرة شـــرائح واسعة من الناس على الإنفاق، حتى من بين أكثر المصريين فقراً. فحجـــب هـــذا عن الكثيرين ما أصاب الدولة من رخاوة، فكان المنظر أشبه بأســـرة يعولها رجل ضعيف الإرادة وقليل القدرة على الكسب، ولكنه ورث فجـــأة مالا وفيرا بسبب وفاة قريب لم يكن من المتوقع وفاته، فغطى بإنفاقه ببذخ ما يتصف به فى الحقيقة من قلة الحيلة.

أضف إلى هذا أن الهجرة نفسها أضعفت من شعور المصريين برخاوة الدولـــة المـــصرية. إذ إن الهجرة منعت المهاجرين من رؤية التدهور الذى لحق بالتعليم وسائر الخدمات العامة، بل ربما حظى أبناء هؤلاء المهاجرين المـــصريين بتعلـــيم أفضل بكثير فى دول النفط، مما كان يمكن أن يحصلوا عليه فى مصر حتى فى الستينيات.

وأخيراً، يجب ألا ننسى أن الدولة المصرية الرخوة فى السبعينيات أتت فـــى أعقـــاب دولـــة شديدة البأس، وهى وإن كانت قد قدمت خدمات جليلة

للفقــراء من المصريين، كانت شديدة الوطأة على المسيسين من المصريين. هؤلاء لم يسعهم إلا الترحيب، ولو لفترة ما، بمجيء الدولة الرخوة على أمل أن يحظوا بفرصة لالتقاط الأنفاس وحرية التعبير عن أنفسهم.

الــذى حدث هو أن الدولة الرخوة فى مصر دخلت مرحلة جديدة ابتداءً مــن منتــصف الثمانينــيات، عندما انتهت فترة الرواج التى بدأت قبل ذلك بعــشرة أعوام، وعندما تراخت معدلات الهجرة، وعاد كثير من المهاجرين إلـــى مــصر، وعــندما بَعُــد العهد بضراوة الدولة الناصرية وشدتها. فإذا بالمــصريين يــشعرون خلال الأعوام العشرين الماضية بكل عيوب الدولة الرخوة وتشتد معاناتهم منها.

—٤—

كـــان جمال عبد الناصر صاحب مشروع، فجلب لتنفيذه رجالا يؤمنون بهذا المشروع، أو يتظاهرون بالإيمان به. وكان أنور السادات مطالبا بتنفيذ مــشروع جديــد (يتعارض مع مشروع عبد الناصر) فجلب بدوره لتنفيذه رجالا يؤمنون بهذا المشروع الجديد أو يتظاهرون بذلك. أما حسنى مبارك فلــم يكن صاحب مشروع، ولا مطالبا بتنفيذ مشروع جديد، بل كان مطالبا فقــط بالــسير فى نفس الطريق الذى شقّه السادات، لا يحيد عنه، وتنفيذ ما يــستجد مــن أعمـــال. كان من الطبيعى، والحال كذلك، أن يستعين حسنى مــبارك بــرجال من نوع جديد : على استعداد للقيام بأى شيء مادام هناك مقابل مجزِ، وأظن أن هذا هو التعريف الصحيح لوصف " المرتزقة ".

هذا الاختلاف الواضح بين العهود الثلاثة يساعدنا كثيرا، فى رأيى، فى فهــم لماذا كانت الدولة المصرية قوية فى عهد عبد الناصر، ثم بدأ يعتريها الــضعف فـــى عهد السادات، ثم أصبحت دولة رخوة جداً فى عهد مبارك. ولكن الأمر يحتاج إلى توضيح.

كان جمال عبد الناصر، منذ أن نجح فى تأميم قناة السويس فى ١٩٥٦، يهدف إلى تحقيق مشروع قومى من ثلاثة عناصر : (١) استكمال الاستقلال الاقتصادى لمصر بتمصير الاقتصاد وتأميم المشروعات المملوكة للأجانب. (٢) تنفيذ خطط خمسية طموح للتنمية الاقتصادية. (٣) إعادة توزيع الدخل والثروة بين الطبقات الاجتماعية.

قد يضيف البعض إلى هذه العناصر الثلاثة هدف الوحدة العربية، ولكن عبد الناصر تردد كثيراً قبل أن يدخل فى وحدة مع سوريا فى ١٩٥٨، وأصابه الشك فى إمكانية متابعة السير فى هذا الطريق بانفصال سوريا عن مصر فى ١٩٦١. ولم تفلح ثورة اليمن فى ١٩٦٢، ولا الثورة الليبية فى ١٩٦٩، بإعادة الثقة إليه فى إمكانية تحقيق هذا الهدف، فى حياته على الأقل.

غنى عن البيان أن تحقيق كل هذا المشروع البالغ الطموح كان يتطلب دولة قوية، إذ إن تحقيق المشروع كان يواجه خصومات شديدة ومعارضة عنيفة فى داخل مصر وخارجها، وكان لابد أن توجه هذه الخصومات والمعارضة بيد حديدية. وقد كانت يد النظام فى الستينيات حديدية بالفعل.

كان المطلوب من أنور السادات تفكيك كل هذا : فتح أبواب الاقتصاد من جديد أمام الأجانب، والتخلى عن حماية الصناعة الوطنية، وإعادة الأموال إلى أصحابها (بقدر ما تسمح به الظروف). لم يكن هذا من بنات أفكار السادات (هكذا كان رأيى دائما)، فالسادات كان شريكا فى تنفيذ مشروع عبد الناصر، ولم يبد منه أى اعتراض عليه فى وقته. ولكن رياح العولمة كانت قد هبّت بوصول السادات إلى الحكم، كما سبق أن ذكرت، والعولمة، كما ذكرت أيضاً، كانت تتطلب هذا التفكيك للدولة المصرية.

ولكن بالإضافة إلى رياح العولمة شهد عهد السادات تحولا من حالة التوازن الذى حاول عبد الناصر الإفادة منه، بين النفوذ الأمريكى والنفوذ السوفييتى، إلى الارتباط الكامل بالولايات المتحدة، ومن معاداة إسرائيل إلى التصالح معها. وكان كلا الأمرين يتطلبان بدورهما " دولة رخوة " فى علاقاتها الخارجية وعلاقتها العربية.

كان فى مصر فى عهد السادات الكثيرون من الاقتصاديين والسياسيين الذين يؤمنون بالسياسة التى طبقها السادات والتى عرفت بـ" الانفتاح الاقتصادى "، والذين يؤمنون بسياسته الخارجية والعربية الجديدة. ولكن كان هناك أيضاً (كالعادة) أكثر منهم ممن كانوا على استعداد لتأييد أى شيء يريده النظام، فكان ممن خدموا السادات كثيرون ممن خدموا عبد الناصر بنفس النشاط، وممن استفادوا من رخاوة الدولة فى عهد السادات ومما بدأ يشيع فى عهده من اختلاط الذمة العامة بالذمة (أو بعدم الذمة) الخاصة.

عـندما بدأ عهد حسنى مبارك فى ١٩٨١ بدا وكأن كل المهمات التى عهـد إلـى الـسادات بتنفيذها قد نفذت بالفعل : حدث الانفتاح الاقتصادى، وأصبحت مصر فى حكم " المستعمرة الأمريكية "، ووقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل، وفتحت أبواب مصر للإسرائيليين. لم يبق إلا تنفيذ " ما يستجد من أعمال ". طبعا كانت هناك أعمال كثيرة مستجدة، ولكن شق الطريق الجديد كان قد تم بالفعل فى عهد السادات ولم يبق إلا السير فيه.

صرّح الرئيس مبارك مرة فى أوائل عهده بأنه ليس من أنصار سياسة " الـصدمات الكهـربائية "، وكان يشير بلا شك إلى سياسة سلفيه السادات وعـبد الناصـر. فهو لا يغلق الاقتصاد ولا يفتحه، لا يحارب إسرائيل أو يتعـرض لهجـوم إسرائيلى، ولا يوقع اتفاقيات جديدة معها. فمن أين تأتى الصدمات الكهربائية ؟.

هكـذا كـان عهد حسنى مبارك، ولكن مثل هذا العهد يحتاج إلى نوع ثالـث مـن الـرجال لتنفـيذ المطلوب، يشتركون مع من خدم فى العهدين السابقين فى ولائهم التام للنظام، ولكن لهم خصائص أخرى مختلفة ساهمت فى ازدياد رخاوة الدولة.

ذلـك أنـه أيـا كان شعورنا نحو نظام عبد الناصر أو نظام السادات، نتعاطف مع هذا أو ذاك، فلابد أن نعترف بأن الرجال المحيطين بالرئيسين فـى العهدين، يمدونه بالنصيحة أو ينفذون سياسته، كانوا فى الغالب الأعم، " سياسـيين "، بمعنـى أن أمور السياسة كانت تجرى فى عروقهم وتشغل تفكيرهم وتتحكم فى تصرفاتهم. هكذا كان محمد حسنين هيكل مثلا، فى عهد عـبد الناصر، وعلى صبرى، وزكريا محيى الدين، وهكذا كان سيد مرعى مثلا فى عهد السادات، وعثمان أحمد عثمان ومصطفى خليل.. إلخ.

كـان كثيـرون ممن تولوا الوزارة فى كلا العهدين يشاركون الرئيس حماسـه للمـشروع الذى يقوم بتطبيقه، أو كان لهم على الأقل القدرة على تـصور وظيفة الوزير على أنها وظيفة سياسية. هكذا كان مثلا حال لبيب شقير أو عزت سلامة كوزيرين للتعليم، وثروت عكاشة كوزير للثقافة، فى عهـد عبد الناصر، وحال شمس الوكيل أو إسماعيل غانم كوزيرين للتعليم العالـى، ويوسف السباعى أو عبد المنعم الصاوى كوزيرين للثقافة فى عهد أنـور السادات. ثم تغير هذا الأمر بالتدريج فى عهد مبارك حتى اعتدنا أن يأتـى رئـيس للـوزراء لـم يعرف عنه قط اهتمامات سياسية قبل اعتلاء

منـــصبه، مثل على لطفى وعاطف صدقى وكمال الجنزورى وعاطف عبيد وأحمـــد نظيف، ومن ثم لم يكن هناك مجال للتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه سياســتهم بعـــد اعتلائهم المنصب. ثم تبين بالتدريج أنه لا حاجة لأحد بهذا التنبؤ، إذ إنه لم تكن هناك أى سياسة على الإطلاق. بل كثيرا ما بدا رئيس الـــوزراء وكأنه لا يعرف بالضبط ما ينوى وزير الخارجية أو الاقتصاد أو الداخلـــية أو الإعـــلام عمله، إذ تأتى توجيهات لهؤلاء من جهات عليا تتلقى بدورها التوجيهات من جهات أعلى منها. أما الوزراء فهم ليسوا أقرب إلى ممارسة السياسة من رئيس الوزراء. فوزير التعليم ليس لديه سياسة للتعليم، وكذلك وزراء الصحة أو الإسكان أو التنمية (التخطيط) أو الحكم المحلى.. إلـــخ. وقل مثل هذا عن المسئولين عن الصحف الحكومية والتليفزيون. لقد أصـــبح اتخاذ قرار فى كل هذه الأمور مسألة " روتين " يتبع نفس الخطوط التى رسمت فى السبعينيات.

بـــل يلاحظ أن الذين تولّوا مسئوليات كبيرة فى العشرين سنة الأخيرة كـــان مستواهم الثقافى أقل بدرجة ملحوظة ممن تولوا نفس المسئوليات فى السبعينيات والستينيات. إن كثيرين منهم يبدون وكأنهم يتمتعون بدرجة عالية من الذكاء الاجتماعى، وبالقدرة على " اللعب بالبيضة والحجر " (باستخدام التعبيـــر الـــشائع)، وبفهـــم لعـــبة التوازنات بين القوى المؤثرة فى توزيع المناصب، وبمعرفة أفضل السبل للوصول إلى قلب الرئيس وعقله. ولكنهم قليلو القدرة على الذهاب إلى أبعد من هذا، فى فهم السياسة الدولية مثلا، أو الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنشاط الشركات متعددة الجنسيات، أو التأثير المخـــرّب للتليفزيون بالوضع الذى هو عليه الآن فى مصر، أو الآثار بعيدة المـــدى لـــتدهور أحوال التعليم، أو المغزى الحضارى لتدهور مكانة اللغة العربية.. إلخ.

لـــيس مـــن السهل تفسير هذا الانخفاض فى المستوى الثقافى لكثير من المـــسئولين فى العشرين سنة الأخيرة بالمقارنة بما كان عليه قبل ذلك. هل السبب هو أن ما أصبح مطلوبا الآن هو مجرد السير فى طريق معّبد سلفا، قام بشقه وتعبيده أنور السادات ؟ أم أن قوى العولمة قد أصبحت أكثر جرأة وتوحـــشا فـــى العشرين سنة الأخيرة (وعلى الأخص بعد سقوط المعسكر الاشـــتراكى) مما يتطلب وجود مسئولين أقل قدرة على الاعتراض وأكثر اســـتعدادا لتنفيذ كل ما يطلب منهم ؟ أم أن الحراك الاجتماعى فى مصر قد

وصـــل فـــى تجـــريفه للتربة الاجتماعية فى مصر إلى شرائح اجتماعية لم تتعــرض لحـــياة ثقافية أفضل من ذلك، فكانت هى وحدها المعروضة فى الـــسوق خلال العشرين عاما الأخيرة لكى تملأ المناصب العليا الشاغرة؟ أم أن التفسير مزيج من كل هذه الأسباب مجتمعة ؟.

أيـــا كـــان الـــسبب، فقد كان لهذا التغير الذى طرأ على نوع الرجال المحيطين بالرئيس والقريبين منه أثر مهم فى زيادة رخاوة الدولة المصرية. فعـــندما " يخلو البال " من السياسة، وينخفض المستوى الثقافى، لا يبقى إلا المكـــسب الشخـــصى. قد يكون المكسب الشخصى فى حالة بعض الأفراد مجـــرد اعـــتلاء منصب رفيع، أو التمتع بسلطة لم يكونوا يتمتعون بها من قـــبل، أو حتـــى الـــشهرة وتكرر ظهور صورهم فى وسائل الإعلام. ولكن المكسب الشخصى الذى يمثل إغراءً حقيقيا فى نظر معظم هؤلاء هو الثراء المـــادى. وللقارئ أن يتصور ما الذى يحدث لدولة يكون الباعث الأساسى وراء قـــرارات وزرائهـــا وكبار المسئولين فيها هو ما يحققونه من مكسب مـــادى. لابد أن يكون هذا المكسب الشخصى على حساب قوة الدولة، إذ إن اســـتمرار تحقيق هذا النوع من المكاسب لا يستقيم إلا فى ظل " دولة رخوة ".

—٥—

فـــى عهد الرئيس مبارك تضافرت قوى العولمة، مع الميول الشخصية للممـــسكين بدفة الحكم وأصحاب المناصب الكبيرة، لخلخلة أسس الدولة فى مـــصر حتى أصبح منظر الدولة بعد ٣٨ عاماً من وفاة جمال عبد الناصر يدعو إلى الرثاء تارة، وإلى السخرية تارة أخرى.

فهـــاهم رجـــال يحـــتلون أعلى المناصب فى الدولة، ويتولون مسئولية الاقتـــصاد والأمـــن والقضاء والسياسة الخارجية والتعليم والإسكان والثقافة والإعلام، ولكنهم، فى الغالب الأعم، لا يحملون أى ولاء لمشروع نهضوى أو قومـــى، بـــل ولا يعـــرف لهم تاريخ نضالى أو سياسى من أى نوع قبل تولـــيهم هـــذه المسئوليات، ولا حتى اهتمام يزيد عن اهتمام الرجل العادى بالأمور السياسية والعامة، فوجدوا أنفسهم يشتركون فى اتخاذ قرارات مهمة فـــى حياة البلد بسبب صفات شخصية فيهم تجعل جلوسهم فى هذه المناصب لا يسبب أى متاعب لراسمى السياسة الحقيقيين فى الداخل والخارج.

هــؤلاء يأتــون إلى مواقع المسئولية فى عصر تهب فيه رياح العولمة التى تدفع بعنف أبواب الاقتصاد، وتجلب إلى مصر (كما تجلب إلى غيرها) شركات دولية تغزو السوق بمنتجاتها، وتريد تنفيذ استثمارات جديدة للإفادة من العمل الرخيص (بشرط أن يبقى رخيصا)، وتتوق إلى شراء شركات القطــاع العــام وأراض مملوكة للدولة (بشرط أن تكون أسعارها زهيدة، وســعر العملة المصرية مواتيا)، وتريد تطويع نفسية المستهلكين لشراء ما تــريد بــيعه (ســواء كانــوا يحتاجونه أو لا يحتاجونه، يتفق مع عادات المــصريين أو لا يــتفق). فــى ظل هذا وذاك، أى فى ظل هذا النوع من المسئولين الكبار وهذه الأهداف للعولمة، ما الذى يمكن أن نتوقعه إلا ازدياد الدولــة المــصرية رخــاوة ؟ (إلا فيما يتعلق بحفظ الأمن طبعا). فقوى العــولمة لابــد أن ترضــى المــسئولين الكبار حتى يحققوا لها طموحاتها، والمسئولون الكبار لديهم الاستعداد النفسى للتعاون مع هذه القوى التى تجمع فــى يديها المال والقوة معاً. فلابد أن تكون النتيجة تغليب المصالح الخاصة للطــرفين، على المصالح العامة، وتطويع سلطة الدولة لخدمة تلك المصالح الخاصة، وهذه هى الدولة الرخوة بعينها.

وقــد زاد الطين بلة فى العشرين سنة الأخيرة شدة التدخل الذى مارسه صــندوق النقد الدولى فى السياسة الاقتصادية المصرية منذ ١٩٨٧، عندما ظهــر عجــز الدولــة عــن سداد أقساط ديونها الخارجية وفوائدها، وعلى الأخص ابتداء من ١٩٩١، عندما وقعت مصر اتفاقية مع الصندوق عرفت باسم اتفاقية " التثبيت والتكيف الهيكلى "، وانطوت على انسحاب الدولة من كثيــر من المهام التى اعتاد الناس أن تمارسها الدولة منذ الستينيات، وعلى الإسراع ببيع شركات القطاع العام. ترتب غلى هذا كله أن ما كان متواضعا من مظاهر رخاوة الدولة فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات، انتشر واستفحل فى العشرين سنة الأخيرة.

ففــى مــيدان التعلــيم مــثلا، شهدت السبعينيات بداية انتشار الدروس الخصوصية فى المدارس والجامعات، ولكن هذه الظاهرة لم تلعب مثل هذا الــدور الــذى تلعبه الآن فى الحياة الاجتماعية المصرية، ولم تصبح الشغل الــشاغل لأهالى التلاميذ مثلما أصبحت فى العشرين سنة الأخيرة. ولانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية عدة معان، من بينها تخلى الدولة عن جزء مهم مــن مــسئولية تعلــيم المصريين ليصبح التعليم محل صفقات خاصة تعقد

مباشرة بين أهالى التلاميذ والمدرسين. بل أصبح الأهالى، فى بعض مراحل التعليم، " يشترون " نجاح أولادهم فى الامتحانات، بالقيام بالتصرف الواجب مع المدرسين.

شهدت السبعينيات أيضاً بداية نمو المدارس الخاصة، وعادت المدارس الأجنبية إلى الظهور، ولكن الجامعات الأجنبية (باستثناء الجامعة الأمريكية التى تعود إلى العشرينيات) لم تظهر إلا فى الثمانينيات. وانتشرت هذه الجامعات والمدارس الأجنبية والخاصة وتعددت أنواعها فى العشرين سنة الأخيرة، بل وغزا التعليم الأجنبى الجامعات الحكومية بفتح أقسام للتعليم بلغات أجنبية إلى جانب التعليم بالعربية، فدعّم كل هذا انقسام المجتمع المصرى إلى أمتين : أمة قادرة على دفع مصروفات التعليم الخاص والأجنبى، وأمة غير قادرة. وتظاهرت الدولة بأنها تراقب ما يجرى تدريسه للتلاميذ فى هذه الجامعات والمدارس، وهى فى الحقيقة ضعيفة القدرة (بل والرغبة أيضاً) على الزجّ بنفسها فى هذه الأمور.

فى ميدان الإنتاج الثقافى والفنى يلاحظ أيضاً مثل هذا التغير فى نصيب الدولة ونصيب القطاع الخاص، ففى المسرح والسينما وإصدار الكتب والصحف والمجلات شهدنا فى العشرين سنة الأخيرة زحفاً منتظما من جانب القطاع الخاص وانسحابا منتظما من جانب الدولة. وبينما انخفض ما تقدمه الدولة من دعم لهذه الأنشطة الثقافية زاد ما تتلقاه الدولة من دعم من القطاع الخاص، ولم تكن نتيجة هذا الانسحاب من جانب والغزو من الجانب الآخر، مرضية دائما.

فعلى سبيل المثال، ليس هناك أى سبب للاعتراض على أن تبنى دار الأوبرا الجديدة بمعونة يابانية، ولكن من المزعج جداً، للعين والقلب على السواء، أن ترى شركات لبيع السيارات تحتل مدخل دار الأوبرا لتعرض فيه سياراتها. أو انظر إلى ما طرأ من تغير على معرض القاهرة الدولى الأخير للكتاب (٢٠٠٨)، حيث تم المعرض تحت لواء شركة من شركات التليفون المحمول، فملئت شوارع المعرض بإعلانات الشركة، وظهر الميل الواضح لدى المسئولين الجدد عن المعرض إلى تخفيض عدد الندوات التى جرت العادة على عقدها لمناقشة موضوعات تهم الرأى العام، وزيادة حجم الدعاية للشركات الخاصة.

حــدث شــيء مماثــل أيــضاً فى مدينة الإسكندرية فى العشرين سنة الماضية. فقد جاء محافظ قوى كان يبدو فى البداية وكأنه استثناء خارج عن المألــوف مــن انحــسار دور الدولة، ولكن الحصيلة النهائية لتطوير مدينة الإســكندرية فــى عهــده كانت هى الحلول التدريجى للقطاع الخاص محل الدولــة. لقــد رحّب الناس فى البداية بإزالة الكبائن والشاليهات التى كانت مقامــة علــى شاطئ البحر، وكانت الحكومة تؤجرها بإيجار زهيد للشرائح القديمة من الطبقة الوسطى، فأصبح منظر البحر متاحا لمتعة السائرين على الكورنيش. ولكننا سرعان ما رأينا الشواطئ التى كانت مفتوحة للجميع تسلم لــشركات خاصة تتقاضى رسوما مرتفعة مقابل مجرد الجلوس على الرمل والنظر إلى البحر، إذ تشترط هذه الشركات أن يتناول الجالسون مشروبات قليلة القيمة بأسعار باهظة. ومن أجل ذلك غُرست مظلات على طول شاطئ الإســكندرية تحمل إعلانات لشركات البيبسى كولا وأخواتها، بحيث لم يعد مــن الممكن التمييز بين شاطئ كليوباترا مثلا وشاطئ سيدى بشر، فكلها قد جــرت علــيها بلدوزرات الخصخصة فأتت عليها كلها. وأخيراً سمعنا أن الأراضـــى المحــيطة بمكتبة الإسكندرية والتى تحتلها بعض كليات جامعة الإسكندرية ومستشفى الشاطبى، مطروحة أيضاً للبيع، وأن شركة مقاولات إماراتــية تــضع تــصميمات لما سوف تكون عليه المنطقة بعد إزالة هذه الكلــيات والمستشفى، تتضمن إنشاء فندق على البحر من ١٢٠ دورا، وأن المــشروع قد حصل على مباركة محافظة الإسكندرية وجامعتها ومكتبتها، فضلا عن مباركة وزير التعليم العالى.

حــدث شــيء مماثل أيضاً فى الإعلام. ففى الصحافة احتفظت الدولة بملكــية الــصحف والمجــلات التــى جــرى تأميمها فى الستينيات. وظل المــسئولون عــن هــذه الــصحف والمجــلات ورؤســاء تحريرها طوال السبعينيات، من الكتاب المرموقين أو من الصحفيين الذين يتمتعون باحترام زملائهــم ومرءوســيهم. ولكن شيئا فشيئا، تحولت هذه الصحف والمجلات ابتداء من الثمانينيات، إلى ما يشبه الملكيات الخاصة لرؤساء مجالس إدارتها ورؤســاء تحريرها، يضاعفون ثرواتهم من دخل الإعلانات ومما تجلــبه لهــم المقالات والأخبار والصور المنشورة فى مديح المسئولين، من تقرب إلى أصحاب النفوذ.

كــان لابــد أن يكــون ســحب يــد الدولة بالتدريج من ميادين التعليم والــثقافة والإسكان والإعلام.. إلخ على حساب الشرائح الفقيرة الذين تثقلهم أعباء الدروس الخصوصية، فى محاولة يائسة للتعويض عن تدهور مستوى التعلــيم، والــذين يجــدون أن حق الاستمتاع بالإنتاج الثقافى والفنى الرفيع أصــبح مشروطا أكثر منه فى أى وقت مضى، بالقدرة على الدفع، وكذلك حــق الاستمتاع بهواء ومنظر البحر فى الإسكندرية وسائر شواطئ الساحل الــشمالى والبحــر الأحمــر. كما يجدون أنفسهم فى حالة اغتراب مدهشة إزاء مــا يــشاهدونه علــى شاشــة التليفــزيون ومــا ينشر فى الصحف والمجلات.

* * *

لا يمكن لأحد أن يراقب ما حدث خلال العشرين سنة الماضية فى هذه المــيادين كلهــا، دون أن يتذكــر نظام " الالتزام " الذى ساد مصر فى ظل المماليــك فــى القــرن الــثامن عشر، حيث كانت الدولة العثمانية والوالى العثمانــى فــى مــصر مــن الضعف بحيث فقدت الدولة القدرة على إدارة المرافق العامة لصالح الناس، وعلى تحصيل الضرائب التى تمكنهم إيراداتها مــن الإنفاق على ما يحتاجه المجتمع من خدمات. فإذا بالدولة تبيع سلطاتها للأفراد المسمين بــ" الملتزمين "، يديرون المرافق على هواهم، ويحصلّون مــا يــستطيعون تحصيله من الشعب (ولو بالضرب)، مقابل ثمن يدفعونه للوالى، بالإضافة إلى ما يرسلونه إليه من هدايا من حين لآخر.

(٢)

الفساد

ـ ١ ـ

عندما يسمع أحد كلمة " فساد "، ينصرف ذهنه على الفور إلى موظف أو مسئول حكومى، كوزير أو مسئول أعلى منه درجة أو أدنى منه، فى الحكومة المركزية أو المحلية، يوكل إليه بحكم وظيفته، عمل من أعمال الصالح العام، فيتخلى عنه أو يعمل عكسه، تحقيقا لمصلحة خاصة. إن المعنى الحرفى لكلمة " فساد " يشمل حالات أخرى كثيرة بالطبع، كالغش فى البيع والشراء، أو سرقة أموال شركة أو بنك فى القطاع الخاص، ولكن إذا لم تكن الحكومة طرفاً، ولم يكن المعتدى عليه " مالا عاماً "، فالعادة أن يسمى هذا نصباً أو احتيالا ولا يسمى فساداً.

من الأمثلة الواضحة على الفساد، تغاضى موظف عام عن تنفيذ أمر بإزالة عمارة أو إزالة دور من أدوارها أضيف بمخالفة للقانون، أو التغاضى عن تنفيذ حكم قضائى، أو السماح باستيراد أغذية مغشوشة أو ببيع مياه شرب ملوثة وكأنها مياه معدنية نظيفة.. إلخ، فى مقابل رشوة أو للحصول على رضا شخص من أصحاب النفوذ، يستطيع تحقيق مصلحة خاصة له.

من البديهى أن الفساد ينتشر عندما يشتد الإغراء لارتكابه وعندما يسهل ارتكابه دون عقاب، أى أن الأمر يتوقف على شدة الرغبة فيه ودرجة القدرة على تنفيذه. وفى ظروف اجتماعية معينة، كتلك التى سادت فى مصر فى العقدين الأخيرين، تشتد الرغبة والقدرة معا، ولكن الأمر لم يكن دائما كذلك، ولا هو سيظل دائما كذلك.

نعم كان الفساد موجودا فى مصر فى العهد الملكى ، وكان موجودا فى الخمسينيات والستينيات فى ظل حكم عبد الناصر، واستمر فى عهد السادات

ثـم مـبارك، ولكن ما أكبر الفارق بين فساد كل عهد من هذه العهود، مما يجعل قصة الفساد فى مصر جديرة بأن تروى.

* * *

لابـد أولاً مـن التمييز بين العقود الأولى من العهد الملكى وبين العقد الأخيـر، وهـو عقـد الأربعينيات من القرن الماضى. فما أقل الفساد الذى عـرفته مصر فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، أى العقدين التاليـين مباشـرة لـثورة ١٩١٩، وما أسرع انتشاره ونموه خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٩٥٢. ومن السهل تفسير هذا الانقلاب فى درجة الفساد وطبيعته بين هاتين الفترتين من العهد الملكى.

مـن الـصعب على المرء الآن أن يتصور نوعية الرجال الذين كانوا يـتولون منصب الوزير أو رئيس الوزراء وغيرهما من المناصب العليا فى الدولـة فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضى. كان لبعض هؤلاء، قـبل اعتلائهم الوزارة أو رئاسة الوزارة، أو لمناصبهم الكبيرة فى الدولة، تـاريخ معـروف فى مقاومة الاستعمار الإنجليزى، ولكن غالبيتهم العظمى كانـوا، قـبل اعـتلاء هذه المناصب، يحتلون مكانة عالية فى أذهان الناس بـسبب تميـزهم المعـروف فـى مجال عملهم. كان منهم الفقيه الكبير أو المحامـى الشهير أو الطبيب النابغة أو الأديب الموهوب... إلخ، كما كانت غالبيتهم العظمى (باستثناء عدد صغير من المستقلين) أعضاء فى أحزاب سياسـية حقيقـية تتنافس على الوصول إلى الحكم. كان الذى يميز بين هذه الأحـزاب، ليست درجة النزاهة، فالغالبية العظمى من رجال هذه الأحزاب كانوا معروفين بالنزاهة والاستقامة، بل اختلاف مذهبهم فى طريقة التعامل مـع الإنجليز، أو فى التزامهم بتحقيق مصالح طبقة اجتماعية أو أخرى، أو فى نوع المزاج الشخصى الذى يجعلهم يميلون أكثر أو أقل إلى الديماجوجية وتملق مشاعر الجماهير.

لهـذا الـسبب تمـتع منصب الوزير طوال العصر الملكى خاصة فى العشرينيات والثلاثينيات، (ناهيك عن منصب رئيس الوزراء) بهيبة شديدة واحتـرام حقيقى مستمدين، ليس فقط من اتساع سلطات الوزير، بل وأيضاً مـن شخصية الوزير نفسه وتاريخه، بالإضافة إلى ما كانت تتمتع به الطبقة

العليا التى كان يأتى منها معظم الوزراء ورؤساء الوزراء، من هيبة مستمدة من الثراء الموروث وليس من اعتلاء المنصب.

هكذا كان حال المسئولون الكبار، ولكن ماذا عن غالبية الشعب من الفقراء، ألم يكن الإغراء قويا لديهم لطلب الرشوة وقبولها، فى ظل فقرهم الشديد من ناحية والتفاوت الكبير فى الدخل والثروة من ناحية أخرى ؟.

نعم كان الفقر شديداً، وكان التفاوت الطبقى كبيراً أيضاً، ولكن يبدو أن الأكثر أهمية من شدة الفقر ومن التفاوت الطبقى فى توليد الفساد، هو كيف ينظر الناس إلى هذا الفقر وهذا التفاوت.

إنى لازلت أذكر جيداً كيف كانت نظرة الفقير إلى الأثرياء فى مصر قبل الثورة، وكيف كانت نظرة الأثرياء إلى الفقراء، كما أن الأعمال الأدبية التى تتضمن وصفا لمجتمع ما قبل الثورة، والأفلام السينمائية التى ظهرت فى الثلاثينيات والأربعينيات تقول الكثير عن هذه العلاقة. كانت نظرة كل من الطبقتين إلى الأخرى يختلط بها شىء يشبه الشعور العنصرى، إذ تنظر كل منها للأخرى وكأنها تنتمى إلى " جنس " مختلف أو نوع مختلف من البشر. لا شك أن طول عهد المصريين بالخضوع للحكم الأجنبى، وقرب عهدهم بحكم الأتراك، وباحتكار ذوى الأصول التركية للمصدر الأساسى للثروة فى مصر وهو الأرض، قد ساهم فى ترسيخ هذا الشعور. ولكن لا شك أيضاً أن مجرد استمرار التفاوت فى الدخول والانقسام الحديدى بين الطبقات، طوال هذه الفترة الطويلة دون أن يظهر أى أمل فى تغييره، قد رسّخ أيضاً الشعور بأن الفقير سوف يبقى فقيراً إلى الأبد، وكذلك أولاده وأحفاده، وكذلك سيبقى الثرى وأولاده أثرياء إلى الأبد.

لقد ظل الحراك الاجتماعى (أى صعود شرائح من المجتمع على السلم الاجتماعى وهبوط غيرها) ضعيفاً للغاية وبطيئاً حتى لا يكاد يحس به أحد، لقرون طويلة قبل ثورة ١٩٥٢. فإذا كانت خبرة المصريين خالية إلى هذا الحد من أمثلة لصعود شخص على السلم الاجتماعى أو هبوطه، أو لتمتعه بالنعيم بعد طفولة بائسة، فأى أمل يمكن أن يوجد فى أن ينجح أحد فى تحقيق صعود اجتماعى سريع ؟ إن الأمثلة القليلة التى شاهدها المصريون فى نصف القرن السابق على ١٩٥٢، لصعود بعض الأفراد من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، كانت فى الأساس أمثلة لبعض النوابغ الذين هيئت لهم فرص نادرة للتعلم والتفوق، أو أمثلة أكثر ندرة لضربة حظ فى التجارة التى

استمر الجزء الأكبر منها محتكراً من الأجانب حتى ١٩٥٢. وقد ساعد على ضـــعف الحـــراك الاجتماعى قبل ١٩٥٢ تراخى معدلات النمو الاقتصادى وبطء الزيادة فى الأسعار، ومن ثم ما أندر الفرص التى كان يمكن أن تتاح للإثـــراء من وراء مشروعات اقتصادية كبيرة، أو من شراء أرض أو بيت يرتفع سعرهما فجأة.

فـــى مثل هذا المناخ لابد أن يضعف بشدة (أو حتى يختفى) أى أمل فـــى الصعود الاجتماعى السريع، وفى المقابل يضعف الخوف من التدهور والـــسقوط. وفـــى ظـــل هذا وذاك يضعف الإغراء بتقديم رشوة أو قبولها، وتضعف الرغبة فى التقرب إلى الحكّام أملا فى تحقيق مغنم كبير.

بالإضـــافة إلـــى كل ذلك كانت هناك، فى العشرينيات والثلاثينيات من القـــرن الماضـــى، قوة الشعور بالانتماء للجماعة الوطنية، مما ساعد على تقـــوية المناعة ضد الفساد. إن قوة الشعور بالانتماء تنمّى الحس الأخلاقى وتقوى الشعور بالالتزام بما فيه الصالح العام، وتضعف من الشعور الأنانى بالـــرغبة فى تحقيق المصلحة الذاتية بأى ثمن. لا يمكن لأحد الزعم بأن هذا الـــشعور بالانـــتماء كان قويا قبل ١٩٥٢ لدى الغالبية العظمى من الفلاحين المـــصريين، إذ أى نـــوع مـــن الانتماء كان من الممكن أن يشعر به فقراء الفلاحـــين فى مصر الذين كانوا محرومين من ضروريات الحياة، بل ومن أى فرصـــة للتعرف على الآمال الوطنية أو فهم مطامع الإنجليز وضرورة التـــصدى لهـــا.. إلـــخ ؟ لـــم تكن الحركة الوطنية غائبة تماماً عن الريف المـــصرى ولكـــنها لـــم تكـــن تمتد إلى أبعد كثيراً من الطبقة الوسطى من أصـــحاب الحـــيازات الـــزراعية المتوسطة، أما الغالبية العظمى من عمال الـــزراعة وصغار المستأجرين فكانت أعباء توفير القوت الضرورى كافية لـــشغلهم عـــن أى شىء آخر. من الأقوال المأثورة عن كارل ماركس أن " العامل لا وطن له "، ومهما كان فى هذا القول من مبالغة فإنه ينطوى أيضاً علـــى حقـــيقة بـــسيطة ولا شـــك فيها وهى أن إلحاح الحاجات الاقتصادية الضرورية لابد أن يضعف من الشعور بالانتماء للوطن.

ولكـــن مـــن الـــصحيح أيضاً أن الشعور بالانتماء للوطن لدى الطبقة المتوسطة فى مصر فى عهد ما قبل الثورة، فى الريف والحضر، كان قويا ونابـــضا بالحـــياة. كانت الطبقة المتوسطة فى مصر فى النصف الأول من القـــرن العـــشرين تتمـــتع، بوجه عام، ببعض الخصال الرائعة التى فقدتها

بالتدريج فى النصف الثانى من القرن. كان المصدر الأساسى (وأكاد أقول الوحيد) لنمو الطبقة الوسطى فى مصر خلال النصف الأول من القرن هو التعليم، فقد كان نمو الصناعة والزراعة بطيئاً للغاية، ومن ثم التجارة أيضاً، وكـان المـشتغلون بالصناعة والتجارة الكبيرة، فى الأساس، من الأجانب. المـدهش حقـا، عندما نقارن بين حالة التعليم فى النصف الأول من القرن وبـين حالـته الراهنة، هو ذلك المستوى الرفيع لما كان يتلقاه الطلاب فى المدارس والجامعة على السواء فى ذلك الوقت. إن التقدم الكمى الذى حدث فـى التعليم بعد ١٩٥٢، بزيادة عدد التلاميذ وفتح مدارس جديدة، قد اقترن بـتدهور مفـزع فـى مـستواه. لقـد سمح المعدل البطىء للغاية للحراك الاجتماعـى فـى مصر وانخفاض معدل التضخم، خلال النصف الأول من القـرن العـشرين، بأن تشعر الطبقة المتوسطة بدرجة عالية من الاستقرار والثقة بالنفس، إذ لم يشعر أفرادها بأن هناك ما يهدد مراكزهم الاجتماعية، واستمروا يتمتعون باحترام الطبقتين الدنيا والعليا على السواء. وزاد من هذا الاحترام ما كان معظمهم يتمتعون به من مستوى عال من التعليم.

انعكـس هذا المستوى العالى للتعليم، رغم قلة عدد المتعلمين، فى نوع الـثقافة الـسائدة، كمـا تبدو فى الكتب المؤلفة والمترجمة، وفى الصحف والمجـلات، وفـى البرامج والأحاديث الإذاعية، وفى مستوى اللغة العربية المستخدمة، وكذلك فى المستوى العالى، الثقافى والخلقى، لقادة الحياة الثقافية فـى ذلـك الوقت. كان الناس يقرأون لطه حسين والعقاد وأمثالهما، ويحكى البعض عن طوابير من القراء كانت تنتظر أمام بعض المكتبات فى الصباح الباكر إذا سمعوا عن ظهور كتاب جديد لواحد من هؤلاء. وكان المتحدثون فـى الإذاعـة من مستوى هؤلاء الكتاب، وكذلك محررو ورؤساء تحرير الصحف والمجلات الثقافية.

كانت القضية الوطنية فى ذلك الوقت واضحة وضوح الشمس وتتلخص فـى جلاء الإنجليز وتحقيق الاستقلال. والقضية الاقتصادية كانت واضحة أيضاً وتتلخص فى التصنيع والقضاء على " الفقر والجهل والمرض ". فإذا حمـل هـذه القضية رجال على هذا المستوى من التعليم والخلق، كان من الطبيعى أن يسود المناخ العام شعور قوى بالانتماء للوطن، وأن يرتبط بهذا نفور واحتقار شديدان لأى عمل فيه شبهة الفساد.

من اللافت للنظر أيضاً أن الشعور الديني لدى الطبقة الوسطى المصرية في النصف الأول من القرن كان على وفاق تام مع الشعور بالانتماء الوطني، بينما نجد الآن شيئا يشبه التنافر أو حتى القطيعة بينهما، وكأن الولاء للوطن قد أصبح الآن من نصيب العلمانيين (أو بعضهم) فقط، وقوة الشعور الديني وقف على غير المبالين بشئون الدنيا والوطن. إن إطلاق الحكم في هذا الأمر خطأ بالطبع ومحفوف بالخطر، ولكن هناك فارقا واضحا ومهما تجب ملاحظته بين العلاقة بين الشعور الديني والانتماء الوطني في كلا الفترتين، كما أنه ليس من الصعب تفسيره.

كان من الطبيعي أن يكون فهم الدين من جانب الطبقة الوسطى المصرية، التي تمتعت بهذه الخصال التي ذكرتها حالاً (الاستقرار والثقة بالنفس والمستوى العالي من التعليم والخلق) أكثر عقلانية وأقل تأثرا بالخرافات، وأقل تمسكا بالمظاهر منه بجوهر الدين. ومن ثم كان من الممكن جداً أن يجتمع شعور ديني قوي، مع فهم عقلاني للغاية للحياة، وتسامح رائع مع أصحاب الديانات الأخرى أو المواقف المخالفة من الدين، ناهيك عن اقتران الشعور الديني القوي بشعور وطني قوي أيضاً. لم يبد أن هناك أي تضاد يمكن أن يحدث بين الولاء للدين والولاء للوطن، أو بين الانتماء للأمة الإسلامية (أو القبطية) والانتماء للأمة المصرية، فالموقف العقلاني من الدين يسمح بهذا وذاك. ولكن الموقف اللاعقلاني والمتشنج من الدين يساعد على وجود فرقة بين الأمرين، وعلى انفصام عرى الطبقة الوسطى بين المتدينين والعلمانيين، كما يساعد على فهم الدين وكأنه يشمل الحياة كلها، وفهم السياسة على أنها ليست إلا موقفا معينا من الدين.

إني أزعم أن هذا التغير المهم الذي طرأ على طبيعة الخطاب الديني كان مما ساعد على نمو مناخ يساعد على انتشار الفساد بدلا من أن يضيّق نطاقه. إن من السهل جداً أن يجتمع القيام بعمل فاسد مع التمسك بشكليات الدين، وأن يقبل الرجل الرشوة أو يرتكب غشا في المعاملة وهو يتمتم في نفس الوقت ببعض العبارات الدينية، في حين أن إعطاء الرشوة أو قبولها أو ارتكاب عمل مشين، يصعب تصوره من شخص يتمسك بجوهر الدين وبالأخلاقيات التي يحض عليها.

إن كل ما أقوله عن هذه الأمور هو طبعاً نسبي، والمقصود به إبراز الفرق بين عصر وعصر؛ وليس إظهار عصر بأنه كان طاهرا طهارة

كاملة ولا يعرف الفساد. فالحقيقة كانت طبعا غير ذلك، خاصة فى السنوات الأخيرة من العهد الملكى.

فلا شك أنه خلال السنوات الأخيرة السابقة على ثورة ١٩٥٢، كثر الحديث عن الفساد وتكررت أمثلته مما سمح لرجال الثورة بأن يرفعوا شعار " مكافحة الفساد "، كواحد من أهم شعاراتهم، وأن ينشئوا بمجرد نجاح الثورة " محكمة للثورة " بهدف كشف فساد العهد السابق ومعاقبة مرتكبيه. فما الذى حدث بالضبط فى السنوات الأخيرة من العهد الملكى، وكيف تغير المناخ الاجتماعى والسياسى حتى يسمح بنموّ الفساد ؟.

ـ٢ـ

فى العشر سنوات السابقة على ثورة ١٩٥٢، حدثت فى مصر أشياء كان من شأنها إعداد تربة صالحة لنمو الفساد، إذ ساد فى مصر خلال الأربعينيات مناخ من التوتر الاجتماعى لم تعرف مصر مثله، لا فى العقدين السابقين ولا فى العقدين اللاحقين عليها. كان العامل الأساسى الذى خلق هذا التوتر هو بلا شك قيام الحرب العالمية الثانية وتغير المناخ الدولى بوجه عام، وانعكاس هذا وذاك على الأوضاع الداخلية فى مصر.

ارتفع فجأة معدل التضخم، بسبب ندرة بعض السلع الضرورية مع صعوبة الاستيراد، وزيادة الإنفاق الحربى وإنفاق القوات البريطانية فى مصر. ومع ارتفاع معدل التضخم ظهرت فرص لم تكن معروفة للحراك الاجتماعى، وتندر الناس بظاهرة " أغنياء الحرب "، وتداولوا القصص عن حمّال فقير أصبح ثريا كبيراً بسبب اتجاره مع قوات الاحتلال، أو عن صاحب ورشة صغيرة تحوّل خلال سنوات قليلة إلى مليونير بسبب الحماية الطبيعية التى وفرتها له الحرب. ارتفعت أيضاً بشدة أسعار الأراضى الزراعية بسبب ارتفاع معدل نمو السكان مع قلة ما بذل من جهد لاستصلاح أراض جديدة. وارتفع معدل الهجرة إلى المدن بحثا عن فرص العمل، فما أن انتهت الحرب حتى ارتفع معدل البطالة بسبب تراخى الإنفاق الحكومى وانكماش حجم القوات البريطانية. ظهرت المشكلة الاجتماعية إذن بوضوح أكبر بكثير مما كان عليه الحال فى العشرينيات والثلاثينيات، إذ اتسعت الفوارق بين الطبقات ولم يعد الفقر كما كان ظاهرة ريفية فى الأساس. لا عجب أن أكبر وأشهر كاتب فى مصر فى ذلك الوقت (طه

حسين) الذى كتب فى نهاية الثلاثينيات، وقبل نشوب الحرب مباشرة، كتابا يشع بالتفاؤل بمستقبل مصر ويضع فيه الخطط لتطوير الثقافة والتعليم (مستقبل الثقافة فى مصر، ١٩٣٨)، وجد نفسه فى نهاية الأربعينيات مدفوعا إلى الكتابة فى موضوع اجتماعى لم يطرقه من قبل وهو توزيع الدخل فى مصر، فينشر كتابا بعنوان (المعذبون فى الأرض، ١٩٤٨).

كان لابد أن يؤدى ارتفاع الطموحات، مع ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى والتضخم، من ناحية، وزيادة السخط بسبب التدهور فى توزيع الدخل، من ناحية أخرى، إلى اشتداد الدافع إلى انتهاز الفرص المتاحة لاستغلال النفوذ فى سبيل الصعود الاجتماعى أو على الأقل تجنب الهبوط. ولكن كان يحدث فى نفس الوقت تراخ فى قوة الدولة (لأسباب ليست بدورها بعيدة الصلة بالحرب) مما جعل الراغب فى استغلال النفوذ أقدر على تحقيق أغراضه مما كان عليه الحال فى ظل دولة أكثر قوة.

كان الإنجليز قد بدأوا منذ بداية الحرب، يمارسون ضغوطا على الدولة المصرية (ملكا وحكومة) أكبر بكثير مما كانوا يمارسونه فى وقت السلم. لم يكن من الممكن للإنجليز أن يسمحوا بأن يقوم الملك أو الحكومة المصرية بأى عمل من شأنه إضعاف فرصتهم فى كسب الحرب، ولو اقتضى الأمر إرسال الدبابات البريطانية إلى قصر عابدين لفرض حكومة لا يريدها الملك (كما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢). وقد أثار هذا الاستعمال السافر للقوة من جانب سلطة الاحتلال، مشاعر الخوف والإحباط لدى الملك والحركة الوطنية المصرية على السواء. ثم حدث فى أعقاب الحرب ما زاد الشعور بالإحباط شدة : الإنجليز لا يظهرون أى استعداد للاستجابة لمطالب الحركة الوطنية بالجلاء، وخاب رجاء حكومة مصرية بعد أخرى فى مفاوضاتها مع الإنجليز أو فى عرض قضيتها على الأمم المتحدة. فى نفس الوقت اشتد عنف التيار الإسلامى وتجرؤه على الدولة، فيقتل قاض كبير أصدر حكما لا يرضى عنه الإخوان المسلمون، فتحل الدولة جماعتهم، فترد الجماعة بقتل رئيس الوزراء، ويرد رئيس الوزراء التالى بترتيب قتل رئيس الجماعة... إلخ.

فى مناخ بهذه الدرجة من التوتر والإحباط يقوم اليهود فى فلسطين بإعلان دولة إسرائيل وتنشب حرب فلسطين فى ١٩٤٨ فتدخلها مصر بجيش غير مستعد للقتال فيعود مهزوما. وفى نفس الوقت تنفتح مصر على

عالم جديد تظهر فيه لأول مرة السلع الأمريكية الجذّابة، من السيارة الفارهة إلـــى الأفـــلام الفاتـــنة، إلى القميص النايلون إلى زجاجة الكوكاكولا ولبان تشيكليس.. إلخ.

لـــم يكن غريبا فى مثل هذا المناخ أن يصاب القصر الملكى بالضعف الـــشديد والـــيأس، وأن تتتابع الحكومات المصرية، فإذا بكل حكومة جديدة أضـــعف مـــن سابقتها، بل وأن يصيب الضعف الشديد أيضاً أكبر الأحزاب المـــصرية شـــعبية (الـــوفد) وصـــاحب أطول تاريخ فى الكفاح من أجل الاستقلال، والذى يرأسه أكثر الزعماء اشتهارا بالنزاهة والاستقامة. لم يكن غريبا أن يظهر هؤلاء جميعا استعداداً لقبول الفساد (أو السكوت عنه)، بل وممارسته، بدرجة لم تعرفها مصر فى العقود الأولى من القرن.

هكـــذا بدأ الناس يسمعون ويرددون قصصا عن فساد الحياة الشخصية للملـــك، وإهماله لواجباته وظهوره بمظهر لا يليق بملك، وعن قبوله لرشاو مـــن بعض كبار الأثرياء فى مصر مقابل تخفيض الضرائب عليهم، أو عن قـــيام الحكومة بتقديم إعانة مالية كبيرة لشركة بواخر مقابل تجهيز " جناح ملكى " بإحدى بواخر الشركة، ووصف هذا الجناح بأنه " لا مثيل له فى أية باخـــرة ملاحـــية فى العالم ". كما انتشرت قصص عن قبول الملك للرشوة علـــى مـــوائد القمـــار، ومن ثم كان يكفى أحد الأثرياء أن يذهب إلى نادى الـــسيارات ليلعب مع الملك على مائدة القمار ويخسر عمدا عشرة آلاف أو عـــشرين ألفـــا مـــن الجنيهات ليكسبها الملك، مقابل إصدار قرار حكومى لصالحه، أو حتى للحصول على لقب الباشوية.

يذكـــر أحمد بهاء الدين فى كتابه (فاروق ملكا) الذى ظهر بعد ثورة ١٩٥٢ بشهور قليلة (مكتبة الأسرة – ١٩٩٩)، إنه :

" فى أوروبا كان عملاء الملك يعقدون صفقات السلاح الفاسد ويرسلونه إلـــى فلسطين ليتفجر فى أيدى الجنود وقلوبهم. وكانت هذه العملية الجهنمية تـــدرّ مئات الألوف ربحا. وكان وزير الحربية (حيدر) يعرف، والوزارة كلها تعرف، ولكنها كانت تلوذ بالصمت لأن التاجر هو الملك " (ص ١٥٤).

كمـــا يحكـــى أحمد بهاء الدين القصة المؤثرة التالية التى تدل على ما وصـــل إليه الملك من استهتار بالقانون، من ناحية، وما أصاب أكبر حزب وطنى من ضعف، من ناحية أخرى :

" كـان منطقـيا ألا تقـصر هذه الصحف حملاتها على شخص الملك وأفـراد حاشـيته، فامـتد هجـومها إلى النظام الاجتماعى الظالم، والحالة الاقتـصادية التعسة، والموقف الوطنى المائع... وذعر الملك إزاء هذا المد الـثورى الذى وصل إلى أسوار قصره... وبدأ الملك يضغط على الوزارة لمـصادرة هـذه الـصحف، وبدأت الوزارة تصادر الصحف بالفعل، وإذا بمجلس الدولة يفرج عنها، بأحكام مدوية.

" وجاء سبتمبر ١٩٥١، وكان الملك فى كابرى. وانعقد مجلس الوزراء فـى الإسكندرية. ودخل مصطفى النحاس (رئيس الوزراء) قاعة المجلس يلهث، فى قلق ظاهر، وألقى على الوزراء نبأ خطيراً : أن إلياس إندراوس جـاء من كابرى يحمل أمرا صريحا من الملك بأن تصدر الوزارة مرسوما بإلغـاء مجلس الدولة، عقابا له على ما أصدر من أحكام. وبهت الوزراء... وتكلـم حامد زكى فقال إنه مستعد أن يعد مشروعا بالمرسوم المطلوب مع مذكـرته التفـسيرية حـالا، وقبل أن ينفض اجتماع المجلس، وبذلك تحقق الوزارة الرغبة السامية وتثبت ولاءها التام للملك... ودارت مناقشة عنيفة، لـم ينطق خلالها النحاس بكلمة واحدة... وقبل أن ينعقد المجلس مرة ثالثة عرف الوزراء أن رسولا جاء من كابرى يحمل مرسوما مكتوبا وموقعا من الملـك (بإلغـاء مجلس الدولة) وأن على الوزراء أن يوقعوه ليصبح أمراً واقعـا. وأسرع محمد صلاح الدين (وزير الخارجية) فكتب إلى النحاس خطاب استقالة قال فيه إنه يستقيل من وزارة الشعب قبل أن تصدر مرسوما ضد الشعب... وثار النحاس ثورة هائلة (كده يا صلاح ؟ إنت عايز تقتلنى؟ إنـت عايز تعمل بطل على حسابى؟) وكان يدق المائدة بعنف وهو يتدفق بـالكلام... وظل صلاح الدين، الذى يعرف خلق النحاس، ساكتا طول هذه المـدة حتى هدأت العاصفة وأفرغ الرئيس كل ما فى جوفه. ثم بدأ يتكلم فى صـوت مؤثر عن إخلاصه للنحاس... ثم أخذ يبرر تصرفه وقال له : (يا باشا أنا عاوز أحميك مش أقتلك)... فوجئ الوزراء بالنحاس تنهمر الدموع من عينيه وهو يبكى بكاء حقيقيا. وأدركوا العواصف والبروق التى تخطف فى باطن هذا الرجل، والعوامل التى تتجاذبه، ووقفته الدقيقة بين ماض جليل ومـستقبل يحـاول أن يكـون مـضمونا، وإدراكه للوهن الذى نزل عليه، فأسرعوا إليه كالأطفال إذ يجدون أباهم تهزمه أزمة فيبكى. وأبعدهم النحاس

وهو يقول : (خلاص... خلاص... خذ استقالتك يا صلاح، وآدى المرسوم فى الدرج، مش حامضيه !) ". (فاروق ملكا، ص ١٧٨ – ١٨٢).

وقعت هذه الحادثة قبل الثورة بأقل من عشرة أشهر وهى تصوّر بوضوح المناخ الذى كان سائدا عند قيام الثورة، وأحد الأسباب الأساسية لترحيب الناس الشديد بالثورة وفرحهم بها، وأحد الأسانيد المهمة التى برر بها رجال الثورة للناس قيامهم بها. ولكن هناك أمرين لم يجد رجال الثورة بالطبع من الملائم أن يذكروهما، لا عند قيام الثورة ولا فى أى وقت آخر:

الأول : أن ما وصل إليه حال الفساد واستهتار الملك وحاشيته بالقانون، فى الأربعينيات ومطلع الخمسينيات، ليس هو الطابع العام للمناخ الذى ساد فى مصر طوال العقود الثلاثة التى تفصل بين الثورتين (١٩١٩ – ١٩٥٢). كانت ظروف مصر والعالم مختلفة جداً عن ذلك فى العشرينيات والثلاثينيات، إذ كانت مواتية تماماً لاحترام القانون وإعلاء قيمة النزاهة والالتزام بالقيم الأخلاقية والوطنية، كما حاولت أن أبين.

والأمر الثانى : أنه حتى فى العشر سنوات السابقة على ١٩٥٢، كان الفساد يكاد يكون محصورا فى دائرة ضيقة للغاية، هى دائرة الملك وحاشيته. أما فى خارج هذه الدائرة فقد ظلت الطبقة الوسطى فى مصر متمسكة بقيم النزاهة والشرف، وتحترم القانون، وتعتبر الخروج على هذا أو تلك أمرا مشينا للغاية ويشوه سمعة مرتكبيه إلى الأبد. كانت صور الفساد فى خارج هذه الدائرة الضيقة تتعلق أساسا بما شاع بين الناس تسميته بالمحسوبية، وهذه كانت تتخذ فى الأغلب صورا ضعيفة المساس بالصالح العام، كترقية قريب أو صديق إلى درجة أعلى فى الحكومة لا يستحقها، أو تقرير علاوة لموظف مفضل وحرمان من هو أفضل منه. لم يكن من المتصور مثلا طوال العقود الأربعة السابقة على ثورة ١٩٥٢ أن يعين مدير للجامعة ليس لديه من الصفات العلمية والشخصية ما يؤهله لهذا المنصب الرفيع، أو أن يصدر حكم قضائى ضد شخص مهم ولا يتم تنفيذه.. إلخ. بل وحتى فيما يتعلق بالملك وحاشيته، فإن قراءة قصص أعمال الفساد التى ارتكبوها أو حاولوا ارتكابها، خلال العشر سنوات الأخيرة، تكاد كلها تتضمن أيضاً محاولة رجل شريف أو رجال شرفاء، فى داخل الحكومة، التصدى لها وإيقافها، وكثيراً ما نجح هؤلاء الشرفاء فى إيقافها بالفعل. فليست قصة رفض النحاس توقيع المرسوم الملكى بإلغاء مجلس الدولة هى

القصة الوحيدة من نوعها بأى حال، فما أكثر ما رفضت الحكومة تنفيذ رغبات الملك أو القصر حتى فى ظل حكومات الأقلية، إذ لم تكن شعبية الرجل ووقوف الجماهير وراءه (كما كانت الحال مع مصطفى النحاس) هما السند الوحيد (بل وربما ولا السند الأساسى) فى وقوف وزير أو رئيس للوزراء أو رئيس ديوان المحاسبة أو رئيس مجلس الدولة أو النائب العام أو أى قاض من القضاة، ضد رغبات الملك وحاشيته، بل كان السند الأساسى التزام قوى بالمثل الأخلاقية.

كان مما ساعد بلا شك على تضييق نطاق الفساد قبل الثورة، ضيق نطاق النشاط الحكومى أصلا. فمن الطبيعى أن تدخّل الحكومة فى كل كبيرة وصغيرة وزيادة عدد القوانين المنظمة لنشاط الأفراد، من بين العوامل المشجعة على انتشار الفساد (بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها بالطبع). ولا شك فى أن هناك قدرا من الصحة فى القول المأثور : " السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة، مفسدة فساداً مطلقاً ". وقد كان الموظف الحكومى قبل الثورة، بمختلف مراتبه قليل السلطات بالمقارنة بحالته بعد الثورة، ومن ثم كانت فرص استغلال هذه السلطات بالضرورة أقل قبل الثورة. تغير الحال بعد الثورة بزيادة عدد القوانين وزيادة القيود التى فرضتها حكومة الثورة على نشاط الأفراد، فضلاً عن الضعف الذى أصاب المجالس الشعبية، ومن ثم كان من المتصور أن يزيد حجم الفساد بعد ثورة ١٩٥٢ لهذا السبب وحده. ولكن من حسن الحظ أن الخمسة عشر عاماً التالية مباشرة لقيام الثورة، ساد فيها مناخ مختلف تماماً عما كان سائدا فى الأربعينيات، وحظى المصريون بفترة على درجة عالية من النزاهة واحترام القانون، قبل أن يطيح بهذا كله ما حدث فى ١٩٦٧ وما بعدها، ولكن هذا يحتاج إلى تفصيل.

—٣—

كان جمال عبد الناصر ديكتاتوراً ولكنه لم يكن فاسداً. عاش ومات فى نفس البيت الذى كان يعيش فيه قبل الثورة، وظل هو وزوجته، طوال حياتهما، بسيطى الملبس والمأكل دون أن أى مظهر من مظاهر البذخ، وماتا دون أن تعرف لهما ثروة تذكر. وقد باءت بالفشل الذريع المحاولات القليلة

التـــى بذلت بعد وفاة عبد الناصر لإثبات أنه ترك حسابا فى أحد البنوك فى خارج مصر.

كان لابد أن ينعكس هذا فى تصرفات الرجال المحيطين مباشرة به، إذ لم يكن عبد الناصر يتصور أو يقبل أن يثرى أحد رجاله على حساب المال العـــام. ومن ثم كبح جماح هؤلاء الرجال مجرد الخوف من الرئيس، إذا لم يكن لديهم مثل ما لديه من القدرة على مقاومة إغراء المال.

حكـــى لى أحد أصدقائى فى ١٩٥٩، وكان يعمل فى سفارة مصر فى روما، أنه خرج لمرافقة السادات فى التفرج على روما ومحلاتها، فأعجبت السادات جاكتة خضراء فاقعة اللون، وكان يريد شراءها ثم أحجم قائلا جملة لا أستطيع تكرارها هنا، وتتضمن ما يمكن أن يقوله له عبد الناصر لو رآه مـــرتديا هـــذه الجاكـــتة. كما يحكى صلاح الشاهد فى كتابه (ذكريات بين عهدين)، وكان مسئولا عن شئون البروتوكول والمراسم قبل وبعد الثورة، قصـــصا تـــؤكد رفـــض عبد الناصر البات أن يتمتع أولاده بسلع كهربائية مـــستوردة كانـــت ممـــنوعة على سائر المصريين، وخوف أولاده من أن يحـــصلوا على هذه السلع تجنبا لغضبه. كما يرسم فتحى رضوان فى كتاب (٧٢ شهرا مع عبد الناصر) صورة واضحة تمام الوضوح لشخصية عبد الناصر لا مكان فيها قط للضعف أمام المال وإغراءات الحياة الرغدة.

ولقـــد ساد حياة الطبقة المتوسطة بالفعل، فى أيام عبد الناصر، تقشف مـــدهش لابد أن يثير العجب وعدم التصديق لدى كل من لم يعش فى مصر فى تلك الأيام. المحلات التجارية لا تكاد تبيع إلا منتجات مصرية، سواء فى ذلـــك الملابس أو المأكولات أو قطع الأثاث.. إلخ، والسيارات فى الشوارع تكاد تقتصر على ماركة واحدة (سيارة نصر التى تم تجميعها فى مصر)، والثلاجات والمطابخ تكاد تقتصر على منتجات مصانع إيديال المصرية. فإذا استطاع مصرى أتيح له لسبب أو آخر السفر إلى الخارج، فى وظيفة أو فى بعـــثة دراســـية، أن يعود إلى مصر ومعه ثلاجة أمريكية أو غسالة ألمانية، واســـتطاع أن يدفـــع الرســـوم الجمركية الباهظة المفروضة على مثل هذه الأشياء، فهو فى نظر زملائه وجيرانه أعجوبة زمانه ومعجزة عصره، بل لعـــل مـــثل هذا كان يثير الخجل أكثر مما كان يثير الزهو، فى وسط ذلك التقشف الشامل الذى يلتزمه الجميع.

بسبب هذا التقشف العام كانت أقل واقعة فساد تستلفت النظر ويكثر عنها الحديث، وهي في الحقيقة قد لا تزيد على دخول مسئول كبير بنجفة كريستال دون أن يدفع عليها رسوم الجمارك، أو قيام مدير الجمعية التعاونية الاستهلاكية بتوصيل بضع دجاجات إلى منزل مسئول كبير فلا يضطر لإرسال من يقف كغيره في الطابور، ويحصل على العدد المحدّد من الدجاج المسموح به.. إلخ. كانت مثل هذه الأعمال تعتبر في الستينيات " أمثلة فظيعة على الفساد "، مما يدل في الواقع على ضآلة حجم الفساد في ذلك العهد.

لا يمكن تفسير ذلك بمجرد أن رئيس الجمهورية كان " قدوة طيبة "، بل كان المناخ العام مساعداً تماماً على تقليل الفساد وعلى احترام القانون. لقد عرفت مصر شخصيات عامة مهمة سلكت سلوكا مختلفا تمام الاختلاف في ظل عبد الناصر، عن سلوكها بعد وفاته، من حيث الانضباط واحترام القانون، كأنور السادات نفسه، أو عثمان أحمد عثمان، أو كثير من المسئولين عن القطاع العام الذين كانوا حريصين على الصالح العام في الستينيات ثم خضعوا لإغراءات الانفتاح والخصخصة بعد ذلك. قد يقال إن هذا التغير يرجع إلى وجود عبد الناصر رئيسا ثم غيابه، ولكني أميل إلى تفسير هذا التغير بتغير المناخ العام الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك تغير المناخ الدولي العام.

نعم كان تغلغل الدولة في شئون الاقتصاد والمجتمع في الخمسينيات والستينيات، بدرجة أكبر بكثير مما كان عليه قبل ذلك أو بعده، من شأنه أن يقوّي الدافع على الخروج على القانون، وعلى الفساد والإفساد، ولكن عوامل أخرى قوية كانت تعمل على تضييق دائرة الفساد، بتقليل الرغبة فيه والقدرة عليه في نفس الوقت.

لقد بدأ المصري عقد الخمسينيات فقيرا، وانتهى في آخر الستينيات فقيرا، ولكن ثورة ١٩٥٢ أحيت آماله في أن تتحسن أحواله وأعطت له من الأسباب ما يبث في نفسه الثقة بأن أحواله، هو وأولاده، ستتحسن بالفعل. لم يكن الإصلاح الزراعي خرافة، ولا كانت خرافة إعادة توزيع الدخل بقوانين التأميم في ١٩٦١ وفرض حد أدنى للأجور وحد أقصى للدخول، ومجانية التعليم، وضمان وظيفة لكل متخرج، وزيادة الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة.. إلخ. كل هذا كان حقيقيا ومطبقا بالفعل، وكان التقريب

بين الطبقات حقيقيا، وسيادة شعور عام بالتساوى بين المصريين حقيقيا أيضاً وليس خرافة. لم تكن هناك مظاهر تلفت النظر للاستهلاك الاستفزازى الذى يمكن أن يقضّ المضاجع ويدفع الناس دفعاً إلى محاولة الحصول على مال إضافى بأى وسيلة، ولو بالإضرار ضرراً بالغاً بالصالح العام.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادى بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات، ظل معدل التضخم منخفضا، وكانت دخول الطبقات الدنيا تواكبه فارتفع مستوى الدخل الحقيقى للغالبية الساحقة من هذه الطبقات. ارتفع بالطبع معدل الحراك الاجتماعى بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل الثورة، ولكن الذى منع من أن يحدث هذا الحراك فى الخمسينيات والستينيات ما أحدثه فى السبعينيات والثمانينيات من توتر وخروج على القانون، أن الطمع فى تقليد الطبقات العليا كان أقل بسبب غياب الاستهلاك الاستفزازى (أو على الأقل ضيق نطاقه)، وما أقامه النظام الجديد من سياج يمنع أو يقلل بشدة من دخول السلع التى لا يتناسب استهلاكها مع متوسط دخل المصريين، وقلة انتشار التليفزيون، فضلا عما اتسمت به برامج التليفزيون فى الستينيات من رصانة وخلوّها التام من الإعلانات.

* * *

خلال الستينيات تدهورت بشدة قيمة الجنيه المصرى فى الخارج حتى أصبح موظفو البنوك فى خارج مصر ينظرون إليه شذرا وهم لا يكادون يعرفون ما هو. إذ لأى شىء يمكن أن يطلب أجنبى من بنكه الحصول على جنيهات مصرية ؟ لم تكن مصر تصدّر شيئا ذا بال غير القطن، ولم تكن السياحة ذات أهمية تذكر، وكان الأجانب الخارجون من مصر أكثر من القادمين إليها. وحيث إن خروج المصريين بجنيهات مصرية كان ممنوعاً منعاً باتاً، لم يكن هناك لا عرض ولا طلب يذكر على الجنيه المصرى فى الخارج. ولكن الجنيه المصرى ظل محترما طوال الخمسينيات والستينيات فى داخل مصر، فمعدل التضخم لم يكن يتجاوز ٢% أو ٣%، والتنمية الاقتصادية تنتج فى الأساس للسوق المصرى. فإذا كانت السلع والخدمات المعروضة تكاد كلها تكون سلعاً وخدمات مصرية، ومعروضة للبيع بالجنيه

المصرى، لم يكن من المتصور أن يحدث للمصريين ما حدث لهم ابتداء من السبعينيات، ثم تفاقم فى العقود التالية حتى كادوا ينقسمون إلى أمتين : أمة تقبض وتدفع بالدولار (أو على الأقل تقيّم السلع والخدمات التى تشتريها بما تساويه من دولارات) وأمة تقبض وتدفع بالجنيه المصرى. أمة تلبس وتأكل سلعا مستوردة، وتفرش منازلها بأثاث مستورد، وتقضى عطلاتها فى الخارج، وأمة تفعل العكس بالضبط : تلبس وتأكل منتجات مصرية، ولا تسافر إلى الخارج إلا للبحث عن عمل.

وفى مناخ ينقسم فيه المصريون إلى أمتين على هذا النحو، يشتد الدافع بالضرورة إلى عبور هذه الفجوة الفاصلة بينهما، ولو بعمل من الأعمال المنافية للأخلاق والخارجة عن القانون. ولكن الحال لم يكن كذلك بالمرة فى الخمسينيات والستينيات. كان للدولار جاذبيته بالطبع، حتى فى ذلك الوقت، ولكنه لم يكن له السحر الذى أصبح له فيما بعد، إذ ما الذى كان يمكن أن يصنعه المرء به، والاستيراد ممنوع، والخروج من البلاد يكاد يكون فى حكم الممنوع ؟.

ابتداء من قيام الثورة فى ١٩٥٢ وحتى وقوع الهزيمة فى ١٩٦٧، ساد المصريين شعور قوى بالانتماء، والأمل فى أن ينهض الوطن ويحقق آماله. لم تكن إذن أشعار صلاح جاهين وأغانى عبد الحليم حافظ، أشعار رجل مجنون وأغانى رجل منافق، بل كانت تعكس بصدق مشاعر الغالبية العظمى من المصريين فى ذلك الوقت. وفى مثل هذا المناخ تصبح النظرة إلى أعمال الفساد والرشوة واستغلال النفوذ لتحقيق ثروة أو مكسب مادى، نظرة احتقار مقرون بدرجة كبيرة من الدهشة. لا يمكن بالطبع أن تنعدم تماماً محاولات من هذا النوع، كحصول ضابط كبير على كابينة متميزة بحديقة قصر المنتزه، أو تحويل موظف كبير مبلغا من الدولارات يزيد على المسموح به لكى يجلب معه لأسرته من رحلة بالخارج بعض الهدايا التى لا يوجد لها مثيل فى مصر، ولكن المدهش حقا كم كانت قليلة مثل هذه المخالفات، وكم كان تنفيذ قوانين الجمارك صارما، والخروج عليها نادراً. وكذلك كان تنفيذ قوانين الضرائب الأخرى، وقوانين المبانى، وقواعد التعيين والترقيه فى الحكومة وشركات القطاع العام، وقواعد إرسال البعثات الحكومية... إلخ.

لم يقتصر الأمر على ضعف الدافع إلى الخروج علي القانون، بل كانت الدولـة المصرية فى الخمسينيات والستينيات قادرة أيضاً على التصدى لأى محاولـة للخـروج على القانون. أما العبارة الشهيرة التى صدرت من أحد كـبار المسئولين فى منتصف الستينيات بأنه " يجب إعطاء القانون أجازة "، فلـم يكن يقصد بها السماح للناس بأن يفعلوا ما يشاءون، بل كان المقصود العكس بالضبط، بمعنى أنه إذا كان هناك من القوانين ما يمنع الحكومة من فرض إرادتها على الناس ويحميهم من تدخلها، فإن هذه القوانين هى التى " يجب إعطاؤها أجازة ".

* * *

مـن المـؤكد أن هـذا الحضور المستمر للسلطة كان عاملا فعّالا فى تـضييق نطـاق الفـساد فى مصر فى الخمسينيات والستينيات، ولكن من الواجب أن نعترف بأن الفساد أنواع، وليس أصل كل فساد الطمع فى المال، بل هناك أيضاً الطمع فى محض السلطة.

كان الحكم فى مصر خلال الخمسينيات قليل الفساد من النوعين : فمن ناحية كان الدافع إلى استغلال النفوذ من أجل تحقيق مكسب مادى قد أصابه الضعف، لما أشرت إليه من أسباب. ومن ناحية أخرى كانت سلطة الرئيس، وإن كانـت قد زادت قوة بعد استبعاد محمد نجيب، أول رئيس للجمهورية، فإنهـا لم تكن قد تحولت بعد إلى ما يمكن تسميته بالدولة البوليسية، وهو ما بدت بوادره فى أعقاب التأميمات المتتالية، التى بدأت بتأميم قناة السويس فى ١٩٥٦، ثـم تـتابعت حتى منتصف الستينيات. خلال هذه الفترة تساقط من قـيادة النظام عضو بعد آخر من أعضاء مجلس الثورة الذين قاموا بالثورة ابتداء، ولم يبق إلا الرئيس وعدد قليل جداً من المعروفين بالموافقة على كل ما يقول.

لـم تـستخدم هذه السلطة المطلقة، والحق يقال، فى تجميع المزيد من المـال إلا فى أضيق الحدود، كما سبق أن أكدت من قبل، ولكنها استخدمت بلا شك، وبمعدل متزايد (كما تقضى طبيعة الأمور والبشر) لتجميع المزيد مـن الـسلطات وتوسيع دائرة النفوذ. ولكن أليس فى هذا فساد لا يقل أثره سـوءاً عـن الفساد المدفوع بالطمع فى المزيد من المال ؟. فإذا كان الفساد يتمثل، فى نهاية الأمر، فى التضحية بالصالح العام فى سبيل تحقيق مصلحة

خاصـــة، فهل من الضرورى أن تكون هذه المصلحة الخاصة تحقيق المزيد من الثراء؟ ألا يوجد فساد أيضاً عندما يكون الدافع مجرد شهوة السلطة ؟.

أمـــا أن شهوة السلطة قد أضرت بالصالح العام، فقد شهدت مصر فى الـــستينيات أمثلة عديدة على ذلك من أهمها اختيار قائد للجيش قليل الكفاءة لمجـــرد اطمئـــنان الرئيس إلى أنه لن يقود ثورة ضده، أو قيام الرئيس قبيل وفاته باختيار نائب له، دون أن يستشير أحداً، لأسباب لا يمكن أن يكون من بينها مراعاة الصالح العام. وقد اتضح بما لا يدع مجالا للشك، أنه فى عهد هذا النائب، عندما أصبح رئيساً، زاد الفساد الذى مصدره الطمع فى المال، إلـــى حد فاق بكثير ما عرفته مصر سواء فى عهد عبد الناصر أو فى عهد الملكية.

هكـــذا فـــتحت للفـــساد صـــفحة جديـــدة ليست مشرّفة بالمرة بحلول السبعينيات، أو إذا أردنا الدقة، قبل حلول السبعينيات بقليل، إذ لم تكن هزيمة ١٩٦٧ كارثة عسكرية وسياسية واقتصادية فقط، بل إنها أصابت فى الصميم كثيـــراً مـــن الدوافع النبيلة التى كانت تحفز المصريين على إعلاء الصالح العام على مصالحهم الشخصية.

ـ٤ـ

كيف يمكن لحدث لم يستغرق أكثر من خمسة أيام أن يكون له مثل هذا الأثر فى حياة أمة بأكملها ؟ : يوقف مسيرة الثورة، ويشيع اليأس فى الناس، ويـــضعف بشدة شعورهم بالانتماء للوطن، ويصيب النظام الحاكم بالضعف والعجـــز عن تطبيق القانون، ويخفض معدل التنمية إلى معدل لا يكاد يزيد علـــى معـــدل نمو السكان، ويدخل فى الخطاب الدينى تيارا لا عقلانيا يتكلم عن المعجزات ويقبل الخرافات، ويعلى من شأن الطقوس وشكل الزى على حـــساب التمـــسك بـــالأخلاق الفاضلة والمثل العليا، ويجعل المسلمين على اســـتعداد للتنكـــيل بالأقـــباط بلا سبب، ويشيع فى الأقباط شعوراً بالتوجس والخوف، بسبب وبلا سبب ؟.

كل هذا وأكثر منه حدث فى مصر نتيجة لهزيمة ١٩٦٧، فهل نستغرب أن يـــنمو الفـــساد فى المجتمع المصرى ابتداء من هذا التاريخ بمعدل غير مـــسبوق ؟ وكأن سكتة قلبية قد حدثت فجأة، فتوقف تدفق الدم من القلب إلى سائر أجزاء الجسم، فأصبح الجسم معرضا لكل أنواع الفساد.

إنـــى أرجـــع بداية ظاهرة " الدولة الرخوة " التى نراها اليوم، فى كل مجالات الحياة فى مصر، فى الاقتصاد والسياسة والتعليم والثقافة والإعلام والعلاقـــات الاجتماعـــية، بمـــا فى ذلك العلاقة بين المسلمين والأقباط، إلى وقوع هزيمة ١٩٦٧. والدولة الرخوة، فيما تعنيه، دولة عاجزة عن التصدى للفـــساد بمـــنع حدوثه أو بمعاقبته، فيصبح المال العام وكأن لا صاحب له. ولكـــنها تعنى أيضاً، فى حالة مصر فى أواخر الستينيات، التوقف عن اتخاذ أى إجـــراء مهـــم يصحح التفاوت بين الطبقات، وكأن الدولة المهزومة فى ١٩٦٧ أصـــبحت تخشى مواجهة الأثرياء، ومستعدة للتغاضى عن نزواتهم، وعلى استعداد لأن تسمح لهم ولغيرهم بتهريب البضائع الممنوع استيرادها، إلى داخل مصر، وتهريب النقد الممنوع تصديره إلى خارجها.

والطـــبقة الوسطى التى جرحتها الهزيمة أكثر مما جرحت أى شريحة اجتماعـــية أخرى، أصبح من الواجب تدليلها بتوفير بعض السلع التى كانت تـــتوق إلـــيها ولا تجدها، وتوفير بعض وسائل التسلية والترفيه التى لم تكن متوفرة، فلا بأس من استيراد بعض أفلام الجنس، وتوفير السلع الكمالية فى الجمعيات التعاونية، والسماح لدور النشر الأجنبية بعرض الكتب التى كانت تتعـــرض لـــرقابة شـــديدة، وذلـــك فـــى معرض سنوى للكتاب، ولبعض المـــسرحيات التى تنتقد النظام بأن تعرض للناس لإتاحة فرصة للتنفيس عن الغضب.

ولا بـــأس أيضاً من السماح لمن استطاع تكوين ثروة صغيرة فى ظل القوانين الاشتراكية، أن يفتح مطعما أو ملهى يزيد به من ثروته، مع بعض الـــتهاون فى تحصيل الضرائب منه. بل ولا بأس من التراجع عن إصلاح الجامعـــة والعودة إلى نظام الأعداد الكبيرة، حيث يُقبل حملة الثانوية العامة فـــى الجامعة دون تمييز يذكر بين من يستحق أن يتعلم بالمجان فى الجامعة ومـــن لا يـــستحق. فالمهم هو فقط إرضاء الناس وعدم إعطائهم سببا جديداً للتذمـــر. ولا بـــأس أيـــضاً من استخدام الدين فى وسائل الإعلام استخداماً لـــصالح النظام، فيفسر الدين تفسيرا يؤكد على الاستسلام للمقادير والصبر علـــى الـــشدائد، ويـــشجع الناس على الانغماس فى مظاهر التعبد عسى أن ينصرفوا عن التفكير فى أمور الحاضر. ويرتبط بهذا أيضاً ويساعده إحياء الـــتاريخ المجـــيد للمصريين، عسى أن يكون فى تذكّره سلوى من مصائب

الحاضـــر، وتشجيع الاهتمام بالتراث الثقافي والموسيقى والرياضة عسى أن يجد الناس فيها نفس السلوى.

لـــيس هـــناك مجـــتمع، فى أى عصر، خال من الأشخاص المستعدين لارتكـــاب أعمـــال الفساد، كما أن الميكروبات موجودة دائما فى أى هواء، ولكـــن هناك مناخاً يضعف المناعة ضد الميكروبات وآخر يقوّيها. وقد كان المـــناخ الذى بدأ يسود فى مصر فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ من النوع الذى يضعف المناعة ويساعد على نشر العدوى.

لقـــد ضـــعف ذلك الشعور بالولاء للوطن الذى أشاعه قيام الثورة فى ١٩٥٢، وإحـــرازها نجاحاً بعد نجاحٍ فى سياستها الداخلية والخارجية على الـــسواء، إذ كـــشفت الهزيمة قناعاً كان يخفى وراءه كثيراً من الزيف. وإذ انفضح أمر النظام فقد معظم قوته التى كان يستخدمها لفرض إرادته وفرض احترام القانون. كانت النتيجة أن هاجر بعض المثقفين وانتحر بعضهم، كما انتحـــر قائـــد الجيش، ولكن كان من النتائج أيضاً أن التفت عدد متزايد من الـــناس إلـــى أمورهم الشخصية بدلا من اهتمامهم بشئون الوطن، وقد كان منهم ضعيف الخلق أصلا، لم يجد بأسا فى ارتكاب أعمال غير أخلاقية. فى مناخ ما بعد ١٩٦٧ تحوّل بعض السياسيين إلى مستثمرين، وبعض الملحنين إلـــى تجّار، وبعض أساتذة الجامعات إلى مدرسين خصوصيين.. إلخ. ولكن فرص الإثراء الحقيقى لم تتكاثر إلا بعد مرور ثمانى سنوات على الهزيمة، أى فـــى منتصف السبعينيات، فهنا ظهرت بوضوح الفرص الحقيقية للفساد والإفـــساد، إذ تضافرت منذ ذلك الوقت عوامل جديدة تساعد على مزيد من إضعاف الدولة، ومن إضعاف الولاء للوطن.

كانـــت شخـــصية الرئيس قد تغيرت قبل ذلك بخمسة أعوام، فقد تسلم الرئيس السادات الحكم بوفاة جمال عبد الناصر في ١٩٧٠، وكانت شخصية السادات بذاتها ملائمة تماماً للمناخ الجديد الذى حل بعد الهزيمة كما سبق أن أشـــرت، ولكـــن الـــسادات نفسه كان عاجزاً عن ارتكاب أعمال فاحشة من أعمـــال الفساد، طالما كان المناخ غير موات لذلك. كان السادات من النوع الـــذى يرتعد خوفا من غضب الرئيس عبد الناصر فلم يجرؤ على ارتكاب أعمـــال فـــساد كبيرة إلا بعد أن أصاب الضعف النظام كله فى ١٩٦٧. إن واقعـــة استيلاء السادات على قصر أحد الضباط (لمجرد أن القصر أعجب زوجـــته) لم تحدث إلا بعد أن عينه عبد الناصر نائبا للرئيس فى ١٩٦٩،

(وعلــى كــل حال، اكتفى عبد الناصر بإبداء غضبه لفترة قصيرة أعطاه بعدها قصرا بديلا على النيل). أما قبل ذلك فقد اقتصر السادات على أعمال مــن نوع قبول هدايا فاخرة أثناء رئاسته لما سمى بالمؤتمر الإسلامى، منها ســيارات كاديلاك كان يهدى بعضها لقائد الجيش المشير عبد الحكيم عامر (وفقا لرواية محمد حسنين هيكل فى "خريف الغضب"). ولكن أيا كان حجم المخالفــات التى ارتكبها السادات أثناء حياة عبد الناصر فقد كانت شخصيته مــن الــنوع الذى يسمح له بارتكاب أكثر منها بكثير فى ظل مناخ مختلف، وهــى ملاحظــة تنطبق أيضاً وبلا شك على شخصيات أخرى مهمة لعبت دوراً مهما فى كلا العهدين.

وقد كان هذا هو ما حدث فعلا فى عهد السادات بمجرد أن تغير المناخ الاقتصادى والاجتماعى العام، وتغيرت أيضاً علاقة مصر بالقوى الخارجية. حدث هذا فى منتصف السبعينيات عندما بدأ فى مصر عهد التضخم الجامح فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ودشّن السادات السياسة المعروفة بالانفتاح الاقتــصادى، فــتدفقت ســلع الاستهلاك الفاخر والاستفزازى على مصر، وارتفــع بــشدة معــدل الهجرة إلى دول الخليج فارتفع أيضاً معدل الحراك الاجتماعى. وقد تجاوب التليفزيون مع هذا المناخ الجديد فشاهد الناس على شاشــته بــرامج ومسلــسلات من نوع جديد تعبّر عن تطلعات وطموحات جديدة، وبدأ اعتماد التليفزيون فى تمويل برامجه على الإعلانات التى حقق بعضها شعبية بالغة، (تزيد أحيانا على شعبية المسلسلات)، وساهم هذا كله فــى دعــم حمى الاستهلاك، وكأن المصريين قد اكتشفوا لأول مرة المعنى الحقيقى " للحياة الحلوة "، وهى حياة الاستهلاك العالى والبذخ.

كــل هذا خلق مناخاً يغرى بشدة بارتكاب أعمال الفساد، خاصة مع ما أصــاب الــشعور الوطنى من ضعف بسبب الهزيمة، وتضاؤل الطموحات والآمال التى تتعلق بنهضة الوطن، فلم تبق إلا الطموحات والآمال المتعلقة بتحقــيق الثــراء. فإذا قويت الإغراءات وضعف الشعور بالانتماء، فى ظل دولــة ضــعيفة على رأسها رجل لديه ميول مماثلة، واستعداد طبيعى لقبول المعنــى الجديد " للحياة الحلوة " لنفسه والمحيطين به، كان من الطبيعى جداً أن ينتشر الفساد فى مصر. ولا يدحض فى هذا إصدار السادات قانوناً جديداً مــن نــوعه اســمه " قانون العيب "، وكأنه محاولة لا شعورية لنفى حقيقة موجودة بالفعل.

هكـــذا شـــهدت مصر فى النصف الثانى من عهد السادات أمثلة جديدة وغير معهودة للفساد فى مختلف المجالات : فى المدارس والجامعات اشتدت ظاهرة الاتجار بالكتب المدرسية والجامعية والدروس الخصوصية، وتغيرت أسس اختيار مديرى الجامعات والعمداء، فلم تعد قائمة على المركز العلمى والاحتـــرام الذى يتمتع به الشخص المختار (كما استمر الحال حتى نهاية الخمـــسينيات)، ولا علـــى الاســـتعداد للترويج لشعارات الاشتراكية (كما أصـــبح الحال فى الستينيات) بل على الاستعداد لغض البصر عما يرتكب مـــن مخالفات للقانون فى المحيط الجامعى. وشرع نفس الأساتذة الذين ألفوا كتـــبا فـــى تقـــريظ الاشـــتراكية فى تأليف كتب جديدة للدفاع عن الانفتاح الاقتصادى، خاصة أن الهيئات الدولية الممولة للبحوث لم تشمل بعطفها إلاّ البحوث التى تساير الاتجاه الجديد. وفى الاقتصاد انتشر، مع تدشين سياسة الانفـــتاح، توزيـــع تـــصاريح الاستيراد وتوكيلات الشركات الأجنبية على الأقـــارب والمحاســـيب، وبدأ تنفيذ الدولة لمشروعات للتعمير مشكوك فى فائدتها، تحقيقاً لمصالح خاصة قريبة من آذان السلطة. وتضخمت العمولات المقبوضـــة علـــى صـــفقات الحكـــومة، خاصة فى شراء الأسلحة. وقد بدأ الإغـــراء شـــديداً فى هذه الفترة لمديرى شركات القطاع العام الذين يقبلون الدخـــول فـــى مـــشروعات مشتركة مع شركات أجنبية، ولو أدى هذا إلى الإضـــرار بعمال وموظفى الشركات القديمة وزيادة أعباء المستهلكين. وفى الـــزراعة انتـــشر التعدى على الأراضى الزراعية بالبناء المخالف للقانون، حتى كاد ما فقدناه من أراض زراعية خلال السبعينيات، بسبب البناء، يعادل ما أضافه السد العالى... إلخ.

عندما كشف للناس بعد مقتل الرئيس السادات، حجم الثروة التى كوّنها شـــقيق الـــرئيس (عصمت السادات) فى عهد أخيه، تبيّن للناس ليس فقط المـــدى الذى وصل إليه الفساد فى عهده، بل وأيضاً المدى الذى بلغته حمى الاســـتهلاك فى ذلك العهد، والنهم الذى لا يروى إلى المزيد من الثروة، إذ تبين أن ممتلكات هذا الشقيق الذى لم يكن له من الوظيفة أو التعليم، أو حتى مـــن الأعمـــال الـــتجارية والاستثمارات، ما يؤهله لامتلاكها فى هذه الفترة القـــصيرة، قـــد شملت أراضى زراعية، وأراضى بناء، وفيلات وعمارات، ومحال تجارية ومصانع ومخازن وورش، وسيارات ركوب ولوريات نقل، ووكـــالات للاســـتيراد والتـــصدير وشركات للمقاولات، وأن هذه الشركات

والعقارات كانت تمتد من أقصى شمال الجمهورية إلى أقصى الجنوب. ولقد كان هذا مجرد مثال لما كان من الممكن عمله فى عهد السادات من استيلاء علــى المال العام واستغلال النفوذ، ولسماح النظام بارتكاب كل هذا دون أن يترتب عليه أى عقاب.

اقتــرن كل هذا الفساد فى السبعينيات بزيادة كبيرة فى إيرادات الدولة وارتفــاع كبيــر فى معدل النمو، وتدفق الأموال على أسر المهاجرين مما ادخروه فى الخارج. وقد ساعدت هذه الزيادة الكبيرة فى الإيرادات والدخول على زيادة فرص الفساد، ولكنها خففت أيضاً من شعور الناس بوطأة الفساد، فقــد بدا وكأن الجميع، بما فى ذلك أعداد كبيرة من الفلاحين، يشاركون فى مهــرجان كبير يختلط فيه الصالح بالفاسد، ويعلن فيه الصالحون والفاسدون معــاً عــن نجاحهم الباهر فى تحقيق الصعود الاجتماعى وتغيير مركزهم الطبقــى. وفــى مــناخ كهذا كان لابد أيضاً أن يتغير شكل الخطاب الدينى ومــضمونه بحــيث تستخدم التعبيرات والطقوس الدينية كغطاء لما يجرى، وللتظاهر بالتقوى والورع حين يكون الواقع عكس هذا بالضبط. إن من ألمع الــرموز الدينية التي اشتهرت وذاع صيتها فى السبعينيات، من كان يعتبر الثراء السريع مظهراً من مظاهر رضا الرب، ولم يذكر كلمة واحدة للتنبيه إلــى التعارض بين أبسط مبادئ الدين وأخلاقياته، وبين ما يشيع من فساد. ومــع هذا فإن هذا الموقف تجاه الفساد لم يقلل من الشعبية الساحقة لهؤلاء المتحدثــين باسم الدين، بل دعم من مركزهم ما كان رئيس الجمهورية نفسه يــستخدمه بكثــرة من تعبيرات دينية، وإشادته المتكررة " بأخلاق القرية "، وكأنــه بدوره كان يستخدم هذا النوع من الخطاب للتغطية على ما شاع من فساد فى عهده.

* * *

لم ينته كل هذا بمقتل الرئيس السادات، ولكنه اتخذ أشكالا مختلفة ابتداء من الثمانينيات. فبينما كان الفساد فى عهد عبد الناصر، وخاصة فى أعقاب هــزيمة ١٩٦٧ يتحسس طريقة على استحياء، ويقابل بالاستنكار الشديد إذا اكتــشف أمره، تحوّل فى عهد السادات إلى مهرجان كبير يمرح فيه الناس ويقتنــصون أيــة فرصة تتاح لهم فيه دون خوف. وأما فى عهد مبارك فقد خــفّ الاســتنكار وزال المرح، إذ أصبح الفساد جزءا لا ينفصم عن النظام

نفسه. لم يعد الفساد من زوائد النظام الجديدة عليه، بل أصبح عنصراً من عناصر النظام الذى لا يتصور النظام بغيره. بعبارة أخرى، لقد جرى شيئاً فشيئاً منذ الثمانينيات " تقنين الفساد "، فلم يعد شيئا يستوجب الإنكار أو الاستحياء، ولكن هذا التطور يحتاج بلا شك إلى تفصيل.

ـ٥ـ

الدولة الشمولية تشجع على الفساد بكثرة قوانينها وبتدخلها فى كل كبيرة وصغيرة، والدولة الرخوة تشجع على الفساد بضعفها ورخاوتها. فما بالك بدولة شمولية ورخوة فى نفس الوقت ؟.

هكذا بدت الدولة المصرية منذ الثمانينيات من القرن العشرين. فهى وإن لم تكن بشمولية الدولة الناصرية فقد احتفظت بالكثير من القيود على حركة الأفراد وتصرفاتهم التى كان قد فرضها نظام عبد الناصر، مما يغرى بالتخلص منه بدفع رشوة كبيرة أو صغيرة. كان السادات قد ألغى الدولة البوليسية فأنهى التلصص على الناس وقضى على من كانوا يسمون " بزوّار الفجر "، كما أنه ألغى كثيراً من القيود على الاستيراد، ولكن تحرير الاقتصاد ظل محدوداً حتى نهاية عهده فورث نظام مبارك منه قطاعاً عاماً كبيراً وإن كان ضعيفا ومهلهلا بسبب انصراف الدولة عن حمايته وتعرضه لمنافسة شديدة من الواردات. كان السادات قد قضى منذ ١٩٧١ على ما أسماه " مراكز القوة "، وهى التى كانت تقيد بشدة الحريات السياسية والفردية، ولكن استمرت البيروقراطية المصرية العتيدة والتى قويت فى عهد عبد الناصر، تعطّل مصالح الناس وتحملهم من الأعباء ما لا طاقة لهم به.

استمر إذن الدافع إلى ممارسة الفساد للتخلص من هذه القيود ولكن كانت الدولة فى عهد مبارك أضعف بكثير، حتى منها فى عهد السادات، فى مواجهة هذا الفساد. هل كان هذا الضعف نتيجة لمجرد التغير فى شخصية الحاكم ؟ ربما كان لهذا بعض الأثر، ولكن من المؤكد أنه لم يكن العامل الحاسم، وإنما كان العامل الحاسم فى رأيى شيئاً يتعلق بالتغير الذى طرأ على القضية الوطنية وعلى علاقة مصر بالقوى الخارجية.

كانت القضية الوطنية فى عهد ما قبل الثورة، فى غاية الوضوح والبساطة، إذ كان يمكن تلخيصها فى التخلص من الاحتلال وجلاء الإنجليز.

لقد تفاوت موقف الأحزاب المصرية وقتها فى طريقة تحقيق هذا الهدف، فكان الوفد والحزب الوطنى أكثرها تشددا، ولكن لم يكن فى استطاعة الأحزاب الأخرى، عندما تأتى إلى الحكم، ولا حتى المستقلين، من أمثال إسماعيل صدقى أو على ماهر، ألا يبذلوا كل ما فى طاقتهم لتحقيق نفس الهدف، ولو عن طريق المفاوضة والمساومة.

فى الخمسينيات والستينيات، وبعد أن تم جلاء الإنجليز فى ١٩٥٦، رفع عبد الناصر شعارات جديدة التف الناس حولها وشكلت فى نظر الغالبية العظمى من المصريين المحتوى الجديد " للقضية الوطنية "، وكانت تدور حول تحرير الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية، والتنمية الاقتصادية السريعة، وتقريب الفوارق بين الطبقات، ودعم الحركات العربية فى خارج مصر فى كفاحها للتحرر من الاستعمار، بما فى ذلك دعم كفاح الفلسطينيين ضد الصهيونية.

فى عهد السادات كان كل هذا قد انتهى : انتهى النضال ضد الإنجليز من أجل تحقيق الجلاء، وانتهى النضال ضد السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى بما تحقق من تمصير وتأميم، وانتهى دعم الحركات العربية للتحرر من الاستعمار والصهيونية، إما بجلاء الإنجليز والفرنسيين، أو بتبنى السادات لسياسة " مصر أولاً ". تحولت القضية الوطنية فى عهد السادات إلى تحرير الأرض المصرية التى احتلها الإسرائيليون فى ١٩٦٧، وقد استغرقت هذه القضية عهد السادات كله، فلم تنته إلا بتوقيع السادات لمعاهدة الصلح فى ١٩٧٩، أى قبل مقتله بقليل، وربما كانت هى نفسها السبب فى مقتله.

عندما جاء الرئيس مبارك إلى الحكم، لم يكن أى من هذه القضايا الوطنية مطروحاً، فلم تكن أمامه لا قضية جلاء، ولا تحرير الاقتصاد، ولا دعم الحركات العربية، وبدت قضية الأرض المصرية المحتلة على وشك الانتهاء بعد انسحاب إسرائيل من آخر جزء من سيناء فى ١٩٨٢، ولم يبق إلا طابا التى كانت موضوعاً لمفاوضات أدت أيضاً على إعادتها للمصريين. ما الذى كان الرئيس مبارك يكافح من أجله إذن ؟ ما هى الآمال الوطنية التى كان يعمل على تحقيقها ؟ لقد بدأ مبارك عهده بإطلاق سراح المسجونين السياسيين الذين كان السادات قد اعتقلهم فى سبتمبر ١٩٨١، وأعاد لصحف المعارضة حريتها فى الظهور. ثم ماذا ؟ لم يكن لدى الرئيس

مبارك أى شيء يعد به المصريين، ولم تكن هناك أى قضية واضحة يمكن أن تجرى محاسبته على مدى التقدم بشأنها. لقد كان لعبد الناصر رؤية واضحة ومعروفة لما يجب عمله بعد جلاء الإنجليز، فى ميادين الاقتصاد وتوزيع الدخل وتوحيد صف العرب، وكان للسادات رؤية فى طريقة استعادة سيناء، ورؤية مضادة تماماً لرؤية عبد الناصر فى ميدانى الاقتصاد وتوزيع الدخل، وفى العلاقات العربية. وقد أثارت رؤية كل من الرجلين الجدل والعراك بين مؤيدين ومعارضين، ولكن ماذا كانت رؤية حسنى مبارك لهذه الأمور أو لغيرها ؟ لا شيء.

إننى لا أقصد بالطبع أنه بمجيء حسنى مبارك كانت مصر قد حققت آمالها الكبار، ولم يبق هناك ما يمكن أن تلتف حوله قلوب المصريين. كان من الممكن أن تصبح القضية تصحيح أخطاء عهد السادات العديدة، فى الاقتصاد والسياسة الخارجية على السواء. كان من الممكن العمل على تصحيح الإهمال الشديد للصناعة والزراعة طوال السبعينيات، وعلى تحويل الانفتاح إلى سياسة إيجابية تدفع الصناعة المصرية إلى الأمام بدلاً من تعريضها للمنافسة القاتلة من الواردات، وتحمى المجتمع من الآثار المدمّرة للتضخم الجامح، والعمل على تطبيق ديمقراطية حقيقية والعدول عن تزييف الانتخابات والاستفتاءات، وتصحيح سياسة السادات نحو بقية الدول العربية فتستعيد مصر مكانتها المفقودة فى العالم العربى، واستخدام ما كان لازال باقيا فى يد مصر من أوراق لإجبار إسرائيل على تقديم تنازلات للفلسطينيين، وعلى الأخص ورقة التطبيع ورفض المشروع " الشرق أوسطى " الذى شرعت إسرائيل فى فرضه على مصر، وفوق كل ذلك محاولة التخلص من الخضوع للإدارة الأمريكية فى كل هذه الأمور : فى تحرير الاقتصاد، وفى فصل مصر عن بقية العرب، وفى السير قدما فى طريق التطبيع.

لقد ثارت بعض الآمال لدى المصريين فى كل هذه الأمور، فى الشهور الأولى من حكم مبارك، ولكن سرعان ما تبخرت عندما ظهر أن مبارك لا ينوى أن يفعل أى شيء من هذه الأمور، وأن الأخطاء التى بدأ السادات فى ارتكابها سوف تستمر فى عهد مبارك أيضا. نعم، كانت شخصية الرئيس مبارك ملائمة تماماً للاستمرار فى الطريق الذى شقّه السادات دون أى تعديل، ولكننا نعرف جيداً أن شخصية الرئيس لم تكن قط هى العامل الحاسم

فيما طرأ على مصر من تطورات، بل كان العامل الحاسم ما يطرأ من تغيرات على علاقة مصر بالقوى الخارجية، وهذه كان يحددها فى الأساس ما يطرأ على العالم الخارجي وعلى العلاقات الدولية من تغيرات.

كان أنور السادات قد وضع مصر على طريق التبعية الكاملة للولايات المتحدة فى ١٩٧٢، عندما قام بطرد السوفييت من مصر وبدأ يتلقى توجيهات كيسنجر والإدارة الأمريكية فيما يفعله فى الخارج والداخل وإزاء إسرائيل والعرب. لم يكن الوضع يختلف فى الظاهر عن خضوع الحكومات المصرية لتوجيهات الإدارة الإنجليزية ورغباتها قبل ١٩٥٢، ولكن كان هناك فارق كبير بين الحالين، فيما يتعلق بموضوع الفساد الذى نحن بصدده الآن.

كانت طلبات الإنجليز فى النصف الأول من القرن العشرين بسيطة للغاية إذا قورنت بطلبات الأمريكيين فى النصف الثانى، والأهم من ذلك أن درجة مساس هذه الطلبات والرغبات بمبدأ سيادة القانون ونزاهة الحكم كانت مختلفة تماماً فى ظل السيطرة الإنجليزية عنها فى ظل السيطرة الأمريكية.

كان الإنجليز يريدون، فى نهاية الأمر، قطنا مصريا رخيصا، وفتح السوق المصرى لبعض السلع البسيطة كالمنسوجات البريطانية، واستخدام موقع مصر وقناة السويس، عند اللزوم، لخدمة الأهداف العسكرية البريطانية. كان من الممكن أن تتحقق كل هذه الأهداف فى ظل درجة معقولة من النزاهة فى إدارة الحكم فى مصر، ومن احترام القانون، وقدر بسيط من الفساد. قارن هذا بما كان يريده الأمريكيون من مصر ابتداء من أوائل السبعينيات : تسويق سلع لا نهاية لها من الأسلحة إلى الكوكاكولا، وبيع شركة بعد أخرى وبنك بعد آخر للشركات الأمريكية أو متعددة الجنسيات، وترويض مصر ترويضاً تاماً يضمن الخضوع للأهداف الإسرائيلية فى مصر والعالم العربى، وتكريس الاعتماد على ما يسمى بالمعونة الأمريكية لضمان استمرار هذا الخضوع وتحقيق كل هذه الأهداف. كان كل هذا يتطلب نظاما سياسياً مختلفاً جداً عما كان سائدا قبل الثورة، ظهر أنه أكثر أنواع الحكم ملاءمة لنموّ الفساد.

كان فؤاد محيى الدين، الذى كان أول من شغل منصب رئيس الوزراء فـــى عهـــد مـــبارك، آخر رئيس للوزراء له تاريخ معروف فى الاشتغال بالسياسة، أو حتى فى الاهتمام بها. ثم أتى بعده رؤساء للوزارة ليس لهم أى تـــاريخ سياسى، بل وعرف عنهم قبل توليهم لمناصبهم النفور من السياسة وتفضيل الاهتمام بأمورهم الشخصية، أو بشئون وظيفتهم الضيقة.

مـــا نـــوع الوزراء الذين يمكن أن يأتى بهم هؤلاء ؟ وأى قضية عامة يمكن أن تشغلهم أو تصرفهم عن الاهتمام بتنمية ثرواتهم الخاصة ؟ الإجابة هـــى : وزراء ينـــشغلون أكثـــر فأكثر بشئون ماليتهم الخاصة، ولا يجدون غضاضة فى تنمية ممتلكاتهم، بغض النظر عن أى قضية عامة. لقد أخبرنى أحمـــد بهاء الدين مرة، فى أوائل عهد مبارك، بمحتوى تقرير سرى وصله مـــن إحدى الجهات الموكول إليها أمر الأمن القومى، والتى يطلب منها ما تجمع لديها من معلومات عن بعض الشخصيات العامة التى يراد تعيينها فى مناصب كبيرة فى الدولة، وكان التقرير يقتطف قولا لأحد المرشحين لتولى منـــصب الوزيـــر فى وزارة مهمة مؤداه : " إن من يصبح وزيراً، ويقضى ســـنة فـــى الوزارة دون أن يصبح مليونيرا، لابد أن يكون مصابا بالهبل ". ومع هذا فقد تم تعيين هذا الشخص نفسه وزيرا، رغم هذا التقرير، وعندما تـــرك الـــوزارة بسبب تعارض مصالحه الخاصة مع مصالح أخرى خاصة أقوى منه، جاء بعده وزير لا يختلف عنه.

فـــى ظل دولة يحكمها رجال من هذا النوع، كانت تحدث أيضاً أشياء أخـــرى أصـــابت المـــصريين بوجه عام بما جعلهم بدورهم أكثر استعداداً لممارسة الفساد من ذى قبل.

* * *

فـــى العشرين سنة الأخيرة تضافرت عدة عوامل قوية لانتشار الفساد بين الشرائح المختلفة فى المجتمع المصرى، العليا والوسطى والدنيا، بدرجة لـــم يعرف مثيل لها لا فى السبعينيات ولا فى الستينيات والخمسينيات، ولا فى عهد ما قبل الثورة : دولة ضعيفة فاقدة للقدرة أو حتى الرغبة فى معاقبة الخارجـــين عن القانون، ولا تملك أى مشروع قومى أو هدف وطنى يجتمع علـــيه الـــناس، وتعلق أهمية كبرى على رضا القوة الخارجية التى تحميها

وتسمح لها بالبقاء فى الحكم وتعطيها المعونات، أهمية تفوق بكثير ما تعلقه علـــى رضـــا الناس، فى وقت انكشفت فيه انكشافا غير معهود على العالم، وعلـــى مستويات الاستهلاك العالية فى الخارج، وأصبح المصدر الأساسى (أم هـــو الوحيد ؟) لكسب احترام الناس وحسدهم هو امتلاك ثروة كبيرة واســـتعراض الـــسلع الاســـتفزازية أمام الناس، وتدهورت فيه مكانة العلم والـــشهادات الجامعية والموهبة، بل وحتى مكانة الوزراء فلم يعد أحد يبالى بمعرفة أسمائهم ولم يشتهر منهم إلا من نجح فى استخدام نفوذه لزيادة ثروته بدرجة تزيد عن المعتاد. فى نفس الوقت زاد الضغط الخارجى على الدولة المصرية لبيع شركة بعد أخرى من شركات القطاع العام، وللتساهل الشديد مـــع المـــستثمر الأجنبى. والخصخصة وقدوم الاستثمارات الأجنبية يخلقان فرصا رائعة لزيادة ثروات الكبار. كما وجدت فرص رائعة لزيادة الثروات بقـــيام الدولة ببيع أراضيها لأصحاب النفوذ بأسعار زهيدة ولكن سرعان ما تتضاعف، ليبنوا عليها قصورا شاهقة أو يعيدوا بيعها بالأسعار الجديدة.

فـــى دولـــة كهـــذه، لازالت رغم كل ما أعلنته عن تنازلها عن دورها للقطـــاع الخاص، تملك العديد من البنوك والشركات والمجلات والصحف، فتـــصدر نـــشرة دوريـــة بتعيـــين أو عـــزل رؤساء تحرير هذه المجلات والـــصحف، وتملك أكبر دار لنشر الكتب، ولازالت تتحكم فيمن يقبل أو لا يقبل فى الجامعات، ومن الذى يظهر أو لا يظهر على شاشة التليفزيون، بل وتقدم الدعم لأحزاب المعارضة حتى يمكن للدولة أن تتظاهر بالديمقراطية.. إلـــخ، فى دولة " شمولية " كهذه، ولكنها ضعيفة جداً مع ذلك إزاء رعاياها وإزاء القـــوى الخارجية فى نفس الوقت، كيف لا يعم الفساد وينتشر انتشار النار فى الهشيم ؟.

ساعدت هذه الظروف على التزاوج والمصاهرة بين المال والحكم، بين مـــن لـــه سلطة اتخاذ القرار ومن لديه مصلحة أكيدة فى نوع القرار الذى يجـــرى اتخاذه، فأصبح لا يثير الاستغراب أن يعين ستة وزراء فى حكومة واحـــدة يـــشرف كـــل منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه التجارى قبل اعتلائه الوزارة وبعده، وهو بالضبط المقصود بالمثل الشعبى " مسّكوا القط مفتاح الكرار "، مما كان يثير ضجة كبرى فى عهد ما قبل الثورة، إذا حدث وتجـــرأ أحـــد علـــيه، إذ كان يعتبر من قبيل تضارب المصالح الخاصة مع

المصلحة الخاصة مما يستحيل قبوله في أى دولة يحكمها القانون، فأصبح من الممكن حدوثه الآن دون أن يثير أى جلبة.

من الممكن أن نتصور في ظل هذا كله حجم الفساد الذى لابد أن يستشرى بين الشرائح الاجتماعية القريبة من السلطة، أو القادرة على الاقتراب منها : حجم القروض التى يمكن أن تعطيها بنوك الدولة دون ضمان لأشخاص يهربون بها إلى الخارج ولا يسددونها، ورؤساء تحرير لصحف قومية يكوّنون ثروات ضخمة من حصيلة الإعلانات التى كان من الواجب أن تذهب للدولة، وذلك مقابل ما يقدمونه لرجال الحكم من خدمات سياسية وشخصية، ومن ثم يرفضون بإباء وشمم تنفيذ القانون الذى يقضى بتركهم الخدمة عند بلوغ سن معينة، ويبقون فى مراكزهم دون أن تجرؤ الدولة على إزاحتهم. وشركات وهمية تنشأ تحت شعارات دينية، وتجمع بناء على ذلك مدخرات صغار المستثمرين، فتستثمرها فى مجالات مجهولة أو غير قانونية تحت سمع الدولة وبصرها، فى مقابل أن توزع على كبار المسئولين أرباحاً خيالية طبقا لكشوف تسمى " كشوف البركة "، وتصدر الدولة قرارات بتخفيض قيمة العملة أو رفعها طبقا لمصلحة أشخاص من ذوى النفوذ يكونون الثروات من شراء العملة ثم بيعها.. إلخ.

عندما كان يحدث هذا بين الشرائح العليا فى المجتمع، كانت عوامل أخرى تعمل على انتشار الفساد فى شرائح المجتمع الدنيا والوسطى. كان مجرد استمرار الزيادة السريعة فى السكان، مع تراخى جهود التنمية، وانخفاض معدل نمو الدخل ابتداء من منتصف الثمانينيات، بعد انتهاء فورة الهجرة، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وازدياد الاكتظاظ بالسكان فى الأحياء الفقيرة، ونمو المساكن العشوائية، ونمو ظاهرة أولاد وبنات الشوارع، عاملا قويا بذاته لدفع الناس على الخروج عن القانون، إذ زاد باستمرار عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون مجرد البقاء على قيد الحياة بدون الخروج على القانون.

صحيح أن الحراك الاجتماعى قد انخفض بدوره، ابتداء من منتصف الثمانينيات، مع تراخى معدل الهجرة إلى دول البترول، وعودة أعداد كبيرة من المهاجرين، وقد أدى هذا إلى تدهور فى الطموحات وفى آمال الصعود على درجات السلم الاجتماعى، (وقد سبق أن ذكرت أن ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى كان من العوامل المساعدة على الفساد فى السبعينيات).

ولكن معدل التضخم استمر مرتفعا طوال الثمانينيات وعاد إلى الارتفاع فى أواخر التسعينيات مما وجّه ضربة شديدة لشرائح واسعة من الطبقة الوسطى التى أصابها الجزع من تدهور مركزها الاجتماعى، فسمحت لنفسها بدرجة أكبر من ذى قبل بالخروج على القانون لتحقيق مصالح خاصة. ولم تجد هذه الشرائح لديها ما يكفى من شعور بالولاء للوطن يمكن أن يدفعها إلى التزام النزاهة الكاملة والتقيد بمبادئ الأخلاق. فمع ما طرأ من تغير فى السياسة العليا أصاب الشعور الوطنى ضعف شديد وتبخر الحماس لأى قضية قومية، وانغمس الناس أكثر فأكثر فى مشكلات الحياة اليومية.

* * *

عندما كثرت أمثلة الخروج على القانون، واطرد سماع الناس بمثال بعد آخر من أمثلة الفساد، فى مختلف ميادين الحياة، اعتاد الناس على ذلك ولم يعودوا يتوقعون شيئا مختلفا. وكلما زاد اعتياد الناس على الفساد، تجرأ أصحاب المال وأصحاب السلطة على ارتكابه أكثر فأكثر، وأصبح من المألوف سماع القول " بأن الفساد موجود فى كل دولة فى العالم، فما وجه الشكوى بالضبط ؟ ". هكذا أصبحت الرشوة الصغيرة والكبيرة متوقعة بل وواجبة، يجرى دفعها واستلامها علنا وبدون شعور بالحياء، واعتبرها الموظف جزءاً من دخله الشهرى يؤخذ فى الاعتبار فى حساب الدخل مثلما يؤخذ فى الاعتبار العلاوات والمكافآت، كما اعتبرها من يتعامل مع الحكومة جزءاً لا يتجزأ من الإنفاق الضرورى، يؤخذ فى الاعتبار فى حساب تكاليف المعيشة مثلما تؤخذ فى الاعتبار أسعار السلع. هذا التكرار لأعمال الفساد وانتشاره، واعتياد الناس عليه، وتجرؤ الناس على ارتكابه علنا، وقلة مبالاة السلطة بأى احتجاج عليه، وندرة وصوله إلى ساحة القضاء، ثم استهانة رجال السلطة بأحكام القضاء وامتناعهم عن تنفيذها إذا حدث ووصل الأمر إلى القضاء، كل هذا هو ما أعنيه بـ" تقنين الفساد " فى العشرين سنة الأخيرة، أى أن الفساد أصبح هو نفسه القانون الذى لا يجوز الخروج عليه.

(٣)

الاقتصاد

-١-

فــى تقييم الأداء الاقتصادى فى بلد كمصر، تستخدم عادة ثلاثة معايير أو مؤشرات للحكم بالنجاح أو الفشل :

مــاذا حــدث لمتوسط الدخل، أى لمجموع الدخل القومى مقسوما على عــدد السكان ؟ (وهذا هو ما نعنيه بمعدل نمو الناتج القومى بعد أن نطرح منه معدل نمو السكان).

ما هى المصادر الأساسية لهذا الدخل (أو الناتج) ؟ هل هى الزراعة أم الــصناعة، أم البتــرول، أم السياحة، أم سائر الخدمات ؟ (وهذا هو ما نعنيه بالهيكل الاقتصادى).

ومــاذا حــدث لــتوزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ؟ هل اقترب أم ابتعد عن المساواة ؟.

هــذه هى إذن المعايير الثلاثة التى نستخدمها للحكم على جودة أو سوء الأداء الاقتــصادى فى فترة ما : معدل نمو الناتج، ونوع التغير فى الهيكل الاقتصادى، والتغير الذى طرأ على توزيع الدخل.

وهــذا المسلك يبدو منطقيا للغاية : فالهدف من النشاط الاقتصادى هو فــى نهايــة الأمر الرفاهية الاقتصادية (أى الرفاهية المستمدة من استهلاك الــسلع والخــدمات)، وهــذه الرفاهية تتوقف على كمية السلع والخدمات المنتجة بالنسبة لحجم السكان (وهذا ما يبينه المعيار الأول)، وعلى توزيعها بأكبــر قــدر مــن المساواة، فلا تتركز الزيادة فى أيدى بعض الناس على حــساب الآخرين (وهذا هو ما يبينه المعيار الثالث)، وأخيراً يتوقف على نــوع هــذه السلع والخدمات المنتجة، أى القطاع الذى ينتجها، فهل هى فى

الأســـاس ســلع زراعـــية أم صـــناعية.. إلخ، على أساس أن غلبة بعض القطاعـــات (كالزراعة والتعدين مثلا) قد يكون ضعيف الأثر فى استمرار الــنمو فـــى الفترات التالية، بينما الاعتماد على بعضها (كالسياحة مثلا أو تحويلات العاملين فى الخارج) يهدد النمو بالتقلب الشديد بين فترة وأخرى، بينما ينظر إلى النمو السريع لبعض القطاعات (كالصناعة التحويلية) على أنه عامل أكثر ضماناً لاستمرار النمو فى المستقبل من الاعتماد على قطاع كالزراعة أو التعدين أو السياحة أو سائر الخدمات. الغرض النهائى إذن ــ فـــى المجـــال الاقتـــصادى ــ هو رفع مستوى المعيشة المادى (التنمية)، ولأكبـــر عـــدد ممكن من الناس (التوزيع)، وضمان استمرار هذا الارتفاع بمستوى المعيشة (الهيكل الاقتصادى).

لـــم يتغير موقف الاقتصاديين المصريين من اتخاذ هذه المعايير أساسا للتقييم وتحديد الأهداف (إذ لماذا يتغير ؟)، وإن كانت طريقة صياغة هذه المعاييـــر والأهـــداف قـــد تغيـــرت مـــن فترة لأخرى، وتغير أيضاً تحديد الأولـــويات، فانـــتقلت من التأكيد على أحد الأهداف الثلاثة إلى التأكيد على غيرها. ولكن استمر ادعاء النجاح والافتخار به، من جانب الحكومة، وكذلك ادعـــاء الفشل وتوجيه اللوم عليه، من جانب المعارضة، يستندان دائما على هـــذه المعاييـــر الثلاثة. دعنا نتتبع ما حدث من تغيرات خلال الستين عاماً الماضـــية (١٩٤٨– ٢٠٠٨)، ونحاول إصدار الحكم بالنجاح أو الفشل، فى كـــل مـــن هـــذه المجـــالات الثلاثة، على حقبة بعد أخرى خلال هذه الفترة الطويلة. وقد اخترت تحديد الفترة بستين عاماً بدلا من خمسين أو أقل، لكى يـــشمل التقيـــيم جزءاً من العصر الملكى فى مصر، الذى انتهى بقيام ثورة ١٩٥٢.

* * *

مـــن الـــشيق أن نلاحظ كيف أن الاقتصاد لم يكن يحتل خلال العصر الملكى هذه الدرجة العالية من الأهمية التى يحتلها الآن. ولم يكن هذا غريبا بالمـــرة. فالقضية الأساسية التى كانت تشغل الناس، (الشعب والحكام على السواء) هى قضية جلاء الإنجليز. وكان الاعتقاد (وهو صحيح تماماً) أن المشكلة الاقتصادية لا يمكن حلها بما يرضى الطموح القومى إلا إذا استرد المصريين بلادهم من الإنجليز. فالإنجليز كانوا يفرضون سياسات اقتصادية

لا تـساعد على تحقيق أى من هذه الأهداف الثلاثة بل تعطلها : لا يشجعون التـصنيع، ومـن ثم يستمر معدل النمو مقيداً بقدرة الزراعة، والزراعة فى مـصر محـدودة القدرات جداً بسبب ضيق الأرض الزراعية بالنسبة لحجم السكان. وللإنجليز مصلحة فى استمرار نمط توزيع الدخل على ما هو عليه مـن بعـد عـن المساواة، لصالح طبقة الإقطاعيين المتحدة مصالحهم مع مصالح الإنجليز.

كان الاقتصاديون المصريون على أى حال قليلى العدد، ولم يكونوا من خريجـى كلية خاصة بالاقتصاد؛ بل كانوا من خريجى كلية الحقوق أو كلية الـتجارة، الأولـى تركز على دراسة القانون والثانية يختلط فيها الاقتصاد بـإدارة الأعمال والمحاسبة. ولم تنشأ كلية يمكن أن يتخصص فيها الطالب فـى الاقتصاد طوال دراسته الجامعية إلا فى ١٩٦١، أى بعد تسع سنوات من قيام الثورة. كان هذا مفهوما أيضاً. فدراسة القانون كانت تحتل اهتماما أكبر بكثير من دراسة الاقتصاد للسبب الذى ذكرته حالاً : فأنت لكى تساهم فـى طـرد الإنجليـز من مصر عليك أن تدرس القانون والحقوق، القانون الدولـى يـساعدك فـى المفاوضة والالتجاء إلى المؤسسات الدولية مطالبا بالاسـتقلال، والقانون الدستورى يساعدك على فهم حقوق الأحزاب الوطنية فـى مـواجهة تحالـف الملـك والإنجليز، والقانون الإدارى يساعدك على المطالبة بحقوقك كفرد فى مواجهة الدولة الظالمة.. إلخ. أما الاقتصاد فيمكن تأجيله إلى ما بعد حصولك على كل هذه الحقوق.

لـم يمـنع هذا بالطبع من أن تولى بعض الأهمية للقضايا الاقتصادية الثلاث التى ذكرتها : النمو أو التنمية، وتوزيع الدخل، والتصنيع. ولكن من الـشيق أيضاً أن نلاحظ أن شعار التنمية لم يكن قد رفع بعد (لا فى مصر ولا فـى غيـرها). فهدف زيادة الدخل القومى أو الناتج القومى، وإن كان يبدو لنا بديهيا الآن، لم يكن يذكر إلا لماماً، قبل ١٩٥٢، بل وحتى منتصف الخمسينيات. ولهذا عدة أسباب جديرة بالتأمل. كان رفع شعار زيادة الدخل القومـى أو الناتج القومى (أو متوسط الدخل أى نصيب الفرد الواحد منه) يفتـرض شيوع فكرة الدخل القومى نفسها، وشيوع ما يسميه الاقتصاديون الآن بالحسابات القومية، أى طرق حساب هذا الدخل أو الناتج القومى. ولكن فكـرة الـدخل القومـى وطـرق حسابه لم تكن شائعة بعد حتى فى الفكر الاقتصادى الغربى قبل الأربعينيات. يقال عادة إن ظهور كتاب كينز الشهير

" النظـــرية العامة فى العمالة والفائدة والنقود " هو الذى روّج لفكرة الدخل القومـــى وحـــساباته بمـــا اقترحه من سياسات لزيادة الناتج القومى بغرض تخفـــيض البطالة. وكانت أول ثمرة لبداية هذا الاهتمام بفكرة الدخل القومى فـــى مـــصر هى نشر رسالة للدكتوراه لاقتصادى مصرى (هو د. محمود أنـــيس فـــى أوائـــل الأربعينيات) تعتبر أول محاولة لقياس الدخل القومى المـــصرى على الإطلاق، وإن كان اسم محمد أنيس قد اختفى تماماً بعد هذا إذ لم يعرف له إنتاج علمى آخر.

ولكـــن كان هناك سبب آخر مهم لتأخر الاهتمام بقضية التنمية إلى ما بعـــد نهايـــة الحرب العالمية الثانية. فنهاية هذه الحرب دشنت بدء ما يمكن تـــسميته بـــــ"العـــصر الأمريكى"، الذى حل محل عصر الاستعمار القديم بزعامة بريطانيا وفرنسا. لقد بدأت منذ منتصف الأربعينيات وراثة الولايات المتحدة للدولتين الاستعماريتين القديمتين، ونفت الإدارة الأمريكية فى أعقاب الحـــرب أن هـــدفها اســـتغلال بلاد العالم الفقيرة، كما كانت تستغلها الدول الكبـــرى الأوروبـــية، بـــل أعلـــنت أن هـــدفها فـــى هذه البلاد هو التنمية Development، واستخدم الرئيس الأمريكى ترومان هذا اللفظ وكأنه بهذا يدشـــن عـــصرا جديداً شعاره التنمية الاقتصادية، انشغل به منذ ذلك الوقت الاقتصاديون والجامعات وهيئة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها على السواء.

مما أجده شيقا للغاية كيف تغير أسلوب التعبير عن الأهداف الاقتصادية فـــى مـــصر بين سنوات العصر الملكى (حيث كانت السيطرة للإنجليز) وسنوات الخمسينيات التالية لثورة يوليو (التى حصلت فى البداية على دعم الأمـــريكيين). كان الاقتصاديون والسياسيون المصريون كثيرا ما يعبرون عـــن الأهـــداف الاقتصادية الأساسية لمصر بقولهم إنها تتلخص فى مكافحة ثلاثـــة أشـــياء يعبـــر عنها ببساطة شديدة فى ثلاث كلمات : الفقر والجهل والمرض. ولكن من المهم جداً أن نلاحظ أن الفقر (الذى يفهم الآن بمعنى انخفـــاض متوســـط الدخل) كان يفهم وقتها بمعنى انخفاض الدخل لشريحة معيـــنة مـــن المـــصريين، هم فى الأساس سكان الريف. وكذلك كانت تفهم كلمـــتا " الجهل " و " المرض ". لم يكن الكلام عندئذ يتعلق " بمتوسطات "، أى حاصل قسمة الدخل القومى على عدد السكان، إذ إن الشىء الذى يجرى تقـــسيمه لـــم يكـــن قد جرى حسابه بعد. كما لم يكن المقصود بالجهل هو انخفاض نسبة المقيدين بالمدارس إلى عدد السكان الواقعين فى سن التعليم،

بل كان المقصود بالجهل " شيوع الأمية ". كذلك لم يكن المقصود بالمرض انخفــاض عدد الأطباء أو أسرّة المستشفيات لكل ألف من السكان، بل كان المقصود بالمرض انتشار أمراض معينة كالبلهارسيا، خاصة بين الفلاحين، بــسبب عدم توفر المياه النقية الصالحة للشرب، وأمراض أخرى ناتجة عن سوء التغذية.

إنـــى أعتبر هذا الاختلاف بين طريقة صياغة الأهداف الاقتصادية فى العصر الملكى وما حدث بعد هذا، اختلافاً مهما لأنه يمثل الفرق بين التعبير البــسيط والواضح والمباشر عن مشكلة ما، وبين التعبير الأكثر تعقيداً الذى يـــصرف النظـــر عـــن المشكلة الحقيقية وقد يؤدى إلى سياسات خاطئة فى مواجهـــتها. فالتعبير عن مشكلة الفقر بالإشارة إلى شخص فقير حقيقى، من دم ولحـــم، أو مجموعة من الأشخاص الحقيقيين الذين تعرف مهنتهم ومحل إقامـــتهم، يختلف عن التعبير عن الفقر بمتوسط حسابى يتعلق بالأمة ككل، ويجمع أغنياءها على فقرائها، ليستخرج رقما يعبر عن حالة شخص مجازى لا حقيقـــى. لا عجب أن من الممكن فى ظل هذه الصياغة الأخيرة لمشكلة الفقـــر أن تطـــبق سياسات باسم مكافحة الفقر ولكنها تنتهى بزيادة الأغنياء غنىً والفقراء فقرا.

كـــان هـــناك كلام كثير أيضاً عن توزيع الدخل قبل سقوط الملكية، إذ كانـــت المفارقـــة بين غنى الأغنياء وفقر الفقراء أوضح من أن تخفى على أحد. كان السكان قد زادوا فى النصف الأول من القرن بنحو الضعف (من عشرة ملايين إلى عشرين) بينما لم تزد مساحة الأرض الزراعية إلا بنحو الـــربع (مـــن أربعـــة ملايين فدان إلى خمسة). وفى ظل نظام يسمح لملاك الأراضى بزيادة ملكياتهم إلى ما لا نهاية، وما يشبه الركود التام فى الطلـــب علـــى العمالـــة فـــى قطاعات أخرى غير الزراعة، ظلت أسعار الأراضى الزراعية وحجم الريع العائد من ملكيتها فى ازدياد مستمر، بينما ظـــل أجر العامل الزراعى ثابتاً عند حد يقرب من الكفاف، وضاقت السبل بمستأجرى الأرض الزراعية الذين لا يملكون أرضا، إذ وجدوا ما يحصلون علـــيه مـــن دخـــل من الزراعة محصورا بين أجور زراعية ثابتة لا يمكن تخفيـــضها بـــسبب بلوغها الحد الأدنى الذى لا يمكن استمرار الحياة بدونه، وبين ما يأخذه منهم أصحاب الأراضى من ريع يزداد باستمرار بسبب ندرة الأراضى الزراعية بالنسبة للطلب عليها.

لم يكن هناك حل لمشكلة توزيع الدخل غير أحد الحلول الثلاثة الآتية : وضــع حــد أعلــى للملكية الزراعية وإعادة توزيع الأراضى الزائدة على المعدمين، (وهو ما يسمى بالإصلاح الزراعى)، أو فرض ضرائب عالية علــى الريع الذى يحصل عليه الملاك وإنفاق إيراداتها على ما يعود بالنفع على محدودى الدخل، أو جهود جادة لزيادة التصنيع مما يخلق فرصا جديدة للعمــل خــارج الزراعة. ولكن النظام السياسى السائد قبل الثورة كان يقف عقبة أمام كل من الحلول الثلاثة : فالحكام (بما فى ذلك أعضاء البرلمان) ينتمــى معظمهم إلى طبقة الإقطاعيين الذين كان يمكنهم تعطيل صدور أى قانــون بالإصــلاح الزراعى أو يزيد من عبء الضرائب زيادة كبيرة على مــلاك الأراضــى. والتــصنيع خارج حدود ضيقة للغاية، يقف فى وجهه الإنجليز الذين كانوا يستطيعون تعطيل وصول أى حزب سياسى لا يرضون عنه إلى الحكم.

كانــت مصر فى ذلك الوقت هى فعلاً " الشقيقة الكبرى " لسائر الدول العــربية : فقيــرة حقا إذا قورنت بأوروبا وأمريكا، ولكنها أغنى من جميع الــدول العربية باستثناء لبنان، ذلك البلد الصغير، وأكثرها تقدماً فى التعليم، باســتثناء لبــنان أيــضاً وفلسطين. صحيح أن البترول كان قد اكتشف فى السعودية والخليج، ولكن إيرادات البترول كانت لا تزال محدودة للغاية ولا تــسمح لدول البترول العربية بأن تنظر إلى مصر نظرة مختلفة عما كانت دائمــا بالنسبة لها : الدولة الأكثر تقدما فى مضمار الحضارة والأكبر وزنا فــى عــالم الــسياسة وأكثرها تألقا بجامعتها ونوع الثقافة التى تنتجها. بل واستمرت مصر ترسل كسوة الكعبة الشريفة كل عام إلى المملكة السعودية فى احتفال كبير يسمى "المحمل"، وترسل الأقلام والكراريس هدية للكويت. كانــت مــصر قــد قطعت شوطا أكبر أيضاً من الهند والصين فى مستوى الدخل ودرجة التصنيع، ولم تكن أقل كثيراً فى كلا الأمرين، من تركيا، التى سمحت لها ثورة أتاتورك بتحقيق تقدم اقتصادى أكبر من مصر فى فترة ما بــين الحربين. ولكن الجميع كانوا ينظرون إلى مصر باحترام بسبب تقدمها الثقافــى، ولأنها بلد الأزهر الذى كان يستقبل الطلاب الوافدين من مختلف الــبلاد العــربية والإسلامية الأخرى، والذين كانوا يتلقون منحا دراسية من الحكومة المصرية تغطى نفقات معيشتهم فى مصر.

نعم كانت مصر قد هزمت عسكريا قبل ثورة ١٩٥٢ بأربع سنوات فى حرب فلسطين (١٩٤٨) وأصبح لها عدو على الحدود بإعلان دولة إسرائيل فى نفس السنة. ولكن إسرائيل ظلت لسنوات كثيرة بعد ذلك تسمى " إسرائيل المزعومة "، وليست أفضل من مصر فى متوسط الدخل ولا فى درجة التصنيع، بل ولا عسكريا، إذ احتاجت إسرائيل للانتصار على مصر فى ١٩٤٨ إلى تدخل الأمم المتحدة لصالحها، المرة بعد المرة، لفرض الهدنة على العرب، وإلى خيانة سافرة من نظام الحكم فى مصر بشراء أسلحة فاسدة للجيش المصرى.

نعم، كانت مصر عند قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دولة فقيرة حقا، ومتخلفة فى التصنيع، وتعانى من توزيع سيئ جداً للدخل، ولكنها كانت، فى نظر المصريين ونظر العالم، لا تزال دولة واعدة بتقدم كبير، وتملك من الموارد البشرية والطبيعية ما يؤهلها لتحقيق هذا التقدم. فلما قامت الثورة ارتفعت الآمال إلى عنان السماء. فما الذى حدث بالضبط لتبديد هذه الآمال ؟

ـ٢ـ

من الملائم جداً أن نسمى الفترة (١٩٥٢ – ١٩٦٧) " عهد عبد الناصر "، على الرغم من أن الرئيس كان شخصا آخر فى السنتين التاليتين للثورة مباشرة (٥٢ – ٥٤) وعلى الرغم من بقاء عبد الناصر رئيسا فى الثلاث سنوات الأخيرة من حياته (٦٧ – ١٩٧٠). ذلك أن نفوذ عبد الناصر كان طاغيا حتى فى ظل رئيس الجمهورية الأول محمد نجيب، وفقد نظام عبد الناصر أهم ما يميزه بوقوع هزيمة ١٩٦٧.

عندما أعلنت مبادئ الثورة الستة فى ١٩٥٢، لم يحتل الاقتصاد مكانة مهمة بينها.

كان هذا يعبر عن المناخ الشائع فى ذلك الوقت فى مصر، ولم يكن منافيا كذلك للمناخ الشائع فى خارج مصر أيضاً، إذ كان التأكيد حينئذ على الاستقلال والتخلص من الاستعمار، أكثر من التنمية.

مما قد يبدو مدهشا الآن كيف أنه قبل مرور شهرين على قيام الثورة صدر قانون من أهم القوانين الاقتصادية والاجتماعية التى أصدرتها الثورة فى عمرها كله، وهو قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى سبتمبر

١٩٥٢، ولكن الهدف الأساسى من هذا القانون كان سياسيا وليس اقتصاديا. كان القانون يستهدف، وحقق بالفعل، إعادة توزيع الملكية والدخل فى القطاع الزراعى لصالح المعدمين وفقراء المزارعين، وتحويل مدخرات الطبقة الوسطى من شراء المزيد من الأراضى الزراعية إلى الاستثمار فى الصناعة، ولكنه كان يستهدف أساسا، وحقق بالفعل وبدرجة عالية من النجاح، تقليم أظافر كبار الملاك والقضاء على نفوذهم السياسى والاجتماعى.

أما الإجراءات الجدية لإحداث تنمية اقتصادية سريعة، ورفع معدل التصنيع، وإعادة توزيع الدخل فى خارج قطاع الزراعة، فلم تبدأ إلا فى النصف الثانى من الخمسينيات، ولم تستمر أكثر كثيرا من عشر سنوات. إن كل ما يميز العهد الناصرى إذن، على الأقل فى مجال الاقتصاد، حدث فى تلك الفترة القصيرة (٥٦ – ١٩٦٧) : بدأت بتأميم قناة السويس، وشهدت وضع برنامج طموح للتصنيع فى ١٩٥٨، ثم خطة خمسية أكثر طموحاً حققت نجاحا فاق كل التوقعات (٦٠ – ١٩٦٥)، ثم تأميمات شاملة فى قطاعات الصناعة والتجارة والبنوك والتأمين، بل وحتى المشروعات الكبيرة فى تجارة التجزئة. ثم وقعت هزيمة ١٩٦٧ فوضعت لهذا كله نهاية حاسمة.

كان النجاح باهراً طبقا للمعايير الثلاثة : معدل نمو الناتج القومى زاد فى هذه الفترة (٥٦ – ٦٧) على ٦% سنويا، وإذ كان معدل نمو السكان ٢,٨ %، زاد متوسط الدخل بأكثر من ٣,٢%، وهو أداء جيد جداً خاصة بمقاييس ذلك الوقت، وبالمقارنة بثبات متوسط الدخل طوال نصف القرن السابق، وفى ظل معدل مرتفع نسبيا لزيادة السكان بالمقارنة بما هو عليه الآن. ليس صحيحا إذن ما يتردد كثيراً الآن، من أن الملكية العامة أضرّت بالتنمية فى مصر وأنها هى المسئولة عن سوء أداء الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة، أو أن النمو السريع فى السكان سبب آخر من أسباب هذا الأداء السيئ، أو أن الإصلاح الزراعى أضر بمستوى الإنتاجية فى الزراعة.. إلخ. إن كل هذه الاتهامات مصدرها المناخ الذى ساد منذ السبعينيات وروجت له الكتابات الاقتصادية والسياسية فى الغرب وكذلك المؤسسات الدولية، من هجوم قاس على القطاع العام وعلى أى نوع من الاشتراكية والتدخل الصارم فى الاقتصاد من جانب الدولة، والمبالغة فى تصوير الأثر السيئ للنمو السريع فى السكان على معدل النمو الاقتصادى بدلاً من التأكيد

علـــى العلاقـــة العكسية، وهى أن الفشل فى التنمية هو أحد الأسباب المهمة للنمو السريع فى السكان.

مما يبدو مدهشا أيضاً الآن كيف تحقق هذا الأداء الباهر فى تلك الفترة (٥٦ – ١٩٦٧) فى ظل درجة عالية من تدليل الطبقة المتوسطة والسماح لهـــا بدرجـــة مـــن الرفاهية لم تتمتع بها قط فى دول المعسكر الاشتراكى، وكـــذلك دون أن تتورط مصر بدرجة مقلقة فى الديون الخارجية. نعم، كان الاســـتيراد خاضعا لقيود شديدة خلال هذه الفترة، وكذلك أى تحويلات مالية إلـــى الخـــارج، وفرضت شروط صارمة على الاستثمارات الخاصة وعلى أعمال البناء، وارتفعت بشدة معدلات الضريبة على أصحاب المهن الحرة، ومع ذلك فإن أى محاولة منصفة لتقييم حال الطبقة الوسطى فى ذلك الوقت لابـــد أن تنتهـــى إلـــى أن هذه الطبقة عوملت معاملة طيبة للغاية، فى ظل محاولة جادة للتنمية السريعة، وتبدأ من مستوى منخفض جداً للدخل لمعظم المـــصريين، ناهـــيك عـــن المقارنـــة بما كان يحدث فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية والصين فى ذلك الوقت. لقد استمر معدل التضخم منخفضا للغايـــة طـــوال الخمسينيات والستينيات رغم جهود التنمية، فنادرا ما سمعنا هـــذه الطـــبقة (أو غيرها) تشكو من ارتفاع الأسعار، بل واستمرت قادرة على الحصول على مسكن ملائم بإيجار زهيد، بفضل قانون تثبيت إيجارات المبانى السكنية. لم تحرم هذه الطبقة من توفر أى سلعة ضرورية حقا، رغم تذمـــر الـــبعض مـــن حـــرمانهم من أشياء تعتبر كمالية فى ظل الظروف المـــصرية وقـــتها، كاســـتيراد أصناف معينة من السلع، واضطرارهم إلى اســـتهلاك سلع بديلة أقل جودة مصنوعة محليا. وقد ساعد على قبول الجزء الأكبر من الطبقة الوسطة لمثل هذه القيود، وجود درجة عالية من العدل فى تطبيقها، فخففت المساواة فى الحرمان من الشعور به. بل لقد سمحت خطة التنمـــية بإنـــتاج ســـلع كالسيارات وأجهزة التكييف والثلاجات، بأسعار فى متناول شريحة كبيرة من الطبقة الوسطى، وكان من الممكن فى رأى بعض الاشتراكيين المصريين تأجيل إنتاجها أو بيعها بأسعار أعلى بكثير.

مـــا الـــذى سمح لمصر بهذا المستوى العالى من الأداء الاقتصادى فى هـــذه الفتـــرة (٥٦ – ١٩٦٧) ؟ لا يجب فى رأيى المبالغة فى تصوير ما اتسم به الممسكون بالسلطة فى ذلك الوقت من حكمة أو حسن تصرف. نعم، يجـــب أن نعترف لهم بدرجة عالية من الإخلاص والالتزام بالعمل لمصلحة

الــوطن، وارتفاع درجة النزاهة بينهم والبعد عن الفساد. وقد شجعهم على هــذا بلا شك ما تمتع به النظام من شعبية مما أغرى المسئولين بالمحافظة علـــى هــذه الــشعبية والعمل بما يضمن زيادتها. كان العمل المخلص من جانــبهم يجلــب لهم تقدير الناس وثناءهم، فيزيد حماسهم لمزيد من العمل المخلص. كانت هناك بلا شك أمثلة على عكس ذلك، ولكن الصورة العامة للعمــل فى الميدان الاقتصادى فى هذه الفترة كانت جديرة بالإعجاب. ومع هذا فلابد أن نعترف بأن العامل الأساسى وراء الأداء الاقتصادى الجيد فى هــذه الفترة كان يتعلق بالمناخ الدولى السائد خلالها وليس عاملا داخليا. لقد ذكــرت أن الفتــرة التى تمثل العهد الناصرى بحق، فى الميدان الاقتصادى علــى الأقــل، بدأت فى ١٩٥٦. بدأت هذه الفترة بتأميم قناة السويس، هذا التأميم الذى جلب لمصر إيرادا لا يستهان به، كان يذهب من قبل لأصحاب الــشركة المؤممة، وجعل من جمال عبد الناصر بين يوم وليلة زعيما، ليس فقــط لمصر بل وللعرب، ومن زعماء العالم الثالث المرموقين. وقد مكنته هذه الزعامة من اتخاذ إجراءات اقتصادية أخرى، كتأميم البنوك والشركات الأجنبــية أو تمــصيرها فـــى أعقـــاب تأميم القناة مباشرة، ووضع برنامج التــصنيع فـــى ١٩٥٨، والخطة الخمسية الأولى فى السنة التالية، ثم تأميم الشركات المصرية فى ١٩٦١، ثم إجراءات ثورية لإعادة توزيع الدخل فى ١٩٦١ والسنوات التالية. ولكن نجاح تأميم قناة السويس، واضطرار القوات البــريطانية الفرنــسية والإسرائيلية إلى الانسحاب بعد هجومها على مصر واحــتلالها سيناء ردا على تأميم القناة، هذا النجاح الباهر لم يكن ممكنا لولا وقـــوف الأمريكيين والسوفييت معاً ضد هذا الهجوم وتأييدهما لتأميم القناة، حتى وإن تظاهرت الولايات المتحدة أحياناً بغير ذلك. كان الهدف الأمريكى القــضاء على النفوذ البريطانى والفرنسى فى المنطقة، مما كان يلائمه تأميم القـــناة وظهور زعيم قومى يدعم هذا الهدف باسم القضاء على الاستعمار، ولـــم يـــر الـــسوفييت بأسا من دعم هذا الزعيم القومى طالما لا يرتمى فى أحضان الأمريكيين. كانت هذه الفترة (٥٦ – ١٩٦٧) هى فترة " عدم الانحـــياز " و " الحـــياد الإيجابى "، وظهور العالم الثالث كقوة جديدة، كما كانـــت أيـــضاً، ولنفس الأسباب، الفترة الذهبية لتدفق المعونات الأجنبية من الـــشرق والغـــرب على دول العالم الثالث، خاصة الدول المهمة منها، ومن بينها مصر.

هـل كـان يمكـن لمصر بناء السد العالى، وتمويل برنامج التصنيع الطمـوح، والخطة الخمسية الأكثر طموحا، دون تدفق المعونات السوفييتية والأمـريكية فى نفس الوقت ؟ كان السوفييت يمولون السد العالى والمصانع الجديـدة، والأمـريكيون يعطون القمح والمعونات الغذائية، وكلا المعونتين كانتا تقدمان بشروط سخية للغاية : الدفع على مدد طويلة جداً، وسعر الفائدة مـنخفض للغاية، والمعونات الغذائية الأمريكية تعطى بقروض تسدد بالجنيه المصرى... إلخ. كلا لم يكن من الممكن تحقيق التنمية فى مصر، بالسرعة والـنجاح اللذين تمت بهما، وبغير تضحيات تذكر من جانب المصريين، إلا فى ظل هذه المعونات الخارجية. والدليل على ذلك أنه بمجرد أن انخفضت المعونات بشدة، وتوقفت المعونات الأمريكية تماماً فى ١٩٦٧، وحلت محلها عداوة سافرة من الولايات المتحدة، وسلبية مدهشة من الاتحاد السوفييتى فى نفـس الوقت، ترنحت التنمية فى مصر ثم سقطت سقوطا مدويا مع حدوث هزيمة ١٩٦٧.

إن الذين يمتدحون السياسة الاقتصادية الناصرية والأداء الاقتصادى فى ظلها، محقون تماماً، فقد نما الدخل القومى ومتوسط الدخل بسرعة، وارتفع بشدة نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج القومى وفى الصادرات، وأصبح توزيـع الدخل فى نهاية الستينيات أكثر عدالة بكثير مما كان عند قيام ثورة ١٩٥٢. ولا شـك أن شخصية عبد الناصر وذكاءه ووطنيته، كانت لها دور مهـم فى هذا الأداء الجيد، ولكن الفضل الأساسى فى رأيى يعود للظروف الدولية المواتية. هى التى جعلت منه زعيما، ومكنته من أن يلعب هذا الدور الوطنـى، بدليل أنه عندما تغيرت الظروف الدولية وأصبحت غير مواتية، فقـد عـبد الناصـر بين يوم وليله سحره، وأخذت زعامته لمصر والعرب والعالم الثالث فى الانحسار، وكفّ عن أن يلعب ذلك الدور الرائع الذى كان يلعبه.

ـ٣ـ

ورث أنـور السادات من عبد الناصر اقتصادا يحمل كثيرا من عناصر القوة التى بنيت فى تلك الفترة الذهبية (٥٦ – ١٩٦٧)، ولكنه ورث أيضاً هـزيمة عسكرية تفرض أعباء اقتصادية ثقيلة، والأهم من ذلك أن السادات جـاء فـى مناخ دولى معادٍ تماما لأى محاولة لتكرار التجربة الناصرية :

المعونات انخفضت بشدة بسبب سياسة الوفاق الجديدة بين السوفييت والأمريكيين، بما فى ذلك معونات المؤسسات الدولية التى تخضع لتوجيهات الأمريكيين. والأمريكيون يضعون أربعة شروط صارمة لمساعدة مصر على النهوض من جديد ومتابعة النمو الاقتصادى : صلح مع إسرائيل، والتخلى عن زعامة حركة القومية العربية، وفتح الأبواب بلا ضابط أمام السلع والاستثمارات الأجنبية، كما كانوا يشترطون طرد السوفييت من مصر والقضاء على النفوذ السوفييتى فيها.

لم يكن أنور السادات من النوع الذى يحاول التصدى لمقتضيات هذا المناخ الدولى الجديد ومقاومته، بل كان رجلا " واقعياً " بمعنى الاستعداد لمسايرة الواقع أيا كان، بينما كان عبد الناصر، بطبيعة شخصيته ومزاجه، أكثر استعداداً للرفض والتحدى. ولكن لم يكن هذا ولا ذاك، كما سبق أن أشرت، عاملا أساسيا فى تحديد مسار السياسة الاقتصادية فى العهدين. العامل الحاسم هو أن الواقع الدولى الجديد فى عهد السادات كان يتعارض بشدة مع الآمال القومية المصرية، بينما كان هذا المناخ فى عهد عبد الناصر يقبل التعايش مع هذه الآمال. كان هذا هو ما جعل عصر عبد الناصر عصرا مجيداً فمات زعيما محترما ومحبوبا، بينما كان السادات أسوأ حظا ومات مقتولا.

قام السادات بتنفيذ كل ما طلب منه فى السياسة الاقتصادية. فدشن سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٤، وقام بتطبيقها على النحو الذى يحقق مصلحة المصدرين والمستوردين، دون مراعاة لمقتضيات حماية الصناعة المصرية من التدهور وتشجيع القطاع الزراعى على النمو، فسمح للواردات فى الحالين بمنافسة المنتجات المحلية، ولم يحافظ على مستوى الاستثمار العام اللازم لتنمية هذين القطاعين الأساسيين. وفى ظل انتعاش مالى سببه تدفق تحويلات المهاجرين المصريين إلى دول النفط، وإعادة فتح قناة السويس، واستعادة بترول سيناء وارتفاع سعره، وعودة المعونات الأجنبية، وبعض الانتعاش فى السياحة، بدت مصر وكأنها فى حالة رخاء عام، إذ ارتفعت الدخول وزاد الاستهلاك بشدة، وغمر مصر فيضان من السلع الاستهلاكية المستوردة، اعتبره السادات وأنصاره " إصلاحا اقتصاديا وانتعاشا " بعد عقدين من الحرمان، ودعم من هذا الظن ارتفاع معدل نمو الناتج القومى ارتفاعا مبهراً، إذ بلغ فى الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) أكثر

مـــن ٨% سنويا، ومن ثم زاد متوسط الدخل بأكثر من ٥% سنوياً، وهو ما لـــم تعرفه مصر طوال المائة عام السابقة على الأقل. ولكن الحقيقة أن هذا الـــرخاء كان بمثابة بناء قصر جميل على الرمال : فقد انخفض بشدة معدل الـــنمو فـــى قطاعى الصناعة التحويلية والزراعة بسبب انخفاض الاستثمار العام فيهما وإهمال تجديد وصيانة القطاع العام، وحمايته من المنافسة، وكان النمو المرتفع فى مصادر غير مضمونة ولا يمكن الارتكان إلى استمرارها. فـــتحويلات المهاجـــرين تتوقف على أسعار البترول وعلى سياسات الدول العربية المستقبلة للعمالة المصرية، وأسعار البترول تتقلب مع تقلب ظروف الطلب الدولى، وكذلك إيرادات قناة السويس والسياحة، والمعونات محكومة بالطـــبع بالاعتبارات السياسية. وقد تأكدت هشاشة هذه المصادر كلها ابتداء من منتصف الثمانينيات.

أضف إلى ذلك استسلام السادات لإغراء القروض الخارجية، فى وقت كانـــت البنوك الغربية تبحث لنفسها عن مجالات لاستثمار فوائض إيرادات البتـــرول التـــى تدفقت عليها، فراحت تغرى دول العالم الثالث باقتراضها، وبأسعار فائدة باهظة، سواء كانت هذه الدول فى حاجة إليها أو لم تكن. ولم تكـــن مصر قطعا فى حاجة إلى هذه القروض، فقد كان اقتراضها فى فترة رخاء غير معهودة، كما سبق أن أشرت، وكان جزء كبير من هذه القروض قروضاً عسكرية، بأسعار فائدة بالغة الارتفاع، فى وقت كان السادات يعلن فيه أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى " آخر الحروب ".

كان عبء الديون قد بدأ يلفت نظر السادات بعد خمسة أعوام من بداية حكمـــه. ففـــى ١٩٧٥ صـــرّح السادات بأن حالة الديون خطيرة، ووصف الاقتـــصاد المـــصرى بأنه " بلغ درجة الصفر "، ولكنه قدم تبريرات غريبة لهـــذه الحالة منها قوله إن أحدا لم يخبره من قبل بخطورة الأمر، ومنها أن الأرقام التى عرضت عليه كان يظن أنها بالدولارات ثم تبين له مؤخراً أنها بالجنيهات الإسترلينية !. كانت مصر مطالبة بدفع مبلغ ٢٠٨٤ مليون دولار (فى ١٩٧٥ وحدها) سدادا لأصل وفوائد الديون قصيرة الأجل التى كانت تـــشكل نحو ثلث إجمالى القروض المصرية، وكانت أسعار فوائدها تتجاوز أحـــيانا ١٥%. وكان هذا المبلغ (٢٠٨٤ مليون دولار) يعادل ٧٨% من حصيلة الصادرات المصرية كلها فى ذلك العام.

شهدت تلك السنة (١٩٧٥) والسنة التى تليها، جولات متعاقبة للرئيس السادات ولرئيس الوزراء ووزراء المالية والاقتصاد المصريين، فى دول الخليج، يرجون فيها زيادة حجم المعونات العربية المقدمة لمصر، مستخدمين كل ما يمكن استخدامه من حجج، من بطولة الجيش المصرى فى حرب أكتوبر، إلى ما قدمته مصر من تضحيات للقضية الفلسطينية، إلى ما تؤديه العمالة المصرية من خدمات لتنمية دول الخليج، ولكن دون طائل. فقد كان رد حكومات النفط فى ذلك الوقت، أن هذا الذى نقدمه هو أقصى ما نستطيعه، وأنه حتى لو كان باستطاعتنا تقديم المزيد فإنه ليس لدينا ما يضمن أن مصر سوف تحسن استخدام ما نقدمه من معونات. كانت هناك أيضاً تلميحات إلى ما يسود تصرفات الإدارة المصرية من فساد وتبديد، وهى أمور كانت حكومات النفط العربية آخر من يحق له أن يشير إليها. كانت هناك أيضاً ردود تعلمتها حكومات النفط من رجال البنك الدولى والمؤسسات الدولية، مثل القول بأن تقديم المساعدات لدعم ميزان المدفوعات يساعد على التبديد، وأن الأفضل تقديم مساعدات لتمويل مشروعات بعينها يتفق عليها، ولكن مصر للأسف (هكذا قيل وقتها) لا تتوافر لديها كمية كافية من دراسات الجدوى. لم يكن الأمر فى الحقيقة إلا أن حكومات دول النفط لم تكن قد تلقت بعد إيماءة الموافقة من الولايات المتحدة وهيئات المعونة الدولية بزيادة حجم معوناتها لمصر، ولم يكن هذا ليتم إلا إذا أظهرت مصر استعدادها نهائيا لقبول توجيهات صندوق النقد الدولى، ولاتخاذ خطوة حاسمة فى اتجاه عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، وهو ما حدث بالفعل بقيام السادات بزيادة القدس فى ١٩٧٧ ثم بتوقيعه اتفاقية السلام مع إسرائيل فى ١٩٧٩.

* * *

كانت سياسة السادات الاقتصادية إذن، سياسة قصيرة النظر : رخاء عابر لا يمكن الاطمئنان إلى استمراره، وإهمال شديد للقطاعات التى من شأنها تحقيق تقدم مطرد فى الناتج القومى، وقروض كبيرة الحجم وتعطى بشروط قاسية، تلقى أعباءها على الجيل اللاحق. أما عن توزيع الدخل فقد كان لابد لسياسة الانفتاح الاقتصادى وتخفيض درجة التدخل الحكومى فى

الاقتصاد أن تجعله يسير فى عكس الاتجاه الذى سار فيه فى عهد عبد الناصر، أى أن يزيد التفاوت فى الدخل وينخفض مستوى معيشة الشرائح الدنيا من الدخل، فالانفتاح يزيد من فرص الإثراء السريع لدى الشرائح العليا، ويرفع من مستوى الأسعار بمعدل أعلى من معدل زيادة الأجور وأصحاب الدخول النقدية الثابتة. والحكومة فى نفس الوقت تخفض من عبء الضرائب على الأغنياء وتقلل من إنفاقها على الفقراء، وتتباطأ فى خلق فرص عمل للخريجين، وهى المسئولية التى تحملتها الدولة فى عهد عبد الناصر، ولا تقوم باستثمارات عامة بالمعدل الذى كانت تقوم به من قبل فيتباطأ أيضاً خلق فرص عمل لغير المتعلمين. كان هذا هو المتوقع حدوثه لولا اقتران الانفتاح بظهور ونمو تلك الظاهرة الجديدة وهى هجرة العمالة المصرية إلى دول البترول. فقد خلقت هذه الهجرة فرصا جديدة وكبيرة للعمل أمام المصريين المتعلمين وغير المتعلمين، ورفعت من مستوى معيشة ذويهم الباقين فى مصر ومعظمهم من ذوى الدخل المحدود. وإذا كانت الهجرة قد ساهمت في زيادة معدل التضخم (بسبب تحويلات المهاجرين)، فقد ساهمت أيضاً فى خلق دخول جديدة تزيد بمعدل يفوق معدل التضخم.

فرّجت الهجرة إذن كرب كثير من المصريين، ورفعت من دخل فقراء كثيرين وإن لم تمنع من اتساع الفجوة بينهم وبين أغنياء الانفتاح. كانت الشريحة الاجتماعية التى أضرها الانفتاح بوجه خاص، وخفض من مستوى معيشتها، هى شريحة كبيرة من الطبقة المتوسطة المصرية التى لم تهاجر ولم تجد أمامها فرصا لزيادة دخلها بالاشتغال بالأعمال " الانفتاحية " الجديدة، كالتصدير والاستيراد أو أعمال السمسرة والاتجار فى العملة، أو بتأجير شقق مفروشة. هذه الشريحة الكبيرة التى ينتمى إليها معظم موظفى الحكومة ضربها الانفتاح والتضخم بشدة، وإن لم تستطع إسماع صوتها وتذمرها بسبب ما خلقه مهرجان الانفتاح والهجرة من هرج ومرج.

أثناء ذلك علق السادات آمالا كبيرة على قدوم الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى مصر، بعد إصداره قانونا لتشجيعها ومنحها الكثير من المزايا والإعفاءات الضريبية، كما علق الآمال على أن يستجيب القطاع الخاص المصرى لسحب يد الحكومة من التدخل الشديد فى الاقتصاد، فيزيد استثماراته فى الصناعة والزراعة. ولكن الآمال خابت فى الناحيتين. فرغم

كـل مـا قدمـته الحكـومة مـن إغراءات للمستثمر الأجنبى، لم يستجب لإغراءاتها، إذ يبدو أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة لا تأتى لمجرد التلويح لهـا بمـزايا اقتصادية، بل يجب أيضاً أن يسود المناخ السياسى المناسب، ويعطى لها الضوء الأخضر بالقدوم إلى مصر من جانب الإدارة الأمريكية والمؤسـسات المالية الدولية، وأن هذا الضوء الأخضر يتعلق بأمور أخرى أهـم من مجرد تخفيض الضرائب وتخفيض قيمة العملة، مثل علاقة مصر بإسـرائيل ودرجة الاستقرار السياسى.. إلخ. أما المستثمر المصرى فهو لا يضع أمواله فى الصناعة والزراعة عندما يرى الاستثمار فيهما مربحا، بل يجـب أن يـرى الاسـتثمار فـيهما مربحا أكثر منه فى غيرها. فإذا وجد الاسـتثمار أعلـى ربحـاً فى تجارة التصدير والاستيراد (وعلى الأخص الاستيراد) أو فى بناء العمارات الفاخرة، أو فى أعمال المقاولات ومختلف أنواع الخدمات التى ازدهرت فى ظل الانفتاح، فإنه بالطبع يفضل الاستثمار فيها على الاستثمار فى الصناعة أو الزراعة، وهذا هو ما حدث بالفعل فى عهد السادات.

كانـت خلاصـة آثـار ما فعله السادات بالاقتصاد المصرى، هى أن تحـركت المياه التى كانت راكدة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، وسرت الدماء فـى شـرايين الاقتـصاد المصرى : زاد معدل النمو بشدة، وكذلك معدل التـضخم، وارتفعـت شرائح اجتماعية بسرعة وانخفض غيرها إلى أسفل، وتغيـر الهيكل الاقتصادى بشكل ملحوظ ولكن ليس إلى الأفضل، أى ليس لـصالح الـصناعة والـزراعة بـل إلى الأسوأ، لصالح قطاعات الخدمات وخاصـة التجارة وأعمال الوساطة، واقترن هذا كله بزيادة مذهلة فى حجم الديـون الخارجـية التـى من شأنها أن تثقل حركة الاقتصاد فى المستقبل وتضعف قدرته على الاستمرار فى النمو.

عندما حدث حادث المنصة الذى أودى بحياة السادات فى ١٩٨١، كانت ديـون مصر الخارجية قد زادت إلى ثلاثين بليون دولار بالمقارنة بخمسة بلايين دولار عند وفاة عبد الناصر. أى أن إجمالى مديونية مصر الخارجية بمختلف أنواعها (المدنى والعسكرى، العام والخاص، وذات الأجل الطويل والمتوسط والقصير) تضاعف خلال حكم السادات نحو ست مرات. لم يكن هذا الدين أكبر فقط من ديون الخديوى إسماعيل الشهيرة فى حجمه المطلق، فهـذا بديهـى (٣٠ بلـيون دولار بالمقارنة بـ ٩١ مليون جنيه فى حالة

الخديوى إسماعيل)، بل كان أيضاً أكبر عبئا بكثير، سواء قيس هذا العبء بنسبة الديون إلى الدخل القومى، أو بنسبة خدمة الديون (الأقساط والفوائد) إلى حصيلة مصر من العملات الأجنبية.

ـ ٤ ـ

لم يكن الرئيس حسنى مبارك، بتكوينه النفسى، فى وضع يسمح له بأن يغيّر اتجاه السياسة المصرية الذى اتخذه السادات، ولم يجد الناصحون المحيطون به مصلحة خاصة لهم فى أن ينصحوه بهذا التغيير، لأسباب تتعلق بتكوينهم النفسى هم أيضاً. ولكن الأهم من ذلك أن كل هؤلاء الناصحين كان السادات قد اختارهم بعناية، منذ بداية حكمه، ممن يدينون بالولاء للولايات المتحدة، اعتقادا منه، ليس بأنهم أفضل رجال البلد، بل اعتقادا بأن الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة التى يمكن أن تحتفظ له بعرشه. وزاد الطين بلة أنه بتوقيع السادات لاتفاقية السلام مع إسرائيل فى ١٩٧٩ توقفت البلاد العربية عدة سنوات عن منح أى معونة لمصر " عقابا " لها على هذا السلوك المشين، فإذا بكل الظروف تدفع مصر دفعا إلى الارتماء فى أحضان الولايات المتحدة وإلى الاعتماد على ما تقدمه لها من معونات.

هكذا استمر الرئيس مبارك فى سياسة الاستدانة طالما كانت الاستدانة متاحة له، ولم يتوقف إلا عندما انتهى الدائنون من امتصاص آخر قطرة دم من جسم الاقتصاد المصرى، ولم تعد لديهم رغبة فى الاستمرار. فالمريض لم تعد حالته تبشر بأى قدرة على السداد، وهم أنفسهم لم يعد لديهم من الأموال الجاهزة للإقراض بعد انتهاء فورة فوائض أموال النفط التى كانت من قبل تتدفق على البنوك الغربية وتبحث لنفسها عن مجالات للاستثمار.

فى الخمس سنوات الأولى من عهد مبارك (٨١ ـ ١٩٨٦) استمرت مصر إذن فى الاقتراض من الخارج حتى بلغ إجمالى الديون الخارجية (مدنية وعسكرية) ٤٥ بليون دولار، أى بزيادة قدرها ٥٠% فى خمس سنوات، وهو معدل، رغم خطورته، أقل بكثير من معدل زيادة الديون فى عهد السادات. ثم استمرت ديون مصر الخارجية فى الزيادة، ولكن بمعدل أقل، حتى سنة ١٩٩٠، عندما تفجرت أزمة الخليج بهجوم صدام حسين على الكويت. كان إجمالى ديون مصر الخارجية فى تلك السنة قد بلغ ٤٧,٦

ملـيون دولار، أى أكثر من ١٥٠% من الناتج المحلى الإجمالى، مما جعل عـبء الـدين الخارجى لمصر من أعلى أعباء الديون فى العالم، إذا قيس بنـسبته للـناتج المحلى، وأعلى كذلك من عبء الدين الخارجى الثقيل الذى كانـت تحمله مصر قبل قرن من الزمان (نحو ١٠٠% من الناتج المحلى الإجمالـى)، والـذى أدى إلى عزل حاكم مصر فى ذلك الوقت (الخديوى إسماعيل) ثم إلى احتلال بريطانيا لمصر.

فى ١٩٩٠ كان مبلغ خدمة الديون المستحق على مصر قد ارتفع إلى ٦ بليون دولار (أى ما يمثل ٥٤% من قيمة جميع صادرات مصر من السلع والخـدمات)، وضاقت بشدة فرص الاقتراض التجارى أو الرسمى المتاحة لمـصر، وبدأت الحكومة تواجه صعوبات شديدة فى تمويل بعض الواردات الأساسية من المواد الغذائية. كان هذا هو الوقت الملائم بالضبط لأن يقتطع شيلوك (الدائن) رطل اللحم من جسم أنطونيو (المدين). كان رطل اللحم المطلـوب فى هذه الحالة هو وقوف مصر إلى جانب الولايات المتحدة ضد صدام حسين، إلى حد إرسال قوات مصرية للاشتراك فى الحرب إلى جانب القوات الأمريكية، وذلك كطريقة للوفاء بديون لم يكن لدى مصر أى موارد لتـسديدها. ومن الطريف أن نلاحظ أنه خلال الستة أشهر التالية لبدء أزمة الخلـيج حـصلت مصر على تعهدات بمساندات مالية بلغت ٤٧٢٦ مليون دولار من بعض الدول، أهمها المملكة السعودية والكويت ودولة الإمارات، وهـى نفس الدول التى كانت خاصمت مصر وأدارت ظهرها لها منذ عشر سـنوات بـسبب توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل. ولكن الأهم من ذلك ما حـصلت عليه مصر من إعفاءات كبيرة من ديونها. أعفيت مصر أولاً، من جانب الولايات المتحدة ودول الخليج، من ديون قدرها ١٣,٧ بليون دولار. ثـم دعـيت مصر إلى عقد اتفاقية فى مايو ١٩٩١ مع الدول المكوّنة لنادى بـاريس، أسفر عن إعفاء مصر من ٥٠% من ديون أخرى، على مراحل، مع الاشتراط بأن يكون حصول مصر على الإعفاء فى المرحلتين الأخيرتين (١٩٩٢ و ١٩٩٤) متوقفا على تنفيذ مصر لتوصيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فيما سمى بـ" برنامج الإصلاح الاقتصادى ". ترتب على هذا أن انخفضت ديون مصر الخارجية من ٤٧,٦ بليون دولار فى يونيو ١٩٩٠ إلـى ٣٤ بلـيونا فـى فبراير ١٩٩١ ثم إلى ٢٤ بليون دولار فى منتصف ١٩٩٤، أى نصف ما كانت عليه فى منتصف ١٩٩٠.

مما يلفت النظر ما حدث لديون مصر الخارجية من ثبات نسبى فى العشر سنوات التالية (١٩٩٤ – ٢٠٠٤) بالمقارنة بزيادتها بمقدار ستة أضعاف فى العشر سنوات التى حكم فيها السادات، وبمقدار ٦٠% فى العشر سنوات الأولى من حكم مبارك. ففى الفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٤) لم تزد ديون مصر الخارجية إلا بمقدار ٥,٤ بليون دولار (فوصلت إلى ٢٩,٤ بليون)، أى بنحو ٢٢% فى عشر سنوات. كيف نفسر هذا الثبات النسبى فى ديون مصر الخارجية بعد ربع قرن من الزيادة السريعة ؟.

من الممكن أولاً أن نقول إنه لا يمكن لأى دولة أن تستمر فى الاقتراض والتورط فى الديون إلى ما لا نهاية، إذ لابد أن يأتى الوقت الذى يظهر فيه عجز الدولة عن خدمة ديونها ويبدأ الدائنون فى القلق على أموالهم فتدخل الدولة فى فترة جديدة تتسم بتسديد الديون السابقة أكثر مما تتسم بعقد قروض جديدة. بعبارة أخرى، لابد أن تدخل الدولة المقترضة فى دورة من ازدياد المديونية ثم انحسارها : تزداد ديونها، ليس عندما تشتد بها الضائقة الاقتصادية، بل على العكس، عندما تتدفق عليها الأموال فتزداد ثقة الدائنين بقدرتها على السداد، ثم تتوقف عن الاقتراض ويطالبها الدائنون بسداد الديون السابقة عندما يفقدون الثقة فى مستقبلها الاقتصادى. لقد حدث هذا مع الخديو إسماعيل فى القرن الماضى، إذ انهال عليه المقرضون عندما كانت أسعار القطن مرتفعة بسبب الحرب الأهلية الأمريكية، وبدأوا يضيّقون عليه الخناق عندما زال عهد الرواج. ثم حدث مرة أخرى مع السادات، عندما انهال عليه المقرضون الذين أسال لعابهم ارتفاع أسعار النفط وتحويلات المهاجرين المصريين إلى الخليج، ثم ضيّقوا الخناق على مبارك عندما انخفضت أسعار النفط وبدأ المهاجرون المصريون يعودون إلى مصر. من الممكن أيضاً أن نفسر هذا الثبات النسبى فى الديون المصرية ابتداء من أوائل التسعينيات وحتى الآن، بما أصاب الاقتصاد المصرى من تدهور فى معدل النمو منذ ذلك الوقت، ومن ثم تباطؤ الزيادة فى الواردات. ترتب على هذا تحسّن فى ميزان المدفوعات أغنى مصر عن الالتجاء إلى المزيد من القروض، ولكنه تحسن لا يعكس زيادة القدرة على التصدير بل يعكس انخفاض القدرة على الاستيراد، (فضلا عن تخلص مصر من جزء كبير من عبء خدمة الديون بما حصلت عليه من إعفاءات لأسباب سياسية).

علـــى أى حال، وأيا كان السبب، فالديون الخارجية لم تعد قرب نهاية عـــصر مبارك مشكلة ملحة، أو حتى مشكلة مطروحة على الإطلاق، مثلما كانـــت فى بداية عهده. فحجم الدين الخارجى فى سنة ٢٠٠٤ لم يكن يمثل أكثـــر مـــن ٣١,٢% من الناتج المحلى الإجمالى بالمقارنة بـــ ١٤١% فى بدايـــة عهد مبارك. ولم يمثل عبء خدمة الديون فى سنة ٢٠٠٤ أكثر من ١٠% مـــن مجموع قيمة صادرات مصر من السلع والخدمات بالمقارنة بـــ ٢٨% فـــى ١٩٨١. يبدو إذن أن " الهم " الذى تجلبه الديون بالليل قد زال (أو كاد يزول)، ولكن المدهش أن " الذل بالنهار "، أصبح أشد مما كان. فقد اســتمرت مصر تابعاً ذليلا للولايات المتحدة تفعل ما تؤمر به، وتمتنع عما تنهـــى عنه، بل هناك ما يدل على أن هذا الخضوع قد أصبح أشد مما كان فى بداية عهد مبارك.

مـــن الممكـــن تفسير استمرار الذل على هذا النحو بعدة أمور. فالديون وإن كانت وسيلة فعّالة لإخضاعك، فإنها ليست الوسيلة الوحيدة. فهناك مثلا الخوف من الفضيحة، إذا كان ممارس القهر يعرف لك زلة تخاف أن تعلن عن الملأ. وهناك اعتمادك على سلاح يملكه الغير ولا تستطيع حماية نفسك بغيـــره. ولكن هناك فوق كل شىء مجرد " الإدمان ". فإذا كنت قد اعتدت نمطـــا من الحياة بسبب ديونك السابقة، وأصبح من الصعب عليك أن تتخلى عـــنه، فإن من السهل إملاء الإرادة عليك من جانب من يمكنّك من ممارسة هـــذا الـــنمط من الحياة. إن التاجر قد يستدرجك إلى متجره بتشجيعك على الشراء مع تأجيل الدفع، حتى تتمكن منك الرغبة فى الحصول بأى ثمن على ما يبيعه من سلع، وهنا لا حاجة بالبائع إلى تأجيل دفع الثمن (أى لا حاجة للإقراض) إذ إن خضوعك لإرادته قد أصبح مضمونا.

لقد حدث شىء كهذا لمصر بين منتصف السبعينيات ونهاية الثمانينيات، إذ أدى الانفتاح الاقتصادى بلا حدود إلى اعتياد (أو إدمان) الشرائح العليا مـــن المجتمع المصرى نمطا جديدا من الحياة. بل وحدث أيضاً خلال هذه الفتـــرة الـــتحول مـــن تـــسليح الجيش بأسلحة سوفييتية إلى تسليحه بأسلحة أمـــريكية، وهذا التحول فى الحالين يصعب جداً الرجوع عنه. ومن ثم فقد حققت الديون هدفها وأدت وظيفتها، ولم يعد هناك ضرورة لزيادتها ولو إلى حين.

* * *

كانـــت البداية الحقيقية لعهد مبارك، فيما يتعلق بالاقتصاد، فى منتصف الثمانينـــيات، وليس فى بدايتها عندما تولى الرئيس مبارك الحكم. فقد استمر الاقتــصاد فى الخمس سنوات الأولى (٨١ – ١٩٨٥) ينمو بمعدل مرتفع جـــداً كمـــا كـــان فـــى عهد السادات (نحو ٨% سنوياً) واستمر الاختلال المألوف فى الجهاز الإنتاجى، واستمرت سياسة الانفتاح بلا ضابط، واستمر معـــدل التـــضخم مرتفعا، وكذلك معدل هجرة المصريين إلى دول البترول، ونفس النمط فى توزيع الدخل : اتساع فى الفجوة بين الدخول ولكن الهجرة تخلـــق متنفسا لمحدودى الدخل ولخريجى المعاهد والجامعات بتقديم فرص كبيرة للعمل المجزى فى الخارج.

فجأة انخفضت بشدة أسعار البترول فى ١٩٨٦، فانخفضت بسبب ذلك إيـــرادات الحكـــومة المصرية من البترول، كما انخفض معدل الهجرة تبعا لانخفاض إيرادات دول الخليج، فزادت البطالة للسببين : الحكومة تنفق أقل لانخفـــاض إيـــراداتها، ودول البترول تطلب عمالة مصرية أقل لانخفاض إيـــراداتها أيـــضاً. ثم زاد الطين بلة تدخل صندوق النقد الدولى فى ١٩٨٧ لفـــرض سياســـة سميت بالتصحيح أحيانا والتثبيت والتكيف الهيكلى أحياناً أخـــرى، إذ وجـــدها الصندوق فرصة سانحة للتدخل بفرض شروطه عندما ظهـــر عجز الحكومة المصرية عن خدمة ديونها. والصندوق يطلب عادة، فى سبيل إعادة جدولة الديون، أى تقسيطها ومد آجال السداد، أن تتبع الدولة المديـــنة سياســـة انكماشية، أى أن تلتزم الحكومة بتخفيض إنفاقها، (وعلى الأخـــص تخفـــيض الدعم الممنوح للسلع والخدمات الضرورية) وهذا من شـــأنه تخفـــيض معـــدل التضخم، ولكنه يخفض أيضاً من معدل نمو الناتج القومى ويزيد البطالة فتزداد أعباء الفقراء.

هـــذا هو ما حدث بالضبط فى العقدين التاليين (١٩٨٦ – ٢٠٠٤) : معـــدل النمو الناتج القومى لا يزيد فى المتوسط عن ٤% سنوياً، أى زيادة فى متوسط الدخل الحقيقى أقل من ٢%، وهو أقل بدرجة ملحوظة مما تحقق فـــى عهد السادات وعبد الناصر على السواء (باستثناء تلك الثمانى سنوات الكئيـــبة التـــى انقضت بين هزيمة ١٩٦٧ وبداية عهد الانفتاح فى ١٩٧٤. وهـــى فتـــرة لـــم نر من الملائم اعتبارها ممثلة لعهد عبد الناصر ولا لعهد الـــسادات). انخفض معدل التضخم فى هذين العقدين (١٩٨٦ – ٢٠٠٤)

عما كان فى عهد السادات بسبب السياسة الانكماشية، ولكن زاد بشدة معدل البطالة وتدهور توزيع الدخل فزادت الفجوة بين الدخول. حدث مع هذا بعض التحسن فى الهيكل الإنتاجى لصالح الصناعة التحويلية مما يستحق بعض التفصيل.

* * *

الاقتصاديون يقيسون تقدم الدولة فى مجال التصنيع بثلاثة مؤشرات أساسية : نصيب الصناعة التحويلية (أى دون حساب التعدين والتشييد) فى الناتج الإجمالى، ونصيبها فى العمالة، ونصيبها فى الصادرات. فكلما ارتفعت هذه المؤشرات (وانخفضت بالتالى أنصبة الزراعة والمواد الأولية والخدمات) كان هذا دليلا على التقدم فى التصنيع.

وقد كان أداء الخمسينيات والستينيات فى ميدان التصنيع مرضيا للغاية، خاصة فى الفترة بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات. وعلى الرغم من أن النصف الثانى من الستينيات شهد تراخيا فى معدل التصنيع (بسبب تراخى المعونات الخارجية ثم الهجوم الإسرائيلى فى ١٩٦٧) فإن عقد الستينيات انتهى ومصر أكثر " تصنيعا " بكثير مما كانت فى بدايته، فشهدت مصر تحسنا ملحوظا فى المؤشرات الثلاثة التى ذكرتها حالا، بعد أن أظهرت هذه المؤشرات ركودا طويلا طوال نصف القرن السابق، فارتفع نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى فيما بين ١٩٦٠ و١٩٧٠، من ٢٠% إلى ٢٤%، ونصيبها فى العمالة من أقل من١٠% إلى ١٤%، ونصيبها فى الصادرات السلعية من ٢٠% إلى ٣٦%.

كان نمو الصناعة التحويلية فى النصف الأول من الستينيات على الأخص، نموا مبهرا (٨,٥% سنويا في المتوسط) مما كان يبشر بنهضة صناعية لو قدر له الاستمرار لعشر سنوات أخرى. ولكن الذى حدث هو أن العشر سنوات التالية كانت مليئة بالمتاعب، معظمها بتأثير هزيمة ١٩٦٧، ولم تبدأ الصناعة فى النهوض من جديد إلا ابتداء من منتصف السبعينيات حيث تراوح معدل نموها فى الخمس سنوات الأخيرة من عهد السادات بين ٥,٥% و٧,٩% سنويا.

تفاوت أداء الصناعة فى عهد الرئيس مبارك من فترة لأخرى. ففى العشر سنوات الأولى من حكمه (١٩٨١ – ١٩٩٠) كان أداؤها قريبا مما

كـــان فى عصر السادات، ولكنه تدهور بشدة فى الخمسة عشر عاما التالية، فأصبح معدل نمو الصناعة التحويلية فى النصف الأول من التسعينيات نحو نصف معدلّه فى النصف الثانى من الثمانينيات (٥% و١٠% على التوالى) ثـــم استمر التدهور بعد ذلك حتى تراوح هذا المعدل بين ٣% و٤% فى السنوات الأولى من القرن الجديد.

علـــى الرغم من هذا المعدل المتواضع لنمو الصناعة فى عهد مبارك يلاحـــظ أن نصيب الصناعة التحويلية فى الاقتصاد القومى فى سنة ٢٠٠٥، أكبـــر منه فى نهاية عهد السادات. فنصيبها فى الناتج المحلى الإجمالى هو ٢٠% (بالمقارنـــة بـــــ١٣,٥% فى١٩٨١)، ونصيبها فى العمالة ١٤% (بالمقارنـــة بـــ ١٢,٥%)، ونـــصيبها فـــى الـــصادرات السلعية ٤٥% (بالمقارنـــة بـــ ٩%). ولكن يقلل من أهمية هذا التقدم أنه خلال العشرين عامـــاً (١٩٨٦ – ٢٠٠٥) تدهـــور بـــشدة معدل نمو الناتج القومى، كما تدهـــورت أســـعار الـــنفط، بالمقارنة بما كان عليه معدل نمو الناتج القومى ومـــستوى أســـعار النفط فى نهاية عصر السادات، فارتفع نصيب الصناعة التحويلية النسبى دون أن تحدث نهضة صناعية حقيقية.

* * *

بالإضـــافة إلى ضعف النمو الصناعى، تميز تطور الصناعة فى مصر فى الخمس عشرة سنة الأخيرة من عهد مبارك بالاتجاه المتزايد إلى بيعها. كانـــت سياسة التصنيع فى الستينيات مزيجا من إنشاء شىء من العدم، ونقل مـــا كان مملوكا ملكية خاصة، لأجانب أو لمصريين، إلى الملكية العامة. ثم بـــدأ الحـــديث عـــن الخصخصة على استحياء فى السبعينيات، ولكن ظلت الخصخـــصة، فـــى الـــسبعينيات والثمانينـــيات، تواجه بمقاومة شديدة من الاقتـــصاديين وعمـــال الـــصناعة على السواء. إلى أن جاءت التسعينيات فاكتـــسب دعـــاة الخصخـــصة جرأة، وزادت ضغوط صندوق النقد الدولى والإدارة الأمريكية بعد توقيع مصر لاتفاقها مع الصندوق فى مايو ١٩٩١، ومـــع البـــنك الدولـــى فـــى نوفمبـــر ١٩٩١. ويبدو أن الصندوق والإدارة الأمريكية رأيا، فى سنة ٢٠٠٤، أن الخصخصة لابد أن تسير بسرعة أكبر

بكثيـــر فجلـــبا إلـــى الحكم حكومة من نوع جديد، أبرز وزرائها من أكبر المتحمسين لبيع القطاع العام.

والملاحظ أنه منذ رفع شعار الخصخصة فى السبعينيات، حرص رافعو الـــشعار علـــى التزام الصمت عما إذا كان المقصود بالبيع، بيعا لأجانب أم لمصريين. نعم إن فى الحالين " خصخصة "، أى تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، ولكن شتان بين أن تكون الملكية الخاصة مصرية أو أجنبية. فالـــربح فى الحالة الأولى باق داخل البلد، وأقرب إلى أن يعاد استثماره فى تـــصنيع جديـــد داخـــل البلد أيضاً، وقدرة الدولة على فرض شروطها على المالـــك الوطنـــى أكبـــر مـــن قدرتها على فرضها على الأجنبى. أما البيع للأجانـــب، فهو فضلا عن أنه لا يضيف أصولاً جديدة، ينطوى على التخلى عن أصول قديمة، وكأن ما تم إنشاؤه فى الستينيات بعرق الجبين يتم تسليمه للأجانب تحت شعار مشكوك جدا فى جدواه، وهو " رفع مستوى الكفاءة ". إذ حتـــى لو كانت الإدارة الأجنبية أكثر كفاءة، فإن هذا المكسب المتمثل فى رفـــع الإنتاجـــية وزيـــادة الأرباح يجب أن تطرح منه الخسارة المتمثلة فى ذهـــاب الأربـــاح وثمـــرة رفـــع الإنتاجية إلى الأجنبى وحرمان الاقتصاد المـــصرى مـــنها. هـــذا الاعتبار لا يثور على الإطلاق، أو لا يثور بنفس الدرجـــة، عندما ينشئ المستثمر الأجنبى أصولا من العدم، فهو هنا يضيف قبل أن يأخذ، ولكنه يثور بقوة عندما يأتى الأجنبى ليستولى بوضع اليد على ما سبق لنا إنشاؤه.

أضـــف إلـــى ذلـــك أن الدولة التى تأخذ مسئولياتها مأخذ الجد لا تبيع القطـــاع العـــام وأراضـــى الدولـــة ليفعل بها المشترى ما يشاء، بل هناك اعتبارات مهمة يجب أن تراعى. هناك عمال يجب ألا يتعرضوا للفصل أو يحالوا إلى المعاش المبكر إلا بشروط ومكافآت تحترم حقوقهم كبشر وتلبى حاجـــاتهم الأساسية. هناك أيضاً مستهلكون لما كان ينتجه القطاع العام من سـلع، ومن مسئوليات الدولة أن تحمى حقوق هؤلاء المستهلكين فلا تتركهم نهـــبا لمـــشترى القطاع العام يفعل بهم ما يشاء، ويفرض عليهم ما شاء من أســـعار. الدولة مسئولة أيضاً عن مصالح المجتمع ككل فلا يجوز أن يترك المشترى يخرب البيئة أو يلوث المياه أو يحول منطقة خضراء إلى كتل من الأســـمنت، أو يحـــول منطقة سكنية هادئة إلى منطقة كازينوهات سياحية.. إلخ.

ما أكثر كلام المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد والبنك الدولى) عـــن المنافع التى تعود علينا من بيع القطاع العام وما يؤدى إليه هذا البيع مـــن رفع مستوى الكفاءة (الكفاءة المالية بالطبع، أى خفض النفقات وزيادة الإيـــرادات). ومـــا أقل كلامها عما يفعله المشترون الجدد بما اشتروه من أصـــول، أو عن ضرورة التزامهم بالأهداف الاجتماعية العليا التى تمثل فى نهاية الأمر، الهدف النهائى من عملية التنمية كلها.

قـــد يقال إن هذه المؤسسات تفترض أن الدولة التى تبيع ممتلكاتها دولة قـــوية تستطيع أن تفرض على المشترى ما تراه من شروط تكفل بها حماية هذه الأهداف الاجتماعية العليا. ولكن ما أسهل أن نفترض شيئاً نعرف تمام المعـــرفة أنـــه ليس حقيقيا. وهذه المؤسسات الدولية لابد أنها تعرف حقيقة الدول التى تدعوها إلى الخصخصة، وأنها فى الحقيقة دول رخوة لم ترضخ أصلا لبيع ممتلكاتها إلا بسبب رخاوتها.

* * *

لم تختلف إذن السياسة الاقتصادية المصرية فى عهد مبارك عما كانت عليه فى عهد السادات، إلا بقدر ما يتطلبه تغير الظروف الدولية كانخفاض أسعار البترول بدلا من ارتفاعها، وتناقص حجم العمالة المصرية المهاجرة بدلا من زيادته. ففى الحالين ظل صاحب القرارات الأساسية الحقيقى خارج مـــصر، واســـتمر من يبدو وكأنهم متخذو القرارات فى الداخل، يتصرفون طبقا لما تمليه عليهم المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

مما يلفت النظر أيضاً أنه طوال هذه العشرين عاماً (١٩٨٦ – ٢٠٠٥) ظل حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة فى مصر ضئيلاً للغاية، بالرغم من كـــل مـــا اتخذته الحكومة لتشجيع هذه الاستثمارات، وتعليقها الآمال عليها باعتـــبارها الحـــل الـــسحرى لمشكلة التنمية. وقد كان كل من تولى رئاسة الحكـــومة خلال هذه الفترة (عاطف صدقى – الجنزورى – عاطف عبيد) من المؤمنين بأهمية الاستثمار الأجنبى الخاص، ولا يألون جهداً فى محاولة اجتذابه. نعم كان المستثمرون الأجانب المحتملون، والمؤسسات الدولية التى تعمـــل لخدمـــتهم، دائمـــى الشكوى من العقبات التى تفرضها البيروقراطية المصرية، من بطء اتخاذ القرارات الحكومية وتعقيداته، واضطرار المستثمر

الأجنبي لدفع رشاوى لتسهيل مهمته. وأنا لا أميل إلى رد ضآلة حكم الاستثمارات الأجنبية فى مصر خلال هذه الفترة إلى مثل هذه العوامل، ولا حتى إلى تباطؤ الحكومة المصرية فى تخفيض سعر الجنيه المصرى.

فعندما ارتفع فجأة حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر ابتداء من ٢٠٠٥، لم يكن شيء مهم قد تغير فى كل هذه العوامل، فضلا عن أنه عندما تكون الرغبة حقيقية لدى الشركات الأجنبية والمؤسسات الدولية فى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى فى مصر زيادة كبيرة، لا أظن أن هذه أو تلك ستعجز عن إيجاد السبل الكفيلة بتسهيل هذا التدفق بممارسة الضغط الكافى على الحكومة، بل وتغييرها إذا لزم الأمر. يبدو أن الأسباب الحقيقية لتعطيل هذا التدفق طوال هذه الفترة تتعلق بالمناخ السياسى السائد فى المنطقة العربية.

يؤيد هذه النظرة ما حدث فجأة فى صيف ٢٠٠٤، أى بعد عام من احتلال الولايات المتحدة للعراق ووسط كلام كثير عن مشروعات لإقامة " الشرق الأوسط الجديد ". ففى صيف ٢٠٠٤ تغيرت الحكومة المصرية فجأة وتولى رئاستها رجل (د. أحمد نظيف) لم يكن أحد يتوقع صعوده، وليس له أى تاريخ سياسى معروف، وإنما كان وزيرا لوزارة غير مرموقة فى الحكومة السابقة. ولكن سرعان ما تبينت طبيعة الحكومة الجديدة والوظيفة الموكولة إليها بإعلان أسماء من تولوا الوزارات الاقتصادية فى الحكومة : كوزارة الاقتصاد والخزانة والاستثمار والصناعة والإسكان والسياحة. فقد كانوا كلهم يشتركون فى ولائهم لسياسة الحرية الاقتصادية بلا حدود، وتعليق الأمل كله على الاستثمارات الأجنبية الخاصة، واستعدادهم لبيع كل ما يمكن بيعه من مشروعات القطاع العام، وحماسهم لتخفيض الدعم الذى يقدم للسلع والخدمات الضرورية إلى حده الأدنى. وهكذا سرعان ما رأينا إجراء بعد آخر تتخذه هذه الحكومة الجديدة، وبسرعة لم نعهدها من قبل، نحو المزيد من فتح الأبواب للاستيراد، ومزيد من الخصخصة، والتخلص من الدعم، وتسهيل قدوم الاستثمارات الأجنبية الخاصة. فما الذى كانت تفعله الحكومات السابقة إذن منذ عهد السادات ؟ ألم تأت لنفس الغرض؟ أو لم تخضع لنفس التوجيهات من جانب الإدارة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية ؟ أم أن التوجيهات والضغوط لم تكن بنفس الصرامة والشدة ؟.

أيـــا كان السبب فقد ظهر في ديسمبر ٢٠٠٤ أن مصر قد خارت قواها إلـــى حد أنها أصبحت مستعدة لاتخاذ هذه الخطوة الخطيرة : وهى التوقيع علـــى اتفاقـــية الكويز مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، التى تمنح بعـــض الـــصناعات المصرية (التى توصف " بالمؤهلة ") بدخول السوق الأمريكـــى دون ضريبة جمركية بشرط أن تحتوى منتجاتها على جزء من إنـــتاج إســـرائيل. وهكذا وُضعت الصناعات المصرية تحت رحمة إسرائيل التـــى يمكن لها الآن تقرير أى الصناعات سوف تنمو وتزدهر وأيها سوف يتقلص ويندثر.

فى السنة التالية ٢٠٠٥، قفزت الاستثمارات الأجنبية الخاصة فى مصر إلـــى ضـــعف ما كانت عليه فى العام السابق، ثم تضاعفت مرة أخرى فى الـــسنتين التاليتـــين. وعـــندما رأى المستثمرون العرب ذلك فهموا معنى ما يحدث، فتسابقوا على الاستثمار وشراء الأراضى فى مصر، وإذا بالحكومة المـــصرية تعلن فجأة أن معدل نمو الناتج القومى الذى ظل ثابتاً تقريبا عند ٤% ســـنويا لمدة تقرب من عقدين، قد ارتفع إلى ٧% أو أكثر، فى السنتين التاليتين لمجىء الحكومة الجديدة، مما يدل، على حد قول الحكومة، على أن الحقـــبة المظلمة قد انتهت، وأن عهد التنمية السريعة والمستمرة قد بدأ، وأن الـــسبب بالطـــبع هـــو الحكمـــة التى تتسم بها الحكومة الجديدة بعكس كل الحكـــومات السابقة. وكأن كل معاناة الشعب المصرى طوال العشرين سنة السابقة كانت نتيجة مجرد خطأ بسيط فى اختيار شخصية رئيس الحكومة.

ولكن فى نفس الوقت الذى كانت تقول فيه الحكومة الجديدة هذا الكلام، كان فقراء المصريين يتقاتلون أمام المخابز للحصول على الرغيف المدعم، الـــذى تضاءل مع الوقت حجمه واسوّد لونه، فيرفض أصحاب المخابز أن يعطوهم العدد الذى يطلبونه.

(٤)

الفقراء

ـــ١ـــ

كـــنت عائـــدا من الإسكندرية بالقطار، وكان قد انقضى نحو ربع قرن علـــى بدايـــة عهد الرئيس مبارك. وبعد دقائق من تحرك القطار دخلت إلى عـــربتنا فتاة فى نحو الخامسة والعشرين، فى إحدى يديها قلم وفى الأخرى ورقـــة، وتـــوقفت عند كل صف من صفوف الركاب تسألهم عما إذا كانوا يـــريدون تناول العشاء أثناء الرحلة . لم يكن هذا المنظر جديدا علىّ، ولكن لفـــت نظرى فى هذه الفتاة عدة أمور. لم تكن جميلة ولا دميمة، فلم يكن فى وجههـــا شىء يستلفت النظر إلا بعض علامات البؤس. بدا عليها أنها تقوم بما تقوم به كارهة ومضطرة، وكأنها تتمنى أن تكون فى مكان آخر وتفعل شيئا آخر. لفت نظرى أيضا الزىّ التى ترتديه. كان زيا خاصا فرضته ولا شك الشركة التى تدير القطار لحسابها أو التى تبيع المأكولات. كانت ترتدى " تاييـــر " بنّى اللون، ولكن الجونلة كانت قصيرة أكثر من المعتاد فى هذه الأيام، فكانت تنتهى فوق الركبة، بالإضافة إلى" بوت " (أى حذاء ذى رقبة طويلة ، وهو أيضاً ليس من المعتاد بين الفتيات فى هذه الأيام).

لـــم أتوقف كثيرا عند منظر الفتاة فقد أتت وانصرفت بسرعة، ولكن لم تمـــض أكثـــر مـــن دقائق قليلة حتى عادت ومعها هذه المرة رجل فى نحو الأربعين، يرتدى بدوره زيّا خاصا، ويجرّ " ترووللى " (أى عربة صغيرة) علـــيها مختلف أنواع المشروبات، وتدفع الترووللى من الناحية الأخرى، تلك الفـــتاة البائـــسة التـــى وصفتها حالا. الآن هما يعرضان المشروبات على الركاب، والرجل هو الذى ينادى " عصير، شاى، قهوة، نسكافيه.. "، ولكن يـــبدو على وجهه بؤس أشد مما رأيت على وجه الفتاة. إنه يتكلم كالتائه أو

كالدمية الخالية من الروح، وكأن ما يدور بذهنه شيء مختلف تماما عما يقوله، أو كأنه يسأل ربّه، فى نفس الوقت الذى يذكر فيه أسماء المشروبات، عن سبب اضطراره إلى هذا العمل. كان على جبهة الرجل "الزبيبة" المشهورة، ولكن وجهه لم يكن يشع بالإيمان، بل كان اليأس الذى يخيّم على وجهه يوحى بأفكار مناقضة تماماً.

لم يكن هذا التعبير الموحى باليأس جديدا علىّ، بل أصبحت أراه بشكل متكرر كلما خرجت من منزلى. كنت مثلا قبل رحلة القطار بفترة قصيرة قد توقفت بسيارتى فى محطة بنزين وصادفت منظرا مماثلا. كانت المحطة لسنوات عديدة، وحتى وقت قريب جداً، من محطات بنزين " التعاون "، ثم وجدتها تتحول فجأة إلى محطة بنزين لشركة أمريكية عالمية، لابد أنها اشترتها من الجمعية التعاونية للبترول، فأعيد طلاء المحطة بألوان زاهية، حمراء وصفراء، وارتدى عمالها زيا موحدا، أحمر بدوره وأصفر. وفوجئت فى أول مرة أتوقف فيها بعد هذا التغيير، بأحد عمالها يطلب منى، بعد أن انتهى من ملء سيارتى بالبنزين، أن أتوقف قليلا إلى الجنب، حيث إن لديه مفاجأة سارة جدا لى. قال ذلك بلهجة واثقة تجعل من الصعب رفض طلبه، وعندما نفذت طلبه جاءنى موظف من موظفى المحطة الأعلى درجة ليعرض علىّ هدية من المحطة، نسيت ما هى، لعلها كانت بونات لشراء البنزين بسعر مخفض فى المرات القادمة، أو وسادة فاخرة للجلوس عليها أثناء القيادة.. إلخ. ولكنى استسخفت هذا العمل وأسرعت بالرحيل، والرجل يصيح بى فى انفعال ودهشة شديدين وكأنى عصفور كاد يغلق عليه باب القفص فأفلت منه وطار. عندما عدت إلى نفس المحطة فى المرة التالية لملء سيارتى بالبنزين اقترب منى عامل من عمالها ليعرض علىّ شراء بعض زيوت أو سوائل أخرى من لوازم السيارات بسعر خاص، فلما رفضت بثقة تامة هذه المرة، أعاد العرض فكررت الرفض، ثم وجدته يصرّ إصرارا غريبا ويلحّ علىّ إلحاحا غير معهود بأن أشترى مما يعرضه علىّ. فتملكنى الغضب ولم أتمالك من أن أنهره بشدة وأنا أسأله " ما هذا الذى تفعله ؟ ما الذى يضطرك إلى هذا الإلحاح الغريب ؟ ألا تعرف أنه إذا تكرّر هذا الأمر فإنى لن آتى إلى هذه المحطة بعد الآن، وسأبحث لنفسى عن محطة بنزين أخرى ؟ " نظرت إلى وجهه فرأيت تعبيرا يشبه بشدة ذلك التعبير الذى رأيته على وجهى الرجل والفتاة فى القطار، بؤس ويأس

أضـــاعا مـــنه، أو كادا يضيعا، أى بقية من الروح. وردّ علىّ بجملة مؤثرة معـــناها أنـــه لا هو ولا زملاؤه يحبون أن يفعلوا هذا، وأنه فاهم تماما لما أقصده، ووعدنى بتبليغ رسالتى إلى أحد المسئولين بالمحطة، وإن كنت أشك فيما إذا كانت ستواتيه الجرأة على ذلك.

نعـــم، نفس البؤس واليأس يتكرران على وجوه العاملين فى خدمة هذه الـــشركات الكبيـــرة التى وفدت حديثا إلى مصر. رأيته على وجوه الفتيات المحجبات الجالسات وراء ماكينات الحساب فى أحد محلات السوبر ماركت الكبـــرى. كـــن يحملن ملامح مصرية خالصة، ولكنها ملامح تنم أيضا عن جذورهن الريفية القوية وقرب عهدهن بالمدينة، كما تشى (أو هكذا تخيلت) بـــسوء الـــتغذية. وكـــان من الواضح لى أن الشركة الكبرى صاحبة هذا السوبر ماركت قد استطاعت أن تجنّد هؤلاء الفتيات من أفقر أحياء القاهرة، فعرضـــت علـــيهن أجـــورا لا يستطعن رفضها، لا لأنها تضمن لهن حياة كريمة، بل لأنه ليس أمامهن وسيلة أخرى للحصول على ضروريات الحياة لأنفـــسهن، وربمـــا أيضا لعائلاتهن. لماذا إذن كل هذا البؤس واليأس اللذين يرتسمان على وجوه هؤلاء الفتيات ؟.

تذكـــرت أيـــضاً تلك الفتاة الجميلة التى صادفتها منذ سنتين أو ثلاث، وكانـــت تعمل خادمة فى مطعم فندق رائع من الفنادق العالمية، يقع بالقرب مـــن مدينة القصير على البحر الأحمر. كان الفندق يعجّ بالسياح من مختلف الجنـــسيات ولكنـــى لم أر فى الفندق كله شخصا مصريا واحدا عدا القائمين بالخدمـــة. كانـــت هذه الفتاة ترتدى أيضاً جونلة قصيرة، ولكن الزى الذى تـــرتديه كـــان أكثـــر فخامـــة بكثير من زى الفتاة التى رأيتها فى القطار، وتـــصفيفة شعرها كان من الواضح أنه قد بذل فيها جهد كبير، ولعل إدارة الفـــندق هـــى التى أصرّت عليه. سألتها عندما جاءتنى بالطعام عن المرتب الـــذى تحـــصل عليه فذكرت لى مبلغا يعادل ما يحصل عليه مهندس حديث التخـــرج فى جامعة مصرية، ولكنها اشتكت من مواعيد العمل الطويلة التى تجعلهـــا تعود إلى أسرتها فى القصير منهكة تماماً، وغير قادرة على عمل أى شـــىء غير النوم. ولكن أكثر ما أثار اهتمامى هو ما فهمته من كلامها عـــن المفارقة الصارخة بين نمط حياتها فى أسرة فقيرة فى القصير (التى هى من أفقر المدن المصرية على الإطلاق) مع أبويها وخمسة من الأخوة، ونمط الحياة فى هذا الفندق الخلاّب الذى تسير فى طرقاته النساء السويديات

والإيطاليات شبه عرايا، وقد تجلب فيه هذه الخادمة المصرية، زجاجات الخمر للرجال والنساء فى المطعم. نعم، المرتب مجز جداً فى نظر فتاة كهذه، ولا يمكن لها بأى حال أن ترفضه، ولكن ما هو المرتب المطلوب يا ترى الذى يساوى هذا الفارق المدهش بين هذين النمطين من الحياة ؟.

خطر ببالى أولا، عندما اجتمعت فى ذهنى هذه الصور المتشابهة، أن المسألة كلها لا تتعدى صورا من صور المفارقة بين الفقر والغنى، وهى مفارقة عانت مصر منها دائما وعلى مرّ العصور، وكانت موجودة قبل ثورة ١٩٥٢، وظلت موجودة بعدها. ولكن خطر لى فجأة أن اختلافا جوهريا يميز فقراء هذه الأيام عن فقراء ما قبل ثورة ١٩٥٢، مما قد يجعل فقر هذه الأيام، كما يظهر من الأمثلة التى ذكرتها حالا، للخادمين فى القطار، وفى السوبر ماركت، وفى محطة البنزين، وفى الفندق العظيم على البحر الأحمر، ظاهرة مختلفة عما لازلت أذكره من أمثلة الفقر التى كانت سائدة فى مصر قبل ١٩٥٢.

من حسن حظى أنى لازلت أذكر ما كانت عليه الحال قبل الثورة. نعم، كان الفقر مدقعاً، وببعض المعانى أسوأ بكثير منه الآن. ولكن الفقر والحرمان أشكال وألوان، والعذاب الذى ينتج عن هذا الحرمان هو أيضاً أشكال وألوان. وقد يكون الحرمان من الطعام، فى بعض الأحيان، أخف وقعاً على النفس من العجز عن دفع ثمن الدروس الخصوصية مثلا. هذا هو ما انتهيت إليه من تأمل ما حدث للفقر والحرمان خلال الخمسين عاماً الماضية، إذ توصلت إلى أن أشياء كثيرة حدثت خلال هذه الفترة جعلت شعور فقراء المصريين بالحرمان اليوم أشد قسوة بكثير مما كان منذ خمسين عاماً، ومما كان قبل ثورة ١٩٥٢. فما الذى حدث بالضبط وأدى إلى هذه النتيجة ؟.

ـ٢ـ

الاقتصاديون لديهم مقياس بسيط جدا وسهل للغاية لظاهرة الفقر، يلخص عادة فى عبارتين : معدل نمو الدخل، وتوزيع هذا الدخل. فالفقراء يعانون أكثر كلما تباطأ نمو الدخل، وكلما أصبح توزيع الدخل أقل مساواة. ولكن معدل نمو الدخل المقصود هنا هو معدل نمو متوسط الدخل وهذا مؤشر يدل على ما يحدث لشخص خيالى، لا هو بالغنى جداً ولا بالفقير جداً، ومن ثم فإن ما يحدث له لا يعبر إلا تعبيرا ناقصاً للغاية عما يحدث

لهـذا الـشخص بعينه أو ذاك. وأما توزيع الدخل فيقيسه الاقتصاديون عادة بمقياس اسمه " معامل جنى " (Gini Coefficient)، وهو يخبرك عـن النسبة من الدخل القومى التى تحصل عليها تلك النسبة العليا أو النسبة الدنيا أو النسبة المتوسطة من السكان، فيقول مثلا إن أغنى ٥% من السكان كانت تحصل على ٤٠% من الدخل القومى فأصبحت تحصل على ٣٠%، بيـنما كـان أفقر ٢٠% من السكان يحصلون على ٣% من الدخل القومى فأصـبحوا يحـصلون على ٥%. إن هذا يعتبر تحسنا فى التوزيع، ومن ثم يستـشف مـنها عادة أن الفقراء قد أصبحوا أحسن حالا. ولكن هذه الأرقام تتركنـى عادة بارداً ولا تترك فىّ الأثر الذى قد يتوقعه كاتبها أو قائلها، بل إنـى أشـك فـى أن قائلها نفسه يشعر بسرور غامر (أو أى سرور على الإطـلاق) نتيجة لهذا الاكتشاف. إن مثل هذه الأرقام لا يقول لنا أى شىء عما إذا كان الفقراء أصبحوا أكثر أو أقل معاناة مما كانوا، فقد يزيد نصيبهم مـن الدخل القومى ولكن تزيد حاجاتهم أو تطلعاتهم فيزدادون بؤسا، أو قد يزداد سلوك الأغنياء سوءا وفحشا فيصاب الفقراء لهذا السبب بإحباط أكبر. وقـد تكون وسيلة الفقراء للحصول على الدخل قد أصبحت أكثر مهانة، وقد يشعرون بسببها بدرجة أكبر من الاغتراب.. إلخ.

قـصة الفقـر فى مصر إذن، إذا رويت على هذا النحو، أى باعتبارها قصة لمعدلات النمو ومؤشرات توزيع الدخل، لابد أن تغفل أشياء مهمة جداً حـدثت خـلال الخمـسين عاماً الماضية، وعلى الأخص فى العشرين سنة الأخيـرة. فالفقـراء اليوم ليسوا مثل فقراء الأمس، والأشياء التى يشعرون بالحاجـة الـشديدة إليها ليست هى نفس ما كانوا يحتاجون إليه منذ خمسين عاماً، بل ولا حتى منذ ربع قرن. والأغنياء الذين يرونهم أمامهم ويقارنون أنفـسهم بهـم يبدون من نوع مختلف عن أغنياء الأمس، ويفعلون أشياء لم يكونوا يفعلونها بالأمس. والفقراء لم يعودوا، كما كانوا فى الماضى، مجرد أشـخاص منخفضى الدخل، بل أصبحت نسبة كبيرة (ومتزايدة) منهم بلا دخـل أصلا، أى متبطلين على العمل. والبطالة وإن كانت تنطوى على فقر فهى تنطوى على أشياء أخرى أفظع من مجرد الفقر. والفقراء، سواء كانوا متبطلين أو غير متبطلين، يفكرون فى المستقبل أكثر مما كانوا يفكرون فيه منذ خمسين عاماً، ويجدونه أكثر مدعاة للقلق مما كانوا يجدونه من قبل. كل هـذا أدى إلى أن أصبح شعور الفقراء بالحرمان اليوم فى مصر أشد قسوة

بكثير مما كان منذ خمسين عاماً، ولكن كل هذا يحتاج إلى تفصيل وتفسير، وهو على أى حال مما لا يتطرق إليه الاقتصاديون عادة.

-٣-

كـان الفقر فى مصر قبل الثورة، فى الأساس، ظاهرة ريفية، ومن ثم كان أول من يتبادر إلى الذهن عندما تثار مشكلة الفقر فى مصر هم " فقراء الـريف ". كـان ٨٠% مـن سكان مصر يعيشون على الزراعة، غالبيتهم العظمـى فى فقر مدقع، ويتكونون من صغار مستأجرى الأرض والعاملين فـى الـزراعة بأجـر يومى. نحن نعرف أن نسبة سكان الريف فى مصر انخفضت الآن إلى ٥٠%، بل وتغلغل نمط حياة المدنية فى القرى حتى اتسم الفقر فى القرى بملامح تجعله قريبا من الفقر فى المدن. ومن ثم فإن مشكلة الفقـر فى مصر الآن تتحول شيئا فشيئا لتصبح فى الأساس مشكلة " فقراء المدن ".

ومـن المعروف، على الأقل منذ وصف الكتّاب أحوال فقراء المدن فى بـريطانيا أثـناء الـثورة الصناعية، أن فقر المدينة أشد قسوة من الفقر فى القـرية. فالـسلع والخدمات التى لابد من دفع ثمن لها فى المدينة كثيراً ما تكون متاحة مجاناً أو بأسعار أقل لسكان الريف. وحياة المدينة تفرض على سـكانها نفقـات جديـدة لم تكن ضرورية فى القرية، كنفقات المواصلات والسكن بعيدا عن الأهل. والانفراد بمسكن خاص يتطلب إنفاقا جديدا كانت الأسـرة تتحمله مجتمعة، فضلا عن أن البعد عن الأهل قد يتطلب هو نفسه إنفاقا على وسائل الترفيه لم تكن هناك حاجة إليه فى مجتمع القرية. وبوجه عـام يمكن القول بأن حاجات الإنسان فى المدينة، فقيرا كان أو غنيا، أكثر مـنها فـى القرية، وتكاليف إشباعها فى المدينة أعلى، والإلحاح على هذه الحاجات وعلى ضرورة إشباعها أكثر فى المدينة منه فى القرية، والإحباط الناتج عن عدم إشباعها أكبر، والشعور بالغربة والمذلة وفقدان الثقة بالنفس أكثر احتمالا فى المدينة، والاطمئنان إلى ما سيأتى به المستقبل أقل.

تعـرّض المصريون لهذه المصاعب أكثر فأكثر مع الارتفاع المستمر فـى نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان طوال الخمسين عاماً الماضية، ولكـن بعـض الفترات كانت أقسى على فقراء المدينة من غيرها، وهناك

الكثيــر من الدلائل على أن العشرين سنة الأخيرة كانت أقسى من السنوات السابقة عليها.

فى العشر سنوات (٥٦ ــ ١٩٦٦) تعرض النازحون المصريون من القرية إلى المدينة، لهذه المصاعب كلها، ولكن كم كانت هذه المصاعب هينة بالمقارنــة بمــا جاء بعدها. عندما أحاول أن أستعيد فى ذهنى هذه الفترة لا أجــد فارقا كبيراً بين ما كان يعتبره المصريون " حاجات أساسية " فى آخر هــذه الفترة وبينه فى أولها، سواء فيما يتعلق بفقراء المصريين أو أغنيائهم. كان المأكل والملبس الضروريان أهم هذه الحاجات الأساسية بالطبع، وكذلك كــان المــسكن الملائــم، ومــستوى لائــق مــن خدمات التعليم والصحة والمواصــلات، وقــد نضيف قدرا معقولا من وسائل الترفيه. ولكن ما كان يعتبــره المصريون ضروريا من كل هذه الأشياء فى منتصف الستينيات لم يكن يختلف اختلافا يذكر عما كان فى منتصف الخمسينيات. كانت السياسة الاقتصادية المتبعة وقتها لا تسمح باستيراد الأطعمة الفاخرة من الخارج ولا الملابــس عالــية الــثمن إلا فى أضيق الحدود، كما كان الجميع مضطرين لاســتخدام المــواد المــتاحة محلــيا فى بناء المنازل وتأثيثها، فلم يكن من الممكــن، مهمــا كانــت درجــة ثرائك، أن تستورد الحمامات الرائعة من الخــارج، ولا الأجهــزة الكهــربائية من ثلاجات وأفران ومكانس ومراوح وأجهــزة التكييف.. إلخ. كان الاختيار المتاح فقط هو إما استخدام ما يصنع مــن هذه الأشياء محليا أو عدم استخدامها على الإطلاق. فإذا نجح أحد فى أن يفعــل شــيئا غيــر هذا وذاك، فهو فى حكم " المهرّب "، سواء اكتشف بالفعل أو لم يكتشف، وكان من النادر جداً أن يتجرأ أحد على هذا العمل.

لم تكن فى مصر فى هذه الفترة مدارس أجنبية بالكثرة التى نراها الآن، بــل ما كان منها أجنبيا من قبل جرى تمصيره. بل ولا كنا نعرف إلا القليل جــداً مــن المــدارس الخاصــة. كذلك لم يكن قد ظهر بعد ما يسمى الآن بــ"المستــشفيات الاســتثمارية " التى تحتوى على أحدث الأجهزة الطبية وأعلاهــا ســعراً، ولا كان بالطبع هذا الإغداق على نجوم المجتمع، الذى نعــرفه الــيوم، " للعــلاج بالخارج على نفقة الدولة ". أما السيارة الخاصة فكانــت أيضاً، فى منتصف الستينيات، لا تزال مقصورة على نسبة ضئيلة جــداً مــن المــصريين، وكانت نسبة عالية من أصحاب السياسات تستخدم سيارة (نصر ١١٠٠) التى كان يجرى تصنيعها فى مصر.

كــان هــناك بالطــبع بعض الترفيه (إذ كيف يعيش أى مجتمع بدون ترفيه؟) ولكن هذه الفترة (٥٦ ــ ١٩٦٦) انتهت دون أن يحدث أى تغير مهم فى طريقة المصريين، لا أغنيائهم ولا فقرائهم، فى الترفيه عن أنفسهم. نعم، دخل التليفزيون فى منتصف هذه الفترة، ولكن التليفزيون المصرى ظل لعدة سنوات جهازا جادا للغاية، لا يعمل إلا لساعات محددة، وينتهى بالسلام الوطنــى فى منتصف الليل، ولا يعرف إلا قناة واحدة أو اثنتين لا إعلانات فيهما. وأقصى ما يمكن أن يذيعه من أغان للترفيه، أغانى من نوع ما يغنيه عبد الحليم حافظ، وحتى هذه كانت لا تدور حول الحب بقدر ما كانت تدور حول بناء السد العالى والخطة الخمسية.

اســتمرت الطــبقة الوســطى فى الذهاب إلى البحر فى الصيف، كما اعــتادت دائماً، ولكن الذهاب إلى البحر ظل يعنى، كما كان دائما، للغالبية العظمــى من المصطافين، الذهاب إلى الإسكندرية، فلم يكن قد اخترع بعد "الساحل الشمالى"، والذهاب إليه كان على أى حال يتطلب سيارة، والسيارة ظلــت شــيئا نــادرا جــدا حتى السبعينيات. أما السفر إلى الخارج للترفيه والاســتجمام، فقد ظل محدودا بالكمية الضئيلة جداً من الجنيهات التى كان يــسمح بــتحويلها إلى عملة أجنبية، وهى خمسة جنيهات مصرية للشخص الواحد. فما الذى كان يمكنك أن تفعله فى الخارج بخمسة جنيهات ؟.

كان هذا الثبات، الذى يبدو مدهشا الآن، فيما يعتبره المصريون حاجات أساســية، طــوال هذه الفترة، يرجع إلى حد كبير إلى ما فرضته الحكومة وقــتها من قيود على الاستيراد، سواء استيراد السلع أو رؤوس الأموال أو العادات الاستهلاكية. ولكن يجب أن نعترف أيضاً بأن العالم كله لم يكن فى ذلك الوقت قد دخل بعد العصر الذى نسميه بعصر " المجتمع الاستهلاكى "، وهو العصر الذى عرف العالم فيه انقلابا كبيرا فيما يعتبر من "ضروريات الحــياة". على أن الذى حدث هو أنه عندما دخل العالم (أو بالأحرى العالم الغربــى) عصر الاستهلاك العالى والرخاء فى منتصف الستينيات، كانت مصر تبدأ عشر سنوات كئيبة للغاية، للأغنياء والفقراء على السواء.

فالعشر سنوات التالية (٦٦ ــ ١٩٧٦) كانت تخيّم عليها آثار هزيمة ١٩٦٧. انــخفــض فــيها بــشدة معــدل نمو الناتج القومى (ومتوسط الدخل بالطــبع)، وظــل الاستيراد مقيدا بشدة، ولكن ليس بغرض حماية الصناعة الناشــئة، كما كان فى العشر سنوات السابقة، بقدر ما كان لضيق ذات اليد.

وعانت المدن المصرية من الانخفاض الشديد فى قدرة الحكومة على الإنفاق علـــى صـــيانة الطـــرق وشـــبكات الصرف الصحى ووسائل المواصلات والتليفونات. ومع هذا استمرت الحكومة فى تحمل مسئولية توفير عمل لمن لا عمل له. كانت الحكومة فى الفترة السابقة توفّر فرص العمل الجديدة فى المـــصانع أو الـــسد العالـــى ومشروعات التنمية، فضلا عن التوظيف فى الحكـــومة، أمـــا فـــى هذه الفترة (٦٦ ــ ١٩٧٦) فقد ضعفت بشدة قدرة الحكـــومة على القيام باستثمارات جديدة، فلم يبق أمام الباحثين عن عمل إلا الـــتوظف فى الحكومة. فى مثل هذا المناخ لم تكن هناك أى فرصة حقيقية لتحـــسين حـــال الفقـــراء، ولكـــن لم تكن هناك أيضاً أى فرصة كبيرة أمام الأغنياء لزيادة ثرواتهم.

وإنمـــا حـــدث الانقلاب الكبير فى حياة الفقراء والأغنياء فى مصر فى منتـــصف الـــسبعينيات. ففى العشر سنوات التالية (٧٦ ــ ١٩٨٦) حدث الانقلاب الكبير فيما يعتبره المصرى " حاجات أساسية " لا يمكن الاستغناء عـــنها، وفـــى تكاليف إشباع هذه الحاجات. وظهر ذلك الإلحاح الشديد على المصريين بضرورة إشباع حاجات لم يكونوا قد سمعوا بها أصلا من قبل.

أما التغير فيما يعتبر حاجات أساسية فكان مصدره الأساسى فتح أبواب الاستيراد على مصاريعها (الذى يعرف عادة بالانفتاح الاقتصادى) للسلع ورؤوس الأمـــوال، فـــى وقت كان العالم فيه قد بدأ يغلى بحمى الاستهلاك، ويحـــاول إقـــناع الجميع بأن ما كان كماليا هو فى الحقيقة ضرورى، وأن الحياة لا تستحق العيش دون التمتع بهذه الكماليات .

وأمـــا تكالـــيف إشباع هذه " الحاجات " فقد قفزت قفزة هائلة إلى أعلى بحلـــول عـــصر التضخم الجامح، فارتفع معدل التضخم إلى أكثر من ثلاثة أمـــثال ما كان عليه فى الستينيات والخمسينيات. كان هذا بدوره انعكاسا لما يحـــدث فـــى العـــالم، ولكن الانفتاح الاقتصادى على النحو الذى تم به فى مـــصر، هـــو الذى جعل مصر كالريشة فى مهب الريح إزاء هذه التغيرات الكبيرة فى العالم الخارجى.

أما الإلحاح على ضرورة اقتناء كل هذه السلع الجديدة والخدمات فحدث عنه ولا حرج. حدثت ثورة فى التليفزيون المصرى، فلم يعد فقط ملونا بعد أن كـــان أبيض وأسود، بل تعددت قنواته وطالت ساعاته، ودخل كل بيت، وجلـــس أمامه الرجل والمرأة والطفل، المتعلم والجاهل، فى مختلف ساعات

النهار والليل، واحتل مكاناً بارزاً فى المقاهى، ثم زحف من المدينة إلى القرى. أصبح التليفزيون الملون حلم الجميع، يقترضون ويبيعون الحلىّ من أجله، ويوفرون من الإنفاق على الطعام والملبس لشرائه، ويشترونه بالدفع فورا وبالتقسيط، وتطلب الزوجة الطلاق من زوجها إذا عجز عن شرائه. ومتى عمّ استخدام التليفزيون على هذا النحو فدخل كل بيت وسيطر على الجميع، أصبح الإعلان عملاً مربحا للغاية، للمعلن والمنتج والبائع على السواء، ومن ثم أصبح الإعلان جزءاً أساسيا من برامج التليفزيون. وقد لعب التليفزيون وإعلاناته دوراً مهما فى تغيير حاجات المصريين، فقرائهم وأغنيائهم، ومن ثم فى زيادة الإنفاق، ومن ثم فى رفع معدل التضخم.

لم يكن من الممكن لكل هذا أن يحدث، بالسرعة المدهشة التى حدث بها فى مصر بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، لولا الهجرة. لقد دفع التضخم وقلة فرص العمل المتاحة فى مصر إلى هجرة أعداد غفيرة من المصريين إلى دول البترول، إن لم يكن لتكوين ثروة، فعلى الأقل للتمكن من شراء تليفزيون ملون ومروحة يابانية. ولكن الهجرة، بما عنته من إرسال المدخرات إلى مصر، ضاعفت من معدل التضخم، والتضخم دفع بآخرين إلى الهجرة.. إلخ. وأثناء ذلك اكتسب من استطاع أن يهاجر، ومن لم يستطع، عادات جديدة تنطوى على التطلع إلى سلع جديدة ونمط من الحياة لم يكن متاحاً ولا حتى معروفا للمصريين من قبل.

قويت التطلعات والطموحات، ولكن الهجرة، بل وحتى مجرد فرصة الهجرة، قللت بشدة من الشعور بالإحباط. كانت تطلعات وطموحات عالية حقاً، ولكن الهجرة كانت تمد أعدادا كبيرة من فقراء المصريين بوسيلة تحقيقها. لقد ساد المجتمع فورة غير عادية، ونشاط غير مألوف، كان بعضه نشاطا إجراميا، كبناء عمارة بأسمنت مغشوش استعجالا للربح، ثم سقوطها على رؤوس سكانها، ولكن البؤس واليأس لم يكونا يخيّمان على الناس. حقا لقد خلق التضخم الشديد قلقا غير معهود مما يمكن أن يأتى به المستقبل، ومما يمكن أن يكون عليه مستقبل الأولاد، ولكن الهجرة، أو مجرد الأمل فيها، كانت تخفف بشدة من حدة هذا القلق. " سأهاجر وأدخر للأولاد "، هكذا كان يقول المرء لنفسه، أو " سيتعلم الأولاد ثم يهاجرون ". كانت الهجرة من القرية إلى المدينة، فى ذلك الوقت، مجرد خطوة نحو الهجرة إلى بلاد البترول. المدينة كانت مجرد محطة. صحيح أن الريفى المهاجر

إلى المدينة، سواء كانت مدينة مصرية أو خليجية، كان يشعر بالاغتراب وسط هذا الفيضان من السلع المدهشة والإعلانات الملونة الخلّابة، ولكنه كان يحمل في داخله الأمل في أنه عن قريب سيستطيع الاشتراك في التمتع بهذا كله.

كل هذا بدأ يتغير ابتداء من منتصف الثمانينيات، فحل الإحباط الشديد محل الطموحات العالية، وساد الشعور باليأس مقترنا بخوف أكبر من المستقبل، وأصبح الشعور بالاغتراب أشد وطأة عندما ضعف الأمل في أن يأتي يوم تزول فيه الغربة.

— ٤ —

لديّ أسباب كثيرة للاعتقاد بأن العشرين سنة الأخيرة (٨٦ ـــ ٢٠٠٦) ربما كانت أسوأ فترة في حياة فقراء المصريين، ليس فقط خلال الخمسين عاماً الماضية، بل ربما خلال القرن العشرين كله. نعم، كان هناك بعض الارتفاع في متوسط الدخل، بل وكان معدل التضخم خلالها أقل – في المتوسط – مما كان خلال العشر سنوات السابقة عليها (٧٦ ــ ١٩٨٦). وأرقام توزيع الدخل، وإن كانت تدل على تدهوره خلال هذه العشرين عاماً، فإنها لا تدل على تدهور صارخ أو غير معهود. ولكن هناك أشياء كثيرة ومهمة، سبق أن ذكرتها، لا تقاس بسهولة بالأرقام، بل وربما لا يمكن قياسها على الإطلاق، تجعل وطأة الشعور بالفقر أثقل بكثير، وهذا هو ما حدث بالفعل خلال هذه العشرين عاماً : بعض السلع والخدمات الضرورية أصبح أبعد منالا، وبعض ما كان يعتبر كماليا أصبح يعتبر حاجة ضرورية، والإلحاح على ضرورة إشباعها أصبح أثقل على النفس، والقلق مما يمكن أن يأتي به المستقبل أصبح أشد، والشعور بالاغتراب أكثر حدة. فما السبب في كل هذا ؟.

لقد بدأت هذه العشرون عاماً (في ١٩٨٦) بأمرين سيئين للغاية : انخفاض كبير ومفاجئ في أسعار البترول، وتدخل صندوق النقد الدولي بفرض توجيهاته للحكومة المصرية بسحب يدها تدريجيا من التدخل لصالح الفقراء. كان الانخفاض في أسعار البترول شيئا خارجا بالطبع عن إرادة الدولة المصرية، ولكن تدخل صندوق النقد كان نتيجة لمزيج من إرادة خارجية وضعف داخلي. فالصندوق كان يمثل بلا شك إرادة قوى خارجية

تـــرغب فـــي مزيد من فتح الأبواب أمام السلع ورؤوس الأموال الأجنبية، والمـــزيد من المزايا لها، ولكن الصندوق انتهز فرصة كانت فيها الحكومة المـــصرية فـــي غاية الضعف عندما ثبت عجزها عن الوفاء بأقساط وفوائد ديـــون خارجـــية كبيرة كانت قد تورطت فيها خلال العشر سنوات السابقة بسبب حماقات السياسة الاقتصادية.

ترتب على كلا الأمرين، انخفاض سعر البترول وتدخل الصندوق، آثار ســـلبية كثيـــرة عانى منها فقراء المصريين أكثر مما عانى أغنياؤها. فمن ناحـــية، أدى انخفـــاض سعر البترول إلى عودة كثير من فقراء المصريين الذين كانوا قد هاجروا إلى دول البترول فى أيام انتعاش هذه الدول (أضيف إليهم عشرات الألوف من المصريين الذين عادوا بسبب هجوم صدام حسين على الكويت)، واضطر الفقراء الذين لم يغادروا مصر قط، وكانوا يأملون فـــي الذهاب إلى الخليج، إلى تأجيل رحيلهم إلى أجل غير مسمى، فانضموا إلى صفوف الباحثين عن عمل فى مصر. ولكن انخفاض سعر البترول أدى أيـــضاً إلى إفقار الحكومة المصرية لانخفاض عائداتها منه، فانضم هذا إلى ضـــغوط صـــندوق النقد الدولى لإحداث تدهور خطير فى مستوى الخدمات التـــى كانـــت تقـــدمها الحكومة للفقراء أو تقوم بتقديم الدعم لها، من تعليم وصـــحة وإسكان ومواصلات. وجد فقراء المصريين أنفسهم مضطرين إلى حمـــل هـــذه الأعـــباء بأنفسهم بعد أن تخلت عنهم الحكومة، في وقت كانت الدخول تزيد فيه ببطء شديد، وتزداد صعوبة العثور على فرصة عمل يوما بعد يوم.

مـــن ناحـــية أخـــرى أدى انحسار تيار الهجرة، بل وعودة الكثير من المهاجـــرين، مع تقاعس الحكومة عن تنفيذ التزامها القديم بتعيين الخريجين الباحثـــين عـــن عمل، إلى ارتفاع معدلات البطالة ارتفاعاً غير معهود فى مصر. لقد ظلت البطالة السائدة فى مصر، قرونا طويلة، تكاد تنحصر فيما يسميه الاقتصاديون بـــ" البطالة المقنعة "، أى أن يعمل المرء بأقل كثيرا من طاقته، ويحصل على دخل أقل كثيرا من حاجته. كان من الأمثلة الصارخة للبطالة المقنعة قبل ثورة ١٩٥٢، اشتغال أسرة فقيرة فى الريف، تتكون مثلا مـــن ثمانـــية أشـــخاص، بزراعة قطعة صغيرة جداً من الأرض لا تحتاج زراعـــتها إلا لشخـــصين أو ثلاثـــة، أو حالة بائع ليمون أو بصل يدور فى الـــشوارع مناديا الناس لشراء بعض ما يحمله مما لا يكاد يكفي، ولو باعه

كلــه، لــسد رمقه. إنه يبدو كأنه يعمل، ولكنه فى الحقيقة يقوم بعمل ضئيل الإنتاجــية، وأقل إنتاجية بكثير من قدرته الحقيقية. أما البطالة المكشوفة أو السافرة، فهى حالة الشخص الذى لا عمل له على الإطلاق رغم رغبته فيه وقدرتــه عليه. هذه البطالة المكشوفة هى التى كانت نادرة جداً قبل الثورة (إذ يرتبط وجودها عادة بإغلاق مصنع وتسريح عمّاله، أو تعليم الطلاب فى المعاهــد والجامعات ثم بحثهم عن عمل بعد تخرجهم فلا يجدونه). لم تكن الــبطالة المكــشوفة شــائعة قبل الثورة إذ لم تكن هناك مصانع كثيرة، لا مفتوحة ولا مغلقة، ولا كان التوسع فى التعليم قد وصل إلى حد تخريج عدد أكبــر مــن الوظائف المتاحة. فى العشر سنوات الأولى من الخمسين عاماً الماضــية (٥٦ ــ ١٩٦٦) انخفــضت الــبطالة، المقــنّعة والمكشوفة، بسبب جهود الثورة فى التنمية وبسبب الإصلاح الزراعى الذى استــوعب مــن العمالــة فى الزراعة أكثر من ذى قبل. وإذا كانت البطالة المكــشوفة والمقــنعة قد بدأت فى الزيادة فى العشر سنوات التالية (٦٦ ــ ١٩٧٦) بسبب ما ترتب على حرب ١٩٦٧ من تخفيض الاستثمارات، فقد تكفلت الهجرة فى العشر سنوات التالية (٧٦ ــ ١٩٨٦) بتخفيض البطالة مرة أخرى، مكشوفة ومقنعة. ثم عادت البطالة بنوعيها للظهور بل وللزيادة الــسريعة ابتداء من ١٩٨٦ : فالدولة تسحب يدها، وأبواب الهجرة تضيق، وكثيرون من المهاجرين يعودون، فما الذى تنتظره ؟.

إنى أزعم أن حالة العمالة والبطالة فى مصر لم تتحسن منذ ١٩٨٦، بل ازدادت سوءا سنة بعد أخرى. وعندما أقول إن " حالة العمالة والبطالة " لم تتحــسن منذ ١٩٨٦ فإنى أقصد شيئا لا يقاس فقط بنسبة المتبطلين إلى حجم القــوة العاملــة (وهــو ما لدينا بعض الأرقام عنه) بل يجب أن نأخذ فى الاعتــبار أيــضاً نسبة المشتغلين الذين يقومون بأعمال أو يشغلون وظائف اضــطروا للقــيام بها لعجزهم عن العثور على أعمال أو وظائف تناسبهم، سواء من ناحية الأجر أو من ناحية طبيعة العمل. إن مهندسا يعمل فى قيادة ســيارة تاكسى مثلا، أو خريج كلية الحقوق الذى يعمل فى مكتب الاستقبال فى أحد الفنادق، أو حاملة دبلوم تجارى تعمل كخادمة فى منزل أو بائعة فى ســوبر ماركــت، لــن يظهــر أى مــنهم فى الإحصاءات كمتبطل، ولكن اضــطرارهم للقــيام بمــثل هذه الأعمال يدل على تدهور مؤكد فى " حالة العمالة والبطالة ".

وقــل مــثل ذلك عن اضطرار كثير من الفتيات والنساء للعمل خارج المنــزل فــلا يظهرن بالطبع فى أرقام المتبطلين فى الإحصاءات، بينما قد يكــون الــذى دفعهم إلى ذلك استمرار تبطل الزوج لمدة طويلة أو استمرار حــصوله علــى دخل منخفض لا يفى بحاجات الأسرة. هذه الحالات ليست بالطــبع حــالات " بطالة مقنعة "، فساعات العمل طويلة، والإنتاجية قد لا تكــون منخفضة، كانخفاضها فى حالة بائع الليمون والبصل أو حالة بعض موظفــى الحكــومة، ولكنها قد تكون أثقل على النفس من كثير من حالات البطالة المكشوفة أو المقنعة على السواء.

لهــذا الــسبب (وغيره) لا أعلق أهمية كبيرة على الإحصاءات التى قــدمها مــسح سوق العمل الذى قامت به بعض الهيئات الرسمية والدولية، وأعلــنت نــتائجه فــى آخر أكتوبر ٢٠٠٦، وزعم فيه أن حالة البطالة فى مصر، وإن كانت قد تدهورت بشدة فيما بين ١٩٨٨ و ١٩٩٨، قد أظهرت تحسنا ملحوظا فى الثمانى سنوات التالية (١٩٩٨ ــ ٢٠٠٦). إذ يتبين من قراءة هذه النتائج أن هذا " التحسن الملحوظ " لا يشمل أولاً القاهرة الكبرى، ومن ثم قد يكون " التحسن " فى أرقام البطالة فى الريف المصرى ناتجا عن الهجــرة إلــى القاهرة الكبرى بحثا عن عمل دون العثور عليه. ولكن هذا " التحسن " فى أرقام البطالة فى الريف قد يكون أيضاً بسبب اليأس بعد فترة بطالــة طــويلة، اســتمرت بــين ١٩٨٨ و ١٩٩٨ أو أكثر، ومن ثم لجوء المتبطل إلى قبول أى عمل يعرض عليه فسُجل فى عداد المشتغلين.

* * *

فــى نفــس الــوقت الذى كانت فيه قدرة الفقراء فى مصر على إشباع حاجاتهم الأساسية (من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة ومواصلات) آخــذة فى التدهور، خلال العشرين عاماً (١٩٨٦ ــ ٢٠٠٦) كانت تحدث أشياء غريبة من شأنها كلها أن تزيد حدة الشعور بالفقر.

كانــت الثــروات التــى تكوّنت خلال العشر سنوات السابقة (٧٦ ــ ١٩٨٦)، وهــى السنوات الأولى من عمر الانفتاح، قد بدأت تلفت الأنظار، وردّد الــناس خــلال تلــك الفترة قصصا كثيرة عما حققه تجار العملة أو المقاولــون أو مؤجرو الشقق المفروشة من ثراء، ورأى الناس ازدياد عدد

الأفراح التى تقام فى الفنادق الكبيرة ببذخ شديد لمجرد إثبات النجاح الباهر الـذى حققـه هؤلاء التجار والمقاولون فى تكوين الثروات الطائلة. ولكنى أزعم أن هذا الثراء المفاجئ (وهو ما قد يليق به تعبير القانونيين : " إثراء بـلا سـبب ") لم يثر لدى الفقراء من الإحباط ما أثاره الإثراء الذى حدث خـلال العـشرين عامـاً التالية. فالثراء السابق كان مقترنا بقدرة كثير من الفقـراء علـى الهجـرة، ومن لم يهاجر كان يعيش عصر زيادة عامة فى الدخـول يقتـرن بإنفـاق سخىّ من جانب الدولة، وارتفاع كبير فى أجور الحـرفيين بسبب الهجرة نفسها. كان ثراء تلك الفترة (٧٦ ــ ١٩٨٦) من النوع الذى يثير من الضحك والسخرية أكثر مما يثير من الإحباط واليأس. لم يعد الأمر كذلك فى العشرين سنة التالية، فالأغنياء يزدادون ثراء والثراء يـزيد فحـشا بيـنما أغلقت كافة الأبواب أمام الفقراء من المتعلمين وغير المتعلمين على السواء.

كان من مظاهر الفحش فى هذا الثراء أن مصدره الأساسى لم يعد هو مختلف أعمال الوساطة (كالتجارة والمقاولة والسمسرة) كما كان الحال فى بدايـة الانفـتاح، بل أصبح الاستيلاء على أموال الدولة. ففى مناخ تسوده زيادة كبيرة فى الدخول (مثلما كان الحال فى ٧٦ ــ ٨٦) كان من الممكن تحقيق الإثراء السريع من تلك الأعمال من أعمال الوساطة، التى تروج فى أوقات الرواج. أما فى ظل معدلات نمو منخفضة للغاية، وتدهور مستويات الإنفـاق من الحكومة والناس على السواء (كما كان الحال طوال العشرين عامـاً التالية " ١٩٨٦ ــ ٢٠٠٥ ")، لا يكاد يبقى هناك من فرص الإثراء إلا نهـب الأصول الموجودة بالفعل، وأسهل هذه الأصول نهبا فى ظل دولة رخـوة، هـى طبعا ممتلكات الدولة، سواء تمثلت فى أراض مملوكة للدولة وتعـرض للبيع، أو أموال مودعة فى بنوك الدولة معروضة للاقتراض، أو ممتلكات شركات عامة تعرض للخصخصة. لم يتوقف " الإثراء بلا سبب " إذن بعـد ١٩٨٦، رغم تدهور معدلات النمو، ورأى فقراء المصريين هذا بأعينهم، وعرفوا أسبابه ومصادره، فزاد شعورهم بالغيظ والإحباط.

وأثـناء ذلـك كلـه لم يتوقف التليفزيون لحظة واحدة عن بث الصور المثيرة عما يمكن أن يجلبه المال من سرور، حقيقيا كان أو متوهما. وعندما يكـون المال الذى تحوزه قليلا، يصبح من الأسهل خداعك حول قدرة المال علـى جلـب الـسعادة. وقد تضاعفت قدرة التليفزيون فى مصر على هذا

الخـــداع فـــى العشرين سنة الأخيرة، إذ ضعفت بشدة رقابة المشرفين على التليفـــزيون فيما يتعلق بما يجوز ولا يجوز عرضه فى مجتمع فقير، وأخذ الـــناس يتعرضون باستمرار لأنماط من الحياة والاستهلاك لا يمكن للغالبية العظمـــى مـــنهم أن يحلمـــوا بالوصـــول إليها. ومع زيادة سطوة المعلنين، وتـــضاعف قـــدرتهم علـــى الدفع، احتلت الإعلانات أهم مكان فى ساعات الإرســـال التليفزيونى، وتركز الفن الإعلامى، أكثر فأكثر، ليس فى القدرة على تسلية الناس أو إمتاعهم أو تثقيفهم، بل فى القدرة على تضمين البرنامج الواحد أكبر قدر ممكن من الإعلانات، وصولا إلى تحقيق أقصى ربح. ولم يمـــض وقت طويل حتى فقد المشرفون على التليفزيون المصرى أى قدرة على التحكم فيما يشاهده المصريون، إذ بدخول " الدش " واكتساحه المدهش للمدن والقرى، تعرض المصريون لإغراءات غير معهودة بأنماط جديدة من الحياة لا صلة بينها بالمرة وبين قدرتهم على الوصول إليها.

لكل هذه الأسباب مجتمعة شهدنا خلال العشرين عاماً أحداثا من أنواع جديـــدة عليـــنا تماماً، مثل محاولات مستميتة للهجرة غير القانونية إلى بلاد أوروبـــية، أو ظهـــور عصابات من الأولاد المراهقين تقوم بخطف الفتيات والاعـــتداء علـــيهن.. إلـــخ. ولابد أن هذه الأسباب مجتمعة هى التى تفسر ملامـــح الناس والبؤس الشديد الذى رأيته على وجهى الرجل والفتاة اللذين صادفتهما فى قطار الإسكندرية وهما يجرّان عربة لبيع المشروبات، وكذلك علـــى وجـــه الفتـــيات اللاتى يجلسن أمام ماكينة الحساب فى ذلك السوبر ماركـــت الكبيـــر، وعلى وجه الفتاة التى تخدم فى فندق عالمى بالقرب من مدينة القصير، وكذلك على وجه ذلك الشاب الذى كان يحاول بأقصى جهد، وكـــأن المسألة مسألة حياة أو موت، أن يبيع لى أشياء لا حاجة بى إليها فى محطـــة البنـــزين التى أقامتها حديثا شركة بترول عالمية حلت محل محطة بنزين التعاون.

ـ ٥ ـ

فـــى مصر مركز أبحاث يتبع مجلس الوزراء اسمه " مركز المعلومات ودعـــم القـــرار "، أنشئ لكى يساعد الحكومة بتوفير المعلومات / البيانات اللازمـــة لاتخـــاذ قـــرارات سليمة. فى أبريل سنة ٢٠٠٦ أدلى رئيس هذا المركـــز بتصريح نفى فيه بشدة أن الفقراء يزدادون فقرا فى مصر، والدليل

الـــذى اعتبره قاطعا على ذلك أن امتلاك الثلاجات فى مصر زاد من ٥٦%
(مــن مجموع الأسر المصرية) إلى ٨٦% فى العشر سنوات (١٩٩٥ ــ
٢٠٠٥). وقـــال إن نفــس الــشيء " ينطبق على التليفونات والموبايلات
والإنفـــاق الكبير على الاتصالات فى مصر ". وأضاف ما معناه أن أحوال
المصريين لا تسوء ولكن تطلعاتهم و " أحلامهم " تزداد طموحا.

وقد ثار فى نفسى شك قوى فى صواب اتخاذ ملكية الثلاجات أو عدمها
مؤشــرا لمــستوى الفقر فى مصر، ناهيك عنه كمؤشر للشعور بحدة الفقر.
وخطر لى أنه ربما كان الأجدر بهذا المركز أن يعتمد على مؤشرات أخرى
مــثل كمية اللحوم التى تستهلكها الأسرة المصرية فى الأسبوع أو السنة، أو
القــدرة علــى الحصول على مسكن ومن ثم على الزواج، أو حالة وسائل
المواصلات المتاحة لفقراء المصريين، أو مستوى التعليم ومدى الحاجة إلى
الــدروس الخــصوصية، أو الخدمات الصحية التى يتلقونها هم وأولادهم..
إلخ.

إن القدرة على شراء ثلاجة كانت فعلا فى صباى (أى فى الأربعينيات
أو الخمــسينيات) دلــيلا على انتماء الأسرة للطبقة المتوسطة، وعلى قدرة
الأســرة على إشباع حاجاتها الأساسية. ولكن الأمر مختلف جدا الآن، ولم
يعــد وجود الثلاجة دليلا على الخروج من محنة الفقر الشديد، وذلك لسبب
بــسيط وهــو التغيــر الكبير الذى طرأ خلال الخمسين عاماً الماضية على
الأسعار النسبية للسلع المختلفة والخدمات. فقد زادت أسعار أشياء ضرورية
جــداً بمعــدلات أكبر بكثير مما زادت به أسعار الثلاجات والسلع المعمرة
عمــوماً. حتى أصبحت العبرة ليست بوجود الثلاجة بل بما يوجد بداخلها.
وسأضرب مثلا لتوضيح الأمر.

فى أواخر الأربعينيات كان ثمن ثلاجة متوسطة فى مصر، بالنسبة إلى
مــرتب خريج الجامعة (بمجرد تخرجه) يعادل نحو (١٥ : ١)، أى أن
خريج الجامعة كان يحتاج لإنفاق مرتب ١٥ شهرا للحصول على ثلاجة. أما
الآن فقد أصبحت النسبة أقل من (٦ : ١)، أى أن الخريج يحتاج للحصول
على ثلاجة لإنفاق مرتب ٦ شهور أو أقل. حدث العكس لأسعار أشياء أكثر
ضرورة كاللحوم مثلا. فنفس الخريج، فى أواخر الأربعينيات، كان يستطيع
أن يــشترى بمرتبه الشهرى ما لا يقل عن ٦٠ كيلو من اللحم، أما الآن فلا
يستطيع أن يشترى به أكثر من ٥ أو ٦ كيلو.

إن ما ينطبق على الثلاجة ينطبق على سلع معمرة أخرى كالتليفون والموبايل، التى تميل أسعارها للانخفاض بالنسبة للدخل. وما ينطبق على اللحوم ينطبق أيضاً على الخضراوات والبقول والفواكه (بل وعلى الماء الصالح للشرب)، وكذلك على خدمات التعليم والصحة.

يترتب على ذلك أنه أصبح من الممكن الآن أن يشكل الحصول على سلعة من السلع المعمرة، كالثلاجة أو التليفون المحمول عبئاً أقل على الأسرة المصرية مما يشكله حصولها على ما تحتاجه من مواد غذائية. ومن ثم يكون من الخطأ اعتبار زيادة نسبة الأسر التى تحوز ثلاجة أو التليفون المحمول دليلا على تحسّن أحوال الفقر فى مصر.

ـ٦ـ

فى أول أيام عيد الفطر، فى شهر نوفمبر ٢٠٠٦، حدث فى وسط البلد بالقاهرة حادث مدهش وغير مألوف، جعل الجميع يشعرون بأن تطوراً جديداً وخطيراً قد طرأ على حياة المصريين، أو أن شيئاً خطيراً بدأ يظهر للعيان ولم نكن نظن أنه وصل إلى هذا الحد. كان هذا الحادث هو قيام عشرات (والبعض يقول مئات) من الشباب بمهاجمة عدد من النساء فى الطريق العام، والتحرش بهن جنسيا وتمزيق ثياب بعضهن، بمرأى من الناس، بما فيهم بعض رجال الشرطة.

والمغزى الأساسى الذى خرجت به من هذا الحادث، خاصة وقد حدث بعد أيام قليلة من اكتشافنا أن مياه الشرب فى عدة مدن وقرى مصرية اختلطت بمياه المجارى مما أدى إلى دخول عشرات إلى المستشفيات ووفاة بعضهم، هو تدهور أحوال نسبة كبيرة من المصريين إلى مستويات أقل من المستوى اللائق بالحياة الآدمية، وأن هذا حدث نتيجة التدهور فى مستوى التغذية والتعليم، والتراجع عن توفير فرص عمل مجزية، وعن إقامة مساكن تصلح لسكنى الآدميين، وتسمح لهم بالزواج والاستقرار، وعن إتاحة وسائل للمواصلات تحافظ على كرامتهم.. إلخ. تحولت هذه النسبة من المصريين التى قد تصل إلى ٤٠% من السكان، معظمهم من الشباب، إلى كائنات تهيم على وجوهها فى الشوارع، فاقدة للأمل، لا تفكر إلا فى أساسيات الحياة، كتوفير الطعام لنفسها وأولادها، أو تبحث عن الإشباع الجنسى بالالتصاق بالنساء فى وسائل النقل العام (والآن فى الشوارع)، أو بورقة عرفية

يعـــرف أصـــحابها أنها لا قيمة قانونية لها، أو ترتكب جرائم قتل للحصول على مبلغ تافه من المال، أو تدمن مخدرات رخيصة تريح المرء من التفكير فـــى الواقـــع القاسى المحيط به، وتخفف فى نفس الوقت من وطأة الشعور بالجـــوع، أو تبحث عن أى وسيلة للهروب من البلد أملا فى الحصول على مـــصدر للرزق، كالذهاب إلى السعودية بزعم أداء العمرة ثم الاختفاء هناك فـــى الصحراء عندما يجىء وقت العودة إلى مصر (كما فعلت نسبة كبيرة من عشرين ألف من المعتمرين فى سنة ٢٠٠٦ نشرت الجرائد أن معظمهم مـــن المـــصريين)، أو قبول أى عرض من مقاولى الأنفار لترحيلهم عبر البحـــر المتوسط إلى إيطاليا ثم يبحثون لأنفسهم عن عمل هناك، ولو اشتغل المهـــندس شيالاً، والمحاسب خادما فى فندق، والمحامى بائع جرائد، هذا إذا نجوا من الموت غرقا فى الطريق.

هـــؤلاء شـــباب ليس لديهم ما يفقدونه : لا زوجة ولا أبناء ولا وظيفة كـــريمة ولا مال. والأب والأم مشغولان عنهم بالبحث عن لقمة العيش. ولا أمل فى المستقبل المنظور فى الحصول على أى شيء من هذا : الأسرة أو الوظـــيفة أو المـــال. كما أنهم لا يخشون نظرة الناس المحيطين بهم وما قد تولده أفعالهم من كراهية أو احتقار. فهم مكروهون محتقرون على أى حال، لأنهـــم ليس لديهم ما يميزهم عن الآلاف المؤلفة من قطعان الشباب الضالة فى الطرقات. بل ليس لديهم ما يخافونه من رجال الأمن، إذ إن نسبة كبيرة مـــن رجال الأمن لا يختلفون كثيرا هم أنفسهم عن هذا الشباب الضائع. إذ فلـــتلاحظ النظرة البائسة على وجوه رجال الشرطة، من فرط ضياع الأمل، وأجـــسامهم الهزيلة من فرط الجوع، وذلهم وعجزهم عن طرد ذبابة، ناهيك عـــن ملاحقة شباب يحاولون الاعتداء على امرأة فى الطريق. فمعظم رجال الشرطة لديهم نفس مشاكل الفقر والجوع وسوء حال السكن وضعف الأمل فـــى الـــزواج، فضلا عما يتعرضون له يوميا من إذلال من الضباط الذين لـــديهم مـــشاكل قـــد تكون مختلفة بعض الشيء فى النوع، ولكن مصدرها الأصلى هو نفس مصدر مشاكل رجال الشرطة البائسين والشباب المتبطل : الفـــساد والدولـــة الـــرخوة. فما الذى يمكن أن يحرك حميّة رجل البوليس المـــسكين، أو حتـــى الضابط الهمام، لحماية فتاة أو امرأة يُعتدى عليها فى الطريق، فى ظل هذا المناخ العام من الإحباط ؟.

—٧—

في صباح الأربعاء ١٨ أبريل سنة ٢٠٠٦ اصطدمت سيارة نقل وعليها خمس عشرة فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٦ و١٧ سنة بسيارة نقل أخرى تحمل أحجارا ورملا. كانت الفتيات فى طريقهن إلى مدرسة ثانوية تجارية بمدينة أطفيح، فماتت الفتيات جميعا.

تساءل الناس عن المسئول عن مقتل هؤلاء الفتيات ؟ هل هو سائق السيارة المحملة بالحجارة والرمل، الذى قال إنه اضطر للانحراف بالسيارة فجأة لتفادى امرأة عجوز ؟. أم أن المسئول هو مالك سيارة النقل التى كانت تحمل التلميذات، أو مالك سيارة النقل الأخرى ؟ فطبقا لأقوال الأهالى المنشورة بالصحف " أصحاب السيارات يجلسون على المقاهى ويستأجرون سائقين صغار السن، لا يحملون رخصا، ليقودوا سيارات لا تحمل كذلك رخصا أو أرقاما، وكانت فى الأصل مخصصة لنقل المواشى " ؟.

أم أن المسئول هو المحافظ (أو الوزير ؟) الذى لم يستجب للطلب المتكرر من الأهالى بإتمام مشروع بناء مجمع للمدارس بالقرب من قراهم حتى لا تضطر بناتهم وأولادهم للذهاب فى سيارات نقل المواشى إلى مدرسة تبعد ٢٠ كيلو مترا يقطعونها كل يوم مرتين، علما بأن هذا المشروع اتخذ قرار بتنفيذه منذ سنة ٢٠٠٣ ؟ أم أن التهمة يجب أن توجه إلى المسئولين عن حالة الطرق فى مصر، بمطباتها الصناعية الزائدة عن الحد وبلا سبب مفهوم، والخالية من الأرصفة التى يمكن أن تسير عليها امرأة عجوز ؟.

بل هل يمكن أن يكون المسئول هؤلاء الفتيات أنفسهن وأهليهن، الذين يعرفون جيداً ما تتعرض له بناتهم من أخطار، إذ يركبن سيارة أعدت لنقل المواشى، فيذهبن إلى المدرسة واقفات ومحشورات فى سيارة مكشوفة وتحمّل بأكثر من طاقتها، ويقودها شاب صغير لا يحسن القيادة وبلا رخصة؟ وقد سبق على أى حال أن حدثت حوادث مماثلة وبنفس الشكل وفى نفس الطريق، وراح ضحيتها بعض أقارب هؤلاء الفتيات أنفسهن (عماد شقيق فاتن التى توفيت فى هذا الحادث، توفى قبلها بسنة ونصف فى حادث مماثل). بل ألا يجوز أن يكون المسئول هو الشخص أو الأشخاص الذين لم يهتموا اهتماما كافيا بمشكلة البطالة فى مصر (رغم أنها جزء من مسئولياتهم) فتركوا الشباب يبحثون عن وظيفة سائق بلا رخصة ؟.

كانــت هذه هى الاحتمالات التى ثارت فى أذهان الناس عمن يمكن أن يكــون المــسئول عــن مصرع هؤلاء الفتيات. ولا شك أن هناك أشخاصا كثيرين غير هؤلاء يمكن أن يعتبروا متسببين فى وقوع هذه الحادثة. ولهذا اســتغربت بــشدة عندما قرأت فى الصحف " أن قاضى معارضات جنوب الجيــزة أمر بتجديد حبس (...) السائق المتسبب فى حادث مقتل ١٥ طالبة باطفــيح ". إذ ســألت نفسى : هل يجوز حقا، فى ضوء كل ما ذكرت، أن يعتبــر هــذا السائق هو " المتسبب " فى الحادث ؟ " وأنه ارتكب بالفعل كل هــذه الجرائم التى اتهمته به النيابة : القتل الخطأ، والإصابة الخطأ، وإتلاف غيــر عمدى، وقيادة سيارة دون رخصة، والهروب عقب الحادث دون إنقاذ الضحايا " ؟.

لم يمض أكثر من أسبوعين على توجيه هذه الاتهامات حتى صدر حكم بالحــبس لمدة عشر سنوات على سائق سيارة النقل. وقال القاضى أنه بنى الحكم " على أساس تعدد المجنى عليهم ". وقد نشر الحكم فى جريدة الأهرام تحــت عنوان " فى حكم قد يحدّ من نزيف الدماء على الإسفلت "، ووصفت الجريدة الحكم بأنه " قد يردع العابثين بأرواح الأبرياء على الطرق ". وقالت أيــضاً إن أهالى الضحايا " تجمعوا أمام المحكمة منذ الصباح الباكر لمتابعة محاكمــة السائق المتهم بقتل فلذات أكبادهم ". هكذا حسمت وسائل الإعلام الأمــر، وقررت أن هذا السائق هو المسئول، وأنه هو الذى " عبث بأرواح الأبرياء " وأن الأهالى ارتاحوا للحكم الذى " أخذ بثأرهم منه ".

(٥)

الباشوات

كـنا نضحك، ونحن أطفال صغار، عندما نسمع عما يحدث أحياناً بين الملك فاروق وأصحابه. كان يحدث أن يتبسط الملك مع أحد رجال حاشيته، أو حتى مع مواطن عادى، أسعده الحظ بلقاء الملك، فيخاطبه الملك من باب المداعبة بلفظ " يا باشا "، فإذا بالرجل قد أصبح " باشا " على الفور. ذلك أن هذا كان يعتبر وقتها من باب " النطق السامى " الذى يتحول بمجرد صدوره من فم الملك إلى " واقع ".

هكـذا حـصل عدد من الناس الذين اتصلوا بالملك لسبب أو آخر على لقب الباشوية أو الباكوية. ولكن فيما عدا هذه الحالات الاستثنائية، كان هناك عُرف متبع ومستقر طوال عهد الملكية فى مصر بأن لقب الباشوية لا ينعم بـه الملـك إلا علـى كبار رجال الدولة، ولا ينعم بالباكوية إلا على كبار الموظفين. وكل من كان من غير هؤلاء أو أولئك يظل مجرد " أفندى "، إذا كـان لـه أى حظ من التعليم ويلبس الزىّ الأوروبى، أو " شيخاً " إذا كان معمما ويلبس الجبة والقفطان، أو " أسطى " إذا كان حرفيا.

ولكـن حيث إن كبار رجال الدولة كانوا تقريبا بدون استثناء، من كبار مـلاّك الأراضـى الزراعية، ارتبط لقب " الباشا " فى أذهان الناس طوال عـصر الملكـية بالملكية الزراعية الكبيرة. لم يكن يتصور أن يكون هناك " باشـا " فقيـراً، أو حتى متوسط الدخل، فالباشا ثرى دائما ومصدر ثرائه ملكية الأرض الزراعية، بل ولابد أن تكون ملكية شاسعة.

لهـذا نجد أنه عندما أنعم الملك فاروق فى أواخر أيامه بالباشوية على طـه حـسين (عندما أصبح وزيراً للمعارف فى آخر وزارة وفدية)، بدا الأمـر غريبا للغاية، ووقع اسم طه حسين مقترنا بالباشوية فى آذاننا موقعاً

غريبا. طه حسين ؟ باشا ؟ إذ مع كل الاحترام الواجب لطه حسين، هل هو حقا من الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الباشوات ؟.

كان الباشوات فى مصر فى ذلك الوقت، إلى جانب ثرائهم الواسع، أصحاب سلطة، كلمتهم مسموعة وأمرهم مطاع، ليس فقط لأن الغالبية العظمى من الوزراء ورؤساء الوزارات كانت تنتمى لنفس الطبقة، ولكن ثراءهم الواسع كان فى حد ذاته مصدراً من مصادر القوة والسلطة. كانت بطاقة صغيرة كتب عليها اسم الباشا ولقبه، تكفى عادة لتعيين من يحملها فى وظيفة حكومية صغيرة أو عمل يوفر له مصدرا للرزق، دون حاجة لمعرفة سابقة بين الباشا وبين من يتخذ قرار التعيين. " ولماذا لا يُعين ؟ ألم تأت عليه توصية من باشا ؟ ".

لم يكن كل هذا مدهشاً فى مجتمع شبه إقطاعى، ليس فيه من مصادر الثروة تقريبا إلا الزراعة، ولا يكاد يوجد فيه من سبيل لزيادة الثروة والدخل إلا امتلاك المزيد من الأراضى الزراعية. كانت الصناعة تشكل نسبة تافهة من إجمالى الناتج القومى، وأصحاب الثروة الذين حققوا ثرواتهم من الصناعة لا يزيدون على حفنه صغيرة جداً من الناس. وكانت الصناعة تنمو ببطء شديد، فلا يكاد الناس يسمعون عن أى مثال للصعود الاجتماعى وزيادة الثراء إلا عن طريق زيادة الملكية الزراعية. لا عجب أن كان حصول أحمد عبود نفسه على لقب الباشوية (وكان مصدر ثرائه استثماراته الصناعية) أمرا مدهشا ومثلا نادرا، وظل اقتران الباشوية باسمه غريبا على السمع، بالضبط كما كان غريبا اقتران الصناعة بالثراء.

الأكثر مدعاة للدهشة هو السرعة التى تغيرت بها هذه الحالة بمجرد قيام ثورة ٢٣ يوليو. لم يكن الغريب إلغاء الثورة للألقاب بعد قيامها بشهور قليلة، واستبدال لقب " السيد " فى المعاملات والمخاطبات الرسمية بلقب الباشا والبك، بل كان الغريب هو السرعة التى اعتاد بها الناس على الوضع الجديد وسرعة نسيانهم للألفاظ القديمة، وقبول الناس التخلى عنها بطيب خاطر.

لابد أن من أسباب ذلك شدة الهجوم الذى شنته الثورة على رجال العهد السابق الذى سمى بـ" العهد البائد "، وكثرة ما كتب عن فساد الباشوات القدامى وعن إفسادهم للحياة السياسية. ومن ثم سرعان ما أصبح لفظ الباشا سيئ الوقع، وباعثا إما على النفور أو السخرية، بينما رحب الناس بإطلاق

لقــب " السيد " على الجميع، فى جو سادت فيه الدعوة إلى المساواة وإزالة الفوارق بين الطبقات.

ولكن كان هناك سبب آخر لا يقل عن هذا أهمية، لتدهور قيمة "الباشا"، وهــو مــا لحق مكانة الزراعة نفسها والملكية الزراعية، من تدهور نسبى بالمقارنـــة بمصادر الدخل الأخرى، وخاصة الصناعة. كان العقدان الأولان مــن عصر الثورة هما عصر تدشين شعارات التنمية الاقتصادية، واعتبار التــصنيع وكأنـــه مرادف للتنمية. وقد ارتفع بالفعل معدل النمو بسرعة منذ منتــصف الخمــسينيات بعــد أن خيّم الركود الاقتصادى على مصر لفترة طــويلة، وكــان المصدر الأساسى لهذا النمو السريع والجديد نمو الصناعة والخــدمات. وفـــى الصناعة والخدمات، ليس هناك " باشوات "، بل كلاهما يقــومان على أكتاف المهنيين والعمال، والمهنيون نادراً ما كانوا حتى من " البكوات "، ناهيك عن الباشوات، والعمال لم يكونوا حتى فى عداد "الأفندية".

ســـاد إذن لقـــب " الـــسيد المحترم "، وقبله الناس عن طيب خاطر ولم يجـــدوا غضاضة فى أن ينسوا لقبى الباشا والبك. وقد ظننا وقتها أن هذين اللقبين قد زالا إلى الأبد، ولكن كم كنا مفرطين فى التفاؤل. فسرعان ما عاد " الباشـــا " إلى الظهور من جديد، بل ومقترنا بقوة فاقت أى قوة كان يتمتع بها الباشا فى الماضى.

نحـــن الآن نسمع لقب الباشا يستخدم بكثرة ملفتة للنظر. نسمعه يطلق علـــى مأمـــور القسم، أو على ضابط كبير فى الشرطة أو الجيش، بل حتى علـــى أى ضـــابط علـــى الإطلاق طالما كان الذى يخاطبه أقل منه رتبة. ونـــسمعه عـــندما يـــوجه الكلام إلى مالك العمارة، أو رئيس المصلحة، أو صـــاحب المصنع أو المتجر أو المطعم، ناهيك عن الوزير ونوّابه ووكلائه، أيا كانت الطبقة الاجتماعية التى أتوا منها.. إلخ.

مـــا هى الصفة التى تجمع بين هؤلاء جميعا غير مجرد " السلطة " ؟ الباشـــا الآن ليس هو مالك الأرض الزراعية الشاسعة، بل هو كل صاحب ســـلطة يستطيع بها أن يتحكم فيمن تحته. صحيح أن الباشا الآن هو عادة، فضلا عن كونه صاحب سلطة، رجل ثرى أيضاً، ولكن الثراء الآن، بعكس مـــا كـــان فـــى الماضى، هو فى العادة نتيجة من نتائج السلطة بينما كانت السلطة فى الماضى نتيجة للثراء.

نعـــم كـــان اســتخدام لقب الباشا فى الماضى، كما هو الآن، يعبِّر عن " طبقية " لاشك فيها فى ترتيب الناس بعضهم فوق بعض. ولكن هذه الطبقية كانت قبل الثورة تقوم على ملكية الأرض الزراعية، ثم اختفى اللفظ أو كاد عــندما أصـــابت الطبقــية ضربة عنيفة فى الخمسينيات والستينيات، نتيجة لمخـــتلف إجراءات إعادة توزيع الدخل. ولكن الطبقية بدأت تعود بالتدريج، باســتحياء أولا فـــى الستينيات، عندما بدأ ظهور ترتيب جديد للناس أساسه القــرب أو الــبعد عن السلطة. ثم نمت الطبقية وترعرعت فى السبعينيات، بظهـــور فـــوارق كبيرة بين من انتفع بالانفتاح ومن لم ينتفع به، أو بين من هاجـــر إلى دولة من دول النفط ومن لم يهاجر، أو بين من استطاع تكوين ثروة من التضخم ومن أضير به. أما فى الثمانينيات والتسعينيات فقد أصبح مـــن أهـــم أسباب الطبقية التفاوت فى القدرة على وضع اليد على مال من أمـــوال الدولة، بما فى ذلك قروض البنوك، أى القرب أو البعد عن السلطة. ومن ثم أصبحت " السلطة " هى المصدر الجديد " للباشوية ".

هـــذا التغير فى مصدر التمتع بالباشوية، أى فى أساس الطبقية وترتيب الناس بعضهم فوق بعض، قد يفسر لنا ما طرأ من تغير على المعانى الذى يستخدم بها لفظ " الباشا "، وعلى الإيحاءات التى ينطوى عليها. فلفظ الباشا، وإن كـــان دائمـــا ينطوى على تمييز الموصوف والإعلاء من شأنه، لم يكن دائمـــا يقترن بهذا القدر من المذلة والاستجداء الذى نلاحظه الآن على من يـــستخدمه. كـــان وصف شخص بالباشا فى الماضى كثيرا ما يكون مجرد تحصيل حاصل، وذلك عندما يكون الباشا باشا بالفعل، وكثيرا ما كان اللفظ يـــستخدم بـــين شخـــصين متماثلين فى المكانة، إذ يخاطب كل منهما الآخر مـــستخدما لفظ الباشا دون أن يكون هناك أى ميل للتفخيم أو الاستجداء. أما الآن (٢٠٠٨) فاللفظ يستخدم فى معظم الأحوال مقترنا بطلب الإحسان أو برجاء الرحمة فى استخدام السلطة. لا عجب إذن أن اقترنت عبارة "يا باشا" اليوم بقدر من المذلة والهوان أكبر مما كانت تقترن به فى الماضى.

(٦)

الطبقة الوسطى

الطـــبقة الوسطي فى مصر الآن (٢٠٠٨) طبقة مهانة، ومحبطة، فلا عجـــب أنهـــا أيـــضاً قلـــيلة الحماس لقضايا الوطن، وضعيفة الإنتاجية فى الاقتصاد والثقافة. لم يكن الأمر كذلك دائما. فقد حل زمن بهذه الطبقة كانت فيه تشعر بتميز واضح عمن دونها، واثقة بنفسها ومعتزة بكرامتها، وعالية الآمال لنفسها ولوطنها، نشيطة سياسيا وتنتج إنتاجا ثقافيا باهراً.

فـــى هذا الفصل أتتبع تطور الطبقة الوسطى فى مصر منذ عهد ما قبل الـــثورة، مرورا بعهد عبد الناصر والسادات وحتى هذه اللحظة (٢٠٠٨) مـــن عهد مبارك، باحثا عن أسباب هذا التدهور فى أحوال هذه الطبقة التى تعلق عليها الآمال عادة فى حدوث أى نهضة، على أساس أن الطبقات الدنيا ليس لديها القدرة على إحداث هذا التقدم، والطبقة العليا ليس لديها ما يحفزها إلى التطلع إلى أفضل مما هى فيه.

* * *

عـــندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كانت الطبقة الوسطى المصرية صغيرة الحجم ولكنها كانت متميزة، ووطنية، ومؤثرة.

كانـــت حقـــا صغيرة، لا تتجاوز ٢٠% من السكان، إذ كانت الغالبية العظمى من المصريين (أقل قليلا من ٨٠%) من الفلاحين الفقراء، ونسبة صـــغيرة (لا تـــزيد على ١% من السكان) تمثل الطبقة العليا. كانت هذه الطبقة المتوسطة قد نمت بسرعة خلال النصف الأول من القرن (١٩٠٠ – ١٩٥٠)، فتـــضاعفت نـــسبتها من نحو ١٠% إلى نحو ٢٠% من إجمالى

السكان، ولكن هذه السرعة كانت فقط بالمقارنة بركود طويل فى الطبقة الوسطى المصرية خلال القرون السابقة، وإنما كان النمو السريع حقاً، فى حجم هذه الطبقة بعد قيام ثورة ١٩٥٢.

نعم صغيرة، ولكنها كانت متميزة بكل المعانى.

كانت أولاً متميزة بمعنى سهولة تمييزها عن غيرها، إذ تكاد تعرف من ينتسب إلى الطبقة الوسطى بمجرد النظر. فارتداء الزى الأوروبى (القميص والبنطلون والجاكتة)، بالإضافة إلى الطربوش، كانا كافيين لتصنيف الشخص على أنه من هذه الطبقة، إذ كان من النادر جداً أن يرتدى هذا الزى فرد من الطبقة الدنيا. بل لقد كان مجرد ارتداء الرجل للحذاء يكاد يكفى لتمييزه عن الطبقة الدنيا التى كانت الغالبية العظمى من أفرادها من الحفاة، وكذلك ارتداء المرأة للفستان أو الجونلة بدلاً من الجلابية أو الملاية اللف.

أما الطبقة العليا فكانت نادرة الظهور، فضلا عن أن شيئاً ما كان يميز البدلة الإفرنجية التى كان يرتديها الباشوات أو أفراد الأسرة المالكة، مثل شكل ياقة القميص وطريقة ربط رباط العنق، وشكل الحذاء ولمعانه.. إلخ.

كانت الطبقة الوسطى متميزة أيضاً بتعليمها، وهو ما لا يظهر بمجرد النظر ولكنه سرعان ما يظهر بمجرد تبادل الحديث، بل وحتى بمجرد تبادل التحية. كان من النادر جداً أن تجد شخصا غير متعلم فى الطبقة الوسطى، كما كان من النادر جداً أن تجد متعلما (ولو لم يحصل إلا على الثانوية العامة) يعانى شظف العيش. نعم، قد يكون ثمة تاجر ناجح وأمى، أو صاحب ورشة مربحة وأمى أيضاً، وكذلك من يملك خمسة أفدنة أو أكثر وأمىّ، ولكن كل هذا كان نادرا للغاية، ومن ثم ارتبط الانتساب للطبقة الوسطى، فى أذهان الناس، بالتعليم، واعتبر التعليم طريقا مضمونا للصعود إلى الطبقة الوسطى.

كان الحاجز الذى يفصل بين الريف والمدينة يمثل فاصلا يفصل أيضاً بين مستويين متميزين من مستويات الدخل، أكثر بكثير مما نرى الآن. نعم كان فى المدينة فقراء بالطبع، وكان فى القرية بعض الأثرياء، ولكن فقراء المدن كانوا يمثلون نسبة من إجمالى سكان المدينة أصغر بكثير مما يمثلون اليوم، وأغنياء القرى كانوا أيضاً يمثلون نسبة أصغر بكثير من سكان القرى والمدن الإقليمية مما يمثلون اليوم. وفى داخل المدن الكبرى كان الفاصل

بـين أحـياء الطبقة الوسطى وأحياء الطبقة الدنيا أكثر وضوحا بكثير منه الـيوم. كانـت الطبقة الوسطى تحتاج بالطبع إلى من يقوم بخدمتها، ولكن يلاحـظ أن خـدم المـنازل كانوا فى العادة يقيمون فى نفس المنازل التى يقومـون بخدمـتها، إذ لـم تكن مصر قد عرفت بعد من يقومون بالخدمة المنـزلية لساعات محددة من النهار. أما عمال الصناعة الذين كانوا السبب الأساسـى فى نمو سكان المدن فى الغرب، فقد كان عددهم صغيراً جداً فى مصر قبل الثورة، لقلة أهمية الصناعة كنشاط اقتصادى.

كانت الطبقة الوسطى متميزة أيضاً بوسائل مواصلاتها. لم تكن السيارة الخاصة قد انتشرت بعد، طوال النصف الأول من القرن العشرين، والقليلون الـذين كانـوا يستخدمونها كانوا من الطبقة العليا أو المتوسطة، مع سهولة تمييز السيارة التى يركبها هؤلاء أو أولئك. كان السائق الخصوصى ظاهرة منتشرة لخدمة هاتين الطبقتين، إذ لم يكن أجر السائق الخصوصى قد ارتفع إلـى ما يزيد عن قدرة الطبقة الوسطى على دفعه. ولكن الطبقة الوسطى لم تكـن تجد أى غضاضة، أو مما يقلل من شأنها، أن تركب الترام أو المترو أو الأتوبـيس إذ كانـت أجرة هذه الوسائل الثلاثة من وسائل المواصلات (ناهـيك عـن التاكسى) أعلى مما يستطيع دفعه الغالبية العظمى من الطبقة الدنـيا. كان القطار وسيلة مهمة للانتقال للطبقات الثلاث. وكان ينقسم إلى درجـات ثلاث تتميز كل منها عن الأخريين تميزاً واضحاً، بالضبط كتميز كـل طبقة من الطبقات الثلاث. فالدرجة الأولى شبه الخالية يستقلها الأعيان والباشـوات، والثانـية بعـرباتها القلـيلة ومقاعدها الجلدية تستقلها الطبقة الوسطى، ويزدحم أفراد الطبقة الدنيا بأطفالهم وقففهم وأقفاصهم، فى الدرجة الثالثة ذات المقاعد الخشبية والعربات الكثيرة التى تتناسب عدداً وتقشفا مع مقام (أو قلة مقام) الراكبين فيها.

وقـل مـثل هذا عن وسائل الترفيه : المسارح وصالات الغناء لا يكاد يـذهب إليها إلا الطبقة الوسطى، والسينما المصرية يكاد يقتصر جمهورها على الشرائح العليا من الطبقة الدنيا، أو الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة مـن سكان المدينة، إذ كان أفراد الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة وكذلك الطـبقة العليا يفضلون أفلام هوليود ويعتبرون الأفلام المصرية مفرطة فى سـذاجتها، ويجـد معظـم أفراد الطبقة الدنيا تسليتهم فيما تزخر به الموالد والاحـتفالات الدينية من وسائل الترفيه. أما الراديو فقد ظل حتى منتصف

القـــرن نـــادراً جداً فى الريف الذى لم يكن يعرف الكهرباء بعد، بأى درجة تذكـــر، وظـــل نـــادرا حتى فى أيدى الطبقة الدنيا فى الحضر. وهكذا ظل الـــراديو، ومعـــه التلـــيفون، من السلع الاستهلاكية التى تميز بيوت الطبقة الوسطى عن بيوت الطبقة الأدنى منها.

* * *

هكذا كانت الطبقة الوسطى إذن، حتى قيام ثورة ١٩٥٢، متميزة تميزاً واضـــحاً بملابـــسها وتعلـــيمها وأســـلوب حديثها وأماكن سكناها ووسائل مواصلاتها وأساليب الترفيه عن نفسها. ولكنها كانت أيضاً متميزة بوطنيتها. إنى لا أقصد بالطبع نفى قوة الشعور الوطنى عن الطبقتين الأخريين، ولكن كانـــت هـــناك تحفظـــات مهمة على قوة الشعور الوطنى لدى الطبقة العليا والطبقة الدنيا على السواء، وإن اختلفت أسباب هذا التحفظ اختلافاً كبيراً.

كانـــت الطـــبقة العلـــيا قبل الثورة تضم نسبة عالية من ذوى الأصول التـــركية التى كانت تسودها روح التعالى على المصريين " الفلاحين "، مع إعجـــاب شديد بالغرب وميل شديد إلى تقليده وتمييز نفسها عن بقية الشعب، وقدرة مالية على ممارسة هذا التقليد.

أمـــا الطبقة الدنيا فكان يقف حائلا بينها وبين شعور وطنى قوى الفقر مـــن ناحية، والجهل من ناحية أخرى. كانت الغالبية العظمى من هذه الطبقة تتألف من الفلاحين، وكان هؤلاء ممن ينطبق عليهم قول ماركس " العمال لا وطن لهم " أكثر مما ينطبق على طبقة البروليتاريا فى وقت ماركس. كانت صـــعوبات مجـــرد البقاء على قيد الحياة تمنع الانشغال بغيرها، ناهيك عن صعوبة حصولهم على المعلومات التى تربطهم بما يجرى فى العالم.

على العكس من هؤلاء وأولئك كانت الطبقة الوسطى المصرية عامرة بـــشعور وطنى عميق وقوى. كان أفراد هذه الطبقة يرون الجنود والضباط الإنجليـــز رائحين غادين أمام عيونهم فى شوارع العاصمة والمدن الكبرى، ويـــرون احتكار الأجانب للتجارة والقليل الموجود من الصناعة، ويشعرون بـــسيطرة الأجانـــب على مقاليد الحكم وتدخلهم فى اختيار من يتولى رئاسة الحكـــومة.. إلخ. والطبقة الوسطى المصرية فى ذلك الوقت، كانت قد تلقت تعلـــيما راقيا عرّفهم تعريفاً جيداً بأصول القضية الوطنية وتاريخها، جعلهم

يشعرون بمسئوليتهم عن الاستمرار فى الكفاح من أجلها، وعرّفهم أيضاً تعريفاً جيداً بتراثهم العربى والإسلامى جعلهم يغارون عليه ومستعدين لحمايته.

هذه الطبقة المتوسطة المصرية هى التى قامت خلال ثلث القرن السابق على ثورة ١٩٥٢، بثورة ١٩١٩، وطلبت وحصلت على درجة لا بأس بها من الاستقلال فى ١٩٢٢، وقامت بوضع دستور ١٩٢٣، ودافعت عنه وطالبت باحترامه. وهى التى أنشأت بنك مصر وصناعاته، وطالبت بحماية الصناعة المصرية فى الثلاثينيات والأربعينيات وظفرت بها. لا عجب أن هذه الطبقة الوسطى المصرية كانت، خلال النصف الأول من القرن العشرين، طبقة منتجة وفعّالة فى الميدان الثقافى أيضاً. لقد اقتصرت فعاليتها فى الميدان الاقتصادى على وضع بذور الصناعة الحديثة فى الثلاثينيات وخلال سنوات الحربين العالميتين، ولكنها لم تستطع السير إلى أبعد من هذا بسبب ما فرضه الاحتلال الإنجليزى من قيود على نمو الصناعة المصرية. ولكن هذه الطبقة أنتجت ثقافة رفيعة لا تدانيها ما أنتجته مصر قبل تلك الفترة أو بعدها، فأنشأت الجامعة المصرية فى ١٩٠٨، ولجنة نشطة للتأليف والترجمة والنشر فى ١٩١٤، ومجلتين ثقافيتين رفيعتى المستوى (الرسالة والثقافة) استمرتا فى الظهور من الثلاثينيات وحتى أوائل الخمسينيات، وأبدعت أعمالا فائقة الجمال فى الموسيقى والمسرح والسينما والنحت والرسم، وقادت حركة ناجحة فى التجديد الدينى والأدبى والفنى واللغوى.

فماذا فعلت ثورة يوليو بهذه الطبقة الوسطى المصرية التى أنتجت كل هذه الثمار؟.

—٢—

تسلّم جمال عبد الناصر من عهد ما قبل الثورة طبقة وسطى صغيرة الحجم، كما ذكرت، ولكنها متميزة تميزا واضحاً عما فوقها وعما دونها، حتى لتكاد تميزها بمجرد النظر. كما تسلمها طبقة وطنية تفيض حماساً ورغبة فى خدمة الوطن، وطبقة مثمرة ثقافيا، وإن كانت عاجزة عن أن تلعب دوراً فعّالا اقتصاديا وسياسيا بسبب سيطرة الأجانب والإقطاع على الاقتصاد والسياسة.

لقد أدى عبد الناصر خدمة مهمة لهذه الطبقة بأن فعل ما أدى إلى نموها نمواً كبيراً، إذ فتح باب الدخول إليها من الناحيتين : ناحية الطبقة الدنيا، حيث سمح بدخول أعداد كبيرة من هذه الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، عن طريق التعليم والتدريب والتوظف فى الحكومة وفى شركات القطاع العام، وعن طريق الإصلاح الزراعى الذى رفع من شأن صغار المزارعين ومستأجرى الأرض الزراعية، ومن ناحية الطبقة العليا، بطرد أعداد منها من أماكنهم الوثيرة فاضطروا إلى الانضمام إلى شرائح الطبقة الوسطى.

أما ما فعله عبد الناصر فيما يتعلق بتميز الطبقة الوسطى عما عداها، وفيما يتعلق بشعورها الوطنى، وما يتعلق بفعاليتها وقدرتها على المساهمة فى تقدم الوطن اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، فهو بلا شك أمر يحتمل الجدل، ولم يكن بكل تأكيد خيرا محضا.

كانت إجراءات الثورة التى أدت إلى فتح أبواب الدخول (أمام شرائح الطبقة الدنيا) وأبواب الخروج (أمام الطبقة العليا) هى نفسها كفيلة بإضعاف ما كانت الطبقة الوسطى تتمتع به من تميّز. كانت الطبقة الوسطى المصرية قبل الثورة بطيئة النمو (كما سبق أن ذكرت) وكانت وسيلتها للصعود (الوحيدة تقريبا) هى التعليم. فى ظل العقدين الأولين من الثورة كان الصعود إلى الطبقة الوسطى أسرع بكثير من ذى قبل، ومن ثم ظلت آثار النشأة الريفية واضحة، حتى ولو صعد صاحبها إلى أعلى المراكز. ظل التعليم مصدراً مهما لهذا الصعود إلى الطبقة الوسطى فى الخمسينيات والستينيات، ولكن درجة الترقى فى داخل هذه الطبقة لم يعد وثيق الصلة (كما كان قبل الثورة) بدرجة الترقى فى التعليم. أصبح من الممكن الصعود بسرعة، ثراء ونفوذاً، بالتقرب من رجال الثورة، وإثبات أنك من " أهل الثقة "، وإن لم تكن من " أهل الخبرة "، وبمهارتك فى أداء الأعمال التى تريد الثورة تنفيذها حتى ولو كانت قليلة الصلة بالتعليم.

قامت الثورة بإلغاء الألقاب، فكادت تختفى تماماً ألفاظ الباشا والبك والأفندى، وأصبح الجميع يخاطبون بـ "السيد المحترم". ولفظ "السيد المحترم" لا يفرّق بين الطبقات، ولا يميّز الطبقة الوسطى عن غيرها. وارتفع بشدة معدل الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب التوسع فى التعليم ومشروعات الدولة للتنمية، ونمو حجم الجهاز الحكومى والجيش والقطاع

العـــام، كما زاد نشاط الحكومة فى الريف، فزاد عدد الموظفين الوافدين إلى الريف من المدينة، فبدأ اختلاط الحابل بالنابل على نحو لم يكن معهودا قبل الـــثورة. وكان من أثر ذلك انتشار الزى الأفرنجي بين شرائح الطبقة الدنيا (أو من كان حتى وقت قريب من الطبقة الدنيا)، وفى داخل القرى والمدن الإقليمـــية بسبب انتشار موظفى الحكومة بها. ومع إلغاء الطربوش باعتباره مـــن مظاهر العهد العثمانى، وانخفاض عدد الحفاة بسبب ارتفاع الدخل، بدأ يـــضعف تميّز الطبقة الوسطى فى الزىّ الذى ترتديه. واقترن هذا بضعف تميـــز هذه الطبقة فى أمور أخرى : فى أماكن السكنى، وفى وسيلة الانتقال من مكان لآخر، وفى أساليب الحديث، وفى وسائل الترفيه، وفى نوع الثقافة السائدة بين أفرادها، بما فى ذلك نوع الخطاب الدينى.

هكـــذا نمـــت بـــسرعة المدن الإقليمية نتيجة نمو الطبقة الوسطى فى الـــريف، ونمت أيضاً أحياء جديدة فى داخل المدن الكبرى لإيواء المنضمين حديـــثا للطـــبقة الوسطى من خارج وداخل هذه المدن نفسها، فظهرت مثلا مديـــنة نـــصر على أطراف مصر الجديدة، وحيّ المهندسين على أطراف الدقـــى والعجوزة، وزحفت مصر الجديدة على الصحراء، كما زحفت الدقى والجيـــزة علـــى الأراضى الزراعية المحيطة بها حتى تحول شارع الهرم والمنطقة المحيطة به إلى مدينة سكنية جديدة لإيواء شرائح جديدة من الطبقة الوســـطى. وصف البعض هذا الانتشار للطبقة الوسطى بأنه عملية " ترييف للمدينة " أو " تمدين للريف "، ولكن المؤكد على أى حال أن الطبقة الوسطى أصـــبحت خلال الخمسينيات والستينيات أقل تمسكا بأنماط السلوك المرتبط فـــى الذهن بـــ" الحضر "، ومن ثم أقل تميزاً، عما كانت قبل الثورة، عن أهل الريف وعن شرائح الطبقة الدنيا من سكان المدن.

هـــذه الشرائح الصاعدة من الطبقة الدنيا إلى الوسطى لم تعد قابعة فى أحـــيائها القديمة بل خرجت لارتياد أحياء الطبقة الوسطى القديمة وحدائقها ونـــواديها وشـــواطئها. كانت شوارع مثل شارع فؤاد (الذى أطلقت عليه الثورة اسم ٢٦ يوليو) أو شارع سليمان باشا (الذى أصبح طلعت حرب)، أو شارع قصر النيل، هى أماكن التسوق للطبقة الوسطى قبل الثورة، وكانت مطاعمهـــا ومقاهـــيها ومـــسارحها ودور الـــسينما بها هى مطاعم ومقاهى ووسائل ترفيه تلك الطبقة وحدها. فى أواخر الستينيات كان قد تم غزو هذه الـــشوارع ومحلاتهـــا بـــشرائح جديدة انضمت حديثا إلى الطبقة الوسطى،

يـصعب تمييـزها عـن الطبقة الوسطى القديمة بالنظر إلى ما ترتديه من ملابـس، بـل يحتاج الأمر إلى ملاحظة ملامح الوجه التى قد تكشف عن أصـول ريفـية، أو أسـاليب الحـديث، أو حتى طريقة التلويح بالأيدى أو الضحك أو درجة ارتفاع الصوت.

غزت هذه الشرائح الجديدة من الطبقة الوسطى أيضاً النوادى الرياضية العتـيدة كنادى هليوبوليس والجزيرة والصيد، التى ظلت طوال عهد ما قبل الـثورة مقـصورة على عضوية الأجانب والطبقة العليا المصرية وشريحة صغيرة من الطبقة المتوسطة العليا، فلم يعد هذا متمشيا مع شعارات الثورة، وسرعان ما أصبح للشرائح الجديدة من الطبقة الوسطى الرغبة والقدرة على اجتياز أبواب هذه النوادى. وقل مثل هذا عن شواطئ الإسكندرية، وبالطبع عـن الجامعـات والمدارس الأجنبية التى أصبحت تسمى، بعد تمصيرها، "مدارس اللغات".

كـان لابد أن يؤدى هذا كله إلى درجة أكبر بكثير من التنقل بين حىّ وآخـر مـن أحياء المدن الكبرى، وفيما بين المدن الكبرى والصغرى على الـسواء، ممـا خلق ضغطا غير معهود على وسائل المواصلات فتدهورت أحـوالها، وتحـولت " المواصلات "، التى لم تكن تعتبر مشكلة قبل الثورة، إلى مشكلة حقيقية تتطلب حلولا مثلماً تتطلبها إنشاء مساكن جديدة ومدارس جديدة ومصادر جديدة لمياه الشرب والصرف الصحى.. إلخ.

طرأ أيضاً تغير ملحوظ على القطارات المصرية وركابها. فبينما تغير نـوع ركاب الدرجة الأولى، بتغير طبيعة " علية القوم "، من كبار الأعيان والوزراء، إلى الضباط والمسئولين الجدد عن القطاع العام، زاد الطلب على عـربات الدرجـة الثانية زيادة أكبر بكثير من الطلب على الدرجة الثالثة، فـتدهورت أحـوال الدرجة الثانية، وطرأ بعض التحسن على الثالثة، وهو تطـور يعكـس بالضبط ما حدث للطبقات الثلاث : تغير فى طبيعة الطبقة العلـيا تغيـراً جـذريا، ونمو سريع مع التدهور فى حالة الطبقة الوسطى، وارتفاع فى مستوى الطبقة الدنيا.

ظل التعليم هو الطريق الأساسى لصعود شرائح الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، وقد حدث توسع غير معهود فى التعليم فى الخمسينيات والستينيات اقتـرن بـتدهور فى مستواه، بسبب ما طرأ على المدارس من ازدحام من ناحية، وما طرأ على المدرسين من تدهور من ناحية أخرى، بسبب التوسع

السريع والحاجة إلى أعداد كبيرة منهم بصرف النظر عن مستواهم. لا يمكن الفصل بين هذا التدهور فى التعليم وما طرأ من تدهور على لغة الكتابة، وزيادة استخدام العامية، وبدء شيوع درجة من " الاستسهال " فى مختلف أنواع الإنتاج الثقافى : فى الصحافة والإذاعة، وفى الكتب الثقافية المؤلفة والمترجمة، بل وحتى فى الكتب الجامعية.

لكل هذه الأسباب فقدت الطبقة الوسطى المصرية فى العقدين الأولين من الثورة الكثير من تميّزها. لم تعد هى الطبقة الحضرية، المتعلمة تعليماً راقياً، المتميزة بملبسها وأحيائها السكنية، وباحترامها للغة العربية الفصحى وإجادتها. فهل فقدت هذه الطبقة الوسطى الجديدة أيضاً ما كان يميز الطبقة الوسطى السابقة على الثورة، من شعور وطنى قوى ؟ إن من يحكم على المشاعر الوطنية للطبقة الوسطى فى الخمسينيات والستينيات مما كان يكتبه فى ذلك الوقت صحفيون مثل أحمد بهاء الدين أو صلاح حافظ، وأدباء مثل يوسف إدريس أو نعمان عاشور، وشعراء مثل صلاح عبد الصبور وأحمد حجازى، ومن مشاعر إذاعيين مثل سميرة الكيلانى وجلال معوض، وكتاب سياسيين مثل عبد العظيم أنيس، ومحمود العالم، ومما كان يكتبه صلاح جاهين ويغنيه عبد الحليم حافظ من أغان، ومن الألحان الجميلة والجديدة الطابع التى كان يضعها كمال الطويل والموجى وبليغ حمدى.. إلخ، إن من يحكم على درجة الحماس الوطنى للطبقة المتوسطة مما كان ينتجه هؤلاء لابد أن يحكم بزيادة قوة الشعور الوطنى فى هذه الفترة بالمقارنة بما كانت عليه الحال قبل الثورة. من المؤكد أن درجة الانتهازية قد زادت أيضاً فى بعض صفوف الطبقة الوسطى خلال هذين العقدين عما كانت قبل الثورة. لم يكن خطباء هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكى يعبرون – فى الغالب الأعم – عن مشاعر حقيقية، وإنما كانوا ينفذون فقط ما يطلب إليهم تحقيقاً للصعود السياسى والاجتماعى. ولكن هذا لم يكن يدحض فى قوة الشعور الوطنى السائد.

كذلك لا يمكن أن يدحض أحد فى ارتفاع مستوى إنتاجية وفعالية الطبقة الوسطى فى هذين العقدين. فعلى المستوى الثقافى أشاعت الثورة، بما خلقته من تفاؤل وارتفاع مستوى الآمال، مناخاً مساعداً على الإبداع فى مختلف ميادين الثقافة، ذكرنا أمثلة له حالاً. ولكن يجب أن نضيف أيضاً زيادة عدد الكتب الصادرة زيادة كبيرة، المؤلفة والمترجمة، وقيام الهيئة العامة للكتاب

بنـــشاط ملحوظ فى إصدار الكتب الجديدة وإعادة طبع كتب التراث، وزيادة أعــداد الـــصحف والقنوات الإذاعية التى أضيف إليها التليفزيون فى مطلع الستينيات. كما تعددت المسارح ودور السينما الجديدة، وأنشئت فرق جديدة للـــرقص الـــشعبى والباليـــه والموسيقى، وظهرت مدارس جديدة فى الشعر والـــصحافة والمـــسرح والموســـيقى والغناء تعبر كلها عن الروح الثورية الجديـــدة، وتلبـــى حاجـــة طبقة متوسطة جديدة إلى معان جديدة فى الكتابة والغـــناء، وإلى موسيقى وأغان أكثر سرعة وتفاؤلا وأكثر تعبيرا عن الفرح بهذا الصعود الاجتماعى، وعن درجة من تحرر المرأة بسبب انفتاح أبواب التعلـــيم والـــتوظف أمامها. نعم، كانت الطبقة الوسطى الجديدة، التى خلقتها ظروف الخمسينيات والستينيات فرحة بنفسها، وتتوق إلى إنتاج ثقافى جديد يعكـــس هـــذا الفرح. بل كانت فرحة أيضاً بالمكاسب السياسية والاقتصادية التى حققتها الثورة فى هذين العقدين.

وفـــى المـــيدان الاقتصادى والاجتماعى قامت الطبقة الوسطى بنشاط وكفـــاءة بمـــا طلبته منها حكومة الثورة من إدارة القطاع العام، وإدارة قناة الـــسويس بعد تأميمها، وبمختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية التى توسعت فـــيها الـــثورة ونشرتها فى أنحاء الجمهورية، بعد أن كانت مقصورة على المدن الكبرى. نعم، لقد شاب بعض هذه الخدمات، كالتعليم، قصور وتدهور فـــى المستوى، ولكن هذا لم يكن بسبب قلة الهمة بل بسبب حماس مبالغ فيه للكم على حساب الكيف.

لـــم يكـــن يعـــيب الطبقة الوسطى فى الخمسينيات والستينيات ضعف وطنيـــتها أو قلة نشاطها، وإنما كان يعيبها ما فرض عليها من تبعية كاملة للدولـــة. كـــان الإنتاج الثقافى والتنمية الاقتصادية يسيران وفقاً لأوامر من الدولـــة، وكان المثقفون والقائمون على أمر التنمية الاقتصادية والاجتماعية يـــستوحون رغـــبات الدولة وينفذون خطتها. ظل هذا العيب (عيب التبعية الكاملـــة للدولـــة) أمـــرا هيـــنا وقليل الخطر طالما كانت مشاعر المثقفين والمنفذين للسياسة الاقتصادية متطابقة مع اتجاهات الدولة، وطالما استمرت الدولـــة فـــى استيحاء حاجات الناس ورغباتهم الحقيقية. كانت هذه الفترة (وهـــى بالتقريب العشر سنوات الأولى التالية لقيام الثورة) هى الفترة التى شـــهدت ازدهار مختلف أنواع الإنتاج الثقافى وتفتح المواهب الأدبية والفنية الجديـــدة، والتى تطوع خلالها الاقتصاديون والمشتغلون بالنشاط الاجتماعى

بـــتقديم خدماتهم بحماس لحكومة الثورة. أذكر أنه خلال هذه الفترة، عندما أطلق عبد الناصر خطته العشرية (٥٩/٦٠ - ٦٩/٧٠) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رأى معظم الاقتصاديين أن هدف مضاعفة الدخل القومى فى عـــشر ســـنوات مفرط فى طموحه ويكاد يكونٍ مستحيل التحقيق بعد ركود متوســـط الـــدخل لفترة تقرب من خمسين عاماً، وعبّروا عن شكوكهم لعبد الناصر الذى كان ردّه : " اخبرونى فقط بحجم ما تحتاجونه من أموال لتنفيذ استثمارات الخطة وأنا كفيل بتوفيرها لكم ". وكان يقصد بهذا، الحصول عن طـــريق الـــسياسة على المعونات الاقتصادية اللازمة، من الشرق والغرب، دون حاجـــة إلـــى مطالـــبة الناس بشيء لضغط الاستهلاك وتحقيق معدل الادخـــار والاستثمار المطلوب. كان الأمر كله تقوم به الدولة، ولم يكن من المطلوب من الناس إلا الطاعة. أما فى الثقافة فكان الإبداع مطلوبا بالطبع، والتجديد مرغوبا فيه، ولكن دون خروج عن الخط المرسوم.

استمر هذا مقبولا طالما استمر شهر العسل (أو بالأحرى عقد العسل) بين الحكومة والشعب، فلما ظهرت الفجوة بين الاثنين فى أوائل الستينيات، وأخـــذت فـــى الاتساع ابتداء من انفصال سوريا عن مصر وإرسال القوات المـــصرية إلـــى اليمن، واستبداد الخوف بالنظام من وقوع انقلاب، فاشتدت قبضته على حريات الناس وقوى طابعه البوليسى، ازداد عبء التبعية على المثقفـــين والبيروقـــراطيين علـــى السواء، وفتر الحماس وضعفت الحمية الوطنية، كما خبا الإبداع وتدهورت الإنتاجية.

كانت هذه التبعية الكاملة للدولة هى ما أثار حفيظة بعض مثقفينا الكبار ضـــد الثورة، مثل نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم، وإن لم يستطيعوا التعبير عـــنه صـــراحة، وأثـــار حفيظة بعض كبار اقتصاديينا الوطنيين، مثل على الجريتلى وسعيد النجار، فانسحبوا تماما من العمل العام وهاجر بعضهم إلى الخارج سنوات طويلة.

لـــم يكـــن صحيحا فقط ما قيل وقتها من أن الدولة " تطبق الاشتراكية بـــدون اشـــتراكيين"، بـــل كان صحيحا أنها تطبق خطتها الاقتصادية دون مـــساعدة الاقتـــصاديين، وخطتها الثقافية دون أن تعبأ كثيراً برأى المثقفين. والمدهش أن الدولة على الرغم من كل ذلك نجحت نجاحاً باهراً، لفترة من الزمن، فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفى تحقيق نهضة ثقافية، ولكن لـــم يكن مدهشا أنه بمجرد أن تلقت الدولة ضربة قاصمة فى صورة هزيمة

عسكرية فى ١٩٦٧، توقف العمل تماماً، فى كل المجالات، إذ غابت الدولة التى كانت تدير كل شيء.

فى العشرين سنة التالية لضربة ١٩٦٧، استمر النمو السريع فى الطبقة الوسطى المصرية، بل وبمعدل أكبر بكثير مما كان فى الخمس عشرة سنة التالية لقيام الثورة، إذ استوعبت هذه الطبقة شرائح واسعة إضافية من الطبقة الدنيا. كما استمر فقدان هذه الطبقة لتميزها التى اتسمت به فى عهد ما قبل الثورة، إذ زاد اختلاط الحابل بالنابل خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ولكن الجديد الذى حدث فى عصر السادات، فيما يتعلق بالطبقة الوسطى، هو انخفاض درجة الحمية الوطنية وانخفاض مستوى النشاط الإنتاجى فى الثقافة والاقتصاد على السواء، وهو ما يحتاج إلى تفصيل.

— ٣ —

يلاحظ بعض المؤرخين، عندما يكتبون تاريخ قرن بعينه، كالقرن العشرين، أن البداية الحقيقية للقرن لم تكن أول سنة فيه، ونهايته الحقيقية لم تكن آخر سنة فيه، فيتكلمون عن " القرن العشرين القصير "، أو " القرن التاسع عشر الطويل " على أساس أن الذى يميز القرن العشرين، مثلا، هو ما حدث بين بداية الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤ وبين سقوط حائط برلين فى ١٩٨٩، وهى فترة أقصر من مائة عام، وأن الذى يميز القرن التاسع عشر هو ما حدث بين قيام الثورة الفرنسية، مثلا، فى ١٧٨٩ وقيام الحرب العالمية الأولى، وهى فترة أطول من مائة عام.

بهذا المعنى يمكن أن نقول إن ما يميز " عصر السادات " عما قبله وعما بعده، فيما يتعلق بما حدث للطبقة الوسطى المصرية، لم يبدأ باعتلاء السادات الحكم فى ١٩٧٠، بل بتدشين سياسة الانفتاح الاقتصادى فى١٩٧٤، ولم ينته بمقتل السادات فى ١٩٨١، بل بانتهاء العصر الذهبى لهجرة العمالة المصرية إلى الخليج فى منتصف الثمانينيات. فما الذى حدث للطبقة الوسطى فى مصر خلال هذه الفترة التى تزيد قليلا على عشرة أعوام ؟.

كان أهم ما حدث، فيما يتعلق بالطبقة الوسطى، هما هذان الحدثان بالضبط : الانفتاح الاقتصادى والهجرة إلى بلاد النفط فى الخليج وليبيا. فقد فجّر هذان الحدثان فرصا غير معهودة للصعود الاجتماعى أدخلت أعداداً كبيرة من الطبقة الدنيا فى الطبقة الوسطى، فى فترة قصيرة للغاية، مما طبع

الطـــبقة الوسطى بسمات لم تكن لها لا فى الخمسينيات والستينيات، ولا فى عهد ما قبل الثورة.

شهدت هذه الفترة (٧٤ – ١٩٨٦) معدلا للنمو الاقتصادى (أكثر من ٨% ســـنويا) لـــم تعرف مصر مثله طوال القرن العشرين، بل وربما فى تاريخهـــا الحـــديث كله، ولكنه كان نمواً من نوع غريب، لا يعود إلى نمو ســـريع فى الصناعة أو الزراعة أو الخدمات الحكومية، كما كان النمو فى عهد عبد الناصر، بل إلى نمو التجارة وأعمال الوساطة وتحويلات العاملين فـــى الخـــارج، والدخل المتولد من قناة السويس وصادرات البترول، الذى تضاعف سعره عدة مرات خلال هذه الفترة، كما سبق أن ألمحت فى الفصل الثالث. إن كل هذه المصادر للنمو السريع فى الدخل يمكن اعتبارها مصادر " غيـــر إنتاجية "، وتسمى أحياناً " مصادر ريعية "، والدخل " الريعى " فى مفهوم الاقتصاديين هو الدخل الذى لا يقابله نشاط إنتاجى أو لا يقابله "جهد". نعم، إن هذه المصادر تتطلب بالطبع نوعاً أو آخر من" الجهد "، ولكن الفرق واضـــح بيـــنها وبـــين الزراعة والصناعة أو الخدمات الحكومية، كخدمات التعلـــيم والصحة، إذ أيا كان الجهد المبذول فى إدارة قناة السويس مثلا فإنه لا يتناســـب أبـــداً مـــع مـــا تولده قناة السويس من دخل، وقل مثل هذا عن صادرات البترول وعن أعمال الوكالات التجارية والسمسرة وتجارة العملة، بـــل وحتى عن جزء كبير من تحويلات العاملين بالخارج. والجهد المبذول فـــى هـــذه الحالة الأخيرة هو، على أى حال، جهد مبذول فى الخارج، ولم يبذله " المعالون " الذين أرسلت إليهم هذه التحويلات.

فى ظل هذه الأموال التى تدفقت على المصريين خلال هذه الفترة، من هـــذه المصادر الريعية، وفى ظل التضخم الذى يصاحب تدفق الأموال دون أن يقابلـــه إنتاج موازٍ وبنفس القدر، وما يخلقه التضخم المفاجئ من فرص الإثـــراء السريع، وبالنظر إلى أن معظم العمالة المهاجرة إلى الخارج كانت تنتسب إلى شرائح الدخل الدنيا، وبالنظر إلى ما خلقه الانفتاح على العالم من فـــرص الـــربح الكبير والمفاجئ، وإلى تدفق السلع الاستهلاكية التى لم يكن للـــسوق المـــصرى عهـــد بهـــا طوال سنوات " الانغلاق " فى الخمسينيات والـــستينيات، بالإضافة إلى استمرار التوسع فى التعليم الذى بدأ فى العقدين السابقين وفتح جامعات جديدة فى الأقاليم، كان لابد أن يتضخم حجم الطبقة

الوسطى وأن تكتسب هذه الطبقة صفات جديدة، وأن تزداد صعوبة تمييزها عن غيرها.

هـا قـد اختلط الحابل بالنابل من جديد، ولكن بدرجة أكبر بكثير مما حدث فى عهد عبد الناصر. ها قد أصبحت الطبقة الوسطى بدرجة أكبر مما كانـت عليه فى عهد عبد الناصر، حضرية وريفية فى نفس الوقت، متعلمة وأمـية فى نفس الوقت، وانتشرت معرفة القراءة والكتابة دون أن يعنى هذا بالـضرورة تعلـيما حقيقـياً. وأصبح تمييز الطبقة الوسطى بمجرد النظر أصعب مما كان حتى فى الخمسينيات والستينيات، إذ انتشر الزى الأوروبى بين شرائح اجتماعية جديدة مع زيادة السفر والانفتاح على العالم، وانتشرت أنواع جديدة من السلع الاستهلاكية وألعاب الأطفال المستوردة دون أن يعنى ذلـك أن المـستهلك وأولاده قـد أصبحوا " عصريين " حقاً، بل ولا حتى بالـضرورة أن يكـون دخلهـم قد ارتفع بدرجة كبيرة. كما ذهبت شرائح اجتماعـية جديدة إلى المسارح والشواطئ وأماكن الترفيه مما لم يكن لها به عهد إلا منذ زادت القوة الشرائية فى أيديهم منذ وقت قريب جداً، فاستجابت المسارح ووسائل الترفيه لأذواقهم ماداموا قادرين على الدفع.

فى هذه الفترة انتشر التليفزيون انتشاراً كبيراً، وهو ما ساهم بدوره فى طمس الفوارق بين الطبقتين الوسطى والدنيا وزاد صعوبة التمييز بينهما. لم يقتـصر الأمر على أن التليفزيون دخل بيوت الطبقتين، بل أصبح ما يقدمه مـن بـرامج وتمثيلـيات يساهم فى هذا الطمس عن طريق تعريف الجميع بأنمـاط الاستهلاك التى يمكن أن يمارسها الجميع، والسلع الجديدة التى تكاد تكـون فى متناول الجميع، كالنظارة الشمسية أو جهاز التسجيل أو الراديو الترانزسـتور، فـضلاً عـن الـذهاب إلى الكوافير والاحتفال بأعياد ميلاد الأطفال على نحو يشبه طريقة الطبقة الوسطى القديمة فى الاحتفال بها.

فى هذه الفترة أيضاً انتشرت ظاهرة التحجب، أى تغطية المرأة لشعرها والالتـزام بثوب واسع طويل يغطى الذراعين ويصل إلى القدمين. لقد قيل الكثيـر فـى تفـسير هذا التغير الذى لحق زى المرأة المصرية ابتداء من منتـصف السبعينيات، وأيا كان التفسير المقبول، فقد أضاف انتشار الحجاب سببا آخر لصعوبة التمييز بين الطبقة الوسطى القديمة والجديدة، وكذلك بين الطبقة الوسطى كلها وبين الشرائح الاجتماعية الأقل دخلا.

كان للتقدم التكنولوجى فى صناعة سلع الاستهلاك فى الدول الصناعية، وعلـــى الأخص فى اليابان، مع انفتاح مصر على العالم ابتداء من منتصف الـــسبعينيات أثـــر كبير أيضاً فى ازدياد صعوبة تمييز الطبقة الوسطى عن غيـــرها. فقد أدى هذا التقدم التكنولوجى إلى تقريب كثير من هذه السلع من أيدى الأقل دخلاً، وزاد إنتاج الأصناف المتعددة من نفس السلع، والمتفاوتة فـــى الجـــودة، ومن ثم ذات الأسعار المختلفة مما لا يسهل اكتشافه بمجرد النظـــر. ومـــن أوضح الأمثلة على ذلك بنطلون البلوجينز الذى لم يعد من الصعب على أحد اقتناؤه، ولكن تتفاوت الأصناف دون أن يسهل التمييز بين أحدها عن الأصناف الأخرى الأعلى سعراً.

إن هـــذه الظاهرة الأخيرة التى أدت إلى تقريب شرائح الدخل الدنيا من شـــرائح الطبقة الوسطى، لم تكن بالطبع قاصرة على مصر، ولا على دول العالم الثالث، بل ساهمت فى طمس الفروق حتى فى داخل الدول الصناعية نفسها. فإذا أضيفت إليها تطورات أخرى كانتشار التعليم، وظهور ما عرف بدولـــة الـــرفاهية، وتحقـــيق العمالة الكاملة، فهمنا لماذا قال أحد السياسيين البـــريطانيين فـــى أوائل السبعينيات " إننا أصبحنا كلنا طبقة وسطى الآن ". وهو قول ينطوى طبعاً على مبالغة ولكنه يلمس حقيقة مهمة، حتى فى حالة مـــصر، وهـــى أن الطبقة الوسطى فى مصر قد أصبحت بعد مرور عشر سنوات على بداية الانفتاح الاقتصادى والهجرة إلى الخليج، أكبر بكثير منها فـــى أى وقـــت مـــضى، سواء فيما يتعلق بالحجم المطلق أو الحجم النسبى لمجمـــوع السكان، كما أصبح من الصعب أيضاً، أكثر من أى وقت مضى، تمييزها عما دونها.

* * *

ما أن بلغنا منتصف الثمانينيات حتى أصبحت الطبقة الوسطى المصرية ليـــست فقط أقل تميزاً بالمقارنة بما كانت عليه قبل الثورة، وبما كانت عليه فـــى العقـــدين التاليـــين مباشرة لقيام الثورة، بل أصبح أيضاً حسّها الوطنى وحماســـها لأى قـــضية عامة أضعف أيضاً مما كانا فى هذين العهدين، كما أنهـــا أصبحت " طبقة منتجة " بدرجة أقل مما كانت فى العهد السابق على

الثورة فى الميدان الثقافى على الأقل، وبدرجة أقل مما كانت فى الخمسينيات والتسينيات فى الميدانين الثقافى والاقتصادى على السواء.

يكفى أن نقارن الإنتاج الثقافى فى هذه الفترة التى سميناها فترة السادات، فى الجودة والعمق والجدية واحترام قواعد اللغة، بما كان عليه الإنتاج الثقافى فى الثلاثينيات والأربعينيات، كما يكفى أن نلاحظ ما طرأ على مثقفى وفنانى الخمسينيات والستينيات من تدهور أو إحباط أو كليهما خلال السبعينيات، أو حتى الاختفاء التام، دون أن ترى السبعينيات بزوغ جيل جديد يقارب مستواهم فى النشاط والإبداع. أما فى الميدان الاقتصادى، فقد كانت الطبقة الوسطى المصرية قبل الثورة قليلة الثمرات وضعيفة النشاط بسبب السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى، كما سبق أن أشرت، وكانت الطبقة الوسطى فى الخمسينيات والستينيات خاضعة خضوعاً تاماً لإرادة الدولة وتوجيهاتها، فأصبحت فى السبعينيات خاضعة لسيد جديد: لا هو المحتل الأجنبى ولا الدولة المتسلطة، بل حمّى الاستهلاك. أصبحت الطبقة الوسطى فى السبعينيات مشغولة بالاستهلاك لا بالإنتاج، وفى غمار حمى الاستهلاك هذه، ضعف الحماس للوطن وللإنتاج. وقد كنا نظن وقتها أن هذا هو أسوأ ما يمكن أن يحدث للطبقة الوسطى المصرية : طبقة كبيرة الحجم حقا، ولكنها قليلة الثمرات، سياسيا واقتصاديا وثقافيا، فما الذى حدث فى الثلاث وعشرين سنة التالية (١٩٨٥ – ٢٠٠٨) ؟.

ـ ٤ ـ

ابتداء من منتصف الثمانينيات وحتى الآن، أى طوال ما يقرب من ربع قرن تلقت الطبقة الوسطى المصرية عدة ضربات متتالية قللت بشدة من معدل نموها، وخفّضت من مستوى معيشتها، وأضعفت من تميزها عن الطبقات الدنيا، مما كان لابد أن ينعكس بالضرورة فى إضعاف حسّها الوطنى وقدرتها على تقديم مساهمة فعالة فى الحياة السياسة والاقتصادية والثقافية.

تلقت الطبقة الوسطى أول ضربة شديدة بالانخفاض الشديد فى سعر النفط فى١٩٨٦، الذى هدد بتجفيف منبع مهم من منابع نمو هذه الطبقة وهو الهجرة إلى الخليج. فقد أدى نقص إيرادات النفط لدى دول الخليج إلى تخفيض طلبها على العمالة المصرية، فى الوقت الذى أدى انخفاض

الإيـــرادات المصرية بدورها من النفط إلى تخفيض الدّولة المصرية للإنفاق العام مما أضرّ بشرائح كبيرة من الطبقة الوسطى.

فمـــا أن حلت التسعينيات حتى تضاعف الضرر من الناحيتين : هجوم صـــدام حسين على الكويت دفع بأعداد كبيرة من المهاجرين المصريين إلى العــودة إلـــى مصر، وتوقيع الحكومة المصرية على اتفاق فى ١٩٩١ مع صندوق النقد الدولى أدى إلى تخفيضات جديدة فى الإنفاق العام.

اقترن هذا وذاك بارتفاع كبير فى معدل البطالة، خاصة بين المتعلمين مـــن خريجى الجامعات والمعاهد العليا. وقد أدت زيادة البطالة إلى تخفيض معدل الانتقال من الشرائح الدنيا إلى الطبقة المتوسطة وإلى تخفيض مستوى معيشتها. نعم، لقد استمر التوسع فى التعليم يخلق فرصا لانتقال أعداد كبيرة مـــن شـــرائح الدخل الدنيا إلى الطبقة المتوسطة، ولكن هذا الانتقال أصبح انـــتقالا نظريا بعد أن عمّت البطالة صفوف الخريجين، فأصبح " تعليما بلا دخـــل "، يزيد من حجم الطبقة الوسطى " ظاهريا "، دون أن يمدّ المتعلمين بالقوة الشرائية اللازمة لإثبات وجودها.

استمر التضخم بمعدل مرتفع، وهو وإن انخفض عن مستواه الذى ساد فـــى عـــصر الـــسادات، بسبب الضعف الذى أصاب تحويلات المهاجرين والإنفـــاق الحكومـــى، فإنه (أى معدل التضخم) كان كافيا لإحداث تدهور ملحـــوظ فى مستوى معيشة الطبقة الوسطى، خاصة وأن استمرار التضخم اقترن بتخفيضات متتالية للدعم الذى تقدمه الحكومة لبعض السلع الأساسية، ولخـــدمات التعلـــيم والـــصحة، ممـــا زاد من أعباء طبقة تحاول المستحيل للاحتفاظ بما حققته من صعود فى فترة سابقة.

ولكـــن هـــذه الأعـــباء الجديدة التى ألقيت على كاهل الطبقة الوسطى المـــصرية، والتى تمثلت فى ضعف تيار الهجرة، وارتفاع مستوى البطالة، وتخفـــيض الإنفـــاق الحكومى والدعم، لم تكن وحدها المسئولة عن إضعاف تميز الطبقة الوسطى عن شرائح المجتمع الدنيا. كان مما أضعف تميز هذه الطـــبقة أيـــضاً عموم استهلاك بعض السلع المعمرة التى كانت تميز الطبقة الوسطى عن غيرها، فأصبحت شائعة فى أيدى الطبقة الدنيا بسبب انخفاض أسعارها نسبياً، أى بالمقارنة بما حدث للأسعار بوجه عام. أقصد بهذا سلعاً كالـــثلاجة والغـــسالة الكهربائيتين، والتليفزيون وآلات التسجيل ثم التليفون المحمول.. إلخ.

ما الذى بقى إذن لتمييز الطبقة الوسطى عن الطبقة الدنيا ؟ الدخل لازال أعلى من دخل الطبقة الدنيا ولكن الفجوة بينهما ضاقت. التعليم الذى يتلقاه أولاد الطبقة الوسطى لا يختلف كثيرا عما يتلقاه أولاد الفقراء، وهم قد يعجزون مثلهم عن دفع نفقات الدروس الخصوصية الباهظة التى قد تساعد على تميّز أولادهم. إنهم لم يعودوا يتميزون بأنهم من سكان الحضر أو المدن الكبرى، إذ انتشرت الطبقة الوسطى فى الريف والمدن الإقليمية. والسلع التى كان استهلاكها يميزهم عمن دونهم آخذة فى الشيوع حتى بين الطبقة الدنيا. لقد وصلت الكهرباء ومياه الحنفيات إلى الجميع (أو كادت)، وإذا كانت هذه المياه قد أصبحت، أكثر فأكثر، مشكوكا فى صلاحيتها للشرب، فإن شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى أصبحت عاجزة، مثلها مثل الطبقة الأفقر منها، عن شراء زجاجات المياه الأكثر نقاء. التليفزيون أصبح تسلية الجميع، والتليفون المثبت فى المنزل أغنى عنه التليفون المحمول الذى يسرى فى أيدى مختلف الطبقات. والمقاهى والمطاعم والشواطئ التى كانت تستقبل فقط أفراد الطبقة الوسطى أصبحت مفتوحة للجميع فلم تعد تميز أحداً عن غيره، وهى على كل حال قد تدهور مستواها فلم تعد تتميز كثيراً عن المقاهى والمطاعم والشواطئ التى كانت ترتادها الطبقة الدنيا.

إن هذا التراجع لمختلف الظواهر التى كانت تميز الطبقة الوسطى عن الدنيا هو الذى جعل الكثيرين يتكلمون عن " اختفاء الطبقة المتوسطة فى مصر "، والذى جعل اقتصاديا مصريا مرموقا (د. رمزى زكى) يكتب كتاباً فى أواخر التسعينيات بعنوان " وداعا للطبقة الوسطى ". والذى حدث هو بالطبع نوع من " الاختفاء "، وقد يستحق عبارات " التوديع "، ولكنه ليس زوالا أو انقراضا بل هو أقرب إلى أن يكون " ضياعا وسط الزحام ".

إن المرء يسير فى الشوارع، ويركب وسائل النقل المختلفة، ويرتاد المقاهى والمطاعم والشواطئ المختلفة، ويسير بين الكليات الجامعية، ويرى التلاميذ والتلميذات وهم خارجون من مدارسهم، والشبان والشابات وهم يتنزهون على شاطئ النيل، فلا يكاد يرى إلا " طبقة وسطى ". لا يبدو أحد متميزا " طبقيا " عن غيره، اللهم إلا إذا رأى المرء بائعا جوالا فقيرا أو منهكا، أو جنديا من جنود الشرطة بالغ الهزال والضعف ومستعدا لأن يفعل أى شىء فى مقابل صدقة صغيرة. باستثناء أمثال هؤلاء، بالإضافة إلى فقراء المزارعين، يبدو الجميع فى الظاهر، وكأنهم " طبقة وسطى ". فهل

هي طبقة زالت أم ذابت في غيرها فأصبح الاثنان يشكلان كتلة كبيرة واحدة يعاني أفرادها نفس المشاكل، ولهم نفس الآمال (أو بالأحرى فقدوا كلهم نفس الآمال)، ويصعب جداً تصنيفهم إلى الطبقتين القديمتين؟

من الطريف أن نلاحظ أن هذا هو بالضبط ما حدث للقطارات في مصر. زحفت أعداد كبيرة من ركاب الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية، فاكتظت هذه الثانية بهم حتى أصبحت لا تختلف فيما تقدمه لركابها من وسائل الراحة. ولكن ركاب الدرجة الثانية لم يعودوا قادرين على تحمل نفقات وسائل أفضل للراحة، فقنعوا بما هم فيه. تسرب بعضهم إلى الدرجة الأولى فاحتلوا مقاعدها فانخفض أيضاً مستوى الراحة فيها، لأنه ليس من بين ركاب هذه الدرجات الثلاث من يستطيع تحمل نفقات رحلة توفر مستوى معقولا من الراحة والنظافة. أو كأن القطار كله قد أصبح " درجة واحدة "، وإن وجدت هيئة السكة الحديدية ضرورة للتظاهر بأن هناك درجات ثلاث أو طبقات ثلاث.

ولكن أين ذهبت الطبقة العليا إذن ؟ الإجابة أنها موجودة بالطبع، بل وزاد عدد أفرادها زيادة ملحوظة عما كان في العهد الملكي (الإقطاعي)، وطبعا زاد عما كان في عهد عبد الناصر (الاشتراكي) أو في عهد السادات (الانفتاحي)، إذ لم يكن لدى الإقطاع ولا الاشتراكية ولا الانفتاح القدرة على توليد هذا العدد من الناس البالغي الثراء، مثلما أصبح لعهد مبارك. والذي أصبح يولّد الثروات الكبيرة في هذا العهد الأخير، لم يعد هو الملكية الكبيرة للأراضي الزراعية، ولا احتلال منصب كبير في دولة اشتراكية، ولا تجارة الاستيراد والتصدير، بل شيء أهم من كل هذا وهو التزاوج بين المال والسلطة.

هذه الطبقة العليا الجديدة أصبحت تستمتع بثرائها بعيداً عن الأنظار، أكثر مما كانت تفعل الطبقة العليا في أي وقت مضى، ليس فقط بسبب حصولها على الثراء دون وجه حق، وبالمخالفة الصريحة للقانون، ولكن لأن الفارق بين نمط حياتها ونمط حياة الطبقات الأقل منها أصبح يتجاوز أي فوارق طبقية عرفتها مصر في تاريخها الحديث.

إن أفراد هذه الطبقة العليا لا يسيرون مثلنا في الشوارع، ولا يرون في المطاعم أو النوادي أو الشواطئ، ولا يركبون مثلنا القطارات. نعم، نحن نقرأ أسماءهم ونرى صور كثيرين منهم في الصحف، وقد نقرأ أخباراً عن

عقــد قران بعضهم، ولكن لا أكثر من ذلك. ذلك أن لهم مساكن فى مناطق لهــا نــواديها وشواطئها الخاصة، وطائرات وسيارات ذات نوافذ مظلمة لا يمكن رؤيتهم من خلالها. ومساكنهم لها حراسات مشددة لا تسمح بالاقتراب مــنها، إذ إن الاقتــراب قد يكشف عن مستوى من المعيشة ونمط للحياة لا يعرفه سائر المصريين.

لا أظن أن شيئا كهذا كان موجودا فى العصر الملكى، فقد أفاد الأثرياء الجــدد مــن أكثــر مــن ستين عاماً من التطور التكنولوجى فى إنتاج سلع الاســتهلاك، ممــا لــم يكن موجوداً لا فى عصر الملك ولا فى عصر عبد الناصر أو السادات. لم يكن عصر " المجتمع الاستهلاكى " قد حلّ بعد، فى أيام الملك أو عبد الناصر. أما عهد السادات فكان انفتاحا مبتدئا. لهذا يستحق عهــد مبارك أكثر من أى عهد آخر فى تاريخ مصر الحديث الوصف الذى اســتخدمه دزرائيلــى رئــيس وزراء بريطانيا منذ نحو قرن ونصف، فى وصــف المجتمع الإنجليزى، عندما قال إنه يتكون فى الحقيقة من أمتين (Two Nations) يعيــشان فى بلد واحد. وهذا الوصف يثير التساؤل بحق عمــا إذا كان التقسيم الثلاثى العتيد للمجتمع : طبقة عليا ووسطى ودنيا، قد فقد الجزء الكبير من فائدته.

لقــد كان التقسيم الثلاثى يلفت النظر إلى وجود طبقة فى الوسط، لديها قدر من الفراغ والتعليم لا تتمتع بمثله الطبقة الدنيا، وذات طموحات تختلف عــن طمــوحات الطبقتــين الدنيا والعليا، ولديها درجة عالية من الحماس الوطنــى بــسبب هذه الطموحات نفسها، وتلعب بالتالى دوراً فى النهوض الاقتــصادى والثقافى لا تستطيع أن تلعبه الطبقة الدنيا لما يكبلها من قيود، ولا تــريد أن تلعبه الطبقة العليا لأنها ليس هناك ما ينقصها. ما فائدة الكلام عن طبقة وسطى مصرية الآن وقد رأينا أنها انضمت إلى الطبقة الدنيا فيما تحملــه مــن أعباء، وما تشعر به من إحباط، وبتعليمها المتدنى، وبوطنيتها المنقوصــة، وقلــة مــا لديها من فراغ، ويأسها من الصعود من الهوة التى سقطت فيها ؟.

(٧)

المثقفون

ـ١ـ

مـــادام الفساد قد أصبح سائداً فى الاقتصاد والسياسة، فكيف لا يصيب أيضاً الثقافة والمثقفين ؟.

عندما يتذكر المرء أو يقرأ عن المناخ الثقافى الذى كان سائداً فى عهد الملكية، يبدو له وكأنه لم يكن هناك أى دافع لانتشار الفساد بين المثقفين مثل انتـــشاره اليوم : لا طبيعة الحكم السائد وقتها، ولا طبيعة التعليم الذى تلقاه المـــثقفون، ولا الظـــروف الاقتصادية السائدة، ولا طبيعة وسائل الإعلام... إلخ.

كان الملك يجلس على قمة السلطة ولكنه، بعكس رئيس الجمهورية فى النظام الجديد الذى أتت به الثورة فى ١٩٥٢، كان نادرا ما يتدخل فى ترقية أحـــد أو الخسف به بسبب علاقة شخصية بينهما أو عداوة يشعر بها الملك إزاءه. لـــم يكن هذا الانعزال النسبى للملك عن الحياة العامة بسبب صفات شخـــصية فى الملك نفسه بل كان بسبب طبيعة النظام السياسى الذى أرساه دســـتور ١٩٢٣. نعـــم كـــان مـــن سلطات الملك أن ينعم بلقب الباشوية أو الباكوية على من يريد، ولكن هذه الألقاب لم تكن تجلب لأصحابها مالا، بل وحتـــى هـــذا الإنعـــام بالألقاب ظلت له لفترة طويلة قواعد مرعية كان من المستهجن الخروج عليها. فكان من العرف المتبع، وإن لم تكن هناك قاعدة قانونية بذلك، أن من يصل إلى مستوى معين فى الوظائف الحكومية يحصل على الباكوية، بينما ظلت الباشوية محصورة فى نطاق ضيق ينعم بها على رؤســـاء الوزارات وكبار الأعيان. نعم، كان من الممكن لطامع فى الباشوية مـــن المثقفين الكبار أن يتقرب إلى الملك بقصيدة عصماء أو خطبة، ولكن

ظـل هذا نادر الحدوث حتى السنوات الأخيرة من عهد الملك فاروق، وكان قليل الضرر، على أى حال، بالصالح العام.

كـان من الممكن أيضاً أن يوعز الملك أو يعبر عن رغبته فى محاباة مثقف بعينه بتعيينه فى منصب كبير دون غيره، أو بإعطائه جائزة كبيرة لا يـستحقها، ولكن المدهش لنا الآن – بعد ما رأيناه فى العهود التالية – كيف أنـه كثيراً ما كان هذا الإيعاز أو هذه الرغبة يجدان من يتصدى لهما ويمنع تحقيقهما.

كان الملك طبقا للدستور يملك ولا يحكم، وكان هذا هو ما يحدث بالفعل (باستثناءات قليلة للغاية)، وإنما كانت السلطة الحقيقية والقدرة على ترقية أحد والإغداق عليه أو فصله والخسف به، فى يد رئيس الوزراء والوزراء. ولكـن المـدهش أيـضاً لـنا الآن أن كثيـراً من هؤلاء الوزراء ورؤساء الوزارات كانوا هم أنفسهم مثقفين كباراً، بعكس ما رأيناه فيما بعد. والوزير أو رئـيس الـوزارة المـثقف يعامل المثقفين، فيما أظن، معاملة أعلى فى مستواها الأخلاقى من معاملة الوزير غير المثقف.

فعلى سبيل المثال، اعتلى منصب وزير التعليم فى عهد ما قبل الثورة، (وكانت الوزارة حينئذ تسمى وزارة المعارف وتشمل التعليم العالى وغيره)، رجـال من أمثال طه حسين (صاحب " مستقبل الثقافة فى مصر ") وعبد الرزاق السنهورى (صاحب أهم كتب فى شرح القانون المدنى وواضع هذا القانون نفسه) ومحمد حسين هيكل (صاحب " حياة محمد ").. إلخ. صحيح أن درجـة الاسـتعداد للفساد والإفساد لا تتوقف فقط (ولا بالضرورة) على مستوى ثقافة الشخص، ولكن لا شك أيضاً أن استعداد رجال كهؤلاء لإفساد أسـاتذة الجامعـات والمدرسين، ولإصدار الأوامر بتدريس كتب وقصص معينة للتلاميذ لمجرد تحقيق الربح الوفير لمؤلفيها الذين قد تربطهم بالوزير علاقـات شخـصية، لا شك أن هذا الاستعداد يقل مع ارتفاع مستوى ثقافة الوزيـر أو وكـيل الـوزارة. إنى لا أتصور مثلا أن يوافق وزير مثل طه حـسين أو السنهورى أو محمد حسين هيكل، أو حتى وكيل وزارة يرأسها مـثل هـؤلاء، على أن تقرر على التلاميذ قصص أو كتب فى المطالعة أو التاريخ من النوع الذى تصدره وزارة التعليم فى هذه الأيام، بل كان المقرر علـى التلامـيذ فى المطالعة فى عهد أولئك الوزراء المثقفين كتباً من نوع " المنـتخب مـن الأدب العربى "، يختار موضوعاتها ويشرحها صفوة من

المثقفين، ويراجعها قبل أن توضع فى أيدى التلاميذ بعض أعلام الثقافة فى مصر.

وعلــى أى حــال ما الذى كان بأيدى الحكام أن يفعلوه لإفساد المثقفين بالمقارنــة بما أصبح فى قدرة حكام ما بعد الثورة ؟ نعم كان من الممكن أن يتطلع المثقف إلى أن يصبح وزيرا، ولكن كان عليه أن يكون أيضاً سياسيا، فلــم يكن يكفى لوصول المثقف إلى منصب الوزير أن يوثق علاقاته بذوى الشأن، أو أن يكتب مجموعة من المقالات فى مدح الملك أو رئيس الوزراء. كــان عليه أن يكون أولاً وفديا أو سعدياً أو من الأحرار الدستوريين.. إلخ، إذ لــم نكن عرفنا بعد تعيين وزراء ليس لديهم أى تاريخ سياسى ولا نعرف لهــم لونا أو طعما، ولم نكن نفاجأ بتعيين وزير لم نسمع اسمه من قبل، كما يحدث الآن.

نعــم حدث مرة (ولا أظن أنها تكرّرت) أن كتب عباس العقاد، وهو الكاتــب الكبير، قصيدة فى مدح الملك فاروق، وألقى طه حسين وهو وزير المعــارف، خطــبة فــى افتتاح جامعة فاروق بالإسكندرية قال فيها عبارة اندهش لها الناس كل الدهشة وهى " شرّفت العلم يا مولاى ". ولكن صدور مــثل هذه الأفعال أو الأقوال من مثقفين كبار أو صغار لم يكن شيئاً مألوفاً، ومن ثم اجتهد الناس فى البحث عن السبب الخفى الذى أدى إلى حدوثه. هل كان دافع العقاد محاولة اتقاء شرّ الملك بسبب غضب شديد أثاره مقال له ؟ وهل كان دافع طه حسين تمرير مشروعه بتطبيق مجانية التعليم، أم أنه كان فقــط (كمــا برّر هو نفسه تلك العبارة) " يصف الملك لا كما هو بل كما يجب أن يكون"؟.

على أى حال، لم تكن فى ذلك العهد وزارة للثقافة أصلا، تغدق الأموال علــى المثقفــين المقربين من الوزير أو المرضى عنهم من النظام فتمنحهم الجوائــز على ما أدوه وما لم يؤدوه من أعمال علمية أو فنية عظيمة، ولا كــان هــناك هيــئة تسمى الهيئة العامة للكتاب تنشر الكتب الصالحة وغير الــصالحة على حسب حظ المؤلف من رضا المسئولين.. إلخ. كان النشاط الثقافــى يقوم به أفراد أو جمعيات أهلية بأموالها الخاصة، ولا تحصل على معــونة مــن الدولة إلا إذا ثبت للدولة أنها تحقق بالفعل نفعاً عاماً. فالكتب تنــشرها دور نــشر خاصــة (فيما عدا الكتب المقررة على المدارس)، والمــسرحيات تقــدمها فــرق خاصــة، والأفــلام تنتجها شركات خاصة،

والصحف والمجلات الثقافية تصدرها أيضاً شركات وجمعيات خاصة تستهدف رضا الجمهور عنها. فلم يكن هناك ما يسمى بـ" الصحف القومية " يعين رؤساؤها بحسب رضا الحكومة عنهم مهما كانوا ضئيلى الموهبة، ويتنافس المثقفون (وغير المثقفين) على تعيينهم رؤساء لها أو محررين بها وعلى الكتابة فيها، مما يتطلب رضا السلطة عنهم.

كانت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تدفع المثقف إلى إراقة ماء الوجه للظفر بمغنم مادى، ضعيفة للغاية فى عهد ما قبل الثورة. كان انخفاض معدل التضخم وانخفاض معدل الحراك الاجتماعى، قبل ثورة ١٩٥٢ عاملين قلّلا من انتشار الفساد، سواء بين المثقفين أو غيرهم. وقد سبق أن ذكرت، عند الحديث عن تطور الطبقة الوسطى، أن الغالبية العظمى من أفراد الطبقة الوسطى المصرية فى منتصف القرن العشرين قد صعدت من أصول اجتماعية متواضعة فى بداية القرن اعتماداً على سند أساسى هو التعليم. والصعود على السلم الاجتماعى بسبب التعليم عملية بطيئة، بعكس الصعود بسبب تحقيق أرباح تجارية أو صناعية أو بسبب الهجرة إلى دول النفط، أو بسبب الصعود إلى قمة السلطة السياسية أو بالقرب منها، مما عرفته مصر فى النصف الثانى من القرن. والذى صعد اجتماعيا وماديا ببطء وبسبب التعليم يكون أقل استعدادا على الأرجح، للخضوع لإغراء المال أو للتضحية بالمبادئ الخلقية من أجل منفعة شخصية، من ذلك الذى ذاق طعم الثراء وبحبوحة العيش فجأة، ولأسباب لا علاقة لها بالعلم أو الثقافة ولا حتى بالجهد.

إننى أزعم أن هذا العامل، أى طبيعة الصعود الاجتماعى الذى حققه المثقفون المصريون خلال النصف الأول من القرن العشرين كان من العوامل التى جعلتهم أقل استعداداً للفساد من نظرائهم فى النصف الثانى من القرن. لقد حققوا ما حققوه من نجاح بالجهد والتضحية لا بالشطارة، وفى مناخ كان يقدر الجهد والعلم والثقافة أكثر مما يقدر الشطارة. ترتب على هذا أن مثقفى ذلك العهد كانوا يتوقعون الحصول على تقدير الناس كمكافأة على جهودهم، وكانوا يحصلون عليه بالفعل، فلما قل ما يحصل عليه المثقفون من تقدير لكفاءتهم، لجأوا إلى أعمال أخرى، فنجح بعضهم وفشل آخرون، ولكن ظهر على أى حال مناخ جديد تماماً لعب فيه المثقفون

المصريون دوراً بائسا، بدأ منذ الأيام الأولى لثورة ١٩٥٢ وازداد بؤسا مع مرور الوقت حتى اليوم.

ـ٢ـ

لا شك أن قيام ثورة ١٩٥٢ خلق طلباً على نوع جديد من المثقفين لم يكن مطلوبا من قبل. فها هم مجموعة من الضابط الثوار يزيحون إلى الأبد الأحزاب السياسية التي تبادلت فيما بينها حكم مصر منذ ثورة ١٩١٩، ويستولون على مقاليد الأمور كلها فى مصر. وهم ليسوا إلا ضباطاً صغيرى السن ليس لهم سابق عهد بالسياسة أو الوزارة ولا معرفة تذكر بأمور الاقتصاد أو السياسة الخارجية أو العربية. لديهم أهداف رائعة حقا وشعارات خلاّبة، ولكن كيف يكون وضع هذه الأهداف والشعارات موضع التنفيذ، دون الاستعانة بعدد من القانونيين والدبلوماسيين والاقتصاديين والمهندسين والزراعيين.. إلخ، ليصيغوا مبادئ الثورة فى قوانين جديدة، ويتعاملوا مع الدول الأجنبية طبقا للأصول المرعية فى العلاقات الدولية، ولتسيير الاقتصاد، ثم فيما بعد لإدارة المشروعات المؤممة وليشرفوا على تطبيق الإصلاح الزراعى.. إلخ ؟.

بل لقد ظهرت الحاجة إلى " مفكرين " أيضاً. فالأهداف التى تتبناها الثورة مؤكدة ولا رجوع فيها، ولكنها غامضة ومشوّشة وتحتاج إلى من يوضحها ويضع نظرية لها. بل وقد يحتاج قادة الثورة إلى من يوضح لهم هم أنفسهم ما يريدونه بالضبط، وعلاقته بالأفكار والأيديولوجيات السائدة فى العالم.. إلخ.

وأخيراً فقد كانوا فى حاجة أيضاً إلى " دعاة "، قد لا يؤمنون بأهداف الثورة بالضبط ولكنهم فصيحون يجيدون الكلام وتنميق الخطب، وكتابة المقالات المؤثرة فى الصحف. هؤلاء مطلوبون أيضاً. إذن فالثورة تحتاج إلى تكنوقراطيين ومفكرين ودعاة. وهؤلاء يجمعهم وصف " المثقفين "، وإن كان وصف كل هؤلاء " بالمثقفين " فيه بعض التجاوز بلا شك. فإذا كان " المفكر " لابد أن يكون مثقفا، فليس من الضرورى أن يكون الدبلوماسى أو الاقتصادى أو المهندس مثقفاً بنفس المعنى، و " الداعية " قد يكون أو لا يكون مثقفا.

المهـم أن حكّـام ما قبل الثورة وإن كانوا بالطبع فى حاجة إلى النوع الأول مـن " المثقفـين " (إذ كيف تدار شئون الدولة بغيرهم ؟) فإنهم لم يكونـوا فى حاجة إلى مفكرين أو دعاة بأى درجة تقارن بحاجة قادة الثورة إلـيهم. نعـم، كان لكل حزب من أحزاب ما قبل الثورة صحف تدافع عن الحـزب ضـد خصومه، وكان الملك يستخدم أحياناً بعض المثقفين للتشهير ببعض رجال الأحزاب (وخاصة الوفد). ولكن ما الذى كان الملك يفعله أو يدعـو إليه مما يمكن أن يكون موضوعا للثناء أو النفاق ؟ كان من الممكن أن يـشيد كاتـب أو صحفى بشباب الملك وصغر سنه، أو يبالغ فى وصف حـب الـناس لـه فـى يوم الاحتفال بعيد جلوسه على العرش، أو يصف مصافحته لمستقبليه بقوله إن الملك صافحهم " بيده الكريمة ". ولكن هذا كله كان قليل الخطر وضعيف الأثر، وكان يذكّر الناس بما قاله المتنبى فى مدح سـيف الدولـة أو مـا قاله النابغة الذبيانى فى مدح النعمان، أكثر مما يثير غـضبهم أو احتقارهم. أما الدعاة والإفراط فى الثناء على رئيس حزب من الأحـزاب فقد كانا أيضاً نادرين وضعيفى الأثر. وأما " المفكرون " فقد كان مـن الـنادر جداً أن توظف مواهبهم لخدمة هذا الحاكم أو ذاك، إذ لم تكن السياسات المتبعة قبل الثورة، تحددها الأفكار أو الأيديولوجيات بقدر ما كان يحددها الإنجليز.

اختلف الأمر تماماً بقيام الثورة. فالنظام يدعو إلى مبادئ جديدة ويحتاج إلـى إقناع الناس بها. وهناك قوانين وإجراءات من نوع غير معهود تحتاج إلى شرح وتبرير. وربما كان الأهم من هذا وذاك أن النظام الجديد استولى علـى الحكم بالقوة، واستغنى عن البرلمان والانتخابات، وأحلّ حكم الرجل الواحد محل حكم حزب من الأحزاب، ولا يريد أن يتخلى عن سلطاته طالما كـان هـذا ممكـنا، وهذا يحتاج إلى تبرير ودعاية، ولابد من العثور على " مثقفين " يقومون بهذه المهام.

* * *

ظلت مهمة المثقفين نظيفة نسبيا فى السنتين الأوليين من عمر الثورة، ولـم تـبدأ تتعرض للفساد بدرجة ملحوظة إلا مع بداية الانقسام بين رجال الـثورة فـى ١٩٥٤، فقد حما المثقفين المصريين فى السنوات الأولى عدة

أمـور. كـان النظام الجديد فى السنوات الأولى يتمتع بتأييد شامل وحماس منقطع النظير مما سمح للنظام بأن يستعين بمثقفين على أعلى مستوى من النزاهة الشخصية، ومستعدين للدفاع عن الثورة وتبرير أعمالها وقوانينها عن اقتناع كامل. كانت هذه هى فترة استعانة الثورة بمثقفين كبار من نوع السنهورى وسليمان حافظ لوضع قوانين جديدة، أو من نوع إسماعيل القبانى ومحمد عوض محمد لتولى وزارة التعليم، أو فتحى رضوان لتولى أمور الثقافة (وزارة الإرشاد القومى وقتها)، أو على الجريتلى لتولى وزارة الاقتصاد.. إلخ. ولكن سرعان ما تبين لرجال الثورة من ناحية، وللمثقفين من ناحية أخرى، أن النظام الجديد فى حاجة إلى نوع آخر من المثقفين.

نعم، لقد استمر حماس الناس للثورة حتى بعد الانقسام الذى حدث بين عبد الناصر ومحمد نجيب، وإن كان هذا الانقسام قد أفقد الثورة بعض أنصارها. بل زاد الحماس بتأميم قناة السويس واتحاد مصر وسوريا واكتسبت الثورة أنصاراً جدداً بتأميمات ١٩٦١. ولكن هذه الانتصارات نفسها قوّت النزعة الدكتاتورية فى الحكم وفتحت شهية الحاكم للمزيد من السيطرة، ولابد أنها أيضاً لعبت برأسه وجعلته أكثر استجابة لمحاولات التقرب من السلطة التى يجيدها نوع آخر من المثقفين، سرعان ما تكاثروا عندما لاحظوا استجابة النظام لهم.

المدهش أنه فى نفس هذه الفترة اتخذ عبد الناصر إجراءات فى غاية القسوة ضد الشيوعيين المصريين الذين كان من بينهم بعض كبار المثقفين والفنانين الموهوبين. فلسبب ما فضّل عبد الناصر أن يؤمم الشركات ويتخذ إجراءات إعادة توزيع الدخل وإنصاف العمال وإشراكهم فى الإدارة فى غياب الاشتراكيين والشيوعيين، إذ أودع كثيرين منهم السجن، حيث تعرض بعضهم للتعذيب، ولم ينج منهم إلا من هرب إلى خارج مصر. فضّل عبد الناصر أن يطبق الاشتراكية بدون اشتراكيين، ومن ثم كان لابد أن يظهر على سطح الحياة الثقافية فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات نوع من المثقفين الذين يتظاهرون بالإيمان بالمبادئ التى أعلنها النظام دون أن يؤمنوا بها حقيقة، يجيدون إلقاء الخطب أو تأليف الكتب بل والأغانى فى مدح الاشتراكية العربية والحياد الإيجابى والقومية العربية، وفى ذم الاستعمار ورفض السيطرة الأجنبية، لمجرد التقرب من السلطة. كان أصحاب السلطة يعرفون تمام المعرفة طبيعة هؤلاء الرجال وأغراضهم،

ولكـــنهم كانـــوا يفضلونهم لهذا السبب بالضبط : أنهم رجال بلا مبادئ وبلا تاريخ، ومن ثم يمكن الاعتماد عليهم اعتماداً كليا لتنفيذ كل ما يطلب منهم.

لا شـــك أن هذا النوع من المثقفين موجود فى أى بلد من البلاد، وكان موجـــوداً بالطبع قبل الثورة كما كان موجوداً بعدها، ولكن لا شك أيضاً أن المناخ السياسى الذى ساد فى مصر ابتداء من منتصف الخمسينيات، وعلى الأخـــص منذ بداية الستينيات، قد شجع هؤلاء على الظهور وفجّر مواهبهم الدفيـــنة وبعث فيهم النشاط والحيوية. كان بعض هؤلاء معروفا للجميع بقلة النزاهة والانتهازية، ولكن كثيرين منهم لم يُكتشف معدنه الحقيقى إلا عندما تغيرت سياسة النظام تغيراً تاماً فيما بين الستينيات والسبعينيات، فإذا بهؤلاء يظلـــون قـــريبين مـــن الممـــسكين بالسلطة فى السبعينيات مثلما كانوا فى الستينيات، واتضح أن لديهم من المزايا ما لابد أن يعجب أى حاكم.

كانـــت هـــذه هـــى الفترة (٥٨ – ١٩٦٤) التى انزوى فيها عدد من المثقفـــين الكبار، رأوا أن المناخ لم يعد يناسبهم فنأوا بأنفسهم عن المشاركة فـــيه (كنجـــيب محفوظ وتوفيق الحكيم فى الأدب والمسرح، وإحسان عبد القـــدوس فى الصحافة)، ولكن كانت هى أيضاً الفترة التى لمعت فيها نجوم جديـــدة مـــن المثقفـــين المـــصريين، من أصحاب المواهب الحقيقية، ومن المتعاطفـــين تعاطفـــاً تاماً، فى نفس الوقت، مع النظام، (من أمثال يوسف إدريـــس فـــى الأدب، ونعمـــان عاشور فى المسرح، وأحمد بهاء الدين فى الصحافة، وصلاح جاهين فى الشعر العامى والكاريكاتير والأغنية، وصلاح عـــبد الـــصبور وأحمد حجازى فى الشعر.. إلخ) وانضم إلى هؤلاء طائفة كبيـــرة مـــن المثقفين الماركسيين بعد إطلاق سراحهم فى ١٩٦٤، وتوليهم مسئوليات مهمة فى مؤسسات لنشر الكتب والسينما والمسرح (كعبد العظيم أنيس، وإسماعيل صبرى عبد الله، ومحمود العالم، ومحمد سيد أحمد.. إلخ).

ولكـــن جـــاءت هـــزيمة ١٩٦٧ فخـــبا ضوء كل هذه النجوم القديمة والجديـــدة، إذ لـــزم بعضهم الصمت حزنا ويأسا، وهاجر بعضهم إلى دول الخلـــيج أو أوروبـــا، ومـــن استمر منهم فى الكتابة كتب بنفس مسدودة، أو تحـــول من كتابة القصية إلى كتابة المقال (كيوسف إدريس)، أو من كتابة الشعر إلى تولى وظيفة إدارية (كصلاح عبد الصبور).

واســـتمرت هـــذه الفترة الكئيبةِ نحو ثمانى سنوات (٦٧ – ١٩٧٥)، دخلـــت مصر بعدها مرحلة جديدة شعاراتها الانفتاح والتصالح مع إسرائيل

والابتعاد عن العرب والارتباط الوثيق بالولايات المتحدة، فإذا بالمناخ الثقافي تبعث فيه الحيوية من جديد، ولكنها حيوية يشوبها نوع جديد من الفساد.

ـــ٣ـــ

أدى التحول الذى جرى فى عهد السادات فى السياسة الاقتصادية والعربية والخارجية إلى انقسام المثقفين المصريين إلى ثلاثة أقسام. كان هناك من المثقفين من وجد بغيته فيما أحدثه السادات من انفتاح على الغرب وتصالح مع إسرائيل. فهؤلاء لم يتعاطفوا مع عبد الناصر قط، فى إغلاقه الأبواب فى وجه منتجات الغرب من السلع والثقافة، ولا تحمسوا لانتصاره للقضية الفلسطينية، ولا شعروا بانتساب قوى للعروبة، بل فضّلوا أن تلتفت مصر لحالها وتصلح أمورها وتنفق أموالها فى تنمية اقتصادها. كان على رأس هؤلاء بعض المثقفين الكبار الذين لزموا الصمت طوال عهد عبد الناصر أو كتبوا قصصا رمزية أو مقالات فى خارج الموضوع طلبا للأمان. فلما مات عبد الناصر كتبوا ما معناه أنه طوال عهده كانوا " فاقدى الوعى " والآن عاد وعيهم إليهم، أو رفعوا شعار " مصر أولا "، ونشط بعضهم فى الكتابة للمسرح بعد حرمان طويل، أو ساعدوا السادات فى كتابة سيرته الذاتية ورافقوه فى نزهاته، وارتاح السادات إلى مجلسهم بعد ما عاناه فى ظل عبد الناصر من كبت طويل.

هؤلاء لم يخونوا أنفسهم ولم يتنكروا لماضيهم، فما أقل ما كتبوه لتأييد عبد الناصر، وعندما فعلوا ذلك كان من الواضح للجميع أنهم فعلوه خوفا من بطش عبد الناصر لا حبا فيه.

ولكن هناك قسما آخر من المثقفين لم يتنكروا بدورهم لماضيهم ولم يخونوا أنفسهم، إذ استمروا يدافعون عن سياسات عبد الناصر بعد موته، واشتبكوا مع الساداتيين فى عراك عنيف، سمح به السادات سنوات طويلة بما أتاحه من حريات لم تكن متاحة من قبل. فاشتبك الاقتصاديون المنادون بحماية الاقتصاد مع الاقتصاديين الموالين للسادات، فى مؤتمرات سنوية حامية، واشتبك المعارضون للصلح مع إسرائيل مع من رفعوا شعار السلام وأيدوا زيارة السادات للقدس، ووقف المؤمنون بالقومية العربية يهاجمون اتجاه السادات الجديد للتقليل من شأن الدول العربية الأخرى بل والاستهزاء

بها، وأزعجهم بشدة ما أبداه السادات من انهيار نفسى أمام الولايات المتحدة وما أبداه من استعداد لتلبية كل طلباتها.

هكذا شهدت جريدة " الأهالى " التى بدأت فى الصدور فى عهد السادات، أمجد أيامها تحت رئاسة رجال من نوع محمد عودة وحسين عبد الرازق، وقرأنا فيها مقالات رائعة لكتّاب موهوبين ومعارضين للسادات كعبد العظيم أنيس وصلاح عيسي وفيليب جلاب. ونشرت جريدة " الشعب " (التى بدأت فى الصدور أيضاً فى عهد السادات) مقالات ممتازة، شكلا وموضوعا لرجال مثل فتحى رضوان وحلمى مراد. واحتفظت " روز اليوسف " باستقلالها فنشرت أيضاً مقالات ضد سياسة السادات. بل واستمر كتاب مرموقون يكتبون فى الجرائد والمجلات المعبرة عن سياسة الحكومة، مقالات ضد هذه السياسة، مثل أحمد بهاء الدين وصلاح حافظ... إلخ. هؤلاء جميعا لم يتنكروا لشىء كتبوه فى عهد عبد الناصر، ولم يخونوا اعتقادهم بضرورة العمل من أجل الاستقلال الوطنى، اقتصاديا وسياسيا، ومن أجل تحقيق آمال الفلسطينيين، وضم صفوف العرب.

ولكن كان هناك أيضاً ذلك النوع الثالث من المثقفين المستعدين للعمل فى ظل أى عهد تحقيقا لمكاسب خاصة. وهؤلاء، وإن كانوا موجودين بالطبع فى عهد عبد الناصر أيضاً، تكاثروا فى عهد السادات، عندما وجدوا المكاسب أكبر واشد جاذبية، بما أتاحه الانفتاح من فرص لم تكن موجودة من قبل، للانغماس فى الترف والتمتع بالحياة.

هكذا وجدنا ماركسيا قديما وناصريا متحمسا يكتب فى محاولة التنظير "لمدرسة السادات السياسية" بعد أن كان فى عهد عبد الناصر رئيسا لتحرير مجلة شهرية تدافع عن عكس ذلك بالضبط. ووجدنا اقتصاديين سبق لهم تأليف كتب فى مدح الاشتراكية العربية يكتبون المقالات فى مدح الانفتاح، وأساتذة جامعيين كانوا أعضاء نشطين فى منظمة الشباب التى أنشأها عبد الناصر لترسيخ الإيمان بالاشتراكية بين الشباب، يعرضون خدماتهم على السادات للدفاع عن سياسته، أو كانوا من قبل يدافعون عن حقوق الفلسطينيين، ثم فوجئوا بزيارة السادات للقدس فى ١٩٧٧ وتصالحه مع الإسرائيليين إلى حد إلقائه خطاباً فى الكنيست، فاحتاروا فيما يفعلون، وأخذ بعضهم يكتب مقالات يمكن أن تفسر على أنها مع الزيارة، وكذلك على أنها

ضدها، وفضّل أحدهم أن يكتب مقالا ذكر فيه أن لزيارة السادات لإسرائيل عشر مزايا وعشرة عيوب... إلخ.

مــع كــل هــذا اتسمت الحياة الثقافية فى عهد السادات بالحيوية وشدة الجــدل بين الآراء المختلفة، واستمرت هذه الحيوية خلال السنوات الأولى مــن عهــد مبارك، وأظن أن سبب هذه الحيوية هو أن الأمل كان لا يزال قائمــا فى إعادة الأمور إلى نصابها، وإجبار النظام على النكوص عن الردة التى اتخذها السادات فى السياسة الاقتصادية وفى علاقاته الخارجية والعربية ومع إسرائيل. وكأن طائفة كبيرة من المثقفين المصريين لم يصدقوا أن من الممكــن أن تــنقلب الــسياسة المــصرية على هذا النحو رأسا على عقب، فاســتمروا يدافعــون عن السياسات التى دشّنها عبد الناصر حتى وضعهم السادات جميعا فى السجن فى سبتمبر ١٩٨١.

ـ٤ـ

بعد فترة قصيرة من التفاؤل فى أوائل عهد مبارك أصاب الكثيرين من المثقفــين المصريين شعور بالإحباط زادت قوته شيئاً فشيئاً خلال العشرين ســنة الأخيــرة. ولكن اتسم عهد مبارك أيضاً ببعض السمات التى سمحت لصور جديدة من الفساد بأن تترعرع بين المثقفين.

فمن ناحية، ظهر مع مرور سنة بعد أخرى أن سياسة العهد الجديد لن تخــتلف فــى أى شــىء مهم عن السياسة التى دشنها السادات، سواء فى الاقتصاد أو فى العلاقة مع العرب أو مع الولايات المتحدة أو إسرائيل. نعم، كانــت اللهجــة أهدأ، واختفت النبرة الحادة التى اتّسم بها أسلوب السادات، والتــى كانت تلائم تدشين سياسة جديدة ولا حاجة لها الآن، فكل شىء يسير فى نفس الطريق دون تشنج ودون صياح. الانفتاح مستمر، بل وبدرجة أكثر فجاجــة، ولكن دون محاولة للتبرير أو الدفاع. وإهمال القطاع العام ثم بيعه يــسير بمعــدل أسرع ولكن فى صمت. والعلاقة مع البلاد العربية الأخرى بقــيت فاترة ولكن دون توجيه الإهانات. والتبعية للولايات المتحدة استمرت واقتــرنت بــإذلال أكبر ومهانة أشد، ولكن دون تسمية الساسة الأمريكيين بالأصــدقاء، كمــا كــان يفعل السادات، ودون مبالغة فى الاحتفاء بهم. أما إسرائيل فظلت طلباتها مجابة، وعُقدت معها اتفاقيات اقتصادية بالغة الأهمية وتمهــد الطــريق لتبعية الاقتصاد المصرى لها، ولكن هذه الاتفاقيات تعقد

بسرعة ودون مناقشة، وكأنها اتفاقات سرية، ويتم توطيد العلاقات بين مصر وإسرائيل دون أن تتم زيارة من الرئيس المصرى لإسرائيل تطبل لها وسائل الإعلام وتزمّر.

فى مناخ كهذا كان لابد أن يسود اليأس من حدوث التغيير المأمول. وفى ظل هذه الدرجة من اليأس يبرز نوع جديد من المثقفين القنّاصين للفرص، يائسون هم أيضاً كغيرهم، فيما يتعلق بالمستقبل المصرى، ولكنهم أبعد ما يكونون عن اليأس فيما يتعلق بتحسين أحوالهم الشخصية. فحين يختفى مشروع للنهضة يوحّد الجميع ويمنح فرصة للموهوبين من المثقفين للتألق، لا يبقى إلا المشروعات الخاصة التى تجلب للمثقف وأسرته الثراء وبحبوحة العيش. بعبارة أخرى: إذا كانت الموهبة لم تعد مطلوبة لتحقيق نهضة الأمة، فلا مفر من توجيهها لتحقيق الثراء. ولكن هذا الغياب لمشروع للنهضة يثير الحماس بين الناس ويوحدهم، لم يكن العامل الوحيد لإفساد المناخ الثقافى فى مصر. فقد تضافر هذا مع عوامل أخرى خلال العشرين عاماً الأخيرة لإحداث مزيد من التدهور.

ففى نفس الوقت الذى ضعفت فيه الآمال فى حدوث نهضة عامة، زاد انفتاح مصر على العالم، فتدفقت عليها السلع والاستثمارات الأجنبية، وانفتح بشدة الإعلام المصرى على المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية الخارجية، من إعلانات عن السلع إلى التعرف على أنماط جديدة للمعيشة أعلى بكثير من المتاح فى مصر. سال لعاب الناس فى مصر، خلال العقدين الماضيين (بما فى ذلك لعاب المثقفين) شوقا للوصول إلى هذه المستويات العالية من المعيشة، مما قوى الدافع إلى الخروج على مقتضيات الواجب والأخلاق. وإذ حدث هذا فى ظل تراخى معدل النمو الاقتصادى، وانكماش فرص الهجرة إلى الخليج، أصبح التنافس يجرى على نصيب أكبر من كعكة ثابتة الحجم (أو تكاد تكون ثابتة الحجم)، مما يقوى بدوره الدافع إلى الفساد.

يمكن التعبير عن ذلك بشكل آخر، بالإشارة إلى تأثير ارتفاع معدل "العولمة"، على مجتمع ضعيف الهمة، فاقد البوصلة، ينمو اقتصاده ببطء، مع تعرض الناس لإغراءات أكبر. لابد فى مثل هذا المناخ أن ينمو الفساد، بما فى ذلك الفساد بين صفوف المثقفين، بل وليس من المستغرب أيضاً أن يتسرب الفساد إلى الخطاب الدينى نفسه، شكلا ومضمونا.

فى هذا المناخ يميل بعض أصحاب المواهب الحقيقية من الراغبين فى الإصلاح وتحقيق النهضة إلى الانسحاب أو الانزواء، إن لم يكن بالموت أو الشيخوخة، فبالقنوط والإحباط. ولكن يميل بعض المثقفين الموهوبين أيضاً إلى تغيير موقعهم فتنطفئ موهبتهم بسبب هذا التغيير، إذ ينشغلون بكتابة أشياء تافهة أو لا تعبر عما يشعرون به. وينتهز هذه الفرصة أعداد كبيرة من أنصاف الموهوبين أو عديمي الموهبة فيقفزون لاحتلال مراكز المحررين والكتاب ورئاسة تحرير الصحف والمجلات المملوكة للحكومة، فيكتبون كلاما لا معنى له، مما لا يكاد يقرأه أحد أو يعبأ به أحد، بل إنهم هم أنفسهم لا يعبأون برأى الناس فيهم، إذ إنهم فى الحقيقة لا يوجهون كلامهم إلا للممسكين بالسلطة، ولا يريدون به إلا تأكيد ولائهم لها.

(٨)

الصحافة

عـندما أعلن الرئيس الراحل أنور السادات فى منتصف السبعينيات أنه سـيطلق حـرية تكوين الأحزاب فى مصر، وسيسمح أن يكون لكل حزب صحيفة، كان هذا بالطبع من دواعى ابتهاجنا الشديد، وإن كان هذا الابتهاج قد شابته لدى كثيرين درجة لا يستهان بها من التحفظ والشك. فالرجل الذى أعلـن عن حرية الصحافة لم يكن معروفا، سواء من حيث تاريخه السياسى أو مـزاجه الشخـصى، بالليبرالية والتسامح مع الرأى المخالف. والقصص التـى كنا قد سمعناها عن تاريخه السياسى قبل الثورة، وتتعلق باشتراكه فى بعـض محاولات الاغتيال أو بتعاطفه مع النازية، ثم عن بعض مواقفه بعد قـيام الثورة من تأييده لاتخاذ إجراءات قاسية مع معارضيها، تصل إلى حد المطالـبة بالقـتل أو الإعـدام، كل هذا لم يكن مما يبشر بالخير فيما يتعلق بالديمقراطية وحرية التعبير.

هـذه الـتحفظات والشكوك سرعان ما رأينا ما يؤيدها بمجرد أن شعر السادات بقوة التيار المعارض له، إذ صدرت منه عبارات مدهشة مثل قوله: إن " ديمقـراطيته لهـا أنياب "، وهى عبارة كان من الغريب أن تصدر من شخص يفاخر بما يسمح به من حريات.

كـان مـن أسباب تخوفنا وقلقنا أيضاً أن السادات وقت إطلاقه لحرية الـصحافة كان يقوم بعملية تحول خطيرة فى اتجاهات السياسة الاقتصادية والـسياسة الخارجية، وفى موقف مصر من إسرائيل ومن القومية العربية. فمـن اقتـصاد تلعـب فيه الدولة دوراً مركزياً وأساسياً بدأ السادات سياسة تقليص دور الدولة. ومن حماية للصناعة الوطنية بدأ السادات يزيل حواجز هـذه الحمايـة. ومن سياسة معادية للغرب وترفع شعارات القومية العربية

والوحدة، استمات السادات فى إرضاء الغرب، فى الوقت الذى بدأ فيه يظهر الاحتقار للعرب ويصفهم بـ " الأقزام ". ومن موقف رافض تماماً لإسرائيل بـدأ الـسادات علاقات ودية معها ووصف حرب أكتوبر نفسها بأنها " آخر الحـروب ". كان من شأن هذه التحولات أن تثير فى نفوسنا مخاوف حقيقية من أن يكون كل هذا الكلام عن السماح بحرية الرأى وحق الاختلاف والنقد لـيس فـى الحقـيقة إلا تغطية على إطلاق الحرية لكل من ينتقد السياسات السابقة، وأن حرية الاختلاف يقصد بها فى الحقيقة حرية الاختلاف مع عبد الناصـر، وحق الخروج على ما أرساه عبد الناصر من مبادئ فى السياسة الاقتـصادية والخارجـية ورفـض إسرائيل. وثار فى نفوسنا الشك فى أن الـسادات قد ينقلب على حرية الصحافة والتعبير بمجرد أن يستشعر الخوف على نفسه أو على سياساته الجديدة.

كل هذه المخاوف ثبت أنها كانت فى محلها. فبمجرد أن شعر السادات فـى السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه بأن سياساته الاقتصادية والخارجية تجـاه إسرائيل والعرب قد ولدت من السخط أكثر مما كان يستطيع تحمله، انقلـب انقلابـا تاماً على كل ما كان يطلقه من شعارات عن الحرية وحق الاخـتلاف والـنقد. فعـندما قام الناس فى يناير ١٩٧٧ يحتجون على رفع أسـعار بعـض السلع الضرورية قابلهم السادات بعنف وقسوة فاقا ما أبدته الـثورة عـند بـدء قـيامها فى يوليو ١٩٥٢ من عنف إزاء نظام الملكية، ووصـف هـذه الحـركة بأنها " انتفاضة حرامية ". وعندما عبر كثير من الكتاب الكبار عن سخطهم على ما سماه السادات بـ" المبادرة "، أى زيارته للقـدس فى نوفمبر من نفس السنة، وقد سماها بالمبادرة خجلا من تسميتها باسـمها الحقيقى، ثم على اتفاقيات كامب ديفيد والصلح المنفرد مع إسرائيل فـى ٧٨ و١٩٧٩، وهـى مـا أسماها باتفاقيات السلام، قابل السادات هذه المعارضـة بعنف أكبر واستخدم فى كلامه عنها لفظ " المفرمة " مشيراً إلى مـا يمكن أن يفعله بالمعارضين. ثم وصل تنكيله بحرية الصحافة منتهاه فى سـبتمبر ١٩٨١ عـندما أغلق كل صحف المعارضة وأودع مئات المثقفين والكتاب السجن، ومن مختلف المشارب والاتجاهات.

* * *

كان من أول ما فعله الرئيس مبارك بعد اعتلائه الحكم فى أواخر ١٩٨١ أن أعاد للصحف المغلقة حقها فى الصدور من جديد، فإذا بالصحافة تشهد عصرا ذهبيا من حرية التعبير لم تعرف مثله منذ قيام ثورة ١٩٥٢. على أن هذا العصر الذهبى لم يستمر طويلا للأسف، أو الأدق أن نقول إنه خلال الخمسة والعشرين سنة التى مرت على استعادة صحف المعارضة حقها فى الصدور، أخذت الصحافة الحكومية والمعارضة على السواء فى التدهور السريع. لإدراك ما أصاب الصحافة من تدهور خلال ربع القرن الماضى، فليحاول القارئ أن يبذل بعض الجهد فى تذكر كيف كانت حال الصحافة فى سنة ٨٢ أو ١٩٨٣، وأن يقارنها بحالها الآن، إذ إن الذاكرة كثيراً ما تخوننا، وما أسرع ما ننسى.

فى ذلك الوقت كنا نقرأ مثلا مقالات رائعة لفتحى رضوان وحلمى مراد التى كانت تظهر بانتظام فى جريدة " الشعب "، جريدة حزب العمل. أذكر مثلا عنوانا لإحدى مقالات فتحى رضوان هو " ابق فى وطنك يا ريس " تعليقا على زيارات متتالية للرئيس مبارك لبلاد أوروبية وللولايات المتحدة لمناقشة موضوعات سياسية واقتصادية، وكان فتحى رضوان يرى بحق أن مصدر إلهام أى رئيس يجب أن يكون بلده وشعبه دون أى شىء آخر. أما حلمى مراد فكان يكتب، بأعصاب هادئة تماماً وحجج ناصعة فى وضوحها وسلاستها، مقالات شديدة التأثير والنفاذ تستمد قوتها لا من شدة لهجتها بل من قوة حججها وصراحتها.

فى نفس الوقت كانت جريدة " الأهالى "، جريدة حزب التجمع، تنشر مقالات لا تقل قوة أو صراحة. كان فيليب جلاب يكتب عموده الرائع بعنوان " دبوس "، وصلاح عيسى يكتب تعليقاته الساخرة التى تصيب المرمى دائما بما كانت تتحلى به من صدق واختيار سليم للهدف وخفة الدم. وكانت الصفحة الأخيرة فى " الأهالى " تنشر يوميات مقروءة وجذابة مع مربع صغير ولكنه بالغ التأثير فى أسفل الصفحة يحتوى على مقارنة بين أحوال صغار الناس وأحوال علية القوم، وفى أعلى الصفحة كاريكاتيرات بهجت عثمان المدهشة والبالغة الظرف والذكاء. تمتعت جريدة " الوفد " فى هذه الفترة أيضاً بشعبية واسعة، خاصة عدد يوم الخميس، بسبب نقدها اللاذع لشخصيات مهمة ونشاط محرريها فى اكتشاف ما خفى على الناس ونشره على الملأ.

ربمــا كــان الأكثــر مدعاة لدهشتنا اليوم (٢٠٠٨) ما كانت تنشره الــصحف القومــية فى تلك الأيام مقارنة بما تنشره الآن. كان هناك العمود اليومـــى الباهــر لأحمد بهاء الدين، والمقالات الأسبوعية ليوسف إدريس، ومقـــالات أقـــل انـــتظاما وأكثر أكاديمية، للويس عوض، بينما كان صلاح جاهين يرسم كاريكاتيرا يوميا يهرع الناس إليه كل صباح لترى تعليقه على قــضية مــن القــضايا التى كانت تشغل بالهم. كما كان صلاح حافظ يكتب عمـــودا منـــتظما فـــى " أخـــبار اليوم " يطلق فيه العنان لموهبته الصحفية وبصيرته النافذة.

لـــم تكـــن " لروز اليوسف " فى أوائل عهد الرئيس مبارك نفس الجرأة التى كانت تتمتع بها قبل الثورة، ولا كانت " صباح الخير " مثلما كانت فى سنواتها الأولى فى منتصف الخمسينيات عندما كانت بالفعل مثلما كتب تحت اســمها " للقلوب الشابة والعقول المتحررة ". ولكن المجلتين كانتا لا تزالان فـــى ذلـــك الـــوقت، تتـــناولان قـــضايا حقيقية تشغل بال الناس، ولم يكن كاريكاتيـــرهما الذى اشتهرت المجلتان به، قد فقد بعد لا خفة ظله ولا حُسن اختياره للموضوع الذى يتناوله.

كـــان هناك شيئان آخران مهمان فى الصحف " القومية " فى بداية عهد مـــبارك، ربما مازال الكثير منا يذكرهما حتى الآن، الأول يتعلق بمانشيتات الصفحة الأولى، والثانى يتعلق بصور الرئيس والسيدة الأولى. كانت أخبار وتصريحات رئيس الجمهورية تحتل ـــ بالطبع ـــ مكانة بارزة فى الصحف القومـــية وفى وسائل الإعلام بصفة عامة، فهذا شأن مصر مع رؤسائها منذ وقت طويل، ولكنى أذكر أن المانشيتات الكبرى فى الصفحة الأولى كثيراً ما كانت تتعلق ـــ فى أوائل الثمانينيات ـــ بموضوعات دولية دون أن تتضمن الإشـــارة إلـــى الرئيس. كان الاعتقاد السائد وقتها، وهو اعتقاد صحيح، أنه يحدث فى العالم من حين لآخر، بعض الأحداث الكبرى التى قد يهم القارئ المصرى العادى أن يعرف تفاصيلها أكثر مما يهمه بعض التفاصيل المتعلقة بأخبار رئيس الجمهورية، كوقوع حرب مثلا أو تهديد دولة نووية لأخرى.. إلـــخ. ومـــن ثـــم كـــان المانشيت الرئيسى يخصص فى هذه الأوقات لتلك الأحداث الدولية المهمة.

أمـــا الأمر الثانى فيتعلق بالصور. فقد شاع بعد مقتل الرئيس السادات مباشـــرة أن أوامـــر صـــدرت من رئاسة الجمهورية إلى جميع الصحف،

بالامتناع امتناعاً تاماً عن نشر أى صورة لقرينة الرئيس إلا بإذن خاص من الرئاسة، وفعلا استمر تنفيذ هذا الأمر شهوراً عديدة. وقد فسر الناس هذا الأمر بأن رئاسة الجمهورية ربما شعرت بأن من بين أسباب شيوع السخط على الرئيس السابق فى سنواته الأخيرة كثرة ما كان ينشر من أخبار وصور السيدة جيهان السادات، وكثرة ما كان ينشر عن تدخلها فى أمور كان الواجب أن يراعى عدم إقحام اسم السيدة الأولى فيها، إما لتعلقها بالسياسة العامة للدولة، أو بسبب ما قد يسبغه هذا من شرعية على بعض أوجه النشاط أو على بعض الشخصيات التى لا تتمتع بقبول عام بين الناس، أو يسبغ نوعا من الحصانة على بعض الموظفين الكبار فيعطل حق الناس فى نقدهم ومحاسبتهم.

* * *

ما أكثر ما حدث من تغيرات فى الصحافة المصرية منذ ذلك الوقت، وما أكثر ما يمكن أن يقدم لها من تفسيرات. فقد يذهب البعض إلى أن التغير هو سُنة الحياة، وأن كثيرا مما طرأ من تغيرات على الصحافة المصرية قد تفسره واقعة طبيعية بسيطة وهى الوفاة. فهل كنا نظن أن من كان يكتب فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات سوف يظل على قيد الحياة، يكتب وينتقد إلى الأبد ؟.

لقد فقدنا خلال العشرين سنة الماضية أحمد بهاء الدين وفتحى رضوان وحلمى مراد ولويس عوض ويوسف إدريس وصلاح حافظ وفيليب جلاب وصلاح جاهين... إلخ. فما الذى كان يمكن أن نتوقع حدوثه للصحافة المصرية إلا التدهور والانحطاط ؟.

هذا التفسير لا يمكن قبوله، فنحن نعرف أن مصر كانت دائما تتسم بقدرة فائقة على "الإحلال والتجديد"، وهى لم تفقد هذه القدرة حتى اليوم. ففى مقابل كل رجل من هؤلاء الرجال العظام أستطيع أن أذكر اسم كاتب موهوب (أو كاتبة موهوبة) مازال على قيد الحياة، وفى قمة عنفوانه ونشاطه، ولكنه ممنوع بطريقة أو بأخرى من التعبير عن موهبته، على العكس بالضبط مما هو شائع ومشهور من أن مصر " تعيش أزهى عصور حرية التعبير والنقد".

كيف حدث هذا بالضبط؟ وما هى تلك الطريقة التى اتبعت لمنع هؤلاء الموهوبين من الكتابة؟ لقد تم التحول خطوة خطوة، وكأن وراء الأمر خطة شـيطانية، كانــت تستهدف منذ البداية الوصول إلى ما وصلنا إليه بالفعل: صحافة كالصحراء الجرداء، واسعة حقا ومترامية الأطراف (فما أكثر عدد الـصحف والمجلات التى تصدر الآن بالمقارنة بعددها منذ خمسة وعشرين عامـاً، ومـا أكبـر مـا حققته من تقدم فى أساليب الطباعة ونوع الورق والألوان) ولكنها تنشر كلاماً عديم الطعم والرائحة. والذى كان منها جسورا مقداما أصبح كالسلاح الذى فقد حدته وعلاه الصدأ بعد أن كان قاطعا بتارا. وانـضم إلى ما كان موجوداً من صحف ومجلات فى الثمانينيات نوع جديد لا تعـرف لـه هوية، بل يضم كتابا من جميع الاتجاهات والمشارب بحيث تمحـو مقالة أحدهم الأثر الذى قد تحدثه مقالة الكاتب الذى يجاوره فى نفس الصفحة. ومع ذلك فجودة الطباعة وفخامة المظهر وارتفاع التكاليف بالنسبة لـسعر الصحيفة، يوحى بأنها تتلقى تمويلاً من جهات مشبوهة؛ وإن لم يكن من السهل دائما تحديد هذه الجهات بوضوح.

أمـا الـصحف التـى لا تزال تسمى بالقومية، تمييزا لها عن صحف المعارضـة، فقـد أصـابتها عدة أمراض كانت بريئة منها، مثل فقر الدم المتمـثل فى انخفاض نوعية كتّابها، إذ أصبح اختيار هؤلاء الكتاب يخضع إلـى حد كبير للمصالح المتبادلة بين الكتاب ورؤساء التحرير. كل ما يطلبه رؤساء التحرير اليوم من هؤلاء الكتاب ويصرّون عليه، هو أن يبتعدوا فيما يكتبون عن أى موضوع قد يثير مشاعر القراء من
ناحية، أو غضب المسئولين من ناحية أخرى. وكانت النتيجة بالطبع شيوع المقـالات والتعليقات التى لا تقول أى شىء على الإطلاق، أو تتحدث عن أمور بعيدة الصلة جداً عما يشغل بال الناس ويشكل همومهم الحقيقية.

مـن الأمـراض الأخرى التى أصابت الصحافة المسماة بالقومية، ثقل الظل، وهو مرض وثيق الصلة بالمرض السابق، إذ إن من أصعب الأمور فـيما يظهر أن تقول كلاما خفيف الظل دون أن تكون صادقا فى قوله، أو وأنت تتكلم فى موضوع لا يهم لا القارئ ولا الكاتب نفسه الكلام فيه.

مـرة أخـرى نتـساءل : كيف استطاعت الحكومة أن تصل إلى هذه النتـيجة الباهرة ؟ عندما نتأمل الأمر نجد أن المهمة كانت فى الحقيقة سهلة للغايـة، وأن تنفـيذها لم يكن يحتاج إلى عبقرية بمقدار ما كان يحتاج إلى

تـصميم. كانـت هـناك وسائل لا نهاية لها للوصول إلى هذه النتيجة، وقد استخدمتها الحكومة كلها بلا استثناء. من هذه الوسائل التحكم فيما يصل إلى جريدة المعارضة من إعلانات والسيطرة على منافذ توزيعها. فالحكومة عن طـريق سـيطرتها على شبكات التوزيع القليلة المتاحة لصحف المعارضة، تـستطيع أن تحـدد عدد النسخ التى يتلقاها باعة الصحف فى أماكن البيع، فتبخل بالنسخ على البائعين الأساسيين، وتغدق النسخ على البائعين الثانويين فـى الأمـاكن المغمورة، وهى التى تقرر ما إذا كانت الجريدة ستصل إلى المدن الإقليمية فى الصباح أو المساء أو لا تصل إليها على الإطلاق.. إلخ. ومـن ثـم يمكن للحكومة بقرارات بسيطة للغاية أن تجعل عدد النسخ غير المـباعة من الجريدة المعارضة، والعائدة للجريدة، آلافا مؤلفة، بينما يبحث القراء عن الجريدة فلا يجدونها.

إلـى جانب التحكم فى توزيع الجريدة، وإلى جانب السيف المسلط على رؤساء تحرير الصحف والمجلات الحكومية بالتجديد أو عدم التجديد لهم كل سـنة، بقـرارات تـصدر من مجلس الصحافة الأعلى، هناك أيضاً وسائل المكافـأة والتـرغيب. مـن الممكـن محاولة إغراء رئيس تحرير الجريدة المعارضـة بالانتقال إلى موقع الحكومة، بشرط أن يكون العرض سخيا أو علـى الأقل أن يتناسب العرض مع أهمية الصحيفة المراد ترويضها. فمن رؤساء التحرير ما يكفى لإغرائه تعيينه كاتبا دائما فى صحيفة قومية مهمة، أو حتـى تكـرر دعوته لندوات التليفزيون. ومنهم من لا يرضى بأقل من تعيينـه عـضوا فى مجلس الشورى، أو إنشاء جريدة جديدة تماماً وتعيينه رئيساً لتحريرها، وهكذا.

مـن المفـيد أيضاً لتقوية قلب الأنصار، والإمعان فى إغراء الخصوم، تكـرار إغراق المزايا ومظاهر التكريم حتى على من لم يعد هناك أى شك فـى ولائهـم. ومـن ذلـك منح الجوائز السنوية لكبار الصحفيين ورؤساء المؤسـسات الـصحفية على مساهماتهم الفكرية والثقافية، حتى لو كان من المعـروف لـدى جمـيع المـشتغلين بالثقافة فى مصر مدى تواضع هذه المساهمات وضعف أثرها فى الارتفاع بالمستوى الثقافى المصرى.

المـدهش حقـا أن كـل هذه الوسائل، مع تعددها وملاءمتها لمختلف الأذواق والـتطلعات، لم تفلح فى ترويض الجميع، بل ظل بعض الصحفيين علـى عـنادهم وتصميمهم على الثبات على المبادئ الصحفية القديمة التى

تعلمـوها فـــى الصغر. وفى هذه الحالة قد لا تجد الحكومة أمامها مفراً من إغلاق الجريدة تماماً، باستخدام أى عذر من الأعذار، أو حبس الصحفى أو رئيس التحرير وتقديمه للمحاكمة تطبيقا لتفسير سقيم للغاية لجريمة السب والقذف، أو لتهمة " الإساءة إلى سمعة مصر ".

نجحــت الحكــومة ــ كما قلت ــ نجاحا باهرا فى تحقيق هدفها، وهو تدجــين جزء كبير من المعارضة تدجينا كاد يكون كاملا. ولكن لابد من أن يكـــون لذلك ثمن، وهو ليس بالثمن الهين. ذلك أن النتيجة الحتمية لهذا كله كانــت هى أن يزهد القراء فى كل هذه الصحف والمجلات، قومية أو غير قومــية، وأن ينخفض توزيعها كلها انخفاضاً شديداً. حاول رؤساء الصحف أن يــتجاهلوا الــسبب الحقيقـــى وراء هـــذا الانخفاض فى توزيع الصحف والمجـــلات ففسروه بغلاء المعيشة وضيق ذات اليد، مع أن كل الدلائل تدل على أن سبب انصراف الناس عن الصحف والمجلات لا يرجع إلى ارتفاع ثمن السلعة بل إلى فساد الصنف.

علـــى أية حال، حاول المسئولون عن هذه الصحف والمجلات تدارك الأمر وتجنب الإفلاس المادى فاتجهوا إلى أسهل الحلول وأسرعها، وهى أن يمـــلأوا صحفهم ومجلاتهم بأخبار الرياضة من ناحية والصور الجنسية من ناحــية أخـــرى. فـــإذا كان جذب القارئ بالسياسة والثقافة قد أصبح صعباً للغاية، إذ إن الذى يهم الناس فى السياسة والثقافة لم يعد مما يحظى بعطف الحكومة وتشجيعها، فلا مفر من جذب القارئ بالرياضة والجنس. وقد أبدت بعــض الجهات الحكومية فى البداية بعض الانزعاج من شيوع الاتجاه نحو الجــنس فـــى المجـــلات والصحف القومية فوجهت إليها بعض التوبيخات والتحذيـــرات. ولكن يبدو أن الحكومة سرعان ما أدركت بثاقب بصرها أن هـــذا الاتجاه الجديد لا ضرر منه فى الحقيقة، بل لعله أمر مطلوب فى ظل الظـــروف الـــراهنة. وهو وإن كان شراً فى ذاته، يحمى الحكومة من شر أفظع منه. حدث أيضاً تطور مدهش ومؤسف للغاية فى رسوم الكاريكاتير، فــبعد رحيل صلاح جاهين حزينا مكتئبا فى منتصف الثمانينيات، واحتجاب عمالقـــة الكاريكاتير مثل حجازى وبهجت اللذين كانت رسومهما وكلماتهما القليلة كثيرا ما تغنى عن أقوى المقالات والتعليقات، وجد رسامو الكاريكاتير أنفـــسهم فـــى وضع يرثى له. فكل موضوع ممنوع، وكل موظف كبير له حـــصانة، فضلا عن أن الأمل فى الإصلاح ضعيف، فلا مجال للمبالغة فى

السخرية مادام الأمر بهذا السوء. وقد بدأ المسئولون على أى حال يستخدمون بكثرة سلاح الاتهام بالسب والقذف مما أدى، ليس فقط ببعض المحررين ورؤساء التحرير إلى السجن لمدد طويلة، بل وأدى ببعض رسامى الكاريكاتير إلى نفس المصير. كان الحل البائس الذى لجأ إليه رسامو الكاريكاتير هو اللجوء إلى موضوعات قديمة، قدم آدم وحواء، فى محاولة يائسة لاستثارة الضحك أو الابتسام من الناس لكن دون جدوى. لقد عادوا إلى موضوعات مثل علاقة الحماة بزوج ابنتها، أو رسم الزوجة السمينة المتوحشة وهى تصرخ أو تضرب زوجها النحيف المسكين لدى عودته إلى البيت متأخراً عن موعده، مما يذكر بكاريكاتير رفيعة هانم والسبع أفندى الذى شاع فى الأربعينيات فى ظروف سياسية مظلمة لها بعض الشبه بظروفنا الحالية.

* * *

كان الخروج من هذه الورطة بالنسبة لبعض صحف المعارضة أكثر صعوبة. فإذا كانت صحف ومجلات الحكومة تستطيع أن تحل مشكلة انخفاض التوزيع ــ ولو جزئيا ــ عن طريق الاتجاه إلى أخبار الرياضة والموضوعات الجنسية، فإن هذا المسلك لو سلكته صحف المعارضة لكان الأمر بمثابة فضيحة كبيرة، ولأثار سخرية لا نهاية لها. إذ كيف تتحول صحيفة معارضة إلى صحيفة للإثارة الجنسية، أو تعتمد على أخبار الرياضة والجرائم، أو على نشر برامج التليفزيون والإذاعة ؟ قد يكون كل هذا مقبولا من صحيفة " قومية " ولكن كيف يمكن قبوله من صحيفة معارضة ؟ .

فى هذا الجو المظلم وقعت بعض صحف المعارضة على اكتشاف رائع، علقت عليه كل آمالها فى الاحتفاظ ببعض القراء، وكان هذا الاكتشاف هو افتعال صراع بين من يسمونه بالعلمانيين ومن يسمون بالإسلاميين. كان هذا الصراع مفتعلاً بلا شك وما كان له مبرر أصلاً، إذ كان من أسهل الأمور حسمه لو انشغل الجميع بقضية قومية وبمواجهة العدو الحقيقى. ولكن هذا الانشغال بقضية قومية أو هذه المواجهة للعدو الحقيقى لم يعد مسموحا

به، بل أصبح يمثل خطراً قد يصل إلى حد الاعتقال والتشريد. الأفضل إذن الانشغال بقضية العلمانية والتدين.

هكذا رأينا بعض صحف المعارضة، التى كانت تدافع من قبل عن قضية الصراع الطبقى، تجد فى هذا الموضوع الجديد طريقاً للخلاص من ورطتها، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتى وانحسار النظام الاشتراكى، إذ قدم لها هذا الصراع المصطنع بين العلمانيين والإسلاميين مادة لا تنفد للحديث. بل وابتدعت هذه الصحف تعبيرا جديداً هو " التأسلم " ومشتقاته، لوصف خصوم العلمانية، بالضبط كما وجدت وسائل الإعلام فى الغرب فى التطرف الإسلامى و" الأصولية الإسلامية "، ومهاجمتها وسيلة فعالة لشغل الناس، كبديل لمهاجمة الشيوعية.

من ناحية أخرى لجأ المعارضون المتدينون إلى استخدام نفس الصراع كبديل للانشغال بقضايا الناس الحقيقية، فراحوا يتهمون خصومهم بأنهم يخرجون على ثوابت الأمة، ووجدوا البديل السهل لمناقشة قضايا الأمة المصرية فى توجيه تهمة الكفر لكاتب بعد آخر من الكتّاب العلمانيين. هكذا وجد الاثنان فى هذا الصراع البائس بين " العلمانية " و " الأصولية "، طريقة سهلة وآمنة لإثارة الناس دون إغضاب الحكومة. أما الحكومة فقد وجدت هى بدورها فى هذا الصراع طريقة ممتازة لصرف أنظار الجميع عما تفعله فى ميادين أخرى أكثر إلحاحا : التطبيع مع إسرائيل، والخضوع للإرادة الأمريكية، والانفتاح التام على السلع والاستثمارات الأجنبية، فضلا عن التقاعس عن اتخاذ موقف قومى إزاء الاعتداءات المتكررة على العراق أو السودان أو ليبيا. كما وجدت الحكومة فى هذا الصراع طريقة ممتازة أيضاً لصرف الأنظار عن موضوعات مثل نزاهة الانتخابات، أو شيوع الفساد، أو تدهور توزيع الدخل... إلخ.

ومن أجل زيادة النار التهابا، وإمعانا فى شغل الناس بما لا يفيد، اتخذت الحكومة مواقف متقلبة إزاء الخلاف بين العلمانيين والمتدينين، فهى تؤيد العلمانيين تارة، وتقف مع المتدينين تارة أخرى. تغض البصر مرة عن عبارات بذيئة ضد الدين فى إحدى الروايات باسم حرية الفن والتعبير، ثم تصادر روايات أخرى لأنها تتضمن عبارات بذيئة. والروايات كلها، هذه وتلك، تصدر عن نفس الهيئة الحكومية وبعلمها !.

أثناء ذلك كنا نسمع من حين إلى لآخر عن قرب ظهور جريدة أو مجلة جديـــدة، ويعـــدنا أصحابها بأنها سوف تسد الفراغ الذى نشعر به، فننتظرها بشوق على أمل أن يلقى أحد بحجر فى هذه البركة الراكدة والآسنة. فإذا بنا فـــى كل مرة يخيب أملنا، إذ نجد الصحيفة أو المجلة الجديدة تتجنب بدورها الخوض فى أى موضوع مهم، فإذا ذكرت موضوعا مهما دارت حوله دون أن تدخل فى صميمه أو تتخذ موقفا منه، وإذا بالجريدة تحوم حولها الشبهات ويتـــساءل الناس عن مصدر تمويلها دون أن يستطيعوا أن يجزموا بالضبط بطبيعة هذا المصدر أو الغرض الذى أنشئت الجريدة من أجله.

كـــان هناك استثناء واحد فذ من بين تلك الصحف الجديدة، وهو جريدة " الدســـتور ". فهـــا هـــى صـــحيفة تنشئها مجموعة من الشبان الموهوبين والمتيمين بالصحافة ولا ينقصهم فى نفس الوقت الشعور بالمسئولية، ويقوم بـــتمويل الـــصحيفة فرد من الناس بأمواله الخاصة دون أى تشدق بأنه أنشأ جـــريدته بقـــصد إصلاح المجتمع أو الدفاع عن قضية قومية. ومع ذلك فقد تـــناولت الصحيفة كل القضايا المهمة، من التطبيع مع إسرائيل، إلى توزيع الدخل، إلى الفساد، إلى الاستثمار الأجنبى، إلى الخضوع لإرادة أمريكا، إلى تزييف الوعى فى الإعلام والثقافة.. إلخ، ولم تعتبر أن هناك شيئاً محرما لا يجـــوز الكـــلام فيه باستثناء الدعوة إلى التطبيع مع إسرائيل، ولم تعتبر أى مؤسسة مقدسة لا يجوز المساس بها، سواء كانت هذه المؤسسة حكومية أو صحفية أو مالية أو دينية أو ثقافية. وقد فعلت كل هذا على مستوى عال من الفـــن الـــصحفى وخفة الظل كان الناس قد افتقدوه منذ زمن طويل. بمجرد ظهـــور عدد أو عددين من جريدة " الدستور " بدأ القراء يضربون كفا بكف تعجبا وكأنهم يسألون أنفسهم " ألِإلى هذا الحد إذن كنا محرومين من صحافة حقيقـــية؟، أصـــحيح إذن أن من الممكن أن تظهر مانشيتات الصفحة الأولى دون أن تحـــتوى علـــى خبـــر يتعلق برئيس الجمهورية ؟ أصحيح إذن أن الـــصحيفة يمكـــن أن تتكلم كلاماً صحيحا وخفيف الظل وأن تعبر عما فى أذهـــان الـــناس، وأن الأمر لا يحتاج إلا إلى شىء بسيط جداً هو أن تكف الحكـــومة يدها عن الصحافة وتتركها لشأنها ؟ " نعم، تبين أن هذا صحيح، وتلقـــف الناس الصحيفة واستمر توزيعها فى تزايد، وكانت نسخها تنفد بعد ســـاعات مـــن ظهورها مع أنها كانت الصحيفة المصرية الوحيدة، فى ذلك الـــوقت، التـــى تباع بجنيه كامل، واستمر ذلك حتى تبين للحكومة أن الأمر أصبح لا يطاق، فافتعلت الحكومة أزمة معها وتم إغلاقها.

فـــى كـــل هذه الصحراء الجرداء لم تترك الحكومة شيئا واحداً يتنفس وينبض بالحياة إلا صحيفة واحدة أو اثنتين، قدرت الحكومة أن من الممكن تحملها، على الأقل لبعض الوقت.

ثـــم حـــدث فى سنة ٢٠٠٥ أن طرأ تطور مخيف على طريقة تعامل الحكـــومة مـــن الـــصحفيين المعارضـــين، إذ تجاوز الأمر منع الترخيص والمـــصادرة، والحـــرمان مـــن الإعلانات الحكومية، والتحكم فى التوزيع، فأصـــبح يـــشمل أيضاً الضرب المبرح. ففى فجر يوم الثلاثاء أول نوفمبر ٢٠٠٥ حدث الحادث الفظيع التالى. رئيس تحرير جريدة معارضة فى نحو الخمـــسين من عمره، صغير الحجم ونحيل الجسم، يتجه من وسط الليل إلى بيته فى منطقة الهرم، حيث ينتظره ابنه وزوجته، بعد سحور رمضانى مع أصـــدقائه، ســـائرا علـــى قدميه إذ إنه لا يملك سيارة، فتقطع عليه الطريق ســـيارة ينـــزل منها خمسة رجال أشداء لا يعرفهم، ولكنهم قطعا يعرفونه، فيجبـــرونه علـــى دخـــول سيارتهم، ويكممون فمه حتى لا يستنجد بالناس، ويعـــصبون عينيه حتى لا يرى أوجه مختطفيه، ويسيرون بسرعة هائلة إلى الطـــرف الآخـــر من القاهرة. وأثناء ذلك يشبعونه ضربا فى مختلف أجزاء جـــسمه حتـــى يصاب بنزيف فى عينه اليسرى، ويلصقون المطاوى الحادة بـــرقبته وأجـــزاء أخرى من جسمه، طوال ساعة ونصف الساعة لا يدرى خلالهـــا مـــا إذا كان الأمر سينتهى بقتله. ويصبون عليه خلالها أفظع ألفاظ السباب والشتائم، حتى يصلوا إلى مكان ما على طريق القاهرة ـ السويس، فيجـــردونه من ملابسه، وينزعون نظارته، ويلقونه فى الصحراء فى ظلمة الليلة وهو عار يرتعش من البرد.

كيف تبلغ بمجموعة من الرجال القسوة والجرأة إلى هذا الحد ؟ الرجل لم يقتل أو يسرق أو يضرب، وصنعته الوحيدة هى الكتابة فى الصحف. فما الـــذى يمكـــن أن يكـــون قد كتبه مما يمكن أن يسبب لبعض الناس كل هذا الغـــضب ؟ ألـــم تكـــن تكفـــى لوقفه عند حده كل ترسانة القوانين العادية والطارئة، المدنية والعسكرية، التى يمكن تطبيقها على السب والقذف، (إذا كـــان هـــناك ســـب أو قـــذف) أو على تهديد السلام الاجتماعى أو الوحدة الوطنية، إذا كان هناك مثل هذا التهديد؟ كل هذه القوانين والمحاكم لم تكف ولـــم يـــبق من وسيلة لردع رئيس تحرير جريدة معارضة إلا اختطافه بعد منتصف الليل وتجريده من ملابسه وإلقائه فى الصحراء.

(٩)

الخطاب الدينى

- ١ -

يحزّ فى النفس ما أصاب مؤسسة الأزهر من ضعف. إن الأزهر ليس فقط رمزا دينيا ولكنه أيضاً رمز قومى. وقد استمر الأزهر منذ نشأته قلعة من قلاع الإسلام، ومن قلاع اللغة العربية، كما كان أيضاً فى فترات كثيرة من تاريخه قلعة من قلاع الوطنية المصرية. ورغم كل ما وجّه من نقد للأزهر خلال المائة عام الأخيرة، فقد خرّج الأزهر، خلال هذه المائة عام، عدداً من صفوة المفكرين المصريين، تعلّموا فيه ثم ثاروا عليه، انتقدوا ركوده وخموله ولكنهم ساهموا بما اكتسبوه منه فى تحريك الخامل والراكد من الحياة الاجتماعية والثقافية فى مصر. ولا يمكن حصر هذه الأسماء التى تألقت فى الحياة الثقافية فى مصر من أبناء الأزهر، من محمد عبده وعلى عبد الرازق وطه حسين إلى أمين الخولى وخالد محمد خالد.. إلخ.

قد يقال إن هؤلاء، وإن تلقوا تعليمهم فى الأزهر، مفكرون ثائرون بطبعهم، ولم يمثّلوا فى أى زمن إلا نسبة ضئيلة للغاية ممن تعلموا فى الأزهر، فظلت الأغلبية الساحقة محافظة لا تجرؤ على تحدى القديم ولا حماس لديهم لأى تجديد. ولكن الضعف الذى أقصده الآن ليس هو مجرد المحافظة والاقتصار على ترديد القول المأثور ورفض أى جديد، بل إن ما أقصده بالضعف الذى أصاب الأزهر فى العقدين الأخيرين، يكاد يكون عكس هذا بالضبط.

لقد أصبح شيخ الأزهر أكثر نشاطاً من المعتاد، وإقباله على إبداء الرأى فى الأمور السياسية خارجا عن المألوف، ومناصرته لهذا الاتجاه أو ذاك من اتجاهات السياسة الجارية، زائدة عن الحد. والمؤسف أن هذا

النشاط فى معظم الأحيان فى غير الاتجاه الذى يتوقعه المرء من قلعة من أهم قلاع الإسلام، ومن القلاع المناط بها حماية اللغة العربية، وكذلك فى غير الاتجاه الذى تتبناه الحركة الوطنية المصرية.

ما الذى حدث بالضبط ؟ لقد كنا ننتقد فى الأزهر موقفه المتحجر من أى محاولة للتجديد المطلوب والمرغوب فيه، فأصبحنا نتوجس شرًّا من اندفاع الأزهر غير المبرر للدفاع عن تجديد، ليس مطلوبا أو مرغوبا فيه.

عندما كان الجديد بمثابة هواء منعش نقى يبعث الحيوية فى الشعب ويحفز على النهضة، كنا نشفق من ذلك الإصرار من جانب مؤسسة الأزهر على معاداة كل جديد. أما الآن، وقد أصبح الجديد القادم كالعاصفة الهوجاء التى تهدد باقتلاعنا من جذورنا، فإننا نرى الأزهر، ويا للأسف، يفتح الأبواب، واحداً بعد آخر، أمام هذه العاصفة المشئومة.

* * *

فى محاولة من الدكتور محمد طنطاوى شيخ الأزهر، لحفز الناس على الذهاب إلى صناديق الاستفتاء لإبداء رأيهم فى التعديلات الدستورية فى صيف ٢٠٠٧، استشهد بالآية القرآنية الكريمة التى تنهى الناس عن كتمان الشهادة وتصف من يكتمها بأنه: " آثم قلبه ". فكأن الدكتور طنطاوى اعتبر إبداء الرأى فى التعديلات الدستورية كالشهادة أمام القضاء، الامتناع عنهما إثم، مع أن الأقرب إلى الصحة، تفسير الآية بمعنى يجعل الإثم فى حالة كتمان الشهادة سببه عدم الجهر بالحقيقة، بينما عدم الذهاب إلى الاستفتاء هو مجرد عدم إبداء الرأى، والامتناع عن قول الحق غير الامتناع عن إبداء الرأى. بل إن الامتناع عن الاشتراك فى الاستفتاء قد يكون هو أيضاً إبداء للرأى (كما هو الحال مع الكثير من المعارضين الذين تعمّدوا عدم الاشتراك فى الاستفتاء تعبيراً عن رفضهم للطريقة التى تم بها إعداد التعديلات وطريقة طرحها على الناس).

فهل ما فعله شيخ الأزهر مجرد خطأ فى تفسير الآية، أم هو شىء أسوأ من ذلك ؟ وهل تفسير شيخ الأزهر للآية القرآنية الكريمة على نحو يتفق مع هوى الحكومة جاء بمحض الصدفة، أم أنه عمل متعمد من جانب شيخ

الأزهـــر ؟ وإذا كان عملا متعمداً لإرضاء الحكومة فأى الأعمال أكثر إثماً، هذا الذى فعله شيخ الأزهر أم عدم إبداء الرأى فى الاستفتاء ؟.

عـــندما طافـــت بذهنى هذه التساؤلات تذكرت واقعة حدثت منذ خمسة قرون وتركت فى نفسى عندما قرأتها أثرا قويا. وهى قصة " توماس مور " الكاتـــب ورجل الدين الذى شغل منصبا من أرفع مناصب الدولة فى إنجلترا فـــى عهد الملك هنرى الثامن، ويصفه أحد المؤرخين بأنه " واحد من أنبل الـــناس وأكثـــرهم شجاعة ". كان الملك يريد أن يطلق زوجته بدون موافقة الـــبابا، وطلـــب مـــن تـــوماس مور أن يقرّ هذا الطلاق، بحكم منصبه فى الكنيـــسة، فـــرفض مـــور أن يجيب الملك إلى طلبه، لاعتقاده بأن فى هذا الطـــلاق مخالفـــة لتعالـــيم الكنيـــسة وظلما للملكة. فحقد عليه الملك وقدمه للمحاكمـــة بتهمة الخيانة العظمى. وكان الملك يرسل إليه بين الحين والآخر مـــن يحـــاول أن يثنيه عن رأيه، ولكنه رفض متمسكا بعدم صحة الطلاق. وانتهـــى الأمر بصدور حكم بإعدامه تنفيذا لرغبة الملك، وقطع رأسه وعلق علـــى جسر لندن فى سنة ١٥٣٥. وفى سنة ١٩٣٥، أى بعد أربعمائة سنة من إعدامه، نصب البابا فى روما توماس مور قديسا.

ــ٢ــ

كـــان لـــى أختان تكبرانى بسنوات كثيرة، فقد ولدت أكبرهما فى سنة ١٩١٩ والأخرى بعدها بسنتين، ولكنى لم أشاهد أيًا من هاتين الأختين، فى أى مـــرحلة مـــن مـــراحل عمرهما، حتى توفاهما الله، وهى ترتدى غطاء للشعر من أى نوع، لا فى داخل البيت ولا خارجه. كان أبى (الأستاذ أحمد أمين) كاتبا مرموقا واشتهر على الأخص بكتبه فى الإسلاميات، وقد يكون مـــن المفـــيد أن أذكر فى هذا السياق أن الشيخ حسن البنا كتب إليه خطابا مفـــتوحا نـــشر فى جريدة الإخوان المسلمين فى أوائل الأربعينيات، يدعوه صـــراحة للانضمام إليهم، ورفض أبى ذلك لأسباب ليس هنا مجال ذكرها. المهم أن أبى لم يتطرق إلى ذهنه قط أى شك فى أنه يرتكب أى إثم أو خطأ فـــى تركه بنتيه تسيران فى الشارع بلا حجاب رغم أنه كان يصر، بالطبع، طوال حياته، على التزام المرأة التام بالاحتشام الواجب.

لم يكن أبى يمثل استثناء، بأى حال من الأحوال، فى هذا الشأن. فهكذا كـــان موقـــف الغالبية الساحقة من أسر الطبقة الوسطى المصرية، فى ذلك

الـوقت، واستمر الحال كذلك حتى منتصف السبعينيات، أى إلى ما بعد وفاة أبى بعشرين عاماً. كان النساء يغطين شعورهن فى الريف المصرى دائما، كمـا كانت الطبقة الوسطى فى المدن تصرّ على أن تغطى الفتيات الريفيات الفقيـرات اللاتـى يأتين للعمل فى الخدمة المنزلية، شعورهن. وكانت هذه الطبقة تعتبر الخادمة التى تترك شعرها مكشوفا فتاة سيئة السلوك، أو تعتبر أن لـديها استعدادا للسلوك السيئ، فتسرع ربة البيت إلى تقريعها وتوبيخها حتـى تعـود لتغطيـته (وكان الغطاء فى ذلك الوقت يسمى منديلا وليس حجابـا). والمدهش أن تغطية الشعر كانت واجبا على الخادمة وليس على النـساء اللاتـى تقـوم بخدمتهن. كان الأمر إذن أمراً طبقيا بحتا، لا يمكن تفسيره تفسيرا دينيا بل لابد من البحث عن تفسيره فى علم الاجتماع.

على أى حال، لابد أن أؤكد للجيل الذى لم يعاصر هذه الفترة، أن الدين بـوجه عـام كـان يشغل حيزا صغيرا جداً من حياة جيلى من المصريين، بالمقارنة بما يشغله الآن. كان الكلام فى الدين أقل بكثير، والانشغال بطلب الفـتوى فـى أمور الدين قليلا جداً، والجزء الذى يحتله النقاش حول أمور دينية فى الصحف والمجلات والإذاعة أصغر بكثير مما يحتله الآن، ناهيك عمـا يحـتله الدين فى الكتب المقررة فى المدارس. وقد كان هذا كله متفقا تمامـاً مـع موقف الناس من تغطية النساء للشعر أو عدم تغطيته، كما كان يـتفق تماما مع عدم ظهور ما يسمى بـ "الزبيبة" على جباه الرجال وندرة إطلاق اللحية.

ومـع هذا فإنه لا شك عندى أيضاً، إذا كان من الممكن أن نجد مقياسا للفـضيلة والرذيلة، ولمدى شيوع ارتكاب الفحشاء بين الرجال والنساء، فى أن المجـتمع المصرى قبل منتصف السبعينات كان من الممكن وصفه بأنه أكثر مراعاة لفضائل الأخلاق، وأكثر احتشاما، وأقل ميلا لارتكاب الفحشاء مـنه الآن، ويكفى للتدليل على ذلك مشاهدة السلوك العام فى الطرقات، أو على ضفاف النيل، ناهيك عما يعرضه التليفزيون وأفلام السينما.. إلخ.

لا عجب فى ظل كل هذا، أنى نشأت وترعرعت وفى ذهنى اعتقاد أكيد بأن العلاقة بين الأخلاق والزى الذى يرتديه المرء علاقة واهية للغاية. نعم، كثيـرا ما يكون الدافع إلى ارتداء الحجاب دافعا دينيا وأخلاقيا، ولكنى كنت دائما أعتقد كما يعتقد الكثيرون أن الفضيلة فى المرأة لا تحتاج فى وجودها

إلـــى ارتداء الحجاب، وأن ارتداء الحجاب لا يحوّل المرأة غير الفاضلة إلى امرأة فاضلة.

عندما رأيت إذن ما حدث فى مصر ابتداء من منتصف السبعينيات، لم أجـــد لـــدىّ ميلا إلى تسميته بـــ " الصحوة الدينية "، إذ لم يكن الدين غائبا فأعيد اكتشافه، بل وجدت ما حدث أقرب إلى أن يكون " إعادة تفسير للدين "، وأن التفـــسير الجديـــد الذى شاع وانتشر منذ هذا الوقت كان تفسيرا أكثر تشدداً بكثير. ظهر التشدد فى أمور كثيرة، منها الإصرار على تحجب المرأة (وذهـــب الـــبعض إلى أن الدين يتطلب تنقيبها)، كما ظهر أيضاً فى زيادة استخدام الميكروفونات فى إذاعة الآذان والشعائر الدينية فى مختلف ساعات الـــنهار واللـــيل، كمـــا زاد بشدة الحيّز الذى يشغله الدين فى حياتنا اليومية والثقافـــية والإعلامـــية إلى درجة يعتبرها الكثيرون (وأنا منهم) أكبر من الـــلازم، على أساس أن الدين ضرورى للحياة ولكنه ليس كل الحياة. ناهيك عـــن أن المتحدثـــين باســـم الدين اختلط فيهم المتدينون بحق والمتظاهرون بالـــتدين سعيا وراء مصالح خاصة لا يقرّها الدين، وأن التطوع بالفتوى فى أمـــور الـــدين زاد إلـــى درجة سمحت لكل نوع من الناس بأن يدلى بدلوه، فاخـــتلط الحـــق بالباطل اختلاطا مفزعا. من الممكن وصف هذا كله " بالمدّ الدينـــى " بـــدلا مـــن الـــصحوة الدينية، إذ إن وصف " المدّ الدينى " يسمح بالاعـــتقاد بأن ما حدث للدين فى مصر منذ منتصف السبعينيات فيه أشياء إيجابية وأشياء سلبية، أشياء مرغوبة وغير مرغوبة، ويسمح بالاختلاف فى الرأى فى تقييم هذه الظاهرة أو تلك من ظواهر التدين.

كـــان من الظواهر التى شعرت بالنفور الشديد منها ارتداء النقاب بدلا مـــن الحجاب، إذ رأيت فيه خطوة أخرى خطيرة نحو الانسحاب من الحياة برمتها، مع الإصرار مع ذلك على ألا يظل هذا الانسحاب قرارا فرديا يتخذ فـــى عزلة عن الناس، بل على أن يكون هذا الانسحاب علنيا وسافرا، وكأن المرأة المنقبة تعلن بأعلى صوت إدانتها للناس جميعا الذين لا يفسرون الدين تفسيرها. كما شعرت بنفور شديد من تحجيب الأطفال والفتيات الصغيرات، إذ رأيت فى هذا ليس فقط حرمانا لصغار السن من بعض المتع الطبيعية فى الحـــياة، بـــل إقحامـــا لأفكار غير طبيعية، فى مثل هذه السن، على أذهان الأطفال، إذ يصبح موضوع الجنس شاغلا من شواغلهم بينما كانوا من قبل أكثـــر بـــراءة. وهو نفور يشبه نفورى الشديد مما بدأ يشيع فى الغرب من

الإصرار على تدريس موضوع الجنس على الأطفال الصغار فى المدارس، بزعم أنه يحميهم من خطر الاعتداء الجنسى عليهم، من الأقارب وغيرهم.

بل إن زيادة انتشار ارتداء الحجاب على النحو الذى شهدناه مع مرور الوقت منذ منتصف السبعينيات، جعلنى أشعر بالإشفاق والتعاطف مع طائفة لازالت كبيرة من النساء الفضليات اللاتى لا يرتدين الحجاب، إما لنشأتهن فى ظروف مثل الظروف التى نشأت أنا فيها، أو لانتمائهن لدين غير الإسلام. وتصورت، مع شعور بالحزن، ما لابد أن تشعر به هؤلاء النساء الفضليات من غربة وسط عدد كبير من النساء المحجبات، قد يكنّ صديقات لهن ولا يحملن لغير المحجبات إلا الحب والاحترام، ولكن يقف وراءهن جمهور كبير من الرجال والنساء الذين يوحون بتصرفاتهم، أو يقولون صراحة، إن التحجب شرط من شروط الفضيلة والتدين الصحيح. ما أشد إذن الشعور بالغربة الذى لابد أن تشعر به هذه الطائفة الواسعة من النساء، وما أشد التوتر الاجتماعى الذى لابد أن يثيره هذا الإصرار على إعلان التدين على الملأ، وحمل الدين فوق الرؤوس مقرونا بالصياح والتشنج، فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى نسيان ما يفرّقنا والتأكيد على همومنا المشتركة.

قال البعض إن وراء هذا المد الدينى، اقتباس عادات خليجية، انتقلت إلى مصر بسبب الهجرة، وأنا لا أميل بالمرة إلى هذا التفسير. فالعادات وأنماط السلوك لا تنتقل بهذه السهولة، وهى لا تنتقل على أى حال إلا إذا كان فى البلد المستقبل لها تربة مؤهلة لاعتناقها وانتشارها. كذلك فإن حلول تفسير للدين محل تفسير آخر، كالذى حدث فى هذا الانتشار للتفسير المتشدد للإسلام، ليس ظاهرة فكرية بل ظاهرة اجتماعية. إنها لا تحدث بسبب اقتناع بشىء لم يكن المرء مقتنعا به من قبل، أو بسبب اكتشاف للمعنى الحقيقى لبعض الآيات القرآنية لم يكن معروفا من قبل، بل يحدث هذا الحلول والانتشار لتفسير محل آخر، بسبب تغير طرأ على مشاعر الناس وطموحاتهم وآمالهم يعود بدوره إلى ما طرأ من تغير على ظروفهم الاجتماعية. وقد حدث بالفعل هذا التغير فى مصر، وبشكل درامى، ابتداء من منتصف السبعينيات، بسبب الانفتاح والهجرة وتغير السياسات الاقتصادية وارتفاع معدل الحراك الاجتماعى.. إلخ. كل هذا أحدث هذا التحول الكبير فى حياتنا الاجتماعية مما أدى إلى تحول كبير أيضاً فى

التفسير السائد للدين، ومن بين ما حدث، هذا التغير الكبير في موقف النساء والرجال من حجاب المرأة.

لم يكن في الأمر إذن " صحوة دينية "، ولكنى أيضاً لا أرى فيه " ردّة اجتماعية أو فكرية ". إن غطاء الرأس الذى ترتديه الآن الغالبية العظمى من نساء مصر ليس هو غطاء الرأس القديم، الذى كانت ترتديه النساء القرويات فى مصر ولازالت ترتديه، كما أنه ليس هو " منديل الرأس " الذى كانت ترتديه نساء الطبقات الدنيا فى الحضر حتى الستينيات من القرن الماضى، ولا هو غطاء الرأس والرقبة الذى كانت ترتديه نساء الطبقة الوسطى المصرية قبل الثلاثينيات. إن لكل نوع من هذه الأنواع المختلفة من الحجاب تفسيره الاجتماعى وأصله الطبقى، والحجاب المنتشر اليوم فى المدن المصرية له أيضاً تفسيره الاجتماعى، فهو إذن يعبّر عن ظروف اجتماعية فى فترة معينة من التاريخ المصرى، مثله فى ذلك التطور الذى حدث فى العشر سنوات الأخيرة فى ملبس المرأة المصرية، حيث ترتدى أعداد متزايدة من الفتيات المصريات غطاء للرأس ولكنها تسمح لنفسها بارتداء بنطلون قد يكون ضيقا أو واسعا، وقميص أو بلوفر طويل يبرز مفاتن المرأة بدلا من أن يحجبها. وقد تُرى أعداد متزايدة من الفتيات المصريات على كورنيش النيل وهن ترتدين هذا النوع من الملابس، وقد أُمسكت الفتاة بيد شاب لا يوحى منظرهما معاً بأن الشاب زوجها أو خطيبها. لقد حدث إذن تطور جديد آخر أدى إلى أن أصبح الحجاب يؤدى دوراً آخر غير دوره الذى كان يؤديه فى العشرين سنة السابقة.

يترتب على ذلك أن ارتداء الحجاب لا يمكن أن يعتبر " ردّة " بهذه البساطة، أو أنه يمثل تراجعا فى مركز المرأة، بل إن انتشاره فى البداية كثيراً ما كان يعكس خطوة جديدة فى طريق تحرر المرأة، إذ يرجع انتشار الحجاب إلى حد كبير إلى اضطرار المرأة المصرية للخروج للعمل أو الدراسة أو لتحمل أعباء كان الزوج يتحملها من قبل، واضطرت المرأة للاختلاط بالرجال الغرباء فى الشوارع والجامعات ووسائل المواصلات بدرجة أكبر بكثير من ذى قبل، فكان الخروج مع الحجاب ينطوى على خطوة فى طريق التحرر بالمقارنة بالبقاء داخل البيت، بحجاب أو بدونه.

* * *

كانت هذه هى أفكارى ومشاعرى تجاه ظاهرة انتشار الحجاب فى مصر عندما وقعت الأزمة التى أثارها تعليق لوزير الثقافة فى نوفمبر ٢٠٠٦ عن ارتداء الحجاب، عبّر فيه عن نفوره من الحجاب واعتباره دليلا على التخلف والرجعية، فتلقفت الصحافة هذا التعليق وأشبعت الوزير هجوما ونقدا، كما تلقفه أعضاء مجلس الشعب فأشبعوه تعنيفاً حتى طالب البعض باستقالته، وطالب آخرون بمحاكمته.

قرأت كلام الوزير ثم توضيحاته فيما بعد لمقاصده الحقيقية، فوجدت الكثير مما قاله يتفق مع رأيى ومشاعرى، ولكنى وجدت فيه أيضاً الكثير مما لا أتفق معه ولا أستسيغه. رأيت أنى أتفق معه فى رفض اعتبار ارتداء الحجاب أو عدم ارتدائه مؤشرا على وجود الفضيلة أو غيابها، وفى اعتباره أشياء أخرى، كالذى يدور فى الذهن والقلب ونوع التعامل بين الناس، أهم فى الدلالة على الفضيلة أو الرذيلة من ارتداء الحجاب أو عدمه. رأيت أن الوزير يقول الحقيقة أيضاً عندما قال إن أمهاتنا وإخواننا لم يكنّ يصررن على ارتداء الحجاب رغم أنهن كن نساء فضليات. كان محقا أيضاً فى قوله ما معناه أننا نفرط فى اللجوء إلى طلب الفتوى من كل من يستحق ومن لا يستحق أن يقوم بهذه المهمة، وأن الدين لا يمكن اختصاره فى نوع الزى، ورأيت رأيه يتفق مع رأيى فى رفضه لتحجيب الأطفال فى سن مبكرة.

ولكن الوزير أخطأ فى رأيى فى قوله ما معناه أن ارتداء الحجاب دليل على التخلف، وفى قوله أن ارتداءه يمثل ردّة أو رجعية. إن المحجبات فى مصر لسن متخلفات، لا اجتماعيا ولا ذهنيا، كما أن ارتداءهن للحجاب ليس رجوعا إلى سلوك عفا عليه الدهر، بل هو تعبير عن ظروف اجتماعية جديدة لم تكن دائما موجودة، وهى أيضاً إلى زوال.

ليس فى تحجب المرأة، فى رأيى، تخلف من أى نوع، وإنما التخلف الحقيقى كان فيما ظهر فى مناقشات مجلس الشعب من تشنج وإصرار الكثيرين من أعضائه على تحويل القضية مرة أخرى إلى قضية إيمان وكفر، فعبّروا بدورهم عن تلك الدرجة العالية من التوتر الذى بلغه المناخ

الاجتماعـــى فى مصر فى أوائل القرن الحادى والعشرين، بسبب ما أصاب مصر من تدهور اقتصادى وسياسى.

ـ٣ـ

فى أسبوع واحد من شهر مايو ٢٠٠٦، سمعنا عن فتوتين مدهشتين فى موضوعين أعجب وأغرب. والفتوتان صادرتان من شخصين يحتلان مركزين رفيعين، أحدهما رئيس قسم الحديث بجامعة الأزهر، والآخر مفتى الجمهورية.

أما رئيس قسم الحديث فكان الموضوع الذى تكلم فيه هو إرضاع الكبار، أى قيام امرأة لديها قدرة على الإرضاع، بتسليم ثديها لرجل، لا لطفل رضيع، وضرب مثلا لذلك بقيام امرأة عاملة بإرضاع زميل لها فى العمل فى غرفة مغلقة. أما الثانى، مفتى الجمهورية، فكان قد سئل عن جواز التمسح بقبر رجل صالح، كالحسين بن على، طلبا للبركة، فقال المفتى إن هذا جائز بدليل قيام الصحابة بشرب بول النبى للتبرك أيضاً.

سمعنا الفتوتين فأصيب الجميع بدهشة لا مثيل لها، وضحك البعض من فرط غرابتهما، ورفض آخرون أن يصدقوا أن يكون هذا الكلام قد قيل بالفعل. فلما أتيح للبعض فرصة التعليق قال أحدهم (وهو الشيخ يوسف القرضاوى أثناء حضوره مؤتمراً بالكويت) إن مثل هذه الفتاوى التى صدرت مؤخراً فى مصر إنما تصدر ممن أسماهم " علماء السلطة " أو "مشايخ عملاء الشرطة"، قاصدا فيما يظهر أن أصحاب هذه الفتاوى يعملون فى خدمة السلطة ويصدرون فتاويهم وفقا لما يريد الممسكون بالسلطة سماعه. وقد أغضب تصريح الشيخ القرضاوى مفتى الجمهورية المصرية، صاحب الفتوى الثانية، وكان حاضرا فى نفس المؤتمر، فقال إنه إنما كان يجتهد برأيه، ثم اقتطف (وفقا لما نشرته الصحف) القول المأثور بأن من اجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد، أى أنه فسر هذا القول بأنه لا غضاضة فى إدلاء المرء برأيه، أيا كان هذا الرأى، أى حتى ولو كان من النوع المدهش الذى ذكرته حالا. علّق آخرون (ومنهم وزير الثقافة المصرى) على مثل هذه الفتوى فأشاروا إلى الشبه بينها وبين فتاوى بعض رجال الدين المسيحى فى أوروبا فى العصور الوسطى، من حيث بعدها عن العقلانية، وعن أى مشكلة حقيقية من المشاكل التى يعانى منها الناس.

الاتهامان فى رأيى صحيحان تماماً، فهؤلاء الشيوخ كثيراً ما يصدرون فتاوى الغرض منها خدمة السلطان، من أمثال ما قاله شيخ الأزهر عن

الممتنعين عن الذهاب إلى الاستفتاء والتى أشرت إليها فى بداية هذا الفصل.
ولا شك أيضاً أن هاتين الفتويين الأخيرتين لابد أن يصدما أى شخص عاقل، سواء بالموضوع الذى تتناوله كل منهما أو بالرأى الذى تضمنته الفتوى. ومع هذا فقد شعرت بأن هناك شيئا آخر (وربما هو الأهم) غير تملق السلطة، وغير اللاعقلانية، يكمن وراء كثير من الفتاوى الحديثة التى تصدر من كبار رجال الدين فى مصر، وهو المناخ النفسى السائد فى مصر الآن، وأنه هو الذى سمح بصدور مثل هذه الفتاوى من رجلين فى منصبين رفيعى المستوى، والذى جعل ردود الفعل (أو على الأقل من جانب المسئولين عن حماية الدين الإسلامى وصيانته من العبث) بهذه الدرجة من الضعف.

نعم، لقد قام شيخ الأزهر بفصل صاحب الفتوى الأولى، ولكنى لم أسمع أو أقرأ أى تأنيب أو توبيخ من رجل مسئول لصاحب الفتوى الثانية، ولم أسمع أو أقرأ أى تعليق أو تصريح من شيخ الأزهر يعبر فيه عن رأيه فى الموضوعين اللذين دارت حولهما الفتوتان، وعن رأيه فى صدورهما أصلا، وفيما تدل عليه هذه الفتاوى من تدهور، وعما ينوى عمله لوضع حد لتكرار صدور أمثالها فى المستقبل. لم أسمع أيضاً عن رد فعل من أى من المسئولين، قريب أو بعيد عن المؤسسة الدينية فى مصر كوزير الأوقاف مثلا أو رئيس الوزراء، مع أن الأمر فى رأيى من الخطورة بحيث يستدعى مثل هذا التدخل. ولا سمعنا عن دعوة إلى ندوات أو مؤتمرات لمناقشة الأمر. والذين كتبوا فى الموضوع فى الصحف والمجلات كلهم (فى حدود علمى) من غير رجال الدين المسئولين عن حمايته وصيانته، بل ممن يسمون " بالعلمانيين " الذين يكتبون عادة فى أمور أخرى غير أمور الدين.

بدا لى الأمر على درجة عالية من الخطورة لعدة أسباب، منها ما يتعلق بأثره على الحالة الثقافية بوجه عام، وبشغل الناس عن مشاكلهم الحقيقية بأمور لا يمكن أن يتصور أن تكون لها منفعة فى الحاضر أو المستقبل. ولكن منها أيضاً ما يتعلق بالإساءة إلى الدين الإسلامى نفسه. لقد غضبنا غضبا شديداً عندما سمعنا عن الرسوم الدنماركية التى تسىء إلى نبى الإسلام، عليه الصلاة والسلام، إذ أظهرته فى صورة الإرهابى الذى يحمل قنبلة، ولكن الفتويين الأخريين تسيئان إلى سمعة الإسلام ونبيّه أكثر مما تسىء إليهما الرسوم الدنماركية. فهذه الرسوم فى نهاية الأمر صادرة عن

شخص غير مسلم تبين أن له أهدافا مبيّتة للإساءة إلى الإسلام، كما تبين أن له علاقات قوية مع أفراد وهيئات خارجية تستفيد من هذه الإساءة. ومن ثم فإن توضيح هذه الأهداف وهذه العلاقات قد يكفي للقضاء على الأثر السيئ الـذى تلحقه هذه الرسوم بصورة الإسلام فى أذهان الناس. ولكن ما العمل عـندما تأتى الإساءة إلى صورة الإسلام من رئيس قسم الحديث فى جامعة الأزهر ومن مفتى الجمهورية ؟ وما العمل عندما يسكت شيخ الأزهر على فتوى الثانى ولا يوضح لنا بالضبط ما أغضبه فى فتوى الأول، أو ما الذى ينوى عمله لمنع تكرار مثل هذه الفتوى الأولى أو الثانية ؟ وما العمل عندما نجـد سـكوتا مطـبقا مـن جانب كتّاب كبار من المتخصصين فى الشئون الإسـلامية، لهـم فى كل مسالة رأى وفى كل ندوة حديث، ولكنهم لم يهبّوا غاضبين لهذه الإساءة الأخيرة للإسلام ؟.

ولكن لنعد إلى التساؤل عن المناخ الاجتماعى أو النفسى الذى يمكن أن يكـون مسئولا عن صدور أمثال هذه الفتاوى. إننا لم نسمع مثلا أن الشيخ حـسن البنا فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى، تكلم عن مثل هـذه الأمور أو عبّر عن مثل هذه الآراء، بل ولا حتى سمعنا الشيخ متولى شـعراوى، (بعد الشيخ البنا بنحو نصف قرن)، يثير مسائل بعيدة إلى هذا الحـد عـن مـشكلات الواقـع. لابد أنه قد حدث شىء فى العشرين سنة الماضـية، التالـية لفترة ازدهار الشيخ الشعراوى، أحدث تغيراً فى المناخ العام فى مصر، تغيرا سمح بدوره بوجود هذه الظاهرة التى نتكلم عنها.

هـل يمكن أن يكون السبب هو ما طرأ من تغير على نوع الأشخاص الـذين يحـتلون أعلـى مناصب المؤسسة الدينية فى مصر ؟ إذ يلاحظ أن هـؤلاء لم يصبحوا فقط أكثر استعدادا لمسايرة الحكّام، وللرضوخ لرغبات قوى خارجية فيما يتعلق بإدارة التعليم الدينى فى مصر وتطبيع العلاقات مع إسـرائيل، ولكنهم أظهروا أيضاً تعاليا ملحوظا على الناس، وغلظة واضحة فى معاملة منتقديهم، إلى حد استخدامهم فى الرد على هؤلاء المنتقدين ألفاظا يأنف كثير من الناس العاديين من استخدامها.

فمـا سر هذه الجرأة التى بدت فجأة على كبار رجال المؤسسة الدينية، فـى مواقفهم السياسية ومعاملتهم لمعارضيهم على السواء ؟ هل رأوا تجرؤ رجـال الحكـم فـى مصر، الذى تجاوز الحد فى العشر أو العشرين سنة الأخيـرة، واسـتهانتهم بالرأى العام وطريقتهم فى معاملة معارضيهم، فلم

يجــدوا بأسا من أن يفعلوا نفس الشيء ؟ أم أن الأهم من هذا ما طرأ على الرأى العام المصرى نفسه من تغير، وما أصبحت عليه أحوال الناس بحيث لــم يعــد يؤثر فيهم ضرب السياط ولا فتاوى من هذا النوع ؟ لتوضيح هذا التغير الذى أزعم بحدوثه فى الرأى العام المصرى، فلنسأل عما إذا كان من المتــصور مــثلا أن يخــرج أى شــخص (سواء كان رئيس قسم الحديث بالأزهــر أو لــم يكن)، فيكلم الناس عن جواز إرضاع المرأة لزميلها فى العمــل، أو أن يخـــرج آخر (سواء كان مفتى الجمهورية أو غيره) ليقول علـــى المـــلأ إن مـــن الـــصحابة من كان يشرب بول النبى ؟ هل كان من المتــصور حـــدوث هذا فى حياة عباس العقاد مثلا، صاحب عبقرية محمد وعبقرية الصديق وعبقرية عمر؟ وهل كان يمكن لمن كانوا يقرأون مثل هذه الكـــتب أن يـــسكتوا علـــى مثل هذه الفتاوى ؟ أم أن الناس قد هانت عليهم أنفـــسهم بـــسبب مـــا يلاقونه فى حياتهم اليومية من ظلم وعذاب، فأصبحوا يقولون لأنفسهم أن كل شيء، فيما يظهر، قد أصبح جائزا وممكنا، وأن من الممكـــن أن نتـــصور أن يحـــدث هذا الذى قال به أستاذ الحديث، فى مكان العمـــل، وأن يطوف بأذهان الصحابة مثل هذا الخاطر الذى قال به المفتى، وأن يقـــبل الرســـول منهم هذا العمل ؟ المسألة الوحيدة التى يمكن أن يثور حـــولها الخلاف الآن، فيما يظهر، هى ما إذا كان لمن يفتى بمثل هذا الكلام أجر واحد أم أجران.

— ٤ —

فى المعرض الدولى السنوى للكتاب الذى تقيمه الهيئة العامة للكتاب فى مصر، لوحظ فى السنوات الأخيرة أن نسبة كبيرة من الكتب المعروضة هى كـــتب دينـــية، وأن هذا النوع هو الذى تقبل عليه الغالبية العظمى من رواد المعـــرض، ويتمـــتع بأكبـــر قـــدر مـــن الرواج، ومن ثم كان من مصلحة الناشرين، أيا كانت اتجاهاتهم الفكرية، أن يعرضوه فى مكان بارز، ويلوّحوا به لجذب أنظار الزائرين.

انظر مثلا إلى أسماء المكتبات المنتشرة فى المعرض. فالمكتبة هى إما مكتبة التقوى، أو النور، أو الاعتصام، أو اليقين، أو الوفاء، أو الفضيلة، أو الإيمـــان.. إلخ، ومن ثم فإنى عندما وجدت مكتبة تحمل اسم " مكتبة الثقافة الدينية " قلت لنسى : " وهل فى المعرض أى ثقافة أخرى ؟ ".

بـــل وحتى المكتبات العريقة فى علمانيتها اضطرت إلى وضع الكتب الدينـــية، أو المتـــصلة بشكل ما بالدين، فى مدخل المكتبة أملا فى استدراج المـــشترين إلـــى النظر فى الداخل. والميكروفونات تذيع بصوت عال آيات المصحف المرتل أو تعلن عن الطبعات الجديدة من هذا التفسير أو ذاك، وقد سجل الآن على اسطوانات حديثة للاستخدام عن طريق الكمبيوتر.

لا يمكـــن أن يعتـــريك أى شـــك فيما يسود الغالبية العظمى من زوار المعـــرض مـــن ولاء حقيقى للدين، واحترام تام لكل ما يتعلق به، وتمسك صارم بشعائره. يظهر هذا ليس فقط فى انتشار الحجاب على هذا النحو بين النـــساء، وكثـــرة مطلقـــى اللحى بين الرجال، ولكن أيضاً فى الكتب التى يخـــتارون تـــصفحها والنظر فى محتوياتها وما يقررون فى النهاية شراءه مـــنها. ومع هذا فلابد أن يلفت نظرك أيضاً ما طرأ من تحول على مظاهر هذا التدين فى السنوات العشر الأخيرة، مما لابد أن يعكس تطورات طرأت علـــى أفكـــار ونفسية هذه الشريحة الاجتماعية التى تقوم بزيارة المعرض، وهـــى تطـــورات لابـــد أن تعكـــس بدورها، فى رأيى، تغيرات اقتصادية واجتماعية.

إذ فلتنظـــر مثلا إلى التغير الذى طرأ على الحجاب نفسه. نعم، مازال الكثير من السيدات، خاصة من الأكبر سنا، يفضلن ذلك الحجاب الذى يغطى الـــشعر كلـــه، ويحيط بالرأس بما يشبه الخيمة ثم ينزل إلى منتصف الجسم فيغطـــى تماماً الكتفين والصدر، وهو بهذا شديد الشبه بما ترتديه الراهبات، ويكاد هذا الحجاب يتحد مع الثوب نفسه، وهو ثوب فضفاض لا يظهر أيضاً معـــه أى أثـــر لبداية أو نهاية هذا الجزء من الجسم أو ذاك. نعم مازال هذا الـــنوع من الزى موجودا وبكثرة، ولكن الذى يلفت النظر الزيادة الواضحة فـــى نسبة المرتديات لنوع آخر من الحجاب، خاصة من الفتيات والسيدات الأصـــغر سنا. فالحجاب فى حالتهن له ألوان مختلفة ومن أنواع مختلفة من الأقمـــشة، وهـــو يرتدى بحيث يكون ملاصقا للرأس ويحيط بالوجه إحاطة البـــرواز للـــصورة، وكأنـــه بدلا من أن يمنع العين من النظر يؤكد ملامح الـــوجه ويبرزها. وهو ينتهى فجأة تحت الذقن مباشرة، فلا يحجب أى شيء غير الشعر. فإذا كان الأمر كذلك، فما الذى يمنع من إعطاء بعض الاهتمام بمنظـــر الوجه نفسه باستخدام بعض وسائل التجميل وإضافة بعض الرتوش هـــنا وهـــناك ؟ ولكـــن الأكثـــر لفتا للنظر، التغير المدهش الذى طرأ على

الأجزاء الأخرى من الزى، وعلى الأخص ظهور البنطلون وشيوعه شيوعا كبيراً بين الفتيات والسيدات من مختلف الأعمار إلا المتقدمات فى السن.

لا يجب أبداً أن نستهين بشيوع ارتداء النساء للبنطلون في مصر. فأنا مازلت أذكر بوضوح، إذ لا يعود هذا إلى أكثر من عشرين عاماً، كيف كان ارتداء المصريات للبنطلون أمراً نادرا جداً، بل وكان يعتبره الكثيرون خروجا عن اللياقة والحشمة الواجبة. كان ارتداء الثوب الفضفاض هو المتوقع من المرأة، واقترن البنطلون فى الذهن بالذكورة. بل لقد ظل هذا التمييز هو الشائع فى الغرب حتى الستينيات، حتى لقد استخدمت بعض الشعوب الأوروبية فى بعض تعبيراتها الدارجة ارتداء البنطلون كرمز لصاحب السلطة الحقيقية فى الأسرة. كان هذا التحول فى مصر فى النظرة إلى البنطلون أمراً مهما إذن، إذ اقترن بدرجة لا يستهان بها من زيادة تحرر المرأة، وزيادة اشتراكها فى الحياة العامة وممارستها، أكثر فأكثر، لنفس الأعمال التى كانت من قبل مقصورة على الرجال.

هذا الانتشار للمرأة المصرية، وزيادة نسبة النساء بين رواد المعرض والمشتركين فى مختلف الأنشطة الدائرة فيه، من بيع وشراء، ومساهمة فى الندوات، والقيام بالكثير من الأعمال اليدوية، كالتنظيف وكنس الشوارع وتوزيع الإعلانات، مما كان مقصورا على الرجال منذ بضع سنوات، هو أيضاً من الأشياء اللافتة للنظر فى معرض الكتاب فى السنوات الأخيرة. وعندما يزيد العدد يقل الخجل، وتزيد درجة الشجاعة التى تشعر بها المرأة، ويعتريها شعور أقوى بالثقة بالنفس، وتصبح أكثر انطلاقا وحرية فى التعبير عن نفسها، مما يظهر ليس فقط فى الكلام والحركة بل وحتى فى أسارير الوجه.

من الملاحظ أيضاً ما طرأ من تغير على بعض أنواع السلوك من جانب الشبان من الذكور مما قد يفسره إلى حد ما هذا التحرر الذى طرأ على الفتاة المصرية. هل هذا الحضور الأقوى والانتشار الأوسع من جانب الفتيات المصريات هو الذى يفسر هذا الاهتمام الأكبر الذى يبديه الشبان المصريون بمظهرهم وزيادة عنايتهم بطريقة قص وتصفيف الشعر ودرجة لمعانه ؟ إن جرأة مجموعات الشباب المصرى من الذكور على مفاتحة مجموعات الفتيات المصريات بالكلام أو إلقاء عبارات المجاملة السريعة، ناهيك عن المغازلة الصريحة، مازالت محدودة جداً، على الأقل فى هذه

الشريحة الاجتماعية المنتشرة فى معرض الكتاب، ولكن ليس من الصعب عليك أن تلاحظ من باب خفى إحساس مجموعات الشبان الذكور بوجود مجموعة أو أكثر من الفتيات على بعد أمتار قليلة منهم، أو أن تلاحظ كيف أن إحساسهم بوجود الفتيات عن قرب كان له أثر لا شك فيه، ليس فقط فى حرصهم على أن يظهروا بالمظهر المناسب، ولكن أيضاً فى نوع ما يصدر عنهم من كلام قد يصل إلى سمع الفتيات.

هل بمثل هذا يمكننا أيضاً أن نفسر ظهور نوع جديد من الدعاة الدينيين من نوع عمرو خالد مثلا ؟ دعاة أكثر " عصرية " بأكثر من معنى، سواء فى المظهر العام ونوع الملابس التى يرتدونها، أو فى طريقة الحديث بل وحتى فى الموضوعات التى يختارون التركيز عليها فى الدعوة الدينية وطريقة شرحهم لها. لقد صادفت فى جولتى بالمعرض مكتبة يقتصر البيع فيها على كتب وأشرطة عمرو خالد مما يكفى للتدليل على مدى شعبيته، وعلى غلاف كل كتاب صورة كبيرة للمؤلف رأيت فيها وسامة واضحة (أو على الأقل ما يمكن أن يعتبره كثيرون وسامة واضحة) وأناقة ملحوظة، مما شجعنى على اتخاذ خطوة أخرى وهى أن أشترى بعض هذه الكتب (الصغيرة والزهيدة الثمن) وأن أقرأها لأعرف ما إذا كان فى محتوى الكتب وطريقة تناول الموضوعات الدينية فيها ما يتفق مع صورة المؤلف وشعبيته، ومع ما لاحظته من زيادة التحرر لدى النساء المصريات اللاتى سمعت أن فيهن كثيرات يحملن إعجابا فائقا بطريقة عمرو خالد فى الدعوة الدينية. فماذا وجدت ؟.

فى كتاب بعنوان " محبة الله " وجدت المؤلف يقول :

" أذكر شابا صغيرا (١٨ سنة تقريبا) ذهب إلى أحد العلماء وقال له :

" أنا على علاقة بفتاة كذا، ويحدث بيننا كذا وكذا، فهل إذا تركتها يرضى عنى ربى ؟ ".

فقال له: " يا بنى، إذا فعلت ذلك فلن يرضى عنك فقط، ولكنك سوف ترتفع مكانتك عنده جداً " وقد أقسم لى وقال : " عندما ذهبت إلى منزلى فكلمتها فى التليفون، وقلت لها :

" لن أكلمك مرة أخرى، لأن الله أغلى عندى من أى شىء آخر " وقال لى :

" لقد أنهيت المكالمة وأنا مسرور، وأحسست فى صدرى بشىء، وكأنه يقال لى: سنبدلك حباً بحب " (ص ١٥).

يلفــت النظـــر أيــضاً فـــى هذا الكتاب كثرة استخدامه لكلمات الحب والـــشوق، فى حديثه عن محبة المسلم لله، وهى كلمات لابد أن كان معناها فـــى أول عهـــد الناس بالإسلام مختلفا بعض الشيء عن معناها الآن، بعد شـــيوع اســـتخدامها للتعبيـــر عن مشاعر مختلفة تماماً فى الكتب والأفلام والأغانـــى، ممـــا يجعل استخدامها الآن يوحى بمعان عصرية أكثر جاذبية للجـــيل الجديد من الشبان والشابات، ولكنها قد تبعد عن المعانى التى يرمى إليها عادة الدعاة الدينيون.

من الواضح أن هذا الجيل من الشبان والشابات قد فعل كل ما يستطيع للتوفـــيق بـــين تقاليد الأسر التى نشأوا فى ظلها ومتطلبات الحياة العصرية، فحققوا فى ذلك درجات مختلفة من النجاح فى الزى، إذ جمعت الفتيات بين الحجـــاب على الرأس (بعد تطويره وتجميله) وبين الملابس العصرية فيما عـــدا ذلك. وفى التعبير عن مشاعرهم الدينية حاولوا بقدر الإمكان الجمع، على طريقة عمرو خالد، بين الالتزام بشعائر الدين والاستمتاع بالحياة، بقدر ما تسمح لهم ظروفهم المادية. وهم يريدون أن يحققوا طموحاتهم فى التقدم المـــادى، الـــذى لم يحقق مثله آباؤهم وأجدادهم، والذى تلح وسائل الإعلام الحديـــثة على ضرورته ومزاياه، مع الاحتفاظ بقدر الإمكان بولائهم لتقاليد آبائهم وأجدادهم.

صادفت أيضاً فى سيرى، مكتبة مدهشة لم أكن رأيتها ولا سمعت عنها مـــن قبل اسمها " مكتبة جرير ". دخلتها فإذا بكل ما تعرضه للبيع من كتب مـــن منشورات هذه المكتبة نفسها، وكان أول ما لفت نظرى فى هذه الكتب المـــستوى الفاخر لطباعتها، وأناقة الغلاف وجودة الورق. ولكن كان الأهم من ذلك موضوعات هذه الكتب. فكلها تقريبا يدور حول " النجاح فى الحياة " بالمعنـــى الدنـــيوى البحت للنجاح. رأيت من بين هذه الكتب مثلا، ترجمة لذلك الكتاب العتيد الذى سمعنا عنه لأول مرة فى أواخر الأربعينيات، عندما بدأت الثقافة الأمريكية، بل وكل شيء أمريكى - بغزو حياتنا - وهو كتاب " كـــيف تكـــسب الأصـــدقاء وتؤثـــر فـــى الناس ؟ " لمؤلفه الأمريكى ديل كارينجى، والذى قيل لنا وقتها إنه نجح نجاحا هائلا فى العالم بأسره، وبيعت مـــنه ملايـــين النسخ بمختلف اللغات. كان بعضنا يتندر على الكتاب وقتها ويثير السخرية منه لما يحتويه من تشجيع على النفاق والكذب لمجرد كسب مـــا يـــسمى بـــ"الأصدقاء"، ومن فهم ضيق جداً لمعنى النجاح يقصره على

النجاح المادى البحت مما يتطلب نوعا معينا من " التأثير فى الناس ". ها قد وصـل الكـتاب إذن، بعد أن كانت قراءته مقصورة على حفنة صغيرة من المثقفـين المـصريين القـادرين على اكتشاف خدعته، إلى أيدى الجماهير الغفيـرة مـن المصريين، المتعطشين لهذا النوع بالذات من النجاح، والذين خـضعوا لعدة سنوات لتأثير التليفزيون والمسلسلات الأمريكية، أو المتأثرة بها، مما يؤهلهم لفهم رسالة هذا الكتاب وأمثاله بسهولة.

أمـثال هـذا الكـتاب تملأ رفوف مكتبة جرير بأسرها، وها هى أمثلة لعناوينها التى حرصت على تدوينها، إذ إنها تلخص فلسفة كاملة للحياة :

" كيف تتخلص من القلق وتبدأ الحياة "، " إذا كان النجاح لعبة فهذه هى قوانينها "، " كيف تتمتع بالثقة والقوة فى التعامل مع الناس "، " اكتشف القائد الـذى بـداخلك "، " الـتغلب على القلق " (بالتعاون مع الجمعية الأمريكية لأمراض القلق والخجل).

" توقـف عـن الـشكوى وابدأ النجاح "، " العادات السبع للإقدام على التغييـر بـشجاعة "، " اهتم بإنجاز ما تريد قبل الغذاء" (تأليف.. المدرب الأول فـى أمـريكا على فن البيع).. إلخ. وكلها كتب مترجمة عن مؤلفين أمريكيين، وإن كانت الصفحة الأولى تبدأ بعبارة "باسم الله الرحمن الرحيم".

إلـى جانـب مكتبة جرير مباشرة مكتبة أخرى تبيع أسطوانات الليزر الحديـثة المعدة للاستخدام عن طريق الكمبيوتر وتحتوى على مختلف أنواع الـدروس للـشبان الطامحين إلى اكتساب مهارات جديدة تساعد على زيادة الـدخل. ولفـت نظرى فيما تعرضه هذه المكتبة علبة كبيرة جذابة الألوان، رسمت عليها صورة فتاة محجبة وكتب إلى جانبها " نوران تتعلم اللغات "، فهـى إذن تحتوى على هذا النوع من أسطوانات الكمبيوتر، والأمل هو أن تلفـت نظـر هذا النوع من الشباب بالضبط، من هذه الشريحة الاجتماعية بالذات، التى تميل إلى إطلاق اسم مثل " نوران " على بناتها.

هـذه المحاولة للتوفيق بين العصرى والتقليدى، الوافد والموروث، تجد مظاهـر لها فى كل مكان فى معرض الكتاب. فحتى المكتبات المتخصصة فـى الكـتب الدينية تجد فيها إلى جانب الكتب التى تشرح الشروط الواجب توافـرها فى أداء الشعائر الدينية، رفوفا كاملة مخصصة للأجزاء المختلفة من كتاب " سلاح التلميذ " المعد لمساعدة التلاميذ على اجتياز الامتحان فى مخـتلف المـواد، ومـوائد طويلة عليها عدد لا يحصى من روايات الجيب

المترجمة، صغيرة الحجم وزهيدة السعر، والتى تحمل عناوين مثل " رجل المستحيل "، أو " عودة الشر " أو " سر الشحنة المزيفة ".. إلخ.

* * *

من الواضح جداً لأى زائر لمعرض الكتاب فى مصر فى السنوات الأخيرة أن الجيل الجديد من هذه الشريحة الاجتماعية التى تملأ شوارع المعرض ومكتباته يتنازعه ميلان قويان، أحدهما إلى كتب الدين والتراث، والآخر إلى الكمبيوتر واللغات الأجنبية، وقد اكتشف التجار هذه الحقيقة قبلنا جميعا فحاولوا بقدر الإمكان الإفادة منها فى زيادة أرباحهم، وها هم يملأون صالات المعرض بخليط مما يمكن أن يشبع هذا الميل أو ذاك. ومهما ركز أحد هؤلاء التجار على إشباع أحد هذين الميلين، ربما بسبب ميوله الشخصية أو تاريخه، فإنه لا يستطيع مقاومة إضافة بعض الكتب أو السلع التى تشبع الميل الآخر أيضاً. تجد هذا مثلا فى الصالة الكبيرة المخصصة للكمبيوتر وكل ما يتعلق به، حيث يفاجئك لدى دخولك من الباب من يوزع عليك منشورات تشرح لك طريقة الحصول على لوازم الكمبيوتر بالتقسيط، أو تقدم لك عروضا ميسرة للحصول على " أقوى القواميس الإلكترونية "، بالنقد والتقسيط على اثنتى عشرة دفعة شهرية، ولكن هناك أيضاً منشورات للدعاية لأسطوانات سجلت عليها أحاديث دينية من مختلف الأنواع. يجرى كل ذلك بينما تنبعث من جهاز للكمبيوتر، وضع فى مدخل الصالة مباشرة، موسيقى عالية للغاية، فإذا التفت إلى الشاشة رأيت صورا لراقصات خليعات، تتتابع الواحدة منهن بعد الأخرى، على سبيل المزيد من الدعم لتسويق كلا النوعين من المنتجات، الموروثة والوافدة. على بعد خطوات قليلة من هذا الكمبيوتر شاهدت فتاة محجبة تقوم بتوزيع منشورات تحتوى على قواعد التقسيط، وهى تكاد تموت خجلا من اضطرارها للوقوف فى هذا المكان وسط كل هؤلاء الشبان المزدحمين حول الكمبيوتر الذى تتتابع هذه المناظر على شاشته.

(١٠)

الاغتراب

-١-

كلـــنا جرّب الشعور بالغربة (أو الاغتراب)، وعانى منه فترة قصيرة أو طــويلة، إذ يجد المرء نفسه فى بلد غريب لا يعرف فيه أحداً (أو على الأقــل لا يعرف فيه أحدا معرفة حميمة)، ووسط أناس لا يعرفون لغته (وقـــد لا يعرف هو أيضاً لغتهم)، ولهم عادات جديدة عليه ولا يفهم مغزاها بالضبط.

كلـــنا يعـــرف كم هو ممضّ هذا الشعور بالغربة، الذى قد يكون مؤلما لدرجة يصعب احتمالها. ولكن ماذا عما يمكن أن يشعر به المرء من غربة (أو اغتراب) وهو قابع فى وطنه لم يغادره، ووسط أهله وعشيرته ؟.

مـــا أصل هذا الشعور بالاغتراب الذى قد يعترى المرء دون أن يغيّر مكانه ؟ لابد أن يكون أصله أن المكان نفسه قد تغيّر، وأن الوطن لم يعد هو نفـــس الـــوطن، والـــناس من حوله قد طرأت تغيرات مهمة على سلوكهم وعـــاداتهم لـــم يعد معها يشعر بالألفة القديمة، وأصبح يشعر بأنه لا يفهمهم وبأنهم هم أيضاً لا يفهمونه.

لقد اعترانى منذ فترة ليست بالقصيرة شعور كهذا الشعور بالاغتراب، وأنـــا بـــاق فـــى مصر لا أتركها. وخامرنى أيضاً شك قوى بأن كثيراً من أصدقائى ومعارفى، ومن ثم كثيرين أيضاً غيرهم من المصريين، لابد أنهم يعانـــون من نفس الشعور. كان لابد إذن أن أتساءل عما يمكن أن يكون قد حـــدث خلال السنوات الأخيرة، وكان من شأنه خلق شعور قوى بالاغتراب لـــدى عدد كبير جداً من المصريين، وليس فقط من المثقفين، وإن وجد غير المثقفين صعوبة أكبر فى التعبير عما يدور فى نفوسهم بالضبط.

لـــم أجد من الصعب تحديد كثير من التغيرات المهمة التى طرأت على حياتـــنا الـــسياسية والاجتماعـــية والثقافية والتى وصفت بعضها فيما تقدم، ويمكـــن أن تكـــون مسئولة عن هذا الشعور بالاغتراب، ولكنى سرعان ما تبيـــنت أن الأمـــر أقدم مما كنت أظن، فالشعور بالاغتراب ليس وليد بضع سنوات، بل قد يرجع إلى بداية عهد الرئيس حسنى مبارك منذ ٢٦ عاماً. ثم تـــساءلت : وهـــل يمكـــن أن نعفى عقد السبعينيات، الذى حكم فيه الرئيس السادات، من هذه التهمة ؟ بل قلت لنفسى إننا إذا أردنا الإنصاف التام يجب أن نعـــود إلـــى بداية عهد الثورة فى ١٩٥٢، فهنا لابد أن نعثر على بداية الشعور بالاغتراب، وإن كان الاغتراب طوال الخمسة والخمسين عاماً التى انقـــضت علـــى قيام الثورة، قد اختلف سببه وتفاوتت حدّته، واختلفت أيضاً الشرائح الاجتماعية الأكثر معاناة منه، بين مرحلة وأخرى منذ ذلك الوقت.

* * *

لم يكن غريبا أن يبدأ هذا الشعور بالاغتراب بقيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فالحياة السياسية والاجتماعية ظلت فترة طويلة قبل الثورة لا يطرأ علـــيها مـــثل هـــذا التغيـــر العنيف. ظلت الوجوه التى تتداول إدارة الحياة السياسية فى مصر هى هى بلا تغير يذكر طوال الثلاثين عاماً السابقة على الثورة. فإذا مات الملك حل محله ابنه، وإذا مات رئيس أكبر حزب شعبى (الـــوفد) حـــل محلّه أقرب أتباعه إليه. وظل الاقتصاد يدار لمصلحة الدولة الأجنبـــية التـــى تحتل البلاد، فإذا رحل جنودها عن القاهرة لتقليل الاحتكاك بالـــشعب، ربـــضوا على طول قناة السويس. كما ظل المجتمع يجلس على قمـــته مـــلاّك الأراضـــى الكـــبار، وفى أسفله ملايين المستأجرين الصغار لـــلأرض الـــزراعية والعمـــال الزراعيين الأجراء، وبينهما طبقة متوسطة صـــغيرة كانت عاداتها وقيمها عند قيام الثورة فى منتصف القرن لا تختلف كثيرا عما كانت عليه فى بدايته.

نعـــم لقد استقبلت ثورة يوليو بالترحيب الشديد من الغالبية الساحقة من الـــشعب المـــصرى، الذين كانوا يتشوقون إلى من يخلّصهم من ملك فاسد، واحـــتلال أجنبـــى، ونظـــام إقطاعى مستغل، وحياة سياسية عقيمة، وركود اقتـــصادى طـــويل. وسرعان ما أثبت رجال الثورة أن هذا هو بالضبط ما

يـــنوون فعلـــه، بل وأظهروا ما يدل على أنهم قادرون على ذلك. ولابد أن الغالبـــية العظمى من الفلاحين والعمال ومن المتبطلين وأشباه المتبطلين عن العمل قد شعروا وكأن الوطن قد عاد إليهم بعد أن كان مسلوبا منهم وكانوا كالغرباء فيه. ولكننا لابد أن نلاحظ أنه فى غمرة كل هذا الحماس للثورة بدأ شـــعور قـــوى بالاغتراب يعترى بعض شرائح المصريين بمجرد قيام ثورة يوليو. قد لا يبدو لنا مهما، لا الآن ولا وقت قيام الثورة، ما لابد أن اعترى أفـــراد الأسرة المالكة من أمراء وأميرات وحاشية الملك ووثيقى الصلة بهم من رجال القصر وكبار الضباط، من مشاعر الذل والخوف وما تعرضوا له مـــن امتهان داخل الوطن ومن تشرد خارجه. قد يبدو هذا أمرا قليل الأهمية بالنظر إلى حتمية حدوثه فى بلد يريد أن يبدأ صفحة جديدة من حياته، ولكن كانت هناك أيضاً مشاعر الاغتراب لدى شريحة من المصريين أقوى وطنية مـــن أفـــراد الأســـرة المالكة وحاشيتهم، وأقصد بها شريحة المسيّسين من المـــصريين الـــذين كانـــوا قد تجاوزوا الأربعين من العمر عند قيام الثورة وتعلقت قلوبهم بزعامة رجال من نوع سعد زغلول ومصطفى النحاس، بل وربما اشتعل حماسهم فى صباهم لثورة ١٩١٩، ولا يزالون يذكرون بشغف أغانـــى ســـيد درويش وأم كلثوم وعبد الوهاب القديمة، وشهدوا مسرحيات يوسف وهبى ونجيب الريحانى التى تسخر من التناقضات الطبقية الصارخة ولكن دون أن تدعو إلى الثورة عليها.

فوجـــئت هـــذه الشريحة من المجتمع المصرى، التى قد تكون صغيرة الحجـــم حقـــا ولكنها كانت تضم نسبة لا يستهان بها من المثقفين فى مطلع الخمـــسينيات، بمجموعة من الضباط صغيرى السن، يتسلمون مقاليد الحكم مـــن رجـــال أكبـــر سنا منهم بكثير، وأطول خبرة وأوسع ثقافة (من نوع مـــصطفى الـــنحاس وإبراهيم عبد الهادى ومكرم عبيد وعلى ماهر وحسين سرى ولطفى السيد وإسماعيل صدقى.. إلخ). نعم، لا شك أن معظم هؤلاء كانوا على استعداد لمهادنة الإنجليز أكثر من اللازم، وأكثر استعدادا لخدمة مصالح كبار الملاك الزراعيين منهم للعمل على الارتقاء بعامة المصريين، ولكن معظمهم أيضاً لم يكن ليشك أحد فى وطنيتهم، وكثيرون منهم اشتركوا وكافحـــوا مـــع زعماء ثورة ١٩١٩، وكلهم كانوا على دراية بتاريخ مصر ومشاكلها بدرجة أكبر من دراية هؤلاء الضباط.

كان هذا وحده كفيلا بإثارة شكوك هذه الشريحة من المثقفين المصريين وتخفيف حماسهم للثورة. ثم تأكدت هذه الشكوك يوماً بعد يوم وخفت الحماس أكثر فأكثر عندما شاهدوا كيف تعامل هؤلاء الضباط مع زعماء الفترة السابقة، بل ومع التاريخ المصرى بأسره. أخذ هؤلاء الضباط، مع مرور الوقت، يعاملون ما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليس على أنه بداية مرحلة جديدة من مراحل التاريخ المصرى بل على أنه انقطاع شبه تام عما سبق وبداية لتاريخ جديد، بل وبذلت محاولات متعمدة لمحو ذاكرة المصريين بما كان قبل هذا التاريخ. أخفيت عن عمد صور الزعماء السابقين على الثورة ولم يعد يأتى ذكر لهم فى الصحف، كما منعت أى أخبار أو صور تتعلق بالأسرة المالكة، ومنعت بتاتا أى أغان تقترن فى أذهان الناس بمناسبة من المناسبات وثيقة الصلة بذلك العهد (الذى سمى باستمرار بالعهد البائد)، بل ومنعت حتى أغان وطنية قديمة إذا لم يعتبرها النظام الجديد " ثورية " بدرجة كافية.

كان ما حدث فى ٢٣ يوليو يسمى فى البداية مجرد " حركة " وأحيانا "حركة مباركة "، ثم خطر ببال الضباط أن يسمى هذا الذى حدث " ثورة "، وترسخ هذا الاسم إلى الأبد، وقبله معظم المصريين على أساس أن ما قد يكون قد بدأ كمجرد " حركة " قد تحول إلى " ثورة " بسبب عمق وأهمية ما اتخذته هذه الحركة من إجراءات وما أجرته فى المجتمع من تغييرات. ولكنى لا أشك فى أن هذه الشريحة التى أتكلم عنها من المثقفين المصريين، كانوا فى ١٩٥١ أكبر سنا من أن يخفى عليهم الفارق بين ثورة عامة اجتاحت مختلف الفئات والطوائف والطبقات فى مصر فى ١٩١٩، وبين حركة قام بها عدد محدود من الضباط فى يوم وليلة، ونقلت إليهم مقاليد الحكم فى فترة لا تزيد على أربعة أيام.

لابد أن هذه الشريحة من المثقفين المصريين قد ساءها أيضاً أن تسمع أغانى جديدة تمجد هؤلاء الضباط، وتذكر بعضهم بالاسم مقترنا بأوصاف لا تختلف عن الأوصاف التى كانت تطلق على الملك المخلوع، وأن ترى اشتداد ساعد قوى الاستبداد، وانهزام تلك القلة من الضباط الذين نادوا بالديمقراطية، فزاد شعورهم بالمرارة إزاء اختفاء الزعماء القدامى الذين كانوا يسمحون على الأقل بدرجة لا يستهان بها من حرية التعبير عن الرأى. لابد أيضاً أن كان مما زاد شعور هؤلاء المثقفين بالاغتراب ما رأوه

من طريقة معاملة الضباط الجدد للمثقفين المصريين بوجه عام. كان منطق هـؤلاء الضباط من البداية، الذى لم يحاولوا إخفاءه بل وبدوا فخورين به، أنهم ضد " التفلسف " وأن المهم هو " العمل " لا " الكلام ". كانوا يسخرون مـن رجال العهد البائد لأنهم كانوا يجيدون الكلام ولكنهم لا يصنعون شيئاً، بينما هـم (أى الضباط الجدد) قادرون على تحويل الأفكار والآمال إلى قوانين بين يوم وليلة، فيغيرون بها واقع الشعب المصرى ويحسنون أحواله. هكـذا قضى بقانون بسيط على ما كان يقسم المجتمع المصرى إلى طبقات، بإلغـاء الألقاب من باشوية وباكوية، وأصبح كل مصرى يخاطب بـ" السيد فـلان "، دون اعتبار لأصله أو وظيفته أو أملاكه. لقد استعانت الثورة من البداية ببعض أساتذة الجامعات، فعهدت إليهم بالوزارة، ولكن ما كان أسرع استغنائهم عـن أسـاتذة عيّـنوا على سبيل الخطأ كوزراء، ثم ظهر أنهم " يتفلـسفون " أكثر من اللازم، بطيئو الحركة، وكثيرو التساؤلات. لقد بقى بالطـبع بعـض أسـاتذة الجامعات يتعاونون مع الضباط حتى أصبحوا مع مـرور الوقت جزءا لا يتجزأ من النظام، ولكنهم كانوا من نوع معين ليس بالـضرورة الأكثر تمتعا باحترام زملائهم الجامعيين. وكان هذا بدوره مما قـوى الـشعور بالاغتـراب لدى الجامعيين الأقل استعداداً لمداهنة الحكام، والأقل لهفة على الحصول على منصب كبير.

هكذا فتح النظام الجديد موضوع التمييز بين " أهل الثقة وأهل الخبرة "، إذ قـال المتكلمون باسم النظام أن الثورة تحتاج إلى " أهل الثقة " أكثر مما تحـتاج إلـى " أهل الخبرة "، أو بعبارة أخرى، إذا كان الخبير أو العالم أو المثقف " غير متعاون "، فالأفضل منه الأقل خبرة والأقل علما وثقافة مادام " علـى استعداد للتعاون ". كان هذا تعبيرا آخر عن تفضيل التغيير السريع، حتـى ولو لم يعتمد على مبررات كافية، وكان هذا بالضرورة مصدرا من مـصادر الشعور بالاغتراب لدى المثقفين الذين لا يرون داعيا للتعجل فى أمور تتعلق بجوانب هامة من حياة المجتمع، كالتعليم أو السياسة الاقتصادية أو تتعلق بالثقافة نفسها.

كـم كان قويا، بلا شك، الشعور بالاغتراب لدى رجال مثل طه حسين وتوفـيق الحكـيم وحسين فوزى، بل وحتى لدى بعض الأدباء الأصغر سنا كنجـيب محفـوظ، عندما رأوا النظام الجديد يعين ضابطا أديبا هو يوسف الـسباعى كمسئول عن المجلس الأعلى للآداب والفنون والعلوم الاجتماعية،

فـــوجد هـــؤلاء أنفـــسهم، وهـــم يضعون أسس السياسة الثقافية فى مصر، مرءوســـين لـــرجل أصغر سنا منهم بكثير، وأقل منهم مكانة كأديب، ولكنه أكثر تفهما لأغراض النظام وأسرع فى اتخاذ القرارات.

لـــم يكـــن هـــؤلاء المـــثقفون الذين أصابهم " الاغتراب " أقل حماسا بالـــضرورة لمـــا كان يتخذه النظام الجديد من إجراءات لإصلاح الاقتصاد وتنمية الصناعة أو إخراج الإنجليز. فالشعور بالاغتراب قد يوجد وقد يكون قـــويا للغاية حتى مع وجود التعاطف مع أهداف النظام. فالمشكلة هنا ليست فى أن هؤلاء المثقفين كانوا يعتبرون النظام " غير وطنى " ولكن أنه لم يكن فى حاجة إليهم، وأنه جعل من الواضح جداً لهم أنه ليس فى حاجة إليهم. لقد ســـمعت أحد كبار المثقفين اليساريين فى مصر يقول فى أوائل الستينيات : " المـــشكلة مع عبد الناصر أنه لا يسمح لنا بأن نموت من أجله ! ". ولكن الأمـــر كان أسوأ من ذلك مع بقية المثقفون اليساريين الذين وضع كثيرون منهم فى السجن لمدة خمس سنوات (٥٩ ــ ١٩٦٤) فى نفس الوقت الذى كانت تصدر فيه القوانين الاشتراكية الشهيرة، ومن ثم عانى هؤلاء المثقفين ليس فقط اغترابا نفسيا بل واغترابا ماديا كذلك. وقد انتهى الاغتراب المادى بإخـــراجهم مـــن السجن فى ١٩٦٤، دون أن يضعف شعورهم بالاغتراب النفسى.

* * *

عندما أعلن النظام اكتشافه المفاجئ فى منتصف الخمسينيات بأن هوية مـــصر الحقيقـــية هى " الهوية العربية "، لم أجد ولا وجد الشباب المصرى المهـــتم بالسياسة والذى كان فى مثل سنى، أى غضاضة فى هذا. فلم لا ؟ نحـــن مـــصريون بالطبع ولكننا أيضاً عرب. هذا الاكتشاف لانتماء مصر العربى بدا لنا وقتها ليس فقط شيئا معقولا جداً (إذ كانت الحجج التى تدعمه مقـــنعة تمامـــاً) ولكـــنه بدا لنا أيضاً شيئا جذابا للغاية. إذ من الممكن عن طـــريقه أن تتضاعف قوة مصر، بإضافة قوة العرب الآخرين، وتتضاعف فرصها للتنمية، بإضافة ثروة العرب من المواد الأولية وأسواقهم، كما تنمو بها قوة مصر فى المساهمة مع الدول الطامعة فيها. لم يكن من الصعب إذن علـــى جيلـــى أن يعـــيد تعريف " القومية " بحيث تصبح أوسع من الوطنية المصرية، وأن يشتعل حماسنا إذا سمعنا أغانى " للوطن الأكبر "، وأن نهتف

للـــوحدة العـــربية " مـــن المحـــيط إلى الخليج ". بهذه الروح قبلنا بالفرح والتـــرحيب الإعلان فى أوائل ١٩٥٨ عن اتحاد مصر وسوريا وتكوين ما سمّى بالجمهورية العربية المتحدة، فأصبحت مصر مجرد " القطر الجنوبى " من هذه الجمهورية، وأضيفت نجمتان إلى العلم الجديد الذى كانت الثورة قد أحلته محل العلم الأخضر ذى الهلال والنجوم الثلاثة، والذى كنا نقف لتحيته ونحـــن أطفال. قبلنا الوحدة مع سوريا، وقبلنا تغيير اسم الوطن وشكل العلم عـــن طـــيب خاطر، ولكنى أشك جداً فى أن هذا كان هو نفس شعور الجيل الأكبـــر منا سنا من المثقفين : جيل نجيب محفوظ وفتحى رضوان، ناهيك عن جيل طه حسين وتوفيق الحكيم وعباس العقاد.

لم يكن أى رجل من هؤلاء ليعترض على القول بأن مصر عربية، ولا علـــى القـــول بمزايا الوحدة العربية من كافة النواحى، ولكنى أزعم أن هذا الإعـــلان المفاجئ عن اكتشاف هوية مصر العربية قد أصاب هذه الشريحة الأكبـــر سنا من المثقفين المصريين بشعور قريب من الشعور بالاغتراب، خاصة وهم يرون التغير الذى طرأ على اسم الوطن نفسه.

هـــل مـــشاعر مـــن هذا النوع هى التى أدت بنجيب محفوظ إلى اتخاذ منحى مختلف تماماً فى الكتابة ابتداء من أوائل الستينيات، حيث شرع يكتب قصـــصا رمـــزية لا يمكن فهم مغزاها فيما يتعلق بما يجرى من أحداث إلا بالتخمـــين ؟ علـــى أى حـــال لقـــد أفصح توفيق الحكيم عن رأيه فى نظام الخمـــسينيات والستينيات بالكتاب الذى نشره فى أوائل السبعينيات بعنوان " عـــودة الوعـــى "، ونـــشر رأيه فى عروبة مصر بصراحة بعد ذلك ببضع سنوات.

* * *

بوقـــوع هـــزيمة ١٩٦٧ عمّ الاغتراب الجميع، فلم يعد مقصورا على شـــريحة مـــن المثقفـــين بـــل شمل الشعب المصرى كله : المثقفين وغير المثقفـــين، الأجـــيال الكبيـــرة والـــشابة، الرجال والنساء، المسيّسين وغير المسيّسين. لماذا بالضبط ؟.

لقـــد صـــحا المـــصريون كلهم فجأة على سؤال يلحّ على أذهانهم ولا يستطيعون التخلص منه : هل كان كل ما حدث منذ ١٩٥٢ مجرد خدعة ؟

هل كان " بناء جيش قوى " كذبة ؟ هل كان الصاروخان المسميان " القاهر " و " الظافر "، واللذان عرضا على الناس فى آخر عرض عسكرى، مجرد نكتة سخيفة ؟ هل كان كل الكلام عن تحرير فلسطين لمجرد التضليل؟ وما فائدة كل ذلك الكلام عن القومية العربية والوحدة العربية، إذا كان هذا هو حجمنا الحقيقى سواء مع بقية العرب أو غيرهم ؟.

أما إعلان جمال عبد الناصر فى التليفزيون أنه يتحمل مسئولية الهزيمة ومن ثم يتنحى عن الحكم ويترك مكانه لزكريا محيى الدين، فقد أصابنا بالحزن بالطبع، ولكن لمجرد أنه يتضمن الإقرار بالهزيمة، أما خروج الجماهير لمطالبته بالبقاء وعدم التنحى، فلم يصدق معظم الناس (وأنا منهم) أنه ليس من صنع الحكومة نفسها.

كان من المحتم بعد هذا أن يتكرر على أسماعنا، بشكل ممل وثقيل الوطأة على النفس، شعارات جديدة من نوع " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة " أو أن " ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة "، فزادت هذه الشعارات من شعورنا بالاغتراب، وزادته أيضاً تسمية ما حدث " بالنكسة ". ولم ننخدع بمحاكمة المسئولين عن الطيران، ولا اعتبرنا أن " عبد الحكيم عامر " الذى انتحر فى سجنه (والذى ترددت بين الناس إشاعة أنه انتُحر بضم التاء) هو المسئول الحقيقى عما حدث، ولا علقنا آمالا كبيرة على ما سمى بـ" حرب الاستنزاف ". نعم، لقد شيعت جنازة جمال عبد الناصر برهبة واحترام غير معهودين فى التاريخ المصرى، وخرجت أعداد غفيرة لتوديعه، بتلقائية وإجلال حقيقى لم يحظ به إلا رجال معدودون فى التاريخ المصرى، من نوع سعد زغلول، قبل عبد الناصر، ومصطفى النحاس وأم كلثوم اللذين توفيا بعده. ولكن الشعب المصرى فى خروجه لتوديع عبد الناصر كان يودّع فى الأساس فترة حافلة بالآمال التى لم تتحقق، ويذرف الدموع على ما حدث لوطن أصبح يشعر بأنه غريب فيه.

ـ٢ـ

لم يشعر الشعب المصرى بأى تعاطف إزاء حلول الرئيس الجديد أنور السادات فى ١٩٧٠، محل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، إذ لم يكن الناس يعتبرون أنور السادات رجلا مهما طوال الأعوام الثمانية عشر التى انقضت على قيام ثورة يوليو، ولعله كان يعتبر بين الضباط الاثنى عشر

الذين قاموا بالثورة، أقلهم شأنا وأخفهم وزنا، ربما باستثناء واحد هو حسين الشافعى، الذى لم يعهد إليه عبد الناصر فى حياته بمهمة ذات شأن، بينما كان يعهد لأنور السادات بمهام تتطلب قدرة على الخطابة أكثر مما تتطلب حنكة سياسية أو شجاعة شخصية. كان هناك بالطبع اللغز الذى لم نعرف حله حتى الآن، وهو اختيار عبد الناصر للسادات نائبا للرئيس قبيل وفاته بشهور قليلة. ولكن مجرد إجماع المصريين على اعتبار هذا الاختيار "لغزا"، يفصح عن رأى الناس الحقيقى فى أنور السادات وقت اعتلائه الحكم.

لم يكن من المنتظر إذن أن يزول الشعور بالاغتراب (أو حتى أن تخف حدته) خلال السنوات الأولى من حكم السادات على الأقل. وقد عبر الناس عن هذا الشعور بعدة طرق، مرة بمظاهرات ١٩٧٢، مطالبين بالحرب لاسترداد سيناء، ومرة بتوقيع عدد من كبار الكتاب والصحفيين لعريضة، قدمت إلى السادات فى نفس السنة يطالبونه فيها أيضا بالحرب، وأثناء ذلك كان الشاعر أحمد فؤاد نجم هو والشيخ الضرير إمام يتنقلان من بيت إلى بيت بدعوات من محبيهما الكثيرين لغناء بعض الأشعار التى تمس شغاف القلب والملحنة تلحينا بسيطا للغاية ولكنه بالغ التأثير، وتدور كلها حول محنة المصريين بسبب الهزيمة المهينة، وتسخر ممن زعموا أنهم يقومون بحماية مصر وهم فى الحقيقة يسرقونها، ومن الزعم بأن المعركة لازالت مستمرة، فتتهكم بـ" الست معمع معركة ".

كان المفروض أن ينهى الهجوم المصرى على القوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وعبور القوات المصرية إلى شرق القناة، حالة الاغتراب بين الشعب والنظام، ولكن ملاحظاتى لمشاعر الناس ومشاعرى أنا الشخصية، تخبرنى بأن هذا الوفاق بين الشعب والنظام لم يستمر إلا أياما قليلة، على الرغم من أن نظام السادات استمر حتى مقتله فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ يتكلم عن الانتصار العظيم، ويصف السادات بأنه بطل الحرب والسلام، ويطلق على بعض المدن والمنشآت العامة اسم العبور أو ٦ أكتوبر. كان تفسير هذا الفشل الذريع من جانب نظام السادات فى القضاء على اغتراب المصريين هو فى الأساس التناقض الواضح بين الإنجاز العسكرى الذى تم فى أكتوبر ١٩٨١ والاستسلام السياسى الذى حدث بعده مباشرة، واستمر طوال السنين الباقية من حكم

الـــسادات. نعـــم كان من الممكن قبول القول بأن سيناء قد عادت (أو على وشك أن تعود) إلى المصريين، ولو بصورة ناقصة السيادة، ولكن هل كان كـــل مـــا نحـــتاجه لحل مشكلتنا مع إسرائيل هو أن تأخذ إسرائيل منا شيئا إضـــافيا ــ كان بيدنا من قبل ــ ثم تعيده ناقصا إلينا، فنصبح على استعداد لنسيان كل ما سبّب هذه العداوة أصلا منذ أخذت إسرائيل نصف فلسطين فى ١٩٤٨، ثـــم نـــصفها الآخر فى ١٩٦٧ ؟ استمر كلام السادات أو المتكلمين بلـــسانه عن السلام المرتقب، وعن ضرورة التخلص من " الحاجز النفسى " الـــذى يمنعـــنا مـــن الصلح مع إسرائيل، ووصفه حرب أكتوبر بأنها آخر الحـــروب، وتكـــررت إشـــارته إلى " الصديق الأمريكى "، ووصفه هنرى كيـــسنجر بـــــ" الـــصديق العزيـــز "، واستقباله فى مصر لرئيس الوزراء الإســـرائيلى أو الإرهابـــى العتـــيد مناحم بيجين، وكأنه أيضاً صديق قديم، استمرت هذه الأعمال والتصريحات توسّع حجم الفجوة بين السادات وقلوب المصريين، حتى فوجئ المصريون يوما بزيارته للقدس فى ١٩٧٧ ورؤيته علـــى شاشة التليفزيون وهو يضع باقة زهور على قبر الجندى الإسرائيلى المجهول، ثم بتوقيعه اتفاقية السلام فى واشنطن فى ١٩٧٩ على الرغم من تحذيرات مستشاريه، واستقالة وزير بعد آخر من وزرائه الذين رفضوا أن يشتركوا فى هذا العمل.

لقد بدا السادات للغالبية العظمى من الشعب المصرى مصمما على أن يـــسير فـــى الطـــريق الـــذى خطه الأمريكيون مهما كان مضادا لمشاعر المـــصريين، فلـــم يبق حوله مؤيدا، بالإضافة إلى عدد قليل من المشتغلين بالـــسياسة المـــستعدين لخدمة أى نظام، إلا عدد قليل أيضاً من كبار رجال الأعمـــال المـــستفيدين إفـــادة مباشرة من توطيد العلاقة بالولايات المتحدة، والـــذين يـــتوقعون تحقيق ثروات أكبر إذا دخلوا فى علاقات اقتصادية مع إســـرائيل. فلما استبد الخوف بالسادات إلى حد أن وضع آلافا من السياسيين والـــصحفيين والكـــتاب فى السجن فى سبتمبر ١٩٨١، تقدم من يغتاله وهو واقف فى استعراض عسكرى فى الشهر التالى مباشرة.

ولكـــن شعور المصريين بالاغتراب فى ظل حكم السادات لم يكن سببه فقـــط علاقـــته الجديدة مع إسرائيل، إذ بالإضافة إلى التغير الذى طرأ على موقـــف النظام من الإسرائيليين، طرأت تغيرات أخرى مهمة، وسريعة، لم

يعرفها الناس قط طوال العقدين السابقين، بل ولا فى سنوات ما قبل الثورة، وأضافت مصادر جديدة للشعور بالاغتراب.

* * *

لقـد فـتح أنور السادات أبوابا كثيرة كانت مغلقة فى أيام عبد الناصر، فدخل تيار التغريب إلى البيت المصرى منذ أكثر من ناحية وكثيرا ما حدث هـذا بفجاجة لم تستسغها أذواق شرائح واسعة من المصريين : من المثقفين اليساريين، ومن المتدينين، ومن أصحاب الدخول المنخفضة أو الثابتة. كل هؤلاء شعروا باغتراب فى عهد السادات يفوق ما كانوا يعانون منه فى عهد عبد الناصر. من المدهش مثلا كيف أبدى كثير من المثقفين اليساريين (أو معظمهم) استعدادهم للصفح عما تعرضوا له أيام عبد الناصر من اعتقال وفقد وظائفهم وحرمانهم من التعبير عن عقيدتهم السياسية، ولكنهم لم يصفحوا عن اتجاهات السادات الجديدة فى الانفتاح الاقتصادى ومحاباة رأس المال الأجنبى، والتراجع عن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، فضلا عن مصادقة الولايات المتحدة وإسرائيل. أما المتدينون فقد ساءهم تساهل نظام السادات مع الخارجين عن التقاليد (رغم تظاهره هو باحترامها)، كما ظهر فيما حدث من تحول فى برامج التليفزيون المصرى، وفتح الأبواب أمام أثرياء السياح العرب لممارسة نزواتهم فى أماكن اللهو بشارع الهرم. وأما أصحاب الدخول الدنيا والثابتة، ممن لم يستطيعوا تحقيق أى فائدة من التضخم الجامح الذى دخل إلى مصر فى منتصف السبعينيات، ولا من الهجرة إلى دولة من دول البترول، فقد ترحموا على عهد عبد الناصر الذى تمتعوا فيه باستقرار أكبر (بل وبتحسن) فى مستوى المعيشة وبأمل أكبر فى المستقبل.

كانت شخصية السادات تلائم تماماً هذا الاتجاه المفاجئ نحو " تغريب مصر ". كان منذ نعومة أظفاره شخصا مفتونا بالسلع الاستهلاكية الغربية وبالسينما الأمريكية وبكل ما يبدعه الغرب من تكنولوجيا حديثة. يشهد على ذلك عبارات كثيرة بدرت منه عن غير قصد فى كتابه عن حياته، وعن طموحاته الشخصية فى مطلع شبابه، وعن الهوايات التى كان يمارسها، وما كان يرتديه من ملابس، وطريقة معاملته للأجانب، كما تشهد عليه أقوال من شهدوا تصرفاته كلما زار دولة أوروبية أو الولايات المتحدة قبل توليه الرئاسة بزمن طويل. صحيح أن هذه الميول الشخصية لم تكن بأهمية

العوامل الخارجية التى اكتسحت مصر فى السبعينيات، حيث حل النفوذ الأمريكى محل سياسة تحاول تحقيق التوازن بين المعسكرين الغربى والشرقى، وحيث اكتسحت موجة التضخم والانفتاح مصر كما اكتسحت الجزء الأكبر من العالم، ولكن هذه الميول الشخصية للسادات ساهمت بلا شك فى اكتساب الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر سمات غير مألوفة للمصريين وغير مستساغة للغالبية العظمى منهم.

خذ مثلا ظاهرة " سيدة مصر الأولى "، التى اقتبست مباشرة من الولايات المتحدة، والتى لم تعرف مصر مثلها من قبل، لا فى العقدين الأولين التاليين للثورة ولا حتى فى العهد الملكى. كان الملك فاروق نفسه، مثلما كان أبوه، يراعى عدم ظهور صور وأخبار نساء العائلة المالكة إلا فى مناسبات نادرة، وكان المصريون، إذا رأوا هذه الصور، وشاهدوا فيما ترتديه العائلة المالكة من ملابس، وما تتزين به من مجوهرات، ما يدل على نمط الحياة الغربى الذى يعيشونه، لا يجدون الأمر غريبا على أساس أنه على أى حال طريقة حياة الملوك. ولكن أن تظهر زوجة رئيس للجمهورية ويتكرر ظهورها فى صور مماثلة، وهى تستقبل كبار السياسيين الغربيين، أو وهى ترأس الجمعيات والمؤتمرات، وتصدر التصريحات والتوجيهات، والمصريون يعرفون نشأتها الاجتماعية المتواضعة (وكذلك نشأته هو)، وحدود ثقافتها وتعليمها، فقد بدا هذا لهم ليس فقط خارجا عن المألوف، بل ويتعارض مع العادات الراسخة للعائلة المصرية. كانت زوجة الرئيس عبد الناصر أقرب بكثير، فى أذهان المصريين، إلى الصورة المتوقعة والمعقولة، لزوجة سياسى مصر، خاصة فى عهد ثورة قامت باسم الشعب كله وليس طبقه من طبقاته، وبدا كل هذا مدهشا فى نظام يدعو إلى المحافظة على " أخلاق القرية ". أما ظهور السيدة جيهان السادات فى التليفزيون أثناء مناقشة رسالة قدمتها للحصول على الماجستير، وناقشها فيها ثلاثة من كبار الأساتذة، وفى حضور رئيس الجمهورية، فقد بدا شيئاً أقرب إلى العمل المسرحى، تم الاتفاق من قبل على دور كل مشترك فيه، بغرض إضفاء ميزة إضافية إلى زوجة رئيس الجمهورية لم تكن فى حاجة إليها.

ولكن اشتداد حركة الاقتباس من الغرب فى عهد السادات، وإن كان قد ساهم فى تقوية الشعور بالاغتراب الناتج عن دخول أنماط غير مألوفة من

الاســتهلاك والعلاقات الاجتماعية، ساهم فى تقوية هذا الشعور بالاغتراب عن طريق آخر مختلف تماماً، وغير متوقع. فالإمعان فى التغريب كما ظهر فــى بعض أنواع السلوك التى تمارسها أسرة رئيس الجمهورية نفسه، وفى شــيوع أنماط استهلاكية جديدة على المصريين بسبب الانفتاح، وفيما أصبح يذيعــه التليفــزيون من برامج وإعلانات لم تكن مألوفة فى الستينيات، ولّد حركات احتجاجية فى صفوف شرائح اجتماعية هالها هذا الخروج المفاجئ عــن التقاليد، أو حاولت الاندماج فى نمط الحياة الجديدة فلم تتمكن من ذلك بــسبب انخفــاض دخلهــا وعجزها عن الانضمام إلى المستفيدين من تيار الهجــرة إلــى دول البتــرول. عبرت هذه الحركات الاحتجاجية عن نفسها بخطاب دينى يقوم على تفسير معيّن للدين يختلف عن تفسير الدين الذى ساد قــبل السبعينيات، عندما كانت الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى أقل توترا وأقــل تعرضا للاستفزاز وأكثر استقرارا ورضا بحالها. ومن بين عناصر هــذا التفسير الجديد للدين، الذى انتشر بسرعة فى عهد السادات، ميل عدد متــزايد من النساء إلى ارتداء الحجاب، أى تغطية شعر الرأس تغطية تامة ومراعاة الحشمة الكاملة فى تغطية بقية الجسم. بدأت ظاهرة التحجب بطيئة وفردية ثم تسارعت خطواتها وانتشرت حتى أصبح من الصعب على المرأة التــى تخرج إلى العمل والفتاة الذاهبة إلى الجامعة ألا تلتزم بها ولو لمجرد تجــنب القيل والقال. كما ساعد على انتشارها انتشار ظاهرة هجرة الرجال وحدهم إلى دول الخليج وترك نسائهم وأولادهم فى مصر لعدة سنوات، مما اضــطر عــددا كبيرا من الزوجات إلى القيام بمسئوليات كان الأزواج هم الــذين يقومــون بها من قبل. وفى مجتمع أصبح " منقسما " لهذه الدرجة، وبــدأت تــشيع فــيه عــادات مقتبــسة من الغرب فى السلوك والعلاقات الاجتماعية، وتشجع فيه برامج التليفزيون على انتشار هذه العادات الجديدة، شعرت أعداد كبيرة من النساء بحاجتهن، وقد اضطررن إلى ترك منازلهن والاختلاط بالرجال بدرجة أكبر بكثير مما اعتدن عليه، إلى ارتداء الحجاب وهذا الزى الجديد الأكثر احتشاما مما كان سائدا فى عصر سابق.

خلــق هذا الانتشار للحجاب، ولهذا الزى الجديد للنساء، مصدرا جديدا للــشعور بالاغتراب، لا يجب التهوين من شأنه لمجرد أن الذين شعروا به وجــدوا مــن الــصعب الإفصاح عنه. وأقصد بهؤلاء طائفتين من الناس : الطائفة الأولى تتكون من النساء اللاتى نشأن فى بيئة أقل محافظة، وأطول

عهـدا بحـياة المـدن، وتربّين فى أسر اعتاد نساؤها على درجة أكبر من الحـرية ومـن الاخـتلاط بالرجال. هؤلاء لم يخطر ببالهن قط، ولا ببال أسرهن، أن تغطية الشعر شرط لا غنى عنه لاعتبار المرأة امرأة فاضلة، أو أن عـدم تغطـية هذا الجزء أو ذاك من الذراع أو الساق، أو أن مصافحة المـرأة للرجل فى مناسبة اجتماعية عادية، من مظاهر سوء سلوك المرأة. هـؤلاء النـساء، وهـن كثيرات، لابد أن اعتراهن شعور قوى بالاغتراب والحيـرة إذ يـرون أنفـسهن وسـط نساء ينظرن إليهن شذرا ولا يخفين امتعاضهن.

وأمـا الطائفـة الأخرى فهى الأقباط الذين ليس من الصعب تصور ما شـعروا بـه من الاغتراب فى هذا المناخ الجديد الذى انتشر فيه فجأة هذا الـنوع من الخطاب الدينى، وأصبح يلاحقهم بالميكروفونات، وعلى شاشات التليفزيون، ويؤكده انتشار الحجاب الذى لا تستطيع المرأة القبطية ارتداءه، مهما أرادت الاحتشام، دون أن تشعر بأنها تتنكر لدينها وأهلها.

لقـد أصـاب بالطبع هذا النوع الجديد من تفسير الدين، حفيظة شريحة كبيـرة مـن المثقفين المصريين الذين رأوا فيه خروجا صارخا عما عهدوه حتـى نهاية الستينيات من تفسير للدين أكثر تسامحا وأقل تمسكا بالشكليات. وإذ شـاهدوا زحف هذا التفسير الجديد للدين على وسائل الإعلام، وارتفاع نبـرته فى سلوك الناس وعلاقاتهم بعضهم ببعض، فى الشوارع والمصالح الحكومـية وفى ميكروفونات المساجد، شعروا أيضاً باغتراب متزايد القوة عما يحدث فى مجتمعهم، إذ إنهم وجدوا أنهم إذا لم يقبلوا مسايرة ما يحدث من حولهم فسوف تتكرر، أكثر فأكثر، معاملتهم كغرباء ويستحيل عليهم أن يعبروا عن حقيقة مشاعرهم.

*　*　*

فـى وسط كل هذه المصادر المختلفة للشعور بالاغتراب فضل بعض المثقفين المصريين أن يغتربوا جسديا، أى أن يتركوا وطنهم ويعيشوا فى بلد آخـر، على الاستمرار فى العيش فى بلدهم الذى أصبح غريبا عنهم. ذهب بعـض المثقفين اليساريين للإقامة فى بغداد أو فى دولة أو أخرى من دول الخلـيج، أو فـى باريس أو لندن، حيث لقى بعضهم ترحيبا من نظام صدام

حسين في العراق، أو ترحيبا من المثقفين اليساريين فى فرنسا، أو من أصحاب الصحف العربية التى تصدر فى لندن. وفضل صحفى مصرى كبير أن يرأس مجلة شهرية كويتية على رئاسة تحرير أكبر جريدة يومية فى مصر. وفضل آخرون وظائف مريحة في بعض البلاد العربية فى المشرق أو المغرب، لا يستخدمون فيها إلا جزءاً صغيراً من طاقتهم، ولا يعبرون فيها على أى نحو عن أنفسهم، ولكنها تمنحهم على الأقل راحة البال وتخلّصهم من التوتر المستمر الذى كانوا يشعرون به فى مصر. بل وفضل بعض الملحنين الكبار أن يشتغلوا بالتجارة، على الاستمرار فى التأليف الموسيقى. ولم يجد مثقفون آخرون بأسا من إنفاق ما بقى من عمرهم فى تربية العجول فى قريتهم.

ـ٣ـ

كان مجرد اختفاء رئيس الجمهورية من الساحة السياسية فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، كافيا لإيجاد شعور لدى كثيرين بالتفاؤل، بما يمكن أن تصبح عليه الأحوال، وبأن هذا الاختفاء الجبرى للرئيس قد يحفز رجال العهد الجديد على اتخاذ سياسات مضادة لما كان يتخذه الرئيس الراحل وأدى إلى كل هذا الاغتراب بينه وبين شعبه.

وبالفعل حدث ما يؤكد هذا التنازل فى الشهور التالية مباشرة لمقتل الرئيس السادات. إذ لم تمض أسابيع قليلة بعد مقتله حتى أفرج الرئيس حسنى مبارك عن المعتقلين السياسيين واستقبل كبارهم فى قصره وأظهر لهم كل مظاهر التقدير والاحترام. ثم لم تمض شهور قليلة حتى سمح الرئيس مبارك بإعادة إصدار صحف المعارضة التى كان قد أغلقها السادات وبدا، من دعوته إلى انعقاد مؤتمر اقتصادى كبير يضم مختلف التيارات السياسية، أنه يعتزم البدء فى إصلاح أحوال الاقتصاد بعد تفاقم الديون الخارجية وتضاعف معدل التضخم فى عهد السادات. كما صدرت أوامر مشددة بعدم ظهور صور زوجة الرئيس إلا بموافقة رئاسة الجمهورية وانتهت بالفعل، لعدة شهور، ظاهرة " سيدة مصر الأولى ".

وإذ عبّر الرئيس أيضاً عن اعتزامه عدم القيام بأى زيارة لإسرائيل، وعما يمكن أن يفهم منه أنه أكثر تحفظا فى علاقاته من الولايات المتحدة من الرئيس السابق، فقد استبشر المثقفون المصريون، بل ومختلف طوائف

الشعب المصرى، بأن من الممكن أن يحدث تصالح بينهم وبين النظام الحاكم، وأن شعورهم بالاغتراب لن يستمر طويلا.

ولكن الحقيقة أن كل هذا التفاؤل قد بدأ في التضاؤل بعد أقل من عام من اعتلاء الرئيس الجديد الحكم حتى زال تماماً قبل حلول التسعينيات. فمنذ الهجوم الإسرائيلى على لبنان فى ١٩٨٢ وسكوت مصر عليه وكأن الأمر لا يعنيها، ظهر للعيان أن موقف الرئيس الجديد من إسرائيل سوف يسير فى نفس الطريق الذى شقه السادات منذ أول اتفاقية عقدها السادات مع إسرائيل لفض الاشتباك فى ١٩٧٤ وحتى اتفاقية السلام فى ١٩٧٩. كما ظهر نفس الشيء فيما يتعلق بعلاقة مصر مع الولايات المتحدة، عندما أبدى الرئيس مبارك تخاذلا تاما إزاء الطلبات الأمريكية من مصر بمناسبة هجومها على العراق فى ١٩٩٠، وظهر أيضاً أن مصر ستلتزم حدود الطاعة الكاملة لتوجيهات صندوق النقد الدولى فى رسم سياستها الاقتصادية بعد أن وقعت مصر اتفاقية ١٩٩١ مع الصندوق، وهى التى فرضت على مصر اتباع سياسة ضغط الإنفاق العام وتقليص حجم القطاع العام.

ترتب على هذا التخاذل أمام إسرائيل والولايات المتحدة عودة الشعور القديم بالاغتراب الذى خلقته سياسة السادات الخارجية، كما ترتب على تنفيذ توجيهات صندوق النقد الدولى من تراجع الدولة تدريجيا عن التزاماتها الاجتماعية لتعيين الخريجين، وزيادة حدة البطالة، وتخفيض الدعم الذى كانت تمنحه الحكومة للسلع والخدمات الضرورية، ظهور سبب قوى جديد للسخط.

لم يحل عام ١٩٩٠ إذن إلا وقد اتضح للمصريين أن عهد حسنى مبارك لا يفضل عهد السادات فى أى شيء مهم، لا فى التصدى لتعنت إسرائيل وعدوانيتها ومعاملتها للفلسطينيين، ولا فى استقلال الإرادة المصرية فى مواجهة المطالب الأمريكية المتعلقة بإسرائيل، أو بعلاقة مصر بالفلسطينيين وبالدول العربية الأخرى، أو بالسياسة الاقتصادية. ثم سرعان ما تبين أن الأمور لم تتحسن بالمقارنة بعهد السادات، فيما يتعلق بالديمقراطية وإطلاق الحريات. إذ ما لبثت أن عادت السلطة إلى تقييد حرية الصحف بإغلاق حرية بعضها وعقد صفقات مع بعضها الآخر، واختيار رؤساء لتحرير الصحف الحكومية ومسئولين عن الإعلام أكثر استعدادا لتنفيذ توجيهات السلطة، فى الوقت الذى استمر فيه التدخل الصارخ فى

انتخابات مجلس الشعب وفيما يطرح على الناس من استفتاءات، بما يضمن الوصـول إلى نتائج محددة سلفا. كما عادت ظاهرة " سيدة مصر الأولى " إلى الظهور بعد احتجاب قصير، وسرعان ما ظهر أن " سيدة مصر الأولى " فى عهد مبارك ليست أقل حرصا على أن تلعب دوراً فى الحياة العامة من السيدة الأولى فى عهد السادات.

فـى كل هذه الأمور بدا أن الرئيس مبارك لا يفعل أكثر من الاستمرار فـى السير فى طريق سبق أن شقه الرئيس السادات، وهو ما يبدو الآن إذا استرجعنا ما حدث خلال العهدين، أمرا طبيعيا ومفهوما. فقد كان المطلوب مـن السادات تغيير اتجاه السفينة المصرية تماماً إلى الاتجاه المضاد، فيما يـتعلق بعلاقة مصر بإسرائيل والولايات المتحدة وبالسياسة الاقتصادية، أما وقـد قام السادات بإحداث هذا التغيير للسير فى الاتجاه المضاد، لم يبق أمام الرئيس الجديد إلا أعمال شبه روتينية. وقد بدا هذا متفقا تماماً مع شخصية الرئيس الجديد إذا قورنت بشخصية كل من السادات وعبد الناصر. كان عبد الناصر يطبق سياسة خارجية واقتصادية جديدة تماماً، وكانت شخصيته من الجرأة بما يسمح له بالقيام بهذا الدور. وكان السادات يوجه مصر فى اتجاه مـضاد تماماً، وكانت شخصيته المغامرة والمولعة بالمفاجآت تناسب أيضاً هـذا العمـل. أما الرئيس مبارك فكانت شخصيته المحبة للاستقرار والتى تفضل المألوف على الجديد، ملائمة بدورها للسير فى طريق سبق شقه من قـبل. بعبارة أخرى، بمجىء عهد الرئيس مبارك كانت الذبيحة قد تم ذبحها بالفعل ولم يبق إلا سلخها وتقطيعها. وقد جرى بالفعل فى عهد مبارك تقديم التنازلات لإسرائيل والولايات المتحدة (طبقا للاتفاقيات التى سبق للسادات توقـيعها) تنازلا بعد آخر، كما بدأ بيع الأصول المملوكة للدولة المصرية قطعة قطعة.

لم تكن هذه الوظيفة المطلوب تحقيقها من عهد الرئيس مبارك تتفق فقط مـع شخـصية الـرئيس، بـل يلاحظ أيضاً اتفاقها مع شخصيات رؤساء الـوزارات ومعظم الوزراء الذين تولوا المسئولية فى هذا العهد، بالمقارنة بأقـرانهم فى العهدين السابقين. فالغالبية العظمى ممن تولى رئاسة الوزراء فـى عهد مبارك، وممن اختيروا كوزراء، كانوا يتسمون بصفات الموظف الحكومى أكثر مما يتسمون بصفات السياسيين. كان فؤاد محيى الدين الذى تولى رئاسة الوزراء فى آخر عهد السادات وأوائل عصر مبارك، هو آخر

رئـــيس الوزارة فى مصر له بعض سمات الرجل السياسى أو له أى تاريخ سياســـى علـــى الإطـــلاق. بل والأرجح أن رؤساء الوزارة منذ تولى هذا المنـــصب على لطفى فى منتصف الثمانينيات، وحتى أحمد نظيف بعد ذلك بعشرين عاماً، قد اعترتهم دهشة شديدة عندما عرض عليهم المنصب، إذ لا يـــوجد فـــى تـــاريخهم أى شبهة نشاط سياسى من أى نوع. لم يكن رؤساء الـــوزارة فى عهد السادات أو فى عهد عبد الناصر من هذا النوع، ولا كان الـــوزراء مـــن نـــوع عصمت عبد المجيد مثلا، الذى شغل منصب وزير الخارجـــية فى عهد مبارك لمدة تزيد على عشرة أعوام، ولم يترك أى أثر يذكـــر علـــى سياسة مصر الخارجية. مع مرور الوقت، فقد الناس الاهتمام بمعـــرفة مـــن الـــذى يتولى وزارة من الوزارات، ولو كانت بأهمية وزارة التعلـــيم أو الإعلام، إذ أصبح الجميع موظفين سلبيين يفتقدون ليس فقط أى اهتمامات سياسية، بل وحتى الجاذبية الشخصية التى قد تجعلهم قادرين على كـــسب إعجاب الناس ولو بالفصاحة وسرعة البديهة. من الاستثناءات القليلة التـــى تثبت القاعدة ما ظفر به رجل مثل عمرو موسى، عندما تولى وزارة الخارجية فى التسعينيات. فعلى الرغم من أنه بدوره لم يترك أثرا يذكر على الـــسياسة الخارجية المصرية، لفت نظر الناس بجاذبيته الشخصية وفصاحته وسط عدد غفير ممن تعاقبوا على كراسى الوزراء دون أن يكون لهم وجود محسوس لا سياسى ولا شخصى.

المدهش أن نفس هذه الصفات التى اتسم بها رؤساء الوزارة والوزراء المتعاقبون قد أصبحت هى أيضاً الصفة السائدة فى المسئولين عن الصحف والمجـــلات المملوكة للدولة (والمسماة بالقومية)، إذ أصبح يرأس تحرير هـــذه الصحف والمجلات ومجالس إجازتها أشخاص باهتو اللون لا يعرف لهـــم تاريخ فى الصحافة يرشحهم لاحتلال هذه المناصب العالية، ولا موهبة معترف بها من زملائهم الصحفيين، لا فى إدارة الصحف التى يرأسونها ولا فـــى الكتابة الصحفية، حتى اضطروا إلى الاستعانة بمن يكتب لهم مقالاتهم. لا عجـــب أن تتندّر المثقفون بحالة رئيس تحرير أكبر جريدة يومية فوصفوه بأن " عدد كتّابه أكثر من عدد قرائه ".

كـــان كـــل هـــذا يتفق مع طبيعة نظام لا يحمل أى رؤية سياسية، ولا القدرة على وضعها موضع التنفيذ لو فرض وكان له مثل هذه الرؤية. كان نظاما محروما من المواهب ومن الحيوية على السواء، ويقتصر دوره على

تنفيذ ما يصدر إليه من توجيهات من الخارج. كان هذا كفيلا بتقوية الشعور بالاغتراب لدى المصريين بوجه عام وإن كان أثره على المثقفين مختلفا عن أثـر العهـدين الـسابقين عليه. كان اغتراب المثقفين فى عهد عبد الناصر مقترنا بدرجة عالية من الخوف، وفى عهد السادات مقترنا بدرجة عالية من الغـضب، أمـا فى عهد مبارك فكان مقترنا بشعور بالاكتئاب. وقد عبّر ما اعـتاد أن يطلقه المصريون من نكات ساخرة مما لا يعجبهم من تصرفات حكـامهم، عن هذا الاختلاف بين العهود الثلاثة. فكانت النكات السياسية فى عهـد عبد الناصر تدور حول نظامه البوليسى وجهاز مخابراته، وفى عهد الـسادات حـول تصالحه مع إسرائيل والولايات المتحدة وإسرافه فى حبه للترف، أما فى عهد مبارك فأكثرها يدور حول قلة الكفاءة والموهبة.

فـى ظـل هـذا المناخ الذى يولّد بالضرورة درجة عالية من الشعور بالاغتراب المقترن بالاكتئاب واليأس، طلع علينا النظام بفكرة جديدة مدهشة لم يكن للمصريين بها عهد لا فى ظل المراحل المتعاقبة التالية لثورة يوليو، ولا فـى عهـد ما قبل الثورة، فزادتهم هذه الفكرة اكتئابا على اكتئاب. هذه الفكرة هى " التوريث "، أى توريث رئاسة الجمهورية من الأب إلى الابن، وهو ما لم يخطر قط ببال أنور السادات أو جمال عبد الناصر، ولا يشبه فى شـىء حلـول ولى العهد فى النظام الملكى محل أبيه الملك، فى ظل نظامٍ الملـك فيه يملك ولا يحكم. هذه الفكرة الجديدة من الغرابة ومن الأهمية فى نفس الوقت بحيث تستحق فصلا مستقلا.

(١١)

التوريث

—١—

مـــا أن بلغـــنا ســـنة ٢٠٠٨ حتى بدا المنظر السياسى العام فى مصر مدهشاً حقاً، ومليئا بالألغاز والمتناقضات، وإذا بالمصريين ينظرون إلى ما يحـــدث فتخالجهم مشاعر تتراوح بين عدم التصديق والقلق والاكتئاب. عدم التـــصديق لأن مـــا يـــرونه كثيراً ما يستعصى على الفهم، والقلق لأن فيما يـــشاهدونه ويسمعونه ما ينبئ بأن حكامهم يضمرون لهم ترتيبات فى نظام الحكـــم، يعدّون لها من وراء ظهورهم، والاكتئاب لأن هذه الترتيبات توحى بتغيرات سيئة للغاية ومحبطة للآمال.

فـــى كـــل يوم يرى الناس ما يدل على أن الدولة فى مصر رخوة جداً وقـــوية جـــداً فـــى نفس الوقت. رخوة إلى درجة أنها لا تستطيع تنفيذ حكم قـــضائى، أو حتـــى فـــرض احترام إشارات المرور، وقوية جداً إلى درجة تعذيب أى شخص يخطر ببالها تعذيبه ثم ينجو من قام بالتعذيب من العقاب. وإلـــى درجـــة تعطيل المرور ومصالح الناس عدة ساعات، يوما بعد يوم، لمجـــرد توســـيع المرور والاطمئنان إلى توفير الأمن لسيارة رجل مهم قد يكـــون ذاهـــبا للمطار لاستقبال شخص غير مهم، أو حتى للسفر إلى شرم الشيخ للتريض والاستجمام.

الـــناس تـــرى فـــى كـــل يـــوم ما يدل على أن الدولة دكتاتورية جداً "وديمقراطية" جداً فى نفس الوقت. دكتاتورية إلى درجة أن تصدر قوانين لم يناقشها أحد (مثل مدّ العمل بقانون الطوارئ عاما بعد عام)، وتعيين رئيس جديد للوزراء لم ينتخبه أحد ولم يتوقع تعيينه أحد، وتوقيع اتفاقات دولية فى غايـــة الأهمـــية ومكروهة جداً من الناس (كاتفاقية الكويز مثلا) دون أن

تسمح لأحد بمناقشتها قبل توقيعها، وإنفاق مئات الملايين من الجنيهات على مـــشروعات لم يقتنع بها الناس (كمشروع توشكى) بل ولا حتى عرضت لمناقـــشة جديـــة. وفـــى نفس الوقت تسمح لبعض الصحف بالتعرض بالنقد الـــلاذع لأقوال الرئيس، بل ولشخصيته، دون أن تغلق الصحف، بل وتسمح بصدور صحيفة جديدة بعد أخرى تتنافس فيما بينها فى درجة الجرأة فى نقد الرئيس وأسرته.

والمـــرء إذ يقـــرأ الـــصحف المصرية اليوم يحار فيما إذا كان رئيس الجمهـــورية رجـــلا قـــويا جداً أم ضعيفاً جدًا. إن كل الأعمال تنسب إليه، والـــوزراء ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب لابد أن يبدأوا أى خطبة أو حـــديث بالتسبيح بحمده والثناء عليه. وكل قرار يتوقع أن يرضى الناس عـــنه ينـــسب إلـــى الرئيس، ويقال إن الرئيس هو الذى أمر به أو أوصى باتخـــاذه، حتـــى ليتـــساءل المرء، إذ يرى ذلك، عن فائدة وجود وزراء أو رئيس وزراء

أصـــلا، ماداموا لا يفعلون أكثر من انتظار ما يطرأ على ذهن الرئيس من أفكار وما يصدر عنه من توصيات. ولكن باستثناء هذه الإشارات المتكررة إلـــيه فـــى التصريحات، وامتلاء وسائل الإعلام بصوره، لا يبدو أى دليل واضـــح على ما يلعبه من دور فيما يجرى تطبيقه من سياسات أو يتخذ من قـــرارات. فهو غائب تماماً إزاء الأزمات الكبرى التى تواجه البلد وتتطلب اتخاذ قرار حازم، سواء تعلقت الأزمة بهجوم أمريكى وبريطانى على دولة عـــربية، أو هجوم إسرائيل على لبنان، أو بكارثة إنسانية وقعت فى مصر كغـــرق عـــبّارة بعـــدد كبير من المصريين، أو احتراق قطار بسبب إهمال واضح. إذ تأتى التصريحات الصادرة منه ضعيفة للغاية، ولا يتخذ إزاء هذه الأزمـــة أو تلـــك أى قـــرار حاسم يطمئن الناس بأن الأمر لن يتكرر، وأن المذنب سينال جزاءه. بل وقد يجد الوقت وهدوء البال، أثناء اشتعال الأزمة أو بعد وقوع الكارثة مباشرة، للاشتراك فى احتفال غير ضرورى بالمرة أو مشاهدة مباراة فى كرم القدم.

وخـــلال هـــذا كلـــه يسطع نجم ابنه الشاب، ويأخذ فى الصعود خطوة بخطـــوة، وكأنـــه يطمح إلى الحلول مكان أبيه. فالمناصب التى يتدرج فى الـــصعود إليها كلها مناصب وهمية خلقت له خلقا، وتسمى بأسماء غامضة يمكن أن تفسر بمعنى يشمل كل شىء مثل (لجنة السياسات). إذ هل هناك

أهـم ممن يضع " السياسات " ؟ وتعطى لتصريحاته أهمية مبالغ فيها حتى ولـو كانـت تـردد كلامـا مألوفا قيل قبل ذلك عشرات المرات. ويوضع التـصريح فى الصفحات الأولى من الجرائد مرفقا بصورته، وهى صورة اختيـرت بدورها بعناية فائقة لتوحى بالجدية والصرامة، وكأن هناك إدارة خاصـة فـى الدولـة، أنشئت خصيصا لاختيار الصور، والبت فى طريقة صياغة الأخبار المتعلقة بسيادته.

كل هذا يحدث والأب يتصرف وكأنه لا يرى ما يحدث، فإذا سُئل عنه نفـى بـشدة أن تكـون هـناك أى نية " للتوريث ". ولكن هذه الصياغة قد اختيـرت أيضاً بعناية، إذ إن التوريث يتعلق إما بنقل ملكية المال (وهو ما لا ينطـبق هـنا، إذ الأمر لا شأن له بنقل ملكية أى مال)، أو يتعلق بنظام ملكى، حيث يرث الابن الحكم من أبيه، ونحن هنا فى نظام جمهورى. فمن أين يأتى التوريث ؟ هذا هو الذى نفاه الأب، ولكن الذى لم ينفه هو ما يهمنا فعلا أن ينفيه، وهو أن الاستعدادات تجرى على قدم وساق لضمان أن تأتى نتيجة أى استفتاء أو انتخاب بحصول الابن على أكثر الأصوات فيحل الابن محـل أبـيه، وهو ما لم يتطوع الأب بأن ينفيه. لا عجب أن يشعر الناس بالقلق والاكتئاب.

ـ٢ـ

فـى صيف ٢٠٠٤ فوجئ المصريون بتعيين رئيس جديد للوزراء هو الدكـتور أحمـد نظيف، وتشكيل حكومة لها ملامح جديدة تماماً، لم نتعود رؤيـتها فـى حكـومات أمثال عاطف عبيد أو كمال الجنزورى أو عاطف صدقى. فهؤلاء الرجال الثلاثة الذين احتلوا مركز رئيس الوزراء لمدة تقرب مـن عشرين عاما (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٤) كانت لهم صفة مشتركة لا تتوفر فـى د. نظيف، وهى أن تاريخهم الوظيفى (والسياسى) قد علقت به بعض آثـار العهـد الناصـرى، الذى كان يتطلب الولاء للقطاع العام ولنوع من الاشـتراكية وتـضييق الفجـوة بين الطبقات. لم يكن أى من هؤلاء الثلاثة اشـتراكيا بطبعه (بل ربما كان العكس هو الأقرب إلى الصحة)، ولكنهم عاشوا فترة أطول من اللازم فى ظل الاشتراكية، واضطروا فى مرحلة أو أخرى إلى السير فى ركابها (أو التظاهر بهذا على الأقل)، إما بالاشتراك فـى تألـيف كتب تمتدح الاشتراكية العربية، أو فى عضوية لجنة من لجان

الاتحـــاد الاشتراكى.. إلخ. إن مثل هذا التاريخ لا يمنع بالضبط من اشتراك رجل من هؤلاء فى تحويل النظام من الاشتراكية إلى الرأسمالية، ولكن يبدو أن مجــرد الاتــصال بشكل ما بالعهد الاشتراكى يجعل التحول الكامل إلى الرأســمالية أمراً صعبا، ويجعل المرء يتردد كثيرا قبل أن يتخذ قرارا مثل إلغـــاء الـــدعم أو تخفيضه، أو بيع إحدى مؤسسات القطاع العام إلى شركة أجنبية، ناهيك عن أن رجلا كهذا إذا أصبح رئيسا للوزراء لابد أن يميل إلى اختـــيار وزراء مـــن نفـــس النوع، فيصعب أن يحدث على أيديهم التحول المطلوب.

الدكـــتور نظيف ليس من هذا النوع. فهو " نظيف " تماماً من أى شبهة تتعلق بالاشتراكية أو حب القطاع العام، ومن الممكن جداً أن يختار وزراء لا يؤمـــنون بـــأى صورة من صور القطاع العام، ويحتقرون أى نوع من أنواع تدخل الدولة، ولو كان لصالح الفقراء الذين هم فى نظرهم، المسئولون الوحـــيدون عن فقرهم. إنى لا أشك فى أن فكرة تعيين د. أحمد نظيف وهذا النوع من الوزراء الذين جاءوا معه، قد نبتت فى مكان ما خارج القاهرة، ثم بُلغـــت بهـــا القاهرة فجرى تنفيذها. ذلك أن من المفيد جداً أن يتولى رئاسة الوزارة والوزارات وثيقة الصلة بالاقتصاد (كالاقتصاد والتجارة والصناعة والـــسياحة والـــنقل والإسكان) رجال يمكن أن يتفهموا تمام الفهم المطالب الأمـــريكية فـــى المرحلة الجديدة، ويتعاطفوا بطبيعتهم معها، إذ إن طبيعة نـــشاطهم قـــبل توليهم الوزارة كانت من نفس هذا النوع المطلوب تشجيعه، ولهـــم علاقات قديمة ووثيقة بالشركات الأجنبية مما يجعل من السهل عليهم أيـــضاً أن يـــتفاهموا مـــع المـــستثمرين الأجانب. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجـــية، وموقف مصر من الهجوم الأمريكى على العراق، ومن الهجوم الإسرائيلى على لبنان، فهؤلاء الوزراء ورئيسهم ليس من طبعهم أن يشعروا بالضيق الشديد إزاء ما تفعله أمريكا وإسرائيل فى العراق ولبنان، فهؤلاء لم يعانـــوا فـــى أى وقت من أى شعور بالتعاطف مع بقية العرب، ولديهم ميل طبيعى لتقدير " الكفاءة " الإسرائيلية حتى ولو راح ضحيتها بعض العرب. وهـــم يـــرحبون بشدة بأى نوع من السلام يضمن لهم الاستمرار فى تحقيق الأرباح من مشروعاتهم الخاصة، بصرف النظر عن الخسائر السياسية التى يمكن أن تصاب بها مصر من وراء هذا السلام.

ومع كل هذا فعلينا ألا نعلق أهمية مبالغ فيها على دور هؤلاء الوزراء أو حتـــى علـــى رئيس الوزراء، فهؤلاء فى نهاية الأمر ينفذون سياسات لم يفكـــروا فيها ابتداء، بل فقط يتعاطفون بطبيعتهم معها. أما الذين " يفكرون " و " يخططـــون " حقيقة، ويطرحون من وقت لآخر فكرة تطوير هذا القطاع أو ذاك، تنفـــيذ هـــذا المـــشروع الكبيـــر أو ذاك، عقد اتفاقية دولية مهمة (كالكويـــز مـــثلا) مع هذه الدولة أو تلك، تحديد نوع التغيير المراد إجراؤه على نظام التعليم فى مصر ، وطريقة تمويل الدراسات اللازمة له.. إلخ، هذه الأفكار كلها لابد أن يكون مصدرها مجموعة مهمة من الناس يقيمون عادة فـــى الخارج، ويساعدهم على فهم " المكوّن " المصرى، وما يتطلبه الواقع المصرى من تعديلات على هذه الأفكار لتسهيل تنفيذها، يساعدهم على هذا مجمـــوعة مهمـــة أخـــرى مـــن المصريين تقوم بدور الوسيط بين الحكام الحقيقيـــين فـــى الخـــارج، والمنفذين المصريين الذين يحتلون مناصب مثل رئاسة مجلس الوزراء أو الوزراء.

من هم أعضاء هذه " المجموعة المهمة " من المصريين الذين يقومون بـــدور الوسيط بين الإدارة الأمريكية و "المنفذين " المصريين ؟ لا أظن أن مـــن الصعب على القارئ تخمين أسمائهم، وهم قد يزيدون أو ينقصون مع الـــوقت، ولكن من بينهم نواة صلبة لا تتغير بسهولة، وقد لا تتغير أبدا، بل وقـــد يرجع تاريخها فى السياسة المصرية إلى عهد عبد الناصر نفسه، وإن كانوا قد قاموا بأدوار مختلفة فى الحقب المختلفة من تطور النظام المصرى.

لهـــؤلاء الأشـــخاص، الذين أسميهم بـــ" الوسطاء "، بعض الخصائص النفسية التى تسمح لهم بلعب هذا الدور الغريب والمتغير مع تغير العصور. إنهـــم لسبب أو آخر يكرهون الضوء (أو على الأقل الضوء الباهر)، ومن ثـــم فهم ليسوا طلاّب شهرة. قد تُنشر صورهم بكثرة، ولكن هذا يكاد يكون بالـــرغم منهم، لكثرة ما يقومون به من مهام فى فترة صعبة. وقد كانوا فى الـــستينيات والسبعينيات مثلا لا تكاد ترى لهم صورة أو يسمع لهم صوت. ذلـــك أنهـــم، بالنظر إلى طبيعة العمل الذى يقومون به (عمل الوسيط الذى يـــنقل الـــرغبات ويسهّل المأموريات، ويصيغ أفكار الغير دون أن تكون له أفكار خاصة به) يفضلون أن يتم هذا كله فى الظلام، وبأقل قدر ممكن من الضوضاء.

ما المكافأة التى يحصلون عليها إذن ؟ المال الوفير ربما، المتع الحسّية البسيطة ربما، أو ربما حتى مجرد رضا الرؤساء عنهم.

مـــن الطبيعى أن هذا الصنف من الناس يكثر بين أفراده التنافس وتشتد الأحقاد والغيرة، ومن ثم فهم قد يضمرون لبعضهم البعض كراهيات دفينة، وقـــد يعيدون ترتيب علاقاتهم، بعضهم ببعض، المرة بعد المرة، وقد يتآمر فريق منهم للإطاحة بواحد منهم يُخشى من اتساع نفوذه وصعوده السريع.. إلخ.

هـــذه المجموعة من الأشخاص، هم أقرب أعضاء النظام المصرى فى الواقع لصفة " الحكام الحقيقيين " (إذا استبعدنا بالطبع أصحاب الحل والعقد فـــى واشـــنطن). إنهم فى رأيى أقرب إلى هذه الصفة من الرئيس مبارك نفـــسه، وأقـــرب إليها طبعا من نجل الرئيس، على الرغم من كل ما يُنسب يوميا من آراء وأفكار وقرارات لهذا أو ذاك.

ما مصدر القوة الحقيقية لهذه المجموعة من المصريين، على الرغم من أن دورهم لا يزيد عن دور الوسيط ؟ إن من السهل أن نعرف الإجابة على هـــذا الـــسؤال بمجـــرد أن نتذكر " مديرى المكاتب "، ونتساءل عن مصدر قـــوتهم. إن مديـــر مكـــتب أى وزير أو مسئول كبير قد لا يحظى إلا بقدر ضئيل جداً من الأبهة التى يحظى بها الوزير أو المسئول، ولكنه فى الحقيقة أقوى من الوزير نفسه، على الأقل فى مجالات كثيرة مهمة. هذه القوة تعود أولاً إلى معرفته الوثيقة بكافة التفاصيل التى لا يمكن أن يتحقق الهدف، أى هـــدف، بـــدونها. وهـــى معرفة تتيح له استخدام سلطة الوزير أو الرئيس لمـــصلحته الشخصية. وهو أثناء نقل الرسائل أو الأوامر من طرف لآخر، يجـــد مـــن السهل أن يحوّر ويعدّل الرسالة أو الأمر لصالحه أو يفسرها بما يحقـــق رغباته. بل إن سعة معرفة هذا الوسيط باتجاهات الناس وبرغباتهم الحقيقـــية قد تسمح له بممارسة درجة عالية من الخداع، سواء خداع رئيسه الـــذى يعتمد عليه فى معرفة ما قد يحميه من غضب الناس، أو حتى خداع مـــتخذى القـــرارات الأساسية فى مقرهم فى واشنطن، الذين قد تغيب عنهم بعض التفاصيل المهمة عن أحوال الناس العاديين فى مصر.

نعـــم، هذه الحفنة الصغيرة من الناس، هم الحكّام الحقيقيون فى مصر، ما داموا يتصرفون على نحو لا يتعارض مع القرارات الأساسية التى تأتى

من واشنطن، كما أنهم هم المسئولون عن تلك المؤامرة الكبرى التى عرفت باسم " التوريث ".

-٣-

لا يجدر بالقارئ قط أن يظن أن فكرة التوريث قد نشأت فى الأصل فى ذهـن الرئيس مبارك أو قرينته، أو ذهن الابن صاحب الشأن نفسه. فهناك أسـباب عديدة لاستبعاد هذا الظن، مما لا فائدة كبيرة فى الخوض فيه. بل حتـى إذا كانت الفكرة قد نشأت أولاً فى قصر الرئاسة، فقد كان من أسهل الأمـور على من أسميتهم بـ" الوسطاء " (أى تلك المجموعة الصغيرة من الأشـخاص المحيطـين بالـرئيس والذين يديرون دفّة الحكم فى الحقيقة) صـرف الـرئيس وأسرته عن هذه الفكرة واستئصالها من أذهانهم. لابد أن الذى حدث هو أن فكرة التوريث، بمجرد أن خطرت على ذهن أحد أعضاء هـذه المجموعة، مجموعة الوسطاء، راقت له بشدة، وإذا به يعرضها على زملائـه فـى نفـس المجمـوعة، فيتحمسون لها ويضعون خطة لتنفيذها، ويباشرون هذا التنفيذ خطوة بخطوة مما شهدناه فى السنوات القليلة الماضية.

يـبدو لى أن تفكير هذه المجموعة فى موضوع التوريث قد سار على النحو التالى : " الرئيس مبارك على وشك أن يبلغ الثمانين، وقد بدأت تظهر علـيه علامات اعتلال الصحة والتعب، مما أصبح من الصعب حتى إخفاؤه علـى الـناس، كمـا حدث فى إصابته بإغماءة أثناء إلقائه لخطاب بمجلس الـشعب، واضـطراره للـتوقف عـن الإلقاء وترك المجلس بسرعة. فإذا افترضـنا أن حـلّ القـضاء فجأة، فمن الذى يمكن أن يحلّ محله ؟ إن أى طـريق دستورى لملء مكان الرئيس مليء بالمخاطر ولابد أن يؤدى بنا ـ نحـن الحكام الحقيقيين ـ إلى التهلكة، ما لم نعدّ شخصاً بعينه نرضى عنه لتولى المنصب ونقوم بكل ما يلزم لضمان وصوله إليه. بعبارة أخرى : إن ترك مهمة اختيار الرئيس الجديد للناس، بين مجموعة من المرشحين الذين لـم نحددهم نحن ابتداء، يمكن (بل على الأرجح) أن يؤدى إلى أن يصل إلـى منـصب الـرئيس رجل معاد لنا، أو على الأقل رجل لا يلتزم أمامنا بشيء ولا يخضع لإرادتنا، وهو ما يمكن أن يضع نهاية غير سعيدة لنفوذنا وثـروانتا، بل وربما لحياتنا نفسها. لابد إذن من اختيار شخص نتفق عليه ويمكن أن نطمئن إلى أنه سيستمر فى تنفيذ ما نريد تنفيذه، ولا يحتاج الأمر إلـى تفكير طويل لكى نعرف أن أحد نجلى الرئيس هو الشخص المطلوب،

وباستبعاد الابن الأكبر لأسباب تتعلق بالاستعداد النفسى، لا يبقى إلا الابن الأصغر.

إذ من هناك غيره ؟ هل نختار واحداً منا نحن، نحن الوسطاء أو الحكام الحقيقيين ؟ بالطبع لا، إذ لن يسمح الآخرون، أى بقية الوسطاء بذلك، بل لعل كلا منهم يشعر بالخوف المستطير من الآخرين، بسبب ما يسود بينهم من غيرة وتنافس شديد، بل وكراهية بسبب تعلّق كل منهم بنفس ما يتعلق به الآخرون، ومعرفة كل منهم لتفاصيل مرعبة عما سبق لكل من الآخرين ارتكابه. أما ابن الرئيس، فلنتأمل ما يتوافر فيه من مزايا : شاب طيب تمتع برغد العيش منذ نعومة أظفاره، ولا تعى ذاكرته شيئاً عن والده إلا وهو رئيس للجمهورية، أو على الأقل وهو نائب للرئيس، ولا شيئا عن والدته إلا وهى سيدة مصر الأولى أو الثانية. ليس فيه شىء من خبث الطوية مثلنا، كما أنه لا يعرف شيئاً عن حقيقة نوايانا وأهدافنا. ربما ارتاح لواحد أو اثنين منا أكثر مما يرتاح للآخرين، ولكن هذا شىء لا ضرر كبير منه، وهو على أى حال ما يجب أن نتنافس فيه. وهو قليل الخبرة أو عديم الخبرة بألاعيب الوسطاء من أمثالنا، ومن ثم من السهل إقناعه بغير الحقيقة، كإقناعه بأن به هو من المزايا ما لا يتوافر فى غيره من المصريين، وبأن الغالبية العظمى من المصريين يحبون أسرته حبا جما ويشعرون بالامتنان العظيم لوالده ووالدته لما لهما عليهم وعلى مصر من أفضال، وبأن القاعدة الجديدة فى المنطقة (بل وفى الولايات المتحدة نفسها) أن يخلف كل ولد أباه فى رئاسة الجمهورية (أنظر سوريا وليبيا). كما يذكرون له بعض الحقائق التى قد تساعد على إقناعه، وهى أنه لم يحدث فى تاريخ مصر كلها أن انتخب الشعب رئيسه، فلماذا يتوقف التاريخ المصرى عندك أنت ويغير مساره؟ فى أى شىء أنت أقل من أبيك الذى جاء إلى الحكم دون أن يختاره أحد؟.. إلخ".

وسائل الإقناع إذن كثيرة، فإذا كان المطلوب إقناع ابن الرئيس به (بالإضافة إلى كثرة الحجج) شيئا لذيذ المذاق، كان من أسهل الأمور على ابن الرئيس ووالده ووالدته ابتلاعه، حتى ولو لم يكن الاقتناع به كاملا، وكان أمرا محفوفا بالمخاطر.

* * *

المخاطـــر تأتـــى مـــن ثلاثـــة مـــصادر : الولايات المتحدة، والشعب المـــصرى، وبعـــض أعضاء شلة الوسطاء أنفسهم. أما أن هناك خطراً من داخـــل شـــلة الوسطاء أنفسهم، فهو طبيعى تماماً. فهؤلاء الوسطاء مختلفو المشارب والأمزجة، منهم حاد المزاج والمعتد اعتداداً زائداً عن الحد بنفسه، المستبد برأيه، وسليط اللسان، ومنهم الحاد الذكاء، والمعتز بكثرة أنصاره أو باتـــساع خبرته.. إلخ. ومن هؤلاء بلا شك من لا يستظرفه ابن الرئيس أو وقـــع مـــنه ما أغضب ابن الرئيس عليه. كما أن منهم بلا شك من لا يطيقه بعـــض أعـــضاء الـــشلة الآخرين، أو من يعرف عن بعض أعضاء الشلة المهمـــين من الفضائح ما يفوق فضائح الآخرين، أو ما قد يهدد الخطة كلها بالفـــشل. لابد إذن لاستبعاد هؤلاء الخطرين، من عمل انقلاب صغير، قد لا يشعر الناس به، بل وقد يرحب الناس به، إذ إن أى اقتتال بين أفراد الشلة، بعـــضهم البعض، لابد أن يكون مصدرا لسرور الناس حتى دون أن يعرف الناس أى شيء عن أسباب الاقتتال.

ولكن هل يقبل الناس تقديم ابن الرئيس كرئيس الجمهورية الجديد ؟ هذا هـــو مـــصدر الخطر الثانى. لا شك أن المخطط جديد من نوعه فى مصر، مهمـــا قيل عن أن المصريين لم يختاروا حاكمهم قط. فنظام توريث العرش الـــذى أدخلـــه محمـــد على فى مصر فى منتصف القرن التاسع عشر، قبله المـــصريون فى البداية عن طيب خاطر عندما كان العالم كله تقريبا يعيش فـــى ظـــل ملكيات مستبدة، ومع ذلك فقد كافح المصريون ابتداء من أواخر القـــرن التاسع عشر لتحويل النظام إلى ملكية دستورية حتى ظفروا بدستور ١٩٢٣ الـــذى كـــان الملك فى ظله " يملك ولا يحكم ". ثم قبل المصريون انفراد جمال عبد الناصر بالحكم اعترافا منهم بإنجازاته الخارجية والداخلية. وإذا كان المصريون لم يستسيغوا قط انتقال الحكم إلى أنور السادات، بإرادة منفـــردة مـــن عبد الناصر، فقد كان للسادات على الأقل نوع من الشرعية المـــستمدة مـــن اشتراكه فى ثورة ٢٣ يوليو. لكن السادات فقد أى نوع من الشرعية، عندما انقضّ هو نفسه على مبادئ ثورة يوليو، فتنكر لها مبدأ بعد آخر، واضطر بالتالى إلى تزوير الاستفتاءات، استفتاء بعد آخر.

نفـــس التشخيص لابد أن ينطبق على حكم حسنى مبارك، الذى اختاره أنور السادات نائبا دون أن يستشير أحداً، فقد استمر تزوير الاستفتاءات فى

عهده، واستمر انقضاضه على مبادئ ثورة يوليو حتى أصبحت هذه الثورة مجـــرد ذكرى لعهد سحيق. ولكن أن يأتى البعض فيحاولوا أن يحوّلوا حكما جمهـــوريا لا يتمتع بأى شرعية مستمدة من ثورة، ولا بشرعية مستمدة من رضا الناس، إلى حكم يجرى توريثه من أب إلى ابنه، فهذا هو الأمر الجديد من نوعه على مصر، والذى تنفر منه النفس وتأباه أشد الإباء.

مـــن أيـــن واتت الشجاعة هذه المجموعة من الوسطاء، الذين يمسكون بدفة الحكم فى مصر، وهم يعرفون كل هذا ويدركون بلا شك مدى كراهية المـــصريين لهذا المخطط الجهنمى، حتى يستمروا فى محاولة فرضه على المـــصريين فرضـــاً، وهـــى خطوة لم تكن لتخطر على ذهن رجل كأنور السادات، مع قلة مبالاته بمسائل الشرعية والديمقراطية، ولا على ذهن رجل كجمـــال عـــبد الناصـــر مع كل ما كان يتمتع به من شعبية؟. الإجابة تكمن – فـــى رأيـــى – فى عدة أمور تدور حول الفرق بين الشخصيات الثلاث، والفرق بين نوع علاقة كل منهم بالرجال المحيطين بهم مباشرة، وحول ما طرأ على أحوال المصريين من تغيرات.

كـــان عـــبد الناصر بلا شك حاكما مستبدا برأيه، ولكن من المؤكد أن جمع المال وتحقيق المزيد منه لم يكن بين أهدافه، لا الأساسية ولا الثانوية. كـــان الـــرجل سياسيا بمعنى الكلمة، تشغل السياسة تفكيره وتملأ حياته. أما السادات فكان أكثر إقبالا على ملذات الحياة من سلفه، فلم يكن يستنكف من إغـــداق مختلف أنواع الامتيازات على نفسه وعلى أهله، من تمكين بعضهم من شهادات أكاديمية لا يستحقونها، إلى تمكينهم من وضع اليد على مساكن فاخـــرة أو تحـــف نادرة، أو من مصادر مجزية لتوليد الدخل الوفير. كان الـــسادات رجـــل سياسة أيضاً ولكنه كان يفهم السياسة بمعنى بدائى للغاية، أقـــرب إلى فهم عمدة القرية لها، وكان على أى حال يستعجل حل مشاكلها للتفـــرغ لمـــا يجلب له السرور والانبساط. أما مبارك، فهو فيما يظهر، أقل شـــغفا بملـــذات الحـــياة مـــن هذا وذاك، ولكنه أيضاً أقل صبرا على أمور السياسة ومشاكلها، ومن ثم كم كان يرحب بإحالة أعباء البت فيها إلى غيره.

تـــرتب على هذه الفوارق أن اختلفت نظرة الرجال الثلاثة إلى منصب رئـــيس الجمهـــورية. فبيـــنما كان هذا المنصب فى نظر عبد الناصر جدًّا محضا، كان فى نظر السادات مزيجا من الجدّ والهزل، أما فى نظر مبارك فقد كان قضاء وقدرا لا يعرف بالضبط كيف آل إليه.

ولكن كان هناك أيضاً الفارق بين علاقة كل من الرجال الثلاثة بالرجال القريبين منهم. كان عبد الناصر بلا شك الآمر الناهى. قد يستمع إلى رأى بعض المقربين إليه ولكن فقط عندما يطلب منهم الكلام، وهو قادر على أى حال على التمييز بين الرأى المفيد وغير المفيد، وليس من السهل خداعه بتصوير ما يُقصد به منفعة شخصية لمقدم النصيحة وكأنه يحقق مصلحة البلد أو مصلحة الرئيس. أما السادات فكان خداعه أسهل، بسبب إقباله على ملذات الحياة من ناحية، واستثقاله لأعباء المنصب من ناحية أخرى، ولكنه كان أكثر قدرة من خلفه على فهم دوافع المحيطين به، وأقدر على تخمين بواعثهم الحقيقية عندما يقدمون له النصح. هذه القدرة كان يحدّ منها لدى الرئيس مبارك استعداده لترك الكثير من الأمور المهمة لكى يبت فيها غيره.

بقى لكى نفسر اختلاف موقف الرؤساء الثلاثة من " فكرة التوريث " أن نلاحظ ما طرأ على أحوال المصريين من تغيرات مهمة خلال فترة تزيد على ثلث قرن، وهى التى انقضت منذ وفاة عبد الناصر. فعلى الرغم من كل ما يمكن أن يقال فى نقد عبد الناصر، من حيث خروج رجاله على القانون، بل وما قاله أحد رجاله مرة فى الستينيات من وجوب "إعطاء القانون إجازة"، فلابد أن نلاحظ أن كل ما جرى فى عهد عبد الناصر من خرق للقوانين لابد أن يعتبر شيئا هينا جداً بالمقارنة بما حدث من عبث بالقانون فى عهد الرئيسين التاليين. وعلى أى حال فإن الخروج على القانون فى الخمسينيات والستينيات كان من النادر جداً أن يكون سببه تحقيق مصلحة شخصية أو نزوة طارئة لرجل قوى، أو لابن مسئول كبير، أو لزوجة رجل ثرى. ولكن هذا هو ما بدأنا اعتياده فى السبعينيات، ثم صار هو القاعدة أكثر فأكثر فى الخمسة والعشرين عاماً الماضية، حتى بدا مبدأ " سيادة القانون " وكأنه ينتمى إلى ماض سحيق لا يمكن استعادته.

لا شك أن ما تعرض له مبدأ سيادة القانون من إهمال، كان يعود إلى حد كبير إلى شخصية السادات نفسه ونوع الناس الذى أحاط نفسه بهم، ولكن لابد أن لهذا الخروج على مبدأ سيادة القانون علاقة وثيقة أيضاً بسياسة الانفتاح الاقتصادى التى طبقها السادات، إذ كان لابد أن يترتب على هذا الانفتاح دخول المصالح الأجنبية بقوة وفجأة فى الاقتصاد والمجتمع المصرى، بعد فترة طويلة من إغلاق الأبواب أمامها، وارتفاع كبير فى

معـدل التـضخم، ممـا كان لابد أن يغرى الكثيرين بأن يضربوا بالقانون عرض الحائط سعيا وراء تحقيق أكبر قدر من المغانم فى أقصر وقت.

كان لابد أن يصاحب هذا كله أن يصيب الوهن ذلك المبدأ الذى استقر فـى مـصر مـنذ أنشأ محمد على الدولة المصرية الحديثة منذ قرنين من الـزمان، وهـو الفصل بين الذمة العامة والذمة الخاصة، بين أموال الدولة وأمـوال الحـاكم الخاصة، فإذا بكثير من ممتلكات الدولة تعامل أو يجرى التـصرف فـيها وكأنهـا أمـوال مملوكة ملكية خاصة، وأصبح مثل هذا التصرف الذى كان يعتبر من الكبائر والجرائم التى لا يمكن السكوت عليها، يتكـرر ويُـضرب الصفح عنه، أكثر فأكثر، وكأننا قد عدنا إلى عهد الحكم العثمانى والمماليك.

فـى ظـل مناخ كهذا ظهرت فكرة توريث منصب رئيس الجمهورية، وهـى فكرة من نفس نوع وضع اليد على أرض مملوكة للدولة، أو إعطاء جوائـز الدولـة التقديـرية لرجل لا يستحقها ولكنه ذو صلة قرابة بمسئول كبيـر، أو الـسماح لرئيس مجلس إدارة صحيفة قومية بتكوين ثروة كبيرة، بالاسـتيلاء علـى أمـوال المؤسسة التى يرأسها.. إلخ. لم يكن شىء كهذا مـسموحا به فى عهد عبد الناصر، ومن ثم لم يكن ليخطر ببال عبد الناصر أن يـورث نجله رئاسة الجمهورية. أما السادات فكانت فترة حكمه لازالت حديثة العهد بهذا الخرق الفاضح للقانون، وكان القرار فى قضية كالتوريث، لازال فـى يد السادات، ولابد أنه وجد أن الضرر الذى سيعود عليه من أى محاولة لتوريث نجله أكبر من نفعها. أما فى عهد مبارك، وبعد مرور أكثر مـن عقـدين على توليه الحكم، فقد وصل الخلط بين الذمة الخاصة والذمة العامـة إلى درجة جعلت طرح فكرة التوريث متصّورا على الأقل، ودعمها زيـادة نفـوذ الوسـطاء وقدرتهم على التصرف فى مثل هذه الأمور على هواهم، اكتفاء بإيماءة صغيرة من الرئيس بالموافقة، أو اعتماداً على سهولة إقناع الرئيس بأن التوريث هو فى نهاية الأمر فى صالح الأسرة كلها.

بالـرغم من كل ذلك، لا شك أن تبليع هذا " التوريث " للمصريين ظل أمـراً بالغ الصعوبة. نعم، القانون يخرق فى كل يوم مئات المرات، والمال العام أصبح يختلط بالمال الخاص اختلاطاً مدهشاً، ولكن أن يرث ابن رئيس الجمهـورية رئاسـة الجمهـورية مـن أبيه، دون أن يكون للابن أى ميزة معـروفة تجعله أفضل من ملايين غيره من المصريين، بل ودون أن يكون

اعتلاء الأب نفسه لهذا المنصب مستنداً إلى مشروعية انتخابات صحيحة أو استفتاء غير مزوّر، أو حتى مستنداً إلى إنجازات خارجية أو داخلية اكتسبت شعبية واسعة، هذا هو الأمر البالغ الصعوبة والمستعصى على القبول. ولكن الأمر من ناحية أخرى، كما سبق أن بينت، يتعلق بمسألة حياة أو موت فى نظـــر أفـــراد هذه المجموعة الذين أسميتهم بـــ" الوسطاء ". فإذا كان الأمر كذلك فإن الأمر يستحق بذل كل نفيس من أجل إتمامه، وإن كان من الواجب مراعاة منتهى الحذر والحيطة حتى لا يضيع كل شيء.

*　　*　　*

لكـــن تبلـــيغ هـــذا الأمـــر للمصريين لا يكفى وحده، بل يجب بالطبع الحـــصول علـــى مـــوافقة الأمريكيين، إذ لا يتصور أن يتم هذا الأمر دون رضاهم، وهم قادرون على إفساد المخطط كله لو لم يرق لهم. فكيف يمكن الحصول على هذه الموافقة؟.

إن الأمـــريكيين لابـــد أن يهمهم ــ بدرجة أو بأخرى ــ كيفية استقبال المصريين للتوريث، ليس بالطبع حرصا من الأمريكيين على الديمقراطية أو احتـــرام إرادة الـــشعوب (إذ يجب أن يكون واضحا للجميع أن هذا لا يهم الأمريكيين بالمرة، وهو أمر واضح تماماً لهؤلاء الوسطاء فى مصر) وإنما فقط بقدر توقعهم أن يؤدى سخط المصريين على التوريث إلى حدوث قلاقل أو أعمـــال شغب أو ما يسميه الأمريكيون عادة " بعدم الاستقرار ". إن أكثر مـــا يهم الأمريكيين فى هذا الأمر هو مدى مساعدة هذا التوريث على تنفيذ مطالـــبهم فى مصر، والمتعلقة بفتح الأسواق المصرية أمام السلع والخدمات والاســـتثمارات الأمـــريكية، والمتعلقة أيضاً باستعداد مصر لتنفيذ الطلبات الإسرائيلية، وتنفيذ المخطط الأمريكى / الإسرائيلى للمنطقة العربية بأسرها.

كان لابد إذن أن يعمل الوسطاء على إقناع الأمريكيين بكل هذا، بالحق أو بالـــباطل. فـــيجب إقـــناع الأمـــريكيين بـــأن جمال مبارك يتمتع بحب المصريين، أو على الأقل بأن الحب لن يأتى إلا شيئا فشيئا بعد التوريث، أو أن مـــن الـــسهل جداً أن نجعل المصريين يحبون جمال مبارك إذا ساعدنا الأمريكيين على ذلك، كأن تأتى هدية كبيرة من الأمريكيين للمصريين، تسلّم أولا لجمـــال مـــبارك ثـــم يسلمها هو للشعب المصرى، أو كأن يعلن جمال مـــبارك عـــزم مصر على تطوير استخدام الطاقة النووية لأغراض التنمية ويـــبارك الأمريكيون هذا الأمر، أو حتى أن يعلن جمال مبارك بنفسه زيادة

جمـــيع المرتبات بنسبة١٠٠% باعتباره أمينا للسياسات، ويشيد أعضاء شلة الوسطاء كلهم بحكمته ونفاذ بصيرته، وتلتقط صور لهم بهذه المناسبة، وهم يبتسمون ابتسامات عريضة دهشة وإعجابا.. إلخ.

كــــل هذا وأكثر منه يمكن أن يفعلوه لإقناع الأمريكيين بحب المصريين الغامــــر لجمال مبارك، حاليا ومستقبلا. أما أن التوريث سيساعد على تنفيذ طلبات الأمريكيين بدلا من عرقلتها، فمن السهل جداً الزعم للأمريكيين به. فالمــــراد توريـــثه تلقـــى تعليما أمريكيا، ويجيد الكلام والكتابة بالإنجليزية، ويحـــب النمط الأمريكى للحياة حبّاً جما، ولا يكره شيئا مثلما يكره الإرهاب الإســـلامى والفاشـــية الإسلامية. فمن أين يمكن الحصول على رئيس آخر للجمهورية تتوافر فيه كل هذه الصفات ؟.

هــــذا هـــو بلا شك بعض ما حاول الوسطاء قوله للأمريكيين من أجل إقـــناعهم بقـــبول " التوريث ". فماذا كان يا ترى موقف الأمريكيين من هذا الأمـــر ؟ إن معـــرفة هذا الموقف الأمريكى من شأنه أن يساعدنا على فهم الكثيـــر ممـــا يـــدور فى مصر من أشياء تبدو أحيانا متناقضة وأقرب إلى الألغاز.

ـــ٤ـــ

لا يجـــب أن نـــشك فى أن الإدارة الأمريكية تعرف بالضبط ما يدور بذهن هذه المجموعة من الممسكين بمقاليد السلطة فى مصر، والذين سميتهم فيما تقدم " بالوسطاء "، حيث إنهم يتلقون الأوامر الأمريكية ويترجمونها إلى لغـــة مصرية، ثم ينفذونها أو يكلفون الوزراء (ورئيس الوزراء) بتنفيذها. الإدارة الأمريكية تعرف أهمية " التوريث " لهؤلاء الوسطاء، وتفهم بالضبط دوافعهم إليها. فهم صنيعة الإدارة الأمريكية على أى حال، اختارتهم بعناية (أو باركـــت اختـــيارهم) مـــنذ فترة تعود إلى السبعينيات أو حتى قبلها، وفرزتهم وامتحنتهم واستبعدت غير الصالح منهم. والتقارير لابد أنها تكتب يومـــيا أو شـــهريا وترسل إلى واشنطن عن تصرفاتهم وحجم ثرواتهم، وما يمكن استخدامه ضدهم لإذلالهم، إذا لزم الأمر.

إن أى تـــصوّر غير هذا لموقف الإدارة الأمريكية من هؤلاء الوسطاء المـــصريين، الذين يديرون دفّة الحكم لصالح الأمريكيين أولا ولصالحهم هم شخـــصيا ثانـــيا، هو تصوّر لا يليق بدولة عظمى تدير شئون العالم بأسره، ولديها القدرة والرغبة فى معرفة كل صغيرة وكبيرة مما يدور فى العالم إذا تعلـــق الأمـــر بمصالحها الرئيسية. نعم، الإدارة الأمريكية تخطئ أحيانا بلا

شــك، إمـــا بناء على معلومات خاطئة، أو لتغلب بعض المصالح الصغيرة علـــى مــصالح كبيــرة نتيجة خلاف بين أصحاب المصالح داخل الولايات المــتحدة نفــسها. ولكن المنطق السليم لابد أن يؤدى بنا إلى توقع تصحيح الخطـــأ بـــسرعة والعودة إلى القرار السديد. و" السديد "، فيما نحن بصدده الآن، هـــو بالطبع ما يحقق المصالح الكبرى المسيطرة فى الولايات المتحدة فى أى وقت بعينه.

إنى أتصور أن الذى يحكم الموقف الأمريكى من النظام " الحاكم " فى مـــصر، فى الوقت الحاضر، ومنذ اعتلى الرئيس بوش كرسى الرئاسة فى ٢٠٠١ على الأقل، هو ما يمكن أن تؤديه مصر من خدمات لتنفيذ المشروع الأمريكـــى الجديـــد للشرق الأوسط، الذى يستهدف أساسا مصالح اقتصادية وماليـــة لكبرى الشركات الأمريكية، ومصالح اقتصادية وسياسية لإسرائيل، مما سبقت الإشارة إليه. كما سبق لى أن أشرت إلى حكومة من نوع حكومة د. أحمـــد نظـــيف تـــبدو ملائمـــة تماماً، ولسنوات كثيرة قادمة، لتنفيذ هذا المخطط، بعكس حكومات من نوع حكومات الدكتور الجنزورى أو عاطف عبـــيد. فـــإذا انتقلـــنا إلـــى من هم فوق ذلك قليلا، وأقصد بهم " الوسطاء " الرئيـــسيين ممن يصدرون التوجيهات إلى رئيس الوزراء والوزراء (وهى توجيهات كثيرا ما تصل إلى درجة الأوامر)، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والاقتصادية والأمن والإعلام والتعليم، فالأرجح أن الإدارة الأمريكية لا تجد الـــوقت مناســـبا لتغييـــرهم، على الأقل حتى تنتهى أزمات العراق وإيران وســـوريا ولبنان والسودان، والتى يبدو أن الإدارة الأمريكية لا تجد لها حلاً ســـهلاً، وقد يطول الوقت قبل أن تلوح فى الأفق فرصة الحل. طالما ظلت هـــذه الأزمات معلقة فإن من الأفضل للإدارة الأمريكية، فيما يبدو، أن تبقى علـــى هـــذه المجمـــوعة من الوسطاء المصريين، فالمرء، كما يقول المثل الإنجليزى، " لا يغير حصانه أثناء عبوره للنهر "، ومن ثم فلا بأس أن يبقى هـــؤلاء حتى يرفع الستار عن منظر جديد فى مسرحية إعادة ترتيب الشرق الأوسط.

خلال هذه الفترة، التى يمكن وصفها بالانتقالية، ما هو الموقف الأمثل، مـــن وجهة النظر الأمريكية، من قضية التوريث ؟ من الملاحظ أنه يحدث بـــين الحين والآخر ما يوحى بأن الإدارة الأمريكية تنظر بعين الرضا إلى " جمـــال مـــبارك " وإلـــى توليه بعض المسئوليات، بل وتعامله أحياناً وكأنه

الرئيس القادم. ولكننا نرى أحيانا، أو نسمع من التصريحات، ما يوحى بأن الإدارة الأمـــريكية تقف " على الحياد " فى هذا الأمر، وتعتبره أمرا داخليا محــضا وكأنه لا يخصّها. ثم نرى فى أحيان أخرى، أو نسمع، ما يفهم منه أن أمـــريكا مصرّة على اتباع أسلوب ديمقراطى فى اختيار الرئيس. نلاحظ أيــضاً أن مجمـــوعة الوســطاء هذه، والتى سبق أن قلت إنها تعتبر مسألة الـــتوريث مـــسألة حياة أو موت بالنسبة لها، تتقلب طريقة تعاملها مع هذه القــضية بـــين فتـــرة وأخرى، وربما كان أحد أسباب التقلب هو التقلب فى الموقف الأمريكى نفسه.

لـــيس من الصعب أن نكتشف بقليل من التفكير، أن هذا " التقلب " هو أفــضل موقـــف يمكن أن تتخذه الإدارة الأمريكية من مسألة التوريث، في الـــوقت الحاضر، من وجهة مصلحتها هى. الإدارة الأمريكية تعرف جيداً، بلا شك، أن هناك مئات من الأشخاص ممن يمكن أن يحتلوا منصب الرئيس فى مصر، ويحققوا لها أهدافها، كما تريد بالضبط، غير جمال مبارك. ولكن جمال مبارك يمكن أن يحقق هذه الأهداف أيضاً، وهو لا يخلو من مزايا من وجهـــة نظـــرها (ســـبق أن أشرت إليها، ولابد أن الوسطاء لا يكفون عن ذكـــرها للأمريكيين). ولكن مجىء جمال مبارك لا يخلو من مشاكل أيضاً. الأهـــم مـــن هـــذا كلـــه السؤال الآتى : " ما الذى يمكن أن تجنيه الإدارة الأمـــريكية من الإفصاح عن رأيها فى قضية التوريث الآن، قبل انتهاء هذا الفصل من فصول إعادة ترتيب الشرق الأوسط ؟ " إن العكس بالضبط يبدو هو الصحيح، أى أن الأفضل هو ترك الموقف عائما وغير محدد مما تلائمه عبارات مثل " ننظر بعين العطف "، أو " نحن لا نجد سببا قويا للاعتراض فى الوقت الحاضر "، أو أن " الوقت غير مناسب لاتخاذ قرار نهائى فى هذا الـــصدد "، أو " فلتـــستمروا فيما أنتم فيه ولن نقف عثرة فى طريقكم، حتى نوفق إلى الحل المناسب عندما يحين الوقت ".. وهكذا.

ذلـــك أن مـــن الملائـــم جداً للإدارة الأمريكية، فيما يبدو لى، أن يظل أصـــحاب المـــصلحة فى التوريث فى قلق مستمر مما يمكن أن يكون عليه الموقـــف الأمريكـــى فـــى الـــنهاية، فهـــذا أدعى إلى المزيد من الاستسلام والطاعـــة، وتنفيذ ما يطلب منهم بالضبط فيما يتعلق بهذه الأزمات الجارية كلها : العراق، إيران، لبنان، سوريا، السودان.. إلخ، ناهيك عما يطلب منهم لصالح إسرائيل.

هـذا الموقـف الأمريكى الذى قد ينتهى، عندما يحين الوقت، برفض إحـلال جمـال مبارك فى مكان أبيه، هو بالطبع موقف لا يخلو من قسوة وخـبث الطوية. ولكن متى امتنعت الإدارة الأمريكية عن اتخاذ موقف بالغ القسوة وفى منتهى الخبث، إذا تطلب هذا تحقيق " مصالح أمريكية عليا " ؟ كـان مثل هذا بالضبط الموقف الأمريكى من ماركوس رئيس الفلبين، ومن شاه إيران، بل وأيضاً من صدام حسين. فلماذا لا يعامل الرئيس المصرى، الحالى أو المحتمل، معاملة مماثلة ؟.

إذا كانت الإدارة الأمريكية تفهم تمام الفهم دوافع الوسطاء المصريين، فى قضية التوريث، فإن هؤلاء الوسطاء، فيما أظن، يفهمون أيضاً تمام الفهم لمـاذا تتخذ الإدارة الأمريكية هذا الموقف من هذه القضية، وأنها يمكن فى أى لحظـة أن تقرر رفض التوريث من أساسه وتعمل على مجىء شخص آخـر كرئيس لمصر. كلا الطرفين يفهم أحدهما الآخر تمام الفهم، فإذا بهما يمارسان فيما بينهما لعبة يتبادلان فيها مختلف أساليب الهجوم والدفاع، من تحذير وتهديد تارة، إلى التراجع ومحاولة الترضية تارة أخرى، ويجرى كل هـذا فوق رؤوس المصريين، وكأن الشعب المصرى ليس طرفا أصلا فى هذه اللعبة الجهنمية. إن هذا يذكر المرء بلعبة قديمة كنا نلعبها ونحن صبية صـغار، هـى لعبة " الكلب الحيران "، حيث يتبادل لاعبان الكرة، ويبذلان جهـدهما فى ألا تصل الكرة إلى شخص ثالث مسكين يقف بينهما، ويحاول محاولة مستميتة أن يقطع الطريق على الكرة وأن يمسك بها، ولكن هيهات ! هكذا فيما يبدو لعبة التوريث بين الوسطاء المصريين صاحبى المصلحة فى هذا التوريث، وبين الإدارة الأمريكية التى تفكر فى أشياء أخرى وتستهدف مصالح مختلفة تماماً، بينما يقف الشعب المصرى المسكين متفرجا، وقد كاد يفقد الأمل فى أن تعود الكرة إليه، وهو صاحبها الحقيقى، وهو الذى يجرى كل شىء وتتخذ كل القرارات باسمه.

* * *

إذا صحّ هذا التحليل لدوافع ومصالح أطراف اللعبة السياسية فى مصر، فإنـه قد يكون من الممكن فهم الكثير مما يجرى فى مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين، مما يبدو أحيانا كالألغاز، وتفسير التصرفات المتناقضة،

أو التـــى تـــبدو وكأنها متناقضة. ففى لعبة " الكلب الحيران " يتظاهر أحد اللاعبـــين اللـــذين يتـــبادلان الإمـــساك بالكرة، بأنه سوف يلقى بالكرة إلى المـــسكين الواقف فى الوسط، ثم سرعان ما يتبين أنه إنما يلقيها إلى زميله الآخـــر، ثـــم يسترسل اللاعبان الشيطانيان فى الضحك. إن كثيراً مما يبدو وكأنـــه خطـــاب مـــن الـــنظام المصرى للمصريين، أو خطاب من الإدارة الأمـــريكية للمـــصريين، ليس إلا استمرارا لتلك اللعبة الشيطانية بين النظام المصرى والأمريكيين. الأمريكيون يقولون: " فلتكن هناك ديمقراطية، حتى لـــو أتت بالإخوان المسلمين "، فيرد النظام المصرى: "بالطبع يا سادة، هذا هو بالضبط ما نفعله"، ثم يفتح النظام الباب ليمر بعض الإخوان ثم يغلقه فى وجه الباقين ويشبعهم ضربا وسجنا. يقول الأمريكيون: " فلتكن هناك حرية صـــحافة "، فيرد النظام المصرى: " بالطبع، انظروا كيف سمحنا بمهاجمة صـــحف المعارضة للرئيس وأسرته "، ثم يفاجأ المصريون بضرب رئيس تحريـــر إحـــدى الصحف المعارضة وإلقائه فى الصحراء، ويقدم صحفيون آخـــرون، واحـــداً بعد آخر، للمحاكمة، ولا تحرك الإدارة الأمريكية ساكنا وكأن الأمر لا يعنيها. يقول الأمريكيون : " ليكن هناك انتخاب حرّ بين أكثر مـــن مرشح لرئاسة الحكومة "، فيقول النظام المصرى : " طبعا طبعا.. ها هـــو نعمان جمعه، وأيمن نور وآخرون، يتقدمون على قدم المساواة للتنافس على منصب الرئيس "، فلا تنتهى عملية الانتخاب حتى تدبر مكيدة لأحدهما وتنتهى بانسحابه التام من الحياة السياسية، ويودع الثانى السجن، مع أنه كان الطفـــل المدلل للأمريكيين منذ شهور قليلة. وهنا أيضاً يتظاهر الأمريكيون بالاحتجاج دون أن يبذلوا أى جهد لإنقاذ الرجل. أما كل هذا الحديث الممل، والـــذى لا طائـــل من ورائه، عن تعديل هذه المادة أو تلك من الدستور، ثم إعـــادة تعديلها، فالمقصود به فقط العبث بعقول المصريين، مع التظاهر فى نفس الوقت أمام الأمريكيين بأن هناك شيئا شبيها بالديمقراطية.

أثـــناء ذلـــك تظهر صور جمال مبارك تارة وتختفى تارة. ينصح تارة بلقـــاء الأبطـــال مـــن لاعبى الكرة العائدين من الخارج، بعد انتصار عظيم يرجـــى أن يـــنال جمال مبارك منه نصيبا، ويجرى تصويره معهم من كل زاويـــة، ثـــم ينـــصح تارة أخرى بالاختفاء، وتحجب صوره عن الصحف انتظارا للحظة أخرى مناسبة.

وخلال هذا كله، يستمر الضعف الشديد في المواقف التي يتخذها النظام إزاء الأزمــات المتتالية في العراق وإيران ولبنان وسوريا والسودان، تبعا لمــشيئة الإدارة الأمــريكية بالضبط، ففي واشنطن يتقرر ما إذا كان النظام المــصرى مــع الــسنّة أو الــشيعة، مــع الاستقرار في لبنان أو مع عدم الاستقرار، يتهم إيران بقتل السفير المصرى في بغداد أو لا يتهمها.. إلخ.

الرسائل لا يتوقف تبادلها بين الإدارة الأمريكية والوسطاء المصريين. رســائل تحمل منتهى المودة أحيانا، ومنتهى الخبث والخداع أحيانا أخرى، ولكن يظل الشعب المصرى في وسط هذا كله متفرجا، تتراوح مشاعره بين عدم التصديق والقلق والاكتئاب.

(١٢)

مصر والعرب

-١-

الجميع، فى مصر على الأقل، يتكلمون منذ فترة ليست بالقصيرة، عن انحسار مركز مصر فى العالم العربى. المثقفون المصريون، بوجه خاص، يلاحظون مظاهر هذا الانحسار كل يوم، وفى مختلف مجالات الحياة، ويتحسرون على أيام كانت مصر فيها بلا جدال الأم الرءوم لبقية العرب، أو الشقيقة الكبرى، والكعبة التى يحج إليها السياسيون العرب قبل أن يتخذوا قرارا حاسما يتعلق بدولة عربية أخرى، أو بالموقف الذى يجب أن يتخذ تجاه دولة كبرى، أو حتى قرارا يتعلق ببعض شئون دولتهم الداخلية. فما الذى حدث بالضبط ؟.

الساسة العرب لم يعودوا يأتون إلى القاهرة إلا لماما، فإذا أتوا فالأغلب أن تكون الزيارة زيارة مجاملة، أو لحضور اجتماع ثقيل على نفوس الجميع، يعرف الجميع مقدما أنه لا نفع فيه. والسياسيون المصريون إذا ذهبوا لبلد عربى فنادرا ما يكون هذا للمساهمة فى حل مشكلة هذا البلد العربى، بل الأغلب أن يكون إما لحل مشكلة مصرية (كثيراً ما تكون مشكلة مالية)، أو لتبليغ رسالة جاءت إلى مصر من طرف غير عربى.

فى منتصف القرن العشرين كان من الشائع القول بأن " المصريين يكتبون واللبنانيون ينشرون والعراقيون يقرأون ". ولا يزال هذا القول صحيحا حرفيا، ولكن المعنى المقصود أصابته تحولات خطيرة. فالمصريون، وإن كانوا بالطبع لازالوا يكتبون، لم يعودوا يحتلون مكان الصدارة فى العالم العربى فى قيادة الفكر السياسى، أو الدراسات الاجتماعية، أو التاريخية (وأكاد أقول فى الأدب أيضاً). كان طه حسين

والعقـــاد وتوفـــيق الحكـــيم أسماء يعرفها كل بيت عربى خارج مصر حتى الخمـــسينيات، ثم أصبحت أسماء نجيب محفوظ ويوسف إدريس وأحمد بهاء الدين، شائعة فى العالم العربى كله فى الستينيات والسبعينيات. ولكنك تبحث الآن عن أسماء مصرية تحتل مكانة مماثلة فى العالم العربى (بل حتى فى مصر نفسها) فتجد فى ذلك صعوبة بالغة. حدثنى مثقف يمنى مرة أن مجلة " الثقافة " المصرية الأسبوعية، وكانت مجلة أدبية وفكرية رفيعة المستوى، كـــان يأتـــى منها إلى صنعاء بعض النسخ القليلة فى الأربعينيات من القرن الماضـــى، فتـــتخاطفها الأيـــدى، ويتبادلها المثقفون اليمنيون، ثم تنتقل من صنعاء إلى مدن يمنية أخرى، فإذا عادت إلى أصحابها فى صنعاء، بعد أن يكون قد قرأها مثقفو اليمن، كانت تعود مهلهلة من كثرة ما تبادلتها الأيدى. إنـــى أتـــساءل الآن عن مجلة ثقافية مصرية يمكن أن تحتل مكانة مجلتى " الثقافة " و" الرسالة " كما كانتا فى الثلاثينيات والأربعينيات، سواء فى مصر نفسها أو خارجها فلا أجد. هل مجلة " الهلال " الشهرية المصرية العريقة، أفـــضل الآن أم مجلـــة " العربى " الكويتية ؟ لا أستطيع أن أقول. هل صـــحيفة " الأهرام " المصرية، والعريقة أيضاً، أفضل من جريدة " الحياة " الـــسعودية الـــصادرة فـــى لندن؟ وأيهما يحمل أخبارا تبعث الثقة فى نفس القارئ؟.

أمـــا بقـــية وسائل الإعلام فحدث عنها ولا حرج. كانت محطة إذاعة "صـــوت العـــرب" المصرية تستحق فى الستينيات الاسم الذى تحمله، ولكن تغيـــرت الدنـــيا كثيراً منذ ذلك الوقت. وإذ حل التليفزيون محل الراديو، ثم دخلـــت القـــنوات الفضائية كل بيت عربى، استطاعت " قطر " الصغيرة أن تـــسلب من قنوات التليفزيون المصرى جمهورها، واكتسبت نشرات أخبار قناة " الجزيرة " القطرية مصداقية أكبر بكثير مما تتمتع به أى نشرة أخبار مصرية.

الأمـــثلة على التدهور كثيرة، ولكن التفسيرات كثيرة أيضاً، بعضها أقل إيلامـــا من غيره. فهناك أولا التفسير البسيط بأن سنة الحياة كانت لابد أن تجلـــب الدول العربية الأخرى، إن آجلا أو آجلا، إلى المستوى الذى بلغته مصر فى مضمار التقدم الثقافى والاجتماعى، وليس من الغريب بعد هذا أن تـــتجاوز بعض هذه الدول مصر وتتفوق عليها. لم يكن من الممكن أن تظل الفجـــوة بين مصر وسائر البلاد العربية فى عدد خريجى الجامعات، مثلا،

كما كانت فى منتصف القرن العشرين. كان لابد أن تنشأ الجامعات الجديدة فـــى كل البلاد العربية، وأن ينتهى اعتماد العرب على الجامعات المصرية، فتنـــشئ كـــل دولـــة عربية لنفسها جامعة أو أكثر، ثم أن تستقل بمدرسيها وأساتذتها بدلا من استيراد الأساتذة من مصر. وكان لابد أن يظهر هذا فى النهاية فى الإنتاج الثقافى لكل دولة وفى وسائل الإعلام. فى منتصف القرن الماضـــى، عندما أرادت الكويت أن تنشئ مجلة ثقافية شهرية على مستوى رفـــيع(مجلـــة العربى) اضطرت إلى اختيار أديب وعالم مصرى مرموق (د. أحمـــد زكى) لرئاسة تحريرها. وفى السبعينيات اضطرت إلى تعيين كاتـــب مصرى شهير آخر (أحمد بهاء الدين) رئيسا لتحرير نفس المجلة، خلفا لرئيس تحريرها المصرى السابق، حتى استقلت الكويت عن مصر فى هذا الأمر واعتمدت على نفسها منذ أوائل الثمانينيات.

كل هذا صحيح، ولكنه قد يصلح تفسيرا للّحاق بمصر دون أن يفسر ما أصـــاب مـــصر من تدهور. نعم، قامت جامعات جديدة فى كل بلد عربى، ولكن ما علاقة هذا بتدهور مستوى التعليم فى الجامعات المصرية؟ نعم، زاد عـــدد الـــصحف والمجلات والإذاعات ومحطات التليفزيون العربية، وتقدم مستواها، ولكن ما مسئولية هذا عن تدهور أحوال وسائل الإعلام فى مصر، وهـــو مـــا لابد أن يكون مسئولا، ولو جزئيا، عن انحسار مركز مصر فى العالم العربى؟.

هـــناك بالطبع التفسير الاقتصادى، وهو مهم. كانت مصر فى منتصف القـــرن الماضـــى أكبـــر الدول العربية دخلا (مقاسا بمتوسط دخل الفرد) باســـتثناء واحـــد هـــو لبنان، فأصبحت الآن أقل الدول العربية دخلا (مرة أخـــرى بحساب متوسط دخل الفرد) باستثناء الصومال وموريتانيا واليمن والـــسودان. كـــان لابـــد أن يظهـــر هـــذا فـــى كل نواحى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. الدولة الغنية أكبر قدرة على تنمية قدرتها العسكرية، ونفـــوذها الـــسياسى، وعلـــى الـــنهوض بالتعليم والثقافة. والدولة المحتاجة اقتـــصاديا لابـــد، آجلا أو عاجلا، أن يصيبها الوهن سياسيا وثقافيا. لابد أن قـــدرة مصر على أن تلعب دورا مؤثرا فى الأزمات العربية المتتالية، سواء تعلقـــت بعلاقة دولة عربية وجيرانها، أو بعلاقة العرب بالدول الكبرى، قد أصـــابها التـــصدع الشديد منذ اضطر الرئيس المصرى إلى طلب المعونة الاقتـــصادية، مـــنذ السبعينيات، بل وفى أعقاب حرب ٦٧ مباشرة، من هذا

العاهــل العربـــى أو ذاك. ثــم من أين كان يمكن لمصر أن تهيئ الموارد اللازمة لتمويل قناة تليفزيونية مؤثرة، كقناة " الجزيرة "، بما يتطلبه هذا من إنفــاق كبيــر على المراسلين والمصورين، ودفع مكافآت سخية للمذيعين، واستقطاب كبار المثقفين والكتّاب العرب؟... إلخ.

نعم الاقتصاد مهم جداً، فى تفسير تدهور مركز مصر فى السياسة كما فى الثقافة. ولكنى أميل مع هذا إلى التأكيد على عامل آخر يبدو أنه العامل الحاســم فى هذا الأمر، كما يبدو أن العامل الاقتصادى كان هو نفسه مجرد نتــيجة لهذا العامل الحاسم، وأنه مهما كان ما حققته الدول العربية من تقدم فـــى سائر الميادين، فما كان هذا ليكفى لانحسار الدور المصرى، لولا هذا العامل الحاسم.

هــذا العامل الذى أعتبره حاسما سبق لى وصفه بالتفصيل فى الفصول الــسابقة، وهو الضعف الشديد الذى أصاب " الدولة " فى مصر، والذى بدأ مــنذ نحــو أربعين عاماً، ثم زاد واستفحل مع مرور الزمن. إن ما أقصده بـــــ"الدولة" هنا، ليس هو بالطبع الكيان السياسى بأسره، من أرض وشعب وحكــومة، ولا أقــصد بــه مجــرد " الحكومة " التى تتغير بتغير الوزراء ورئيــسهم، بــل أقصد بـ" الدولة " التى أصابها الضعف الشديد فى مصر، الــسلطة القـــادرة على الضبط والربط، وعلى تطبيق القانون وإلزام الناس باحترامه، أى أقصد ما سبق لى أن أسميته " الدولة الرخوة ".

لقد بدأ الشرخ فى قوة الدولة المصرية بتلك الهزيمة العسكرية الساحقة التـــى وقعــت فى ١٩٦٧. كانت الدولة المصرية قد بلغت ذروة قوتها قبيل الهــزيمة مباشــرة، فإذا بالمصريين يفاجأون، كما فوجئ سائر العرب، بأن النظام لا يستطيع حمايتهم مع العدو، أو حماية أراضيهم. وسرعان ما شعر الــنظام الحــاكم فى مصر بأن عجزه أمام العدو الخارجى قد خلق له أعداء جـــددا كثيرين فى الداخل. فالناس متبرمون ساخطون، وحكمهم لم يعد سهلا مــثلما كان، فإذا بالنظام يحاول إرضاء الناس بأية وسيلة، فأُجّلت خطوات الإصلاح المطلوبة إذا كانت ستزيد من غضب هذه الشريحة من المجتمع أو تلـــك، وتــوقفت إجــراءات إعادة توزيع الدخل، وتركت الجامعات تتضخم بأعــداد الطلـــبة الكبيرة فتدهور مستوى التعليم، وتركّز الإعلام فى محاولة تجميل صورة النظام التى يصعب فى الحقيقة تجميلها، وأنفقت الأموال التى تحتاجها تنمية الاقتصاد على استيراد سلع استهلاكية على أمل أن يؤدى ذلك

إلـــى إسكات الناس، وعلى شراء أسلحة جديدة تحل محل ما ضاع منها فى ١٩٦٧. ولكـــن كـــم كان صعبا أن تسترد الأراضى المحتلة فى ظل وضع دولى يقف بالمرصاد من أجل حماية إسرائيل.

مـــنذ ذلـــك الوقت (١٩٦٧) تدهور مركز الدولة فى مصر، فانتشر العـــبث بالقانـــون، وزاد الفـــساد حتى أصبح هو الوسيلة الأساسية للإثراء، والوصـــول إلـــى قمة الهرم الاجتماعى، كما أصبح الفساد وسيلة ضرورية للحصول على ما يتطلبه مجرد البقاء على قيد الحياة، فى أدنى درجات هذا الهرم.

ولـــم تـــنقذ حرب ١٩٧٣ الدولة المصرية من هذا التدهور إذ لم يجلب الانتـــصار العسكرى انتصارا سياسيا، بل فرض على مصر، على أثر هذه الحـــرب، لـــيس مجرد الصلح مع إسرائيل، بل وفتح أبواب الاقتصاد على مـــصاريعها للـــسلع ورؤوس الأموال الأجنبية، وأصبحت الدولة المصرية تتلقـــى الأوامـــر من الخارج فيما يتعلق بموقفها من إسرائيل، ومواقفها من أشقائها العرب، ونوع سياساتها الاقتصادية، على السواء.

وعـــندما تـــصل الدولـــة المصرية إلى هذا الحد من الضعف، لابد أن يـــصيب هـــذا الـــضعف الاقتـــصاد والثقافة والإعلام، فضلا عن المواقف السياسية. فلا عجب أن تنتظر الدول العربية الأخرى حولها باحثة عن مصر فلا تجدها.

ـ٢ـ

مـــن الحـــوادث البالغة الدلالة على ما آل إليه مركز مصر إزاء الدول العـــربية الأخـــرى، ذلك الحادث المفزع الذى وقع فى القاهرة، فى طريق المطار بمصر الجديدة، ليلة الخميس / الجمعة ٢٢/٢٣ سبتمبر ٢٠٠٥. ذلك أن المـــرء يكاد يقطع بأن مثل هذا الحادث لم يكن من المتصور حدوثه قبل عـــشرين أو ثلاثـــين عامـــا. لم يكن من المتصور مثلا حدوثه فى منتصف الـــسبعينيات، أى فـــى منتـــصف حكم أنور السادات، قبل أن يصاب مركز مـــصر الـــسياسى والاقتـــصادى بهـــذا التدهور الشنيع إزاء الدول العربية الأخـــرى، خاصـــة الدول الغنية بالبترول، وقبل أن تصاب الدولة المصرية بهـــذه الدرجـــة المذهلة من الرخاوة والضعف، فيبلغ الناس هذه الدرجة من الاســـتهتار بالقانـــون والخـــروج عليه، وقبل أن تظهر آثار سياسة الانفتاح

الاقتـصادى (إذ لـم تدشـن هذه السياسة إلا فى ١٩٧٤)، وقبل أن تتفاقم مـشكلة البطالة، إذ كانت الهجرة إلى بلاد البترول تقدم بديلا مجزيا لفرص العمالـة فـى مصر.. إلخ. لم يكن أى من هذا قد حدث بعد، أو لم يكن قد حدث بالدرجة التى شهدناها فى السنوات التالية، حتى أصبح من الممكن أن يقع هذا الحادث فى سبتمبر ٢٠٠٥.

الـذى حـدث، هـو أن شابين أحدهما طالب جامعى مصرى فى كلية الطب، فى نحو العشرين من عمره، من أسرة من المهنيين تعيش فى طنطا، فأمـه مديـرة لمستـشفى وأخته طبيبة، والآخر قطرى من الأسرة الحاكمة ويحمـل جـواز سـفر دبلوماسى، لا يزيد عمره على ١٨ عاماً، اتفقا على الدخول فى سباق بالسيارات، فيقود المصرى سيارة BMW حديثة الطراز، ويقود القطرى سيارته الفورد، موديل ٢٠٠٥، فى أهم شارع بمصر الجديدة وهـو يؤدى إلى مطار القاهرة، فى ساعة من الليل لا يمكن اعتبار الشارع خلالهـا مـن الشوارع المهجورة (إذ وقع الحادث فى الواحدة و ٨ دقائق صباحا) فلابد أن السيارات كانت لا تزال ذاهبة أو عائدة من المطار، ولا يزال كثير من الشباب والعائلات جالسين فى الجزيرة الخضراء فى منتصف الطـريق يأملون فى استنشاق نسمة من الهواء فى يوم من أيام الحر الشديد والرطوبة الخانقة بالقاهرة.

الـشابان يقـرران القـيام بهذا السباق، فلا يدور بخلدهما أنهما بذلك يعـتديان على قواعد المرور أو يهددان حياة الناس القادمين أو الذاهبين إلى المطار، أو الجالسين فى الحديقة فى منتصف الطريق. بل لقد شهد واحد من أقارب المصابين بأن سيارة للشرطة كانت تقف عند نقطة بداية السباق، ولا نـدرى بالضبط ما الذى كانت تفعله هناك : هل جاءت لتحرس المتسابقين وتحمـيهما من أى مضايقة يمكن أن تحدث لهما من الناس المتضررين من السباق ؟ لا ندرى بالضبط، ولكن السباق بدأ على حد قول أحد الشهود على مـرأى مـن رجـال الشرطة. أظهر المتسابق المصرى تفوقا على صديقه القطرى الذى استفزه هذا التفوق فزاد من سرعته حتى تجاوزت ٢٠٠ كيلو متر فى الساعة، وإذا بالناس يشاهدون سيارته وهى تكاد تطير فى الهواء ثم تقع فى وسط الجزيرة الخضراء فى منتصف الطريق، فتقتل خمسة أشخاص وتصيب ١١ شخصا آخرين نقلوا جميعا إلى المستشفيات.

هــرب المتــسابقان المصرى والقطرى، فلم يعثر لهما على أثر، وعُلم فــيما بعد أن الشاب القطرى سافر إلى بلده على طائرة مصر للطيران التى غــادرت مطار القاهرة فى الثامنة والنصف صباحا، أى بعد أكثر من سبع ساعات من وقوع الحادث، لا ندرى ما الذى كانت الشرطة المصرية تفعله خلالها، ولا ما فعلته خلالها سلطات الأمن بالمطار أو المسئولون عن شركة مــصر للطيــران، ولماذا تأخر إدراج اسمه فى قوائم الممنوعين من السفر حتــى الــساعة الحادية عشرة و١٩ دقيقة من مساء يوم الجمعة، أى بعد ما يقرب من ٢٤ ساعة من وقوع الحادث. أما الشاب المصرى فقد ظل مختفيا أكثر من أسبوعين، ثم ظهر وسلّم نفسه للنيابة، فلم تستطع الشرطة المصرية القــبض علــيه طوال هذه المدة، رغم معرفتها لكل شيء عنه. وعندما عاد حكــى للنــيابة، كما حكت والدته، قصة مدهشة عن سبب وجوده فى مكان الحــادث، تتضمن نفى أى علاقة له بالسباق، بل تظهره بمظهر عابر سبيل وقــف ليتفــرج علــى ما حدث، واستفزته سرعة المتسابق القطرى فجرى وراءه بــسيارته مما أصاب سيارته بخدش بسيط، ذهب بعد ذلك لإصلاحه، ولعل هذا هو ما استغرق منه أسبوعين كاملين.

ولكــن بصرف النظر عن المتسابقين القطرى والمصرى، أنظر إلى ما حدث للآخرين. سيارة الإسعاف وصلت متأخرة خمسين دقيقة وفقا لما قاله والــد أحــد المــصابين، وعندما وصلت لم يكن بها الأجهزة اللازمة للقيام بــبعض الإســعافات الضرورية، فتُرك المصابون ينزفون خلال المدة التى قطعــتها الــسيارة إلــى المستشفى. وخلال ذلك قام بعض رجال الإسعاف الــراكبين مع المصابين فى السيارة (طبقا لشهادة أحد أقاربهم) بالاستيلاء علــى بعــض الأشياء الثمينة التى كانت مع المصابين، كالموبايل مثلا، فلم يعثــر لهــا بعــد ذلــك على أثر. وعندما وصل أحد المصابين إلى إحدى المستــشفيات الحكومية اعتذرت المستشفى عن قبوله لأن حالته لم يعد ينفع معها العلاج، وعندما وصل آخر إلى مستشفى" استثمارى "، اشترطوا لقبوله دفع مبلغ ألف جنيه تحت الحساب قبل أن يبدأ النظر فى حالته، وهو مبلغ لم يكــن من السهل توفيره فى هذا الوقت من الليل، وفى مواجهة حادث غير مــتوقع كهذا الحادث، إذ لم يكن من المنتظر من شخص ذهب ليشم الهواء فــى يــوم حار فى وسط شارع العروبة أن يأخذ فى اعتباره احتمال وقوع سيارة شاب قطرى فوق رأسه.

* * *

لم يكن من الممكن للجرائد اليومية أن تتجاهل حادثا من هذا النوع، إذ لـــو تجاهلت مثل هذا الحادث أيضاً لامتنع الناس عن شراء الجرائد امتناعاً تامـــاً. فنشر الخبر بأقل عبارات ممكنة، ومع هذا أدى نشره، حتى على هذا النحو، إلى إثارة عواطف الناس وغضبهم إلى درجة اضطرت معها الجرائد إلـــى نـــشر تطورات الحادث يوما بعد يوم، ولكن مع الكثير من التصرف والإضافات التى يؤمل معها تهدئة عواطف الناس. فالشاب القطرى يقال إنه اعتقل وأنه الآن فى السجن، (هل هذا هو حقا المتوقع مع شاب من الأسرة المالكـــة القطرية ؟)، ويقال إن الاتصال جارٍ على قدم وساق بين الحكومة المـــصرية والحكـــومة القطرية (أى نوع يا ترى من الاتصال ؟ وكيف يا تـــرى تلقـــت سلطات قطر البالغة الثراء مكالمات السلطات المصرية التى دأبـــت على طلب المساعدات المادية من أمير قطر كلما اشتدت بها الحاجة لـــسبب أو آخـــر؟ ومـــا نوع اللهجة التى استخدمتها السلطات المصرية فى مكالمـــتها مع السلطات القطرية، هل هى لهجة غاضبة وحاسمة، كما يرجى فـــى مـــثل هذه الحالات، أم لهجة مستجدية ومترددة كما يتوقع من حكومة مصرية بهذه الدرجة من الضعف ومكسورة العين إلى هذا الحد ؟). كانت هـــذه الطريقة فى نشر أخبار الحادث كافية لأن يفقد القارئ الثقة فيما ينشر عن بقية التطورات، كمتابعة الرئيس أو الوزير لأحوال المصابين، أو تجديد حـــبس الشاب القطرى فى بلاده، أو ترحيب السلطات القطرية بفكرة ذهاب مندوبين من النيابة المصرية إلى قطر للاشتراك فى التحقيق.. إلخ، بما فى ذلـــك عبارة مدهشة نسبت إلى سلطات التحقيق المصرية مؤداها أنها طلبت من حكومة قطر تسليم الشاب القطرى، " فإذا تعذر ذلك! " فلتقبل قدوم بعثة مصرية إلى قطر لمتابعة التحقيق !.

لهذا فإنى عندما سمعت أن البرنامج التليفزيونى الشهير " البيت بيتك " ســـوف يتضمن فقرة عن حادث المطار وأنه سوف يستضيف فيها والد أحد المتوفين فى الحادث ووالد أحد المصابين، تلهفت على رؤية البرنامج الذى لم أكن قد شاهدت أى حلقة من حلقاته من قبل. رأيت فى البداية شيئا مبهجاً للغايـــة : محـــاور شديد الجاذبية يستضيف ممثلة شهيرة فلا يسألها إلا عن أمور شخصية بحتة ومشاعرها الخاصة، لا سياسة ولا مشاكل اجتماعية بل

حـــديث عـــن أجمل الأدوار التى مثلتها أو التى تأمل فى تمثيلها، وعما إذا كانت تعتز بزواج معين أكثر من زيجات أخرى.. إلخ. يتخلل هذا إعلانات مـــبهجة أيضاً، منها إعلان تظهر فيه نانسى عجرم وهى تشرب كوبا مثلجا مـــن الكوكاكولا، وآخر لصبى فى حارة بلدية يثنى على السفن أب، وثالث لبـــنت بلـــد رشـــيقة تروّج لنوع من أنواع السمن البلدى.. إلخ. ومن أجل التـــرويج للـــسلع ظهـــر أيضاً إعلان عن جائزة مقدارها عشرة آلاف جنيه تعطـــى لمـــن يعرف اسم عاصمة بنجلاديش، وجائزة أخرى، وهى سيارة مرســـيدس تقدمها شركة موبينيل للمحمول، وجائزة ثالثة هى شقة يمكن أن تكـــسبها بالاتصال برقم تليفونى معين من أى محمول... وهكذا، مع تحذير متكرر للمشاهدين بأن الدقيقة الواحدة من المكالمة التليفونية بالمحمول تكلف ١٥٠ قرشا.

ســـألت نفسى عما إذا كان من الممكن حقا وسط هذا المهرجان الرائع، من الإعلانات عن سلع مبهجة للغاية، وحوارات مع ممثلات مبهجات أيضاً، وكـــل هـــذه الوعود بجوائز فاخرة، أن تذاع فقرة عن حادث فظيع كحادث المطـــار، وعما إذا كان والد أحد ضحايا الحادث يمكنه حقا أن يقبل الظهور وســـط كـــل هذه الإعلانات والحوارات والجوائز. ولكن جاءت هذه الفقرة بالفعل، وظهر والد أحد الضحايا المتوفين ووالد أحد المصابين وقد بدا على وجهـــيهما علامات الألم الشديد والحيرة، وتكلما بجرأة بالغة عن نوع الدولة التى يمكن أن يحدث فيها مثل هذا الحادث، وأن يهرب منها مرتكب الحادث بهـــذه الـــسهولة، وعـــن أحـــوال الإســـعاف والمستشفيات.. إلخ. وشعرت بالإعجاب الشديد بأصحاب هذا البرنامج إذ يستطيعون أن يذيعوا كلاما بهذه الجـــرأة تسمعه أعداد غفيرة من الناس، ولكن سرعان ما فتر هذا الإعجاب، بـــل وحـــل محلـــه نقيضه، عندما تبينت الأثر النهائى الذى لابد أن يتركه البرنامج على المشاهدين.

فهـــا هو موضوع جاد للغاية ومحزن لأقصى حد، يناقش وسط ضجة هائلـــة تتكـــرر فيها الإعلانات التى سبق أن رأيناها منذ قليل وتدور حول شـــراء ســـلعة كالـــسمن البلدى أو مشروبات غازية أو حديث حول الحياة الخاصة لبعض الممثلات، ويُغرى المشاهدون بمتابعة هذا كله والصبر عليه بإعطـــائهم الحـــق فـــى الحصول على سيارة أو شقة أو عشرة آلاف جنيه اعـــتمادا علـــى مجـــرد الحظ، وكأن الحظ أصبح هو الحل الوحيد الممكن

لمشكلاتهم. وفى أثناء ذلك تتم أيضاً عملية نصب جديدة إذ تحقق شركات المحمول أرباحا خيالية من ثمن المكالمات التليفونية التى يجريها ملايين المصريين الذين لم يعد لهم أمل فى حل مشاكلهم إلا عن هذا الطريق التعس. بل ويتجرأ البرنامج على قطع حديث والد الشاب المتوفى فى حادث المطار لتقديم بعض الإعلانات من بينها إعلان نانسى عجرم عن الكوكاكولا، ثم يعود البرنامج بعد ذلك لبدء الحديث عما حدث للشاب المصاب. هكذا يخلط التليفزيون المصرى بين الجدّ والهزل، المأساوى والمضحك، بحيث يترك المشاهد فى النهاية جثة هامدة، فاقدة للعقل والضمير.

على أى حال، فإن ما لم تحدثه الإعلانات والجوائز والحوارات مع الممثلات من تأثير، أحدثه البرنامج فى اليوم التالى بما أذاعه من تصريحات لوزير الصحة والنائب العام بل ورئيس الجمهورية، عن اهتمامهم جميعاً بالموضوع، ومتابعتهم لما يجرى لحظة بلحظة، واتخاذهم كل ما يلزم اتخاذه من إجراءات للمحافظة على كرامة مصر والمصريين، وعلى حقوق القتلى والمصابين. وقد بدا على المذيع التأثر الشديد وهو ينقل إلينا أقوال رئيس الجمهورية عن الحادث، إذ قال إنه يعتبر كل ضحايا الحادث بمثابة أبناء له، وعبّر عن تصميمه على أن يأخذ التحقيق مجراه دون أى تفريط فى حقوق المصريين، وقراره بأن يعالج كل من أصيب فى الحادث على نفقة الدولة.. إلخ.

قلت لنفسى : ها قد انتهى برنامج " البيت بيتك "، رغم بدايته الشجاعة بالأمس، مثلما ينتهى غيره من البرامج، بالثناء على السيد الرئيس، وإغلاق الملف المثير للمشاكل، وإنهائه نهاية سعيدة وإن كانت ملفقة. ولكنى قلت لنفسى أيضاً : هذه هى النهاية الطبيعية التى ينتظر من برنامج تليفزيونى تموّله الإعلانات أن ينهى بها الحديث عن حادث المطار، إذ إن أى نهاية أخرى من شأنها أن تُحدث فى نفس المشاهدين أثرا غير مرغوب فيه البتة، ويتعارض تعارضا تاماً مع المقصود من الإعلانات والجوائز.

خطر لى أيضاً أن هذه الحالة التى وصل إليها التليفزيون المصرى لم يكن من الممكن أيضاً تصورها منذ عشرين أو ثلاثين عاما، أى قبل أن تصل سطوة الإعلانات ومروّجى السلع على هذه الدرجة المخيفة التى نشاهدها الآن.

فـــى الـــيوم التالـــى قـــرأت حديثا منشورا فى الصحف اليومية لوزير الخارجية المصرى يعلق فيه على حادث المطار، ويطمئن فيه المصريين أن الـــشاب القطرى سوف يلقى محاكمة عادلة فى قطر، وأن وزارة الخارجية المـــصرية قـــد أبلغت السفارة القطرية فى القاهرة " بمطالب مصر فى هذا الحـــادث "، ولكنه أيضاً وبّخ المصريين على ما أبدوه من " حساسية زائدة " فى هذا الموضوع. قلت لنفسى إن كل ما يحتاج إليه المصريون للتخلص من هـــذه " الحـــساسية الـــزائدة " هو عشر سنوات أخرى من نوع العشرين أو الثلاثين الماضية. إذ سوف يتكفل الشباب القطرى، بل وربما الخليجى كله، وما سوف يقومون به من سباقات وأعمال مماثلة فى شوارع مصر الجديدة وغيـــرها، بالقضاء على أى شعور بالتعاطف قد يشعر به المصريون إزاء بعـــضهم البعض، وسوف يساعدهم على هذا، بلا شك، ما يذيعه التليفزيون من برامج وإعلانات، من شأنها أن تقضى على أى حساسية قد تكون باقية.

(١٣)

مصر والولايات المتحدة

-١-

منذ ما يقرب من ثلث قرن دأبت مصر على قول : " نعم " للولايات المتحدة، مهما كان ما تطلبه الولايات المتحدة منها، ولم تشذ عن هذا طوال هذه الفترة سواء فى سياستها الخارجية أو العربية أو فى علاقتها بإسرائيل أو فى سياستها الاقتصادية، وكانت حصيلة هذه الفترة تدهورا مستمرا فى مركز مصر السياسى، الدولى والعربى، وتحقيق مصلحة بعد أخرى لإسرائيل على حساب مصالح مصر والعرب، وتدهورا اقتصاديا ملحوظا. فإذا كان الأمر كذلك فى نظر طائفة كبيرة من المثقفين المصريين والمشتغلين بالسياسة والاقتصاد فى مصر، بل فى نظر ما يمكن أن يسمى بالرأى العام المصرى، فلماذا لا تقول مصر " لا " لأمريكا ؟ ما الذى يمنع من هذا بالضبط ؟

ليس المانع، كما قد يظن كثيرون. ضخامة العبء الذى يمكن أن يترتب على قطع المعونات الأمريكية عن مصر. فالحقيقة هى أن ما يسمى بالمعونات الأمريكية لمصر، شأنها فى ذلك شأن معظم المعونات الخارجية من أى دولة كبيرة لأى دولة فقيرة، أكذوبة كبيرة، ويتضح ذلك فى حالة مصر، من الحقائق الآتية :

أولاً : إنه منذ عادت المعونات الأمريكية إلى مصر فى منتصف السبعينيات، بعد انقطاعها نحو عشر سنوات، مر الاقتصاد المصرى خلال هذه العقود الثلاثة (١٩٧٥ – ٢٠٠٦) بمرحلتين : مرحلة استمرت نحو عشر سنوات (١٩٧٥ – ١٩٨٥) اتسمت بنمو اقتصادى سريع كان المحرك الأساسى له، ليس المعونات الأمريكية، بل هجرة العمالة المصرية

إلـــى الخليج فى أعقاب تضاعف أسعار البترول فى ١٩٧٤/٧٣، وما أرسله المهاجرون المصريون من تحويلات إلى مصر، وما ترتب على الهجرة من تخفيف الضغط على سوق العمل فى مصر واستيعاب جزء كبير من العمالة الفائـــضة. أمـــا العـــشرون عاما التالية (١٩٨٥-٢٠٠٦) فقد شهدت أداء اقتـــصاديا يمكن اعتباره أسوأ أداء اقتصادى لمصر خلال القرن العشرين، باســـتثناء فتـــرة الأزمة العالمية فى الثلاثينيات، سواء من حيث معدل نمو الـــناتج القومـــى أو الـــدخل الفردى أو نمو التفاوت فى الدخول أو معدلات العمالـــة والـــبطالة. حدث هذا فى ظل تدفق المعونات الأمريكية إلى مصر بمعدل يزيد، إذا قورن بحجم السكان، على حجم أى معونات أمريكية أخرى لأى بلد آخر باستثناء إسرائيل.

ثانـــياً : إن المعونات الأمريكية العسكرية لمصر لم تقترن بأى تحسن فـــى مركـــز مـــصر السياسى، سواء فى العالم ككل أو فى منطقة الشرق الأوســـط، بـــل تدهـــور مركـــز مصر فى هذه المنطقة. ولم تتحرك مصر عـــسكريا ولا سياســـيا لمؤازرة العراق عندما ضرب مفاعلها النووى عام ١٩٨١، أو لمـــؤازرة لبـــنان عـــندما هاجمتها إسرائيل، فى ١٩٨٣ ثم فى ٢٠٠٦، أو لمـــؤازرة ليبيا عندما ضربتها الطائرت الأمريكية فى ١٩٨٦.. إلـــخ. بعـــبارة أخرى لم تزد المساعدات العسكرية الأمريكية من قوة مصر العسكرية أو السياسية، بل أضعفتها عسكريا وسياسيا.

ثالـــثاً : إن ضـــعف مصر الاقتصادى (وسوء أدائها) يمكن تلخيص أســـبابهما المباشـــرة فـــى الانخفاض الشديد فى معدل الادخار، وفى العجز المـــستديم فـــى الميزان التجارى، وفى ضعف أداء قطاعى الإنتاج السلعى الأساسيين : الصناعة والزراعة. بهذه الأمور الثلاثة يمكن أن نفسر إلى حد كبير المستوى المنخفض لمعدل نمو الناتج القومى ومتوسط الدخل وارتفاع مستوى البطالة. ومن السهل تفسير انخفاض معدل الادخار والعجز المستديم فـــى الميزان التجارى بدورهما، بتطبيق نمط أحمق من الانفتاح الاقتصادى ابـــتداء من منتصف السبعينيات وحتى الآن. كما أن من السهل ربط تطبيق هذا النمط الأحمق من الانفتاح الاقتصادى بالانصياع للإرادة الأمريكية منذ ذلك الوقت، الأمر الذى فتح أبواب اقتصاد مصر أمام الواردات، ضرورية أو غيـــر ضرورية، وأدخل إلى مصر نمط المجتمع الاستهلاكى الذى ساهم بـــلا شـــك مـــساهمة فعالـــة فى تخفيض معدل الادخار. أما ضعف الأداء

الصناعى والزراعى فيمكن تفسيره بتراخى دور الدولة فى كلا القطاعين نتيجة لسياسة اقتصادية شجعتها بل طالبت بها الإدارة الأمريكية دون أن يقوم القطاع الخاص، الوطنى أو الأجنبى، بسد النقص الذى تركه تراخى دور الدولة. أما تراخى القطاع الخاص الوطنى والأجنبى عن الاستثمار فى الصناعة والزراعة فمن الممكن رده هو الآخر إلى نوع السياسات الاقتصادية المطبقة، والتى باركتها الإدارة الأمريكية، والتى تؤدى إلى جعل معدلات الربح فى القطاعات الخدمية، كالسياحة والتجارة والخدمات الترفيهية، أعلى منها فى قطاعى الصناعة والزراعة. وانحصر الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الخاصة خلال الثلاثين عاما الماضية إما فى هذه القطاعات الخدمية العالية الأرباح، أو فى قطاع البترول، وهى قطاعات ضعيفة الأثر فى زيادة مستوى العمالة، أو فى تشجيع النمو فى القطاعات الاقتصادية الأخرى. أما الاستثمار الأجنبى الذى جاء لشراء أصول صناعية وتجارية قائمة بالفعل (وهو ما يعرف بالخصخصة)، فإنه لا يضيف إلا القليل للناتج القومى، ولا يخفض من مستوى البطالة بل يزيدها.

الفشل الاقتصادى المصرى مرتبط إذن ارتباطاً وثيقا بازدياد قوة العلاقة بين مصر والولايات المتحدة، ومن ثم فالمعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر ليست معونة على الإطلاق، والأقرب إلى الحقيقة اعتبارها حجر عثرة فى طريق التنمية، التخلص منها يفيد الاقتصاد المصرى ولا يضره. فما الذى يمنع إذن من التخلص من هذه " المعونات الاقتصادية والعسكرية " ومن كل هذه الآثار السيئة المترتبة عليها ؟.

المانع باختصار شديد هو محض القوة. بعبارة أخرى، نحن لا نقول: " لا " لأمريكا، ليس لأننا نتعرض لضرر شديد إذا تخلت عنا أمريكا، بل لأننا مجبرون على أن نقول: " نعم ". ولكن هذا الإجبار يتخذ تلك الصورة المألوفة فى الغالبية العظمى من أمثلة الاستعمار، قديمه وحديثه، حيث يمارس القهر لا بطريقة مباشرة بيد المستعمر نفسه، بل يمارس بيد محلية، أى أن أمريكا تمارس القهر ضدنا بأيدى وكلاء مصريين، توظفهم لحسابها، وتمدهم بمختلف وسائل الحماية للاستمرار فى الحكم، وتغدق عليهم من المكافآت والامتيازات ما يجمل فى أعينهم العمل فى خدمة السيد الأمريكى، وهؤلاء هم من أسميتهم، فى فصل سابق، بـ" الوسطاء ".

ليس هذا القهر غير المباشر أسلوبا جديدا بالطبع. فقد مارسه المستعمر دائما لأنه أقل تكلفة، فى المال والأرواح، وقد يكون ضروريا، إذ إن هؤلاء الوكلاء المحليين هم الأقدر على مخاطبة المقهورين بلغتهم، وهم الأقدر على خداعهم بمختلف أساليب وسائل الإعلام فى الخداع. بل وقد ينجحون فى تصوير هذا الحكم بالوكالة، وكأنه حكم مصرى صميم.

*   *   *

إن حال مصر فى أوائل القرن الحادى والعشرين فيما يتعلق بعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية بها شبه كبير بعلاقة مصر ببريطانيا فى السنوات السبع التى تفصل نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢. لم يكن الملك يستطيع أن يدعو سياسيا لتشكيل الحكومة إذا لم تكن السفارة البريطانية راضية عنه. ولم تكن الحكومة تستطيع اتباع سياسة اقتصادية أو سياسة خارجية لا ترضى عنها بريطانيا. لم يكن البريطانيون يحكمون مصر حكما مباشرا بل كانوا يحكمونها من خلال حاشية الملك وأحزاب الأقلية، كما أن الأمريكيين يحكمون مصر الآن من خلال مساعدى رئيس الجمهورية، وفئة صغيرة للغاية تتربع على رأس الحزب الوطنى. وكان لكل من البريطانيين والأمريكيين قوة رمزية تذكر الحكام المصريين بأنهم لا يستطيعون الخروج عن طاعة صاحب الأمر والنهى. كانت هذه القوة الرمزية فى حالة بريطانيا تتمثل فى القوات البريطانية الرابضة فى وسط القاهرة (فى ثكنات قصر النيل) حتى ١٩٤٧، ثم بعد ذلك على طول قناة السويس، وتتمثل الآن فى حالة الولايات المتحدة، فى قلعة السفارة الأمريكية فى وسط القاهرة أيضاً، التى أغلقت كل الشوارع المؤدية إليها وأحيطت بسياج منيع من قوات الأمن.

فى ١٩٥٠ تمرد المصريون وجلبوا للحكم حزب الوفد الذى كان يمثلهم تمثيلا حقيقيا، وتجرأت الحكومة فقالت " لا " للبريطانيين عندما أعلنت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بقرار منفرد، وهى المعاهدة التى فرضها البريطانيون على المصريين بقوة السلاح. لم تكتف حكومة الوفد بذلك فى ١٩٥٠ و١٩٥١ بل وزعت السلاح على الفدائيين للذهاب لمقاتلة الإنجليز على طول القناة، وتمرد رجال الشرطة المصرية فى الإسماعيلية فى يناير ١٩٥٢ وقالوا :

" لا " بدورهم للإنجليز، ورفضوا تنفيذ أوامرهم، ووقفت الحكومة المصرية إلى جانب رجال الشرطة الوطنيين.

لا نعــرف حتـــى الآن حقــيقة حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢، ولكننا نعــرف أن البـــريطانيين، ســـواء كانوا هم الذين قاموا بحرق القاهرة أو لم يكونوا، هم الذين أجبروا الملك على عزل حكومة الوفد الوطنية فى أعقاب الحـــريق، وعلى جلب حكومة أقلية بعد أخرى، ووضع حد لأعمال الفدائيين ضـــد القـــوات البـــريطانية فى القنال، حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فعـــادت مصر إلى تحدى الإنجليز مرة أخرى ونجحت هذه المرة، وأجبرت الإنجليز على الجلاء مرتين فى ١٩٥٦.

عــندما تجــرأ جمـــال عبد الناصر وقال : " لا " للإنجليز فى ١٩٥٦ بتأمــيمه قــناة الــسويس، وهدد الإنجليز بضرب مصر عقابا لها على هذا التمــرد، جـــاء إلى عبد الناصر وفد من المصريين المنتمين إلى نفس الفئة التى كان الإنجليز يحكمون مصر عن طريقها قبل الثورة، وقالوا للرئيس إن تحـــدى الإنجليـــز مـــستحيل، وإن الحكمة تقتضى أن يرضخ عبد الناصر، حرصـــا علـــى المصلحة الوطنية، للإنذار الإنجليزى. كما قيل لعبد الناصر أيضا إن مصر غير قادرة على إدارة الملاحة فى قناة السويس. وفى القصة المشهورة أن عبد الناصر أخذهم وأودعهم السجن حتى انتهت أزمة السويس التـــى خـــرج منها عبد الناصر منتصرا، بعد أن أثبت المصريون أن إدارة الملاحـــة فى قناة السويس ليست معجزة، بالضبط كما نقول الآن إن تحقيق التنمـــية الاقتصادية بغير المعونة الأمريكية ليس معجزة. لقد استطاع جمال عـــبد الناصر إذن، هو ورجاله، أن يقولوا " لا " للإنجليز منذ خمسين عاماً، ولـــم يفلح الإنجليز فى إخضاعهم. فلماذا يبدو لنا الآن وكأننا لا نستطيع أن نقول " لا " للأمريكيين، رغم كل أوجه الشبه بين الحالين ؟.

ـ٢ـ

تنحصر الإجابة عن هذا السؤال فى رأيى، فى أمرين، أو بالأحرى فى فارقين مهمين بين الحالتين :

الفـــارق الأول : يتعلق بالفارق بين الظروف الدولية التى تم فيها تأميم قـــناة الـــسويس، والظروف الدولية السائدة الآن. كان الإنجليز والفرنسيون الـــذين تحـــداهم جمـــال عبد الناصر فى ١٩٥٦ قوتين آخذتين فى الأفول،

اقتصاديا وسياسيا. ولم يمض وقت طويل حتى حل محلهما وورث ممتلكاتهما نجمان جديدان صاعدان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. وقد لعب هذان النجمان الصاعدان دوراً أساسياً في دعم التحدى المصرى للقوتين الآخذتين فى الأفول. بل إن من الممكن جداً أن ننظر إلى الاعتداء البريطانى والفرنسى على مصر فى ١٩٥٦ (مستخدما إسرائيل كأداة) على أنه عمل من الأعمال الدالة على الضعف لا القوة، إذ كانت هاتان القوتان تحاولان المستحيل لكى يثبتا للعالم، بل ولنفسيهما أيضاً، أنهما مازالتا قوتين مؤثرتين، ويستطيعان المحافظة على نفوذهما ضد أى عمل من أعمال التحدى.

قد يقال إن حال الولايات المتحدة أبعد ما يكون عن ذلك. فقد خرجت أمريكا من صراعها مع الاتحاد السوفييتى بانتصار ساحق فى نهاية الثمانينيات، وانفردت بمركز الزعامة فى العالم، وهى تستطيع كما نرى، أن تفرض إرادتها على الجميع : أوروبا الغربية والشرقية، العالم المتقدم والمتخلف. وتحولت الهيئات الدولية، من هيئة الأمم المتحدة إلى صندوق النقد إلى البنك الدولى أكثر مما كانت فى أى وقت مضى، إلى اتخاذ دور الخادم المطيع الذى يكتفى بتنفيذ ما يصدر إليه من تعليمات.

كيف تستطيع مصر فى هذه الظروف أن تقول : " لا " للولايات المتحدة، وهى محرومة من أى دعم لهذا الموقف يأتيها من الشرق أو الغرب؟.

الفارق الثانى : يتعلق بالتركيب الاجتماعى والنفسى للشعب المصرى. كان مجموع الشعب المصرى فى ١٩٥٦ خمسة وعشرين مليونا، ثلاثة أرباعهم يعملون فى الزراعة. ولا تشكل الطبقة الوسطى المصرية أكثر من ربع السكان. زاد السكان خلال نصف القرن الذى انقضى منذ ١٩٥٦ إلى ثلاثة أضعافهم فأصبحوا ٧٥ مليونا، وزاد حجم الطبقة الوسطى إلى ما يقرب من نصف السكان. ولكن الأهم من ذلك لموضوعنا ما طرأ من تغير على خصائص الطبقة الوسطى المصرية. كانت الطبقة الوسطى فى مصر ١٩٥٦، مع صغر حجمها، أكثر تسيسا منها الآن، بل وكانت تحمل مشاعر أكثر قوة، من حيث الولاء للوطن وأكثر استعدادا للتضحية بمصالحها الخاصة، إذا لزم الأمر وإذا تطلبت ذلك مصالح وطنية أو قومية، كما حاولت أن أبين فى فصل سابق. مظاهر هذا الاختلاف كثيرة، تبدو فى

الفوارق بين ما أفرزته هذه الطبقة فى الحقبتين التاريخيتين، من زعماء وطنيين، وفيما قدموا، أو ما لم يقدموا، فى الحالين من تضحيات، وفى المواقف السياسية للحركات الطلابية وأساتذة الجامعات، وفى مدى قوة الالتزام الوطنى فى الأعمال الثقافية فى هذين التاريخين.. إلخ.

وليس من الصعب تفسير هذا التغير فى قوة الولاء وفى مشاعر الطبقة الوسطى نحو الأحداث السياسية، إذا ما قارنا بين أهمية دور التعليم فى تكوين الطبقة الوسطى فى الحالين، وبين مستوى ونوع التعليم الذى تلقاه أفراد هذه الطبقة فى هاتين الحقبتين، وإذا أخذنا فى الاعتبار آثار نمو المجتمع الاستهلاكى وارتفاع معدل التضخم خلال الثلاثين عاماً الماضية نتيجة لتغير السياسات الاقتصادية، والدور الذى لعبته وسائل الإعلام فى تحويل وجهة الولاء وتغيير المجالات التى تحظى باهتمام الناس. فضلا عما أدى إليه الحراك الاجتماعى السريع وانشغال نسبة كبيرة من الطبقة الوسطى بتحقيق الصعود إلى مراكز اجتماعية أعلى والتميز عمن كان أدنى منهم فى السلم الاجتماعى.

إذا قارنا بين هذين المناخين الاجتماعيين المختلفين أشد الاختلاف، نجد أنه كان من الأسهل جداً منذ خمسين عاماً أن يتعاطف الناس مع من يقول : " لا " للمتسلط الأجنبى، من أن يتعاطفوا معه الآن. فإذا انتقلنا من مجرد التعاطف إلى العمل الإيجابى لدعم الموقف الوطنى، نجد أن الفارق بين الحالين أقوى وأوضح.

فى ظل هذا التغير فى الظروف الدولية والداخلية على السواء، ما الذى يمكن أن ننتظره من الممسكين بدفة الحكم فى الداخل، أى من هؤلاء القائمين بحكمنا بالوكالة ؟ ما أسهل عليهم أن يبرروا استسلامهم للقوة الأجنبية الحاكمة بالقول بأن الظروف الدولية لا تسمح بغير ذلك، وأن يتجرأوا على إعلان هذا الاستسلام على الملأ اعتمادا على انشغال الناس بأمور أخرى.

ولكن الحقيقة أن هذا التحليل للظروف الدولية، وللتركيب الاجتماعى والنفسى للشعب المصرى قد يكون متسرعا أكثر من اللازم، وهو كثيرا ما يبدو لى وكأنه يكتفى بمشاهدة السطح دون بذل الجهد اللازم للنفاذ إلى ما يجرى فى العمق. بعبارة أخرى إن المزيد من التأمل لما يجرى من تحولات تحت السطح، فى العلاقات الدولية وفى التركيب الاجتماعى فى مصر، على

حد سواء، قد يؤدى بنا إلى اكتشاف أوجه شبه مهمة، وأكثر مما نظن، بين ما يجرى الآن (٢٠٠٨) وما كان عليه الحال فى ١٩٥٦.

فلـنأخذ أولاً الظـروف الدولـية. لقد انقضى الآن على سقوط الاتحاد السوفييتى ما يقرب من عشرين عاما، وبدت الولايات المتحدة وكأنها تنفرد بحكـم العـالم. وقـد يبدو من الغريب أن يثور فى الذهن أن حال الولايات المـتحدة اليوم قد يكون به شبه بحال بريطانيا منذ خمسين عاماً، وأن يكون مـا حدث لبريطانيا فى السويس من اضطرارها للانسحاب، وبداية تراجعها كإمبراطورية عظمى بعد هذا التاريخ، قد يحدث مثله الآن للولايات المتحدة. ولكـن دعـنا نتذكر : ألم يحدث قبل أن تمر بريطانيا بمحنتها فى السويس بعشرة أعوام فقط أن ألحقت بريطانيا وحلفاؤها هزيمة ساحقة بأعدائها ؟ أو لا تـصادف الـولايات المـتحدة الآن، رغم تفوقها العسكرى على الجميع، مـشاكل عويـصة، اقتصادية واجتماعية وسياسية ؟ بل ألا تعانى الولايات المـتحدة الآن من تدهور واضح فى مركزها النسبى فى الاقتصاد العالمى، أمام القوى الاقتصادية الصاعدة فى شرقى آسيا ؟ ألم يكن من الممكن النظر إلـى قسوة الاعتداء البريطانى (والفرنسى) على مصر فى ١٩٥٦، على أنهـا كانت دليل ضعف بدلا من أن تكون دليل قوة، وكأنها محاولة مستميتة للاحتفاظ بمركز آخذ فى التردى ؟ ألا يمكن أن ننظر إلى الاعتداء الأمريكى على العراق فى سنة ٢٠٠٣ هذه النظرة نفسها، وكأن المقصود به الإرهاب والـتهويش أكثـر من تثبيت الأقدام والقضاء على الخصوم ؟ هل يمكن أن تكـون شراسة هذا الاعتداء على العراق مظهرا للشعور بالضعف والخوف بدلا من أن تكون تعبيرا عن غطرسة القوة ؟.

إن توجيه النقد لنمط الحياة الأمريكية أمر شائع منذ فترة طويلة، ولكننا اعتدنا أن ننظر إلى الأوجه السلبية فى نمط الحياة الأمريكية كمجرد نقائص اجتماعـية وثقافـية، ونـادرا ما نلتفت إلى ما تمثله هذه النقائص من أوجه ضـعف خطيـرة، تـصيب الاقتصاد كما تصيب المجتمع والثقافة، وتهدد المركـز النسبى الذى يحتله الاقتصاد الأمريكى فى الاقتصاد العالمى تهديدا خطيـراً لابـد أن ينعكس آجلا أو عاجلا فى القوة السياسية والعسكرية. إن المـيل الواضح لارتفاع معدل الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار فى الولايات المتحدة، والارتفاع المستمر فى عجز الميزان التجارى الأمريكى، ومن ثم فى ديون الولايات المتحدة الخارجية حتى تحولت إلى أكبر مدين فى

العالم، وارتفاع أعباء الإنفاق على الخدمات الصحية والقانونية والتأمين التى تتحملها الشركات الأمريكية مما يضعف من قدرتها التنافسية، يمثل كل هذا مشكلات خطيرة تخلق أعباءً على الاقتصاد الأمريكى يصعب جداً التخلص منها، ليس فقط لأنها أمراض عضوية ناتجة عن التطور الطبيعى للمجتمع الأمريكى، حتى ليكاد يكون من الممكن اعتبارها من أمراض الشيخوخة التى سبق أن أصابت الاقتصاد البريطانى، بل وكذلك لأن الأمريكيين يبدون بعيدين جداً عن إدراك خطورتها، بل كثيرا ما يعتبرونها سببا للفخر والتباهى، إذ يعدونها من مظاهر احترامهم للحرية الفردية.

مع النمو الاقتصادى السريع فى شرقى آسيا، خاصة فى الصين، الذى يرافق تدهور الأداء الاقتصادى الأمريكى، لابد أن يبزغ بالتدريج توازن جديد للقوى، إذ لابد أن يرافق تغير المراكز النسبية فى الاقتصاد تغير فى المراكز النسبية السياسية والعسكرية أيضاً، وهو ما قد لا يبدو واضحا الآن، ولكن يحدث بين الحين والآخر ما يذكرنا بأن تغيرات عميقة تجرى تحت السطح. من ذلك ما حدث منذ شهور قليلة فى سنة ٢٠٠٦، إذ من بين ٥٣ دولة تضمها القارة الأفريقية قدم إلى العاصمة الصينية ٤٨ رئيس دولة ليجروا المحادثات ويوقعوا الاتفاقات الاقتصادية مع الصين، وتشمل هذه الاتفاقات تقديم المعونات الاقتصادية من الصين لأفريقيا، ولابد أن تؤدى إلى توثيق العلاقات السياسية والعسكرية بين الطرفين. إذا صح هذا الظن فإن مصر والعرب يمكن أن يكونوا مقبلين على فترة أفضل بكثير فى المستقبل القريب، فى ظل توازن جديد للقوى يسمح بقدر أكبر من الحركة، ومن العدل فى العلاقات الدولية، ومن ثم يسمح لدولة كمصر بأن تقول : " لا " للولايات المتحدة كما سبق أن قالت لا لبريطانيا فى ١٩٥٦[1].

أما عن التغير الذى طرأ على خصائص الطبقة الوسطى المصرية نتيجة لانتشار قيم المجتمع الاستهلاكى، وارتفاع معدل التضخم، وتدهور مستوى التعليم، مما قد يدعونا إلى التشاؤم بمدى استعداد هذه الطبقة لتأييد الموقف الوطنى إزاء الولايات المتحدة ودعم حركة تدعو لاستقلال الإرادة المصرية، فأعتقد أننا هنا أيضا قد نكون مدفوعين إلى هذا التشاؤم بما نراه على سطح الحياة السياسية فى مصر، ولا نلقى بالا بدرجة كافية لتغيرات إيجابية للغاية تجرى تحت السطح. ففى خضم مشاعر الإحباط واللامبالاة

---

[1] كتب هذا الفصل قبل الأزمة المالية فى الولايات المتحدة، والتى وقعت فى سبتمبر ٢٠٠٨.

السائدة لدى الشرائح الظاهرة من الطبقة الوسطى المصرية، هناك من الدلائل التى تبرز بين حين وآخر على أن شبابا واعدا بوطنيته وذكائه وفهمه لحقيقة ما يجرى وحيويته، لا ينقصه للتعبير عن تأييده للموقف الوطنى المستقل إلا كسر الحواجز التى تحول بينه وبين الوصول إلى وسائل الإعلام وتمنعه من أن يلعب دوره فى تنمية الاقتصاد وتحقيق نهضة ثقافية وسياسية، بالضبط كما كانت الحواجز السياسية والاقتصادية القائمة فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ تمنع طائفة واسعة من الشباب الموهوب والمتمتع بالذكاء والحيوية والفهم، من أن يلعب أى دور فى إحداث التنمية السريعة والنهضة، حتى قامت ثورة ١٩٥٢ ففتحت لهم الأبواب، فشهدت مصر بالفعل خلال الخمسينيات والستينيات نهضة اقتصادية وثقافية واجتماعية باهرة.

خاتمة

-١-

مصر الآن (٢٠٠٨) فى محنة، والجميع يشعر بوطأتها. والشعور بالمحنة يتعلق بمختلف نواحى الحياة، الاقتصاد والسياسة والتعليم والصحة والثقافة والعلاقات الاجتماعية، ونوعية الحياة بصفة عامة، ومركز مصر فى العالم العربى، وفى العالم ككل.

ففيما يتعلق بالاقتصاد يشعر الناس بوطأة البطالة، خاصة بين المتعلمين، وبارتفاع الأسعار بسرعة بالمقارنة بالدخول، واتساع الفجوة بين مستويات المعيشة، وارتفاع أسعار المساكن وانتشار العشوائيات، واعتماد الصادرات على مصادر للدخل تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، واستمرار تردى نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج القومى، وغلبة قطاع الخدمات كمصدر للناتج القومى والعمالة.. إلخ.

وفيما يتعلق بالسياسة يشكو الناس من استمرار تزوير الانتخابات والاستفتاءات، وانفراد حفنة صغيرة باتخاذ القرارات الأساسية والمصيرية دون الرجوع إلى الناس، بما فى ذلك تعيين الوزراء ورؤساء الوزراء بل ومنصب رئيس الجمهورية نفسه، وسيطرة هؤلاء على وسائل الإعلام وتوجيهها لخدمة مصالح شخصية للممسكين بمقاليد الحكم.

فى ظل هذا كله يتفشى الفساد فى مختلف المجالات، فى اتخاذ القرارات الاقتصادية وإدارة القطاع العام وعرضه للبيع، وفى إدارة الصحف والتليفزيون وسائر وسائل الإعلام، ويتدهور مستوى التعليم، وتنمو ازدواجية مخيفة فى التعليم الخاص بل وفى داخل بعض مؤسسات التعليم الحكومية، مما يزيد من حدة انقسام المجتمع المصرى إلى أمتين، وتنمو الفجوة بين نمطين من أنماط الحياة ونوعين من الانتماء.

كما يتدهور مستوى الخدمات الصحية التى يحصل عليها عامة الناس، ويــزيد الاســتغلال فــى القطاع الخاص من المؤسسات العلاجية، وتتعمق الازدواجــية هنا أيضاً مع ميل متزايد إلى تحويل الخدمات الصحية من يد الحكــومة إلـــى يــد القطاع الخاص فتزيد وطأة الأعباء الملقاة على عاتق الفقراء.

فــى الحــياة الثقافية يعم الفساد أيضاً على نحو يؤدى إلى غلبة الثقافة الرديئة على الثقافة الرفيعة، ويتولى إدارة شئون الثقافة أشخاص ليسوا أكفأ الناس لتوليها. كما يسيطر بعض من أقل الإعلاميين كفاءة مسئولية الصحف وسائر وسائل الإعلام بحسب مدى قربهم من الممسكين بالسلطة.

وتتــردى نوعية الحياة فى السكن، فتنمو العشوائيات وتتدهور أحوالها، وفى الشوارع، حيث تعم الفوضى ويسام الناس العذاب لصالح مرور مواكب المسئولين وضيوفهم، وفى المدن الكبيرة والصغيرة حيث يزداد تلوث الهواء ومياه الشرب.

وإذ يــزداد شــعور الناس بوطأة تردى الأحوال الاقتصادية، وخاصة ارتفــاع معــدل الــبطالة، وتدهور نوعية الحياة، يزيد التوتر فى العلاقات الاجتماعــية ويــزداد المــيل إلى العنف، وترتفع معدلات أنواع جديدة من الجــرائم المــرتبطة بتدنى الدخل أو اليأس من زيادته، وبالشعور بالإحباط بسبب تزايد الفجوة فى الدخول وفى أنماط ومستويات المعيشة، وبسبب تأخر ســن الــزواج وعجز نسبة متزايدة من الشباب عن تلبية حاجاتهم الطبيعية، وبــسبب زيادة الازدحام والتنافس على موارد وسلع تزداد ندرتها مع زيادة الضغط السكانى الذى يفوق قدرة الممسكين بالسلطة على التصدى له.

فى ظل هذا كله كان لابد أن تطرأ على الخطاب الدينى تغيرات مؤسفة تــنطوى هى أيضاً على التدهور والانحطاط. فمن ناحية أدى تدهور أحوال الناس الاقتصادية ونوعية الحياة إلى ميل متزايد إلى استخدام الدين كمسكن لــلآلام وكوســيلة للمعاونة على تحمل ما يصعب احتماله. وقد كان التدين يــؤدى دائمــاً هــذه الوظيفة ولكنه كان أيضاً فى فترات الحيوية والتفاؤل بالمــستقبل عــاملا قويا فى إعلاء الهمم وفى إشاعة النشاط فى جسم الأمة ودعم روح التعاون والتضحية.

لقد تحول الناس فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية غير المواتــية إلــى التمــسك بــشكليات الدين وطقوسه وعاملوا هذه الشكليات

والطقوس وكأنها هى كل الدين، إذ لم يعد فى النفوس طاقة وقدرة على أكثر من ذلك، ولا فى المناخ الاجتماعى ما يساعد على فهم الدين فهما إيجابيا وباعثا على النهضة. بل تدهور التدين إلى حد شيوع تفسيرات للدين تتعارض مع أبسط مقتضيات العقلانية، وتناقل الناس هذه التفسيرات ورددوها دون محاولة للخوض فيما وراء النصوص والبحث عن الحكمة منها. بل أدى التوتر الاجتماعى العام إلى استخدام الدين فى التعبير عن مشاعر غير سوية تجاه أصحاب الأديان الأخرى، واقترن هذا التعبير بأعمال العنف التى لا يمكن أن يرضى عنها أى دين من الأديان.

ومن ناحية أخرى، انخرطت المؤسسة الدينية فى هذا المناخ الاجتماعى الردىء فإذا بالآمال الفردية للقائمين على هذه المؤسسات تحل محل الأهداف السامية للدين، وينشط هؤلاء لتحقيق أغراض دنيوية بحتة تتعارض مع المثل العليا التى تدعو إليها الأديان، ولو تطلب هذا مسايرة الدولة الظالمة وتبرير تصرفاتها، والبحث فى النصوص الدينية عما يمكن استخدامه لإسباغ المشروعية على أسوأ هذه التصرفات.

إن كثيراً من سمات المناخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى التى يعانى منها المصريون الآن، هو أيضاً من سمات ما يمكن تسميته بـ " الدولة الرخوة "، أى دولة تخلت عن كثير (أو معظم) مسئولياتها وتركته نهباً لمختلف أنواع المنافسة والصراع الفردى التى ينتصر فيها القوى لا صاحب الحق، وفقد فيها القانون سلطانه فعبث به الناس والحكام تحقيقاً لمآرب خاصة. وهذه الدولة الرخوة تضافرت لإيجادها عوامل خارجية وداخلية. إذ تضافرت عناصر خارجية قوية فى إضعاف الدولة المصرية تحقيقا لمصالح اقتصادية هامة لشركاتها ولمصالح سياسية مهمة لنفسها وللدولة التى تتمتع بحمايتها (إسرائيل)، مع سمات شخصية فى الممسكين بمقاليد الحكم فى مصر، تتعلق بتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وبضعف تكوينهم السياسى والثقافى. تضافرت هذه العوامل الخارجية والداخلية لإيجاد الدولة الرخوة فى مصر واستمرارها.

وقد قام كل من هذين النوعين من العوامل، الخارجى والداخلى، بتغذية الآخر. فالمصالح الخارجية عملت كل ما فى وسعها لمنع وصول شخصيات وطنية ولمنع تسلمهم مسئوليات مهمة فى مجالات التعليم والثقافة والإعلام، بينما عمل الممسكون بمقاليد الحكم فى الداخل، ومن أوكلت إليهم تلك

المسئوليات، كل ما في وسعهم لإرضاء القوى الخارجية التي أتت بهم إلى الحكم وسلمتهم هذه المسئوليات، خوفا من غضبها الذي يعرفون جيداً أنه يمكن أن يودي بهم.

في ظل هذه الدولة الرخوة كان طبيعيا أن تفقد مصر الكثير مما حظيت في فترات ازدهارها الاقتصادي والسياسي من مركز متميز في العالم العربي، وأن تتدهور مكانتها في النظام الدولي، وأن يتضاءل دور مصر الثقافي في البلاد العربية، سواء كمصدر للبحث التاريخي والعلمي أو للإنتاج الأدبي أو للتفسير الديني، أو كمستقبل للمواهب والكفاءات العربية التي كانت تعتبر حسن استقبالها في مصر شرطاً لانتشارها في سائر العالم العربي. كما فقد الإعلام المصري تميزه على مصادر الإعلام في البلاد العربية الأخرى، سواء عن طريق الصحف أو الإذاعة أو التليفزيون. وضعف اهتمام العالم بمصر كنتيجة لهذا التدهور في مركزها في العالم العربي وازدياد تبعيتها للولايات المتحدة، وزال ما يمكن أن تشكله من تهديد لإسرائيل.

-٢-

ولدت كل هذه المظاهر من مظاهر التدهور والضعف، شعوراً عميقا بالإحباط لدى المثقفين المصريين، ولدى شرائح اجتماعية واسعة من قليلي الحظ من الثقافة والتعليم، لما يشعرون به من أعباء اقتصادية وتدهور في نوعية الحياة. ومن الممكن تتبع نشأة هذا الشعور القوي بالإحباط وتطوره ابتداء من أواخر الستينيات من القرن الماضي، أي منذ نحو أربعين عاماً.

كان هناك بالطبع ما يشكو منه المصريون قبل أواخر الستينيات، وكان يتعلق أساسا بافتقاد المثقفين والسياسيين المصريين لحرية التعبير وغياب الديمقراطية السياسية، ولكن الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ كانت بداية لعهد طويل من الإحباط الذي استمر وازداد حدة طوال الأربعين عاماً الماضية.

فمن ناحية لم ينجح ما اتخذه أنور السادات من إجراءات صورية لها شبه سطحي بالديمقراطية، في إقناع الناس بأن شمولية العهد السابق قد انتهت. وأضيف إلى أسباب الإحباط تدشين السادات لسياسة من الانفتاح الاقتصادي اتسمت بالتهور في فتح أبواب الاقتصاد أمام الواردات من السلع ورؤوس الأموال الأجنبية، دون مراعاة للحاجات الحقيقية للاقتصاد

المصرى، وما أبداه من تبعية سياسية ونفسية لكل ما يأتى من الغرب، وكذلك، وعلى الأخص ما أبداه من استعداد للتخلص من الالتزام بالدفاع عن القضية الفلسطينية واستعداد للصلح مع إسرائيل دون أن تقدم إسرائيل أى تنازل للفلسطينيين.

لم تنجح حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى انتشال المصريين من حالة الإحباط إلا لفترة قصيرة للغاية، إذ سرعان ما تبين العجز عن استثمار الإنجاز العسكرى فى تحقيق مكاسب سياسية، وسرعان ما أعقب هذا الإنجاز تنازلات متواصلة لصالح إسرائيل والولايات المتحدة وعلى حساب مصالح مصر والفلسطينيين.

عاد الأمل للمصريين فى احتمال تحسن الأحوال لشهور قليلة فى أعقاب مقتل الرئيس السادات فى١٩٨١، أفرج خلالها عن المعتقلين السياسيين، وسمح للصحف المغلقة بالظهور، وعقد مؤتمر وطنى لمناقشة سبل الإصلاح الاقتصادى، ولكن هذه الفترة سرعان ما انتهت بخيبة الأمل، إذ استمر عهد الرئيس مبارك فى تطبيق سياسات سلفه الاقتصادية (دون مراعاة لحاجات الاقتصاد الحقيقية أو لمعاناة نسبة عالية من المصريين)، وفى تزوير إرادة الناس فى الانتخابات والاستفتاءات، وفى حصر حرية التعبير فى دائرة ضيقة وتزداد ضيقاً ولا تشكل أى خطر على النظام، كما استمر موقف التبعية الذليل لرغبات الولايات المتحدة وإسرائيل.

ـ٣ـ

ظلت قوى المعارضة المصرية تلعب دوراً نبيلاً، وإن كان ضعيف الأثر، فى مواجهة حكم طاغ ومدعوم بقوة من الخارج، منذ السبعينيات وحتى الآن، ولكنها فى العشر سنوات الأخيرة أصابتها أوجه ضعف جديدة. فمن ناحية أدى توالى تزييف الانتخابات والاستفتاء إلى فقدان قوى المعارضة تدريجيا لأى أمل جدى فى تغيير النظام أو إصلاحه، إذ بدا أن النظام يسمح للمعارضة بهامش معين للتعبير الحر عن الرأى بشرط ألا يؤدى هذا إلى أى تغير فى مسار الحكم وسياساته.

وعندما بلغ الأمل فى إحداث أى تغيير جدى إلى مستوى متدن للغاية، انسحب بعض المعارضين من الساحة والتفتوا إلى أمورهم الشخصية، بل وقبلت بعض فصائل المعارضة عقد صفقات مع النظام تكف بمقتضاها عن

توجيه أى نقد جدى للنظام وتحويل النقد إلى مسائل فرعية لا تؤثر فى قوة النظام، مقابل مكاسب شخصية. أما من بقى فى صفوف المعارضة فقد اعترى كثيراً منهم ما يشبه الهستيريا جعل المعارضة تتحول على أيديهم إلى صراخ وسباب وكأنهم، وقد فقدوا الأمل فى إحداث أى إصلاح، اشتبكوا مع النظام فى عراك بالإيدى والأرجل زاد من ضعفهم دون أى تأثير فى عضد النظام. فبدأ الكثيرون من المتعاطفين مع المعارضة ينصرفون عنهم ويفضلون عليها حركات تستخدم أساليب أقل حدة فى نقد الأوضاع القائمة وأكثر حكمة.

فى السنوات الأخيرة، وعلى الأخص فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حدث تطور مهم فى الساحة السياسية، يعود فى الأساس إلى تغير طرأ على العلاقة بين النظام الحاكم فى مصر والقوة الخارجية التى تدعمه وهى الولايات المتحدة. فإذ بدأت الولايات المتحدة تنفيذ مخطط جديد لمنطقة الشرق الأوسط، يتضمن احتلال العراق وأفغانستان وتحقيق ما سمته " بالشرق الأوسط الجديد "، رأت من المفيد الضغط بقوة على النظام المصرى (ونظم عربية أخرى) لإجباره على مسايرة هذا المخطط الجديد، والقيام بالدور المناط به لتنفيذه. وقد تطلب ذلك إشعار القائمين على النظام المصرى بأن استمرار نظامهم أمر غير مضمون إذا لم يسايروا المخطط الأمريكى، والضغط عليه لفتح الأبواب أمام بعض فصائل المعارضة، كوسيلة من وسائل إرهاب النظام بإظهار إمكانية إحلال بعض هذه الفصائل محله. وقد بررت الولايات المتحدة فى وسائل الإعلام، هذا التدخل، بحرصها على " تعميق الديمقراطية " فى الشرق الأوسط. فى ظل هذا الضغط الأمريكى من ناحية، ويأس شرائح واسعة من الرأى العام المصرى من أحزاب المعارضة فى مصر بسبب ما أصابها من ضعف، وظهور عجزها عن إحداث التغير المطلوب، من ناحية أخرى، ظهرت بعض حركات المعارضة الجديدة التى حصلت على تأييد الرأى العام، ونمت بسرعة، وقدمت دعما لبعض الانتفاضات القومية فى شركات القطاع العام وفى الجامعات والنقابات، مما بشر بإمكانية بزوغ نوع جديد من المعارضة فى مصر قد تنجح حيث فشلت أحزاب المعارضة التى نشأت فى السبعينيات وأصابها الهزال والضمور منذ التسعينيات.

هذا الأمل فى بزوغ قوى معارضة جديدة، تنجح فى اكتساب ثقة الناس وفى تعبئتهم، وتتمتع بمصداقية فقدتها قوى المعارضة القديمة، يتوقف تحققه على توفر عدد من الصفات أو الشروط :

أولاً : الوعـــى بمـــا طـــرأ علـــى العالم من تغيرات فى العشرين سنة الأخيرة وبمغزى هذه التطورات فيما يتعلق بمصر.

إن الملاحظ، والمؤسف، على قوى المعارضة التقليدية فى مصر، التى ظهــرت فى السبعينيات من القرن الماضى (أى منذ نحو ثلث قرن) أنها لازالـــت خاضـــعة لأفكار ثابتة اكتسبتها من أيديولوجيات لم تعد قادرة على مواجهة العالم الجديد دون أن تجرى عليها تعديلات جوهرية، أو من تقديس فتـــرة ذهبـــية من تاريخ مصر يصعب جداً تصور عودتها فى ظل ظروف العالم الجديد. إن هذا الخضوع لأفكار ثابتة طبع خطاب هذه القوى من قوى المعارضـــة بطابع لا يعبر عن حقيقة الأوضاع فى العالم الجديد، فيثير من الآمـــال ما يصعب تحقيقه، ويتجاهل العقبات التى تقف فى وجه تحقيقها، أو يكتفى بالكلام فى العموميات دون ترجمتها إلى أهداف محددة ووسائل عملية للوصـــول إلـــيها. وقـــد أدى هـــذا إلـــى إحداث فجوة بين هذه القوى وبين المتطلعـــين إلى الإصلاح والتغيير فى مصر، وهى فجوة تزداد اتساعا يوما بعد يوم.

لا يمكن إذن لقوى المعارضة الجديدة، من أجل أن تظفر بتأييد الشرائح الواسعة من المتطلعين إلى الإصلاح، إلا أن تتعامل مع ظروف العالم الجديد بدرجة عالية من الفهم والواقعية، وأن تدرك قلة جدوى التمسك بأفكار عتيقة كانت تنجح فى تعبئة الناس فى فترة زمنية سابقة، ولكنها لم تعد قادرة على ذلك الآن، وكذلك خطأ الاعتقاد بإمكانية إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.

ثانـــياً : اتخـــاذ موقف واضح ويتسم بالعقلانية من قضية العلاقة بين العلمانـــية والدين، يتفق مع أهداف الإصلاح والنهضة دون أن يضعف من ثقـــة الأمـــة بنفسها ودينها. إن الاستقطاب القائم حالياً بين أنصار العولمة، المعـــادين صـــراحة أو ضـــمنا للدين، وبين أنصار إخضاع أمور السياسة والمجتمع لما تقضى به النصوص الدينية، استقطاب حاد يعمل الكثيرون من الجانبـــين علـــى زيادته حدة والتهاباً. والملاحظ من ناحية أخرى أن هناك شـــرائح واســـعة مـــن الشباب المصرى، يزداد حجمها يوما بعد يوم، على

استعداد لقبول موقف من العلاقة بين العلمانية والدين، أكثر تسامحا ولا يتسم بالتطرف والتشنج. إن هذه الشرائح الجديدة من الشباب المصرى تنتظر أن تسمع خطاباً جديداً فى هذه العلاقة، يوفق بين أهداف النهضة وبين مقومات الثقافة الوطنية، يقبل التجديد دون الإطاحة بتراث الأمة أو الاستخفاف به، ومن ثم يجمع بين المسلمين والأقباط فى وحدة حقيقية حول أهداف النهضة دون التنكر لحق هؤلاء أو أولئك فى التمسك بتراثهم الدينى واحترامه.

ثالثاً : الحذر من الاستسلام لليأس ومن إشاعة الاعتقاد بأن الصورة العامة فى مصر تخلو من أى شيء إيجابى. فالحقيقة أن المناخ العام فى مصر رغم ما يسيطر عليه من قتامة، فيه الكثير من الجوانب المضيئة الكفيلة بتقوية الآمال فى إحداث النهضة المنشودة. فمن المهم أن نعتبر الفترة الحالكة التى تمر بها مصر الآن، مهما طالت واشتدت وطأتها، مجرد فترة قصيرة فى تاريخ مصر الطويل. وتاريخ مصر الحديث، خلال القرنين الماضيين هو تاريخ تقلب بين الصعود والهبوط، بين الازدهار والتدهور، وهو تقلب يعكس إلى حد كبير تقلبات المناخ الدولى وموقع مصر منه. والحالة الراهنة فى مصر هى أيضاً انعكاس لفترة قاتمة من تاريخ العالم، بها ملامح من فترة التدهور الاجتماعى والسياسى فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن فترة الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات من القرن الماضى، ومن فترة الهجوم الاستعمارى فى الربع الأخير من القرن السابق عليه. وانحسار دور الدولة القائدة فى مصر فى الثلاثين عاماً الماضية له شبيه فى تدهور مركز الدولة فيما بين ٤٥-١٩٥٢، وبانحسار دور الدولة فى العقدين التاليين لانتهاء حكم محمد على فى منتصف القرن التاسع عشر، ثم فى أعقاب سقوط الخديوى إسماعيل فى ١٨٧٩. وعلى الرغم من كل ما أشرنا إليه ويحس به كل المصريين من مظاهر التدهور التى تدعو إلى الكثير من الإحباط، فإن هذا التدهور نفسه كثيراً ما تختلط به، بل وأحياناً تنتج عنه، تطورات إيجابية تدعو إلى التفاؤل.

فمهما قلنا من تدهور نظام التعليم فى مصر، فى مختلف مراحله، خلال الثلاثين عاماً الماضية، فإن مجرد تخريج هذا العدد الهائل من المتعلمين، سنة بعد أخرى، ينطوى على تطور إيجابى بالرغم من تدهور مستوى الخريجين. والأهم من ذلك إنه وسط هذا البحر الواسع من المتعلمين تعليما ناقصا لابد أن تظهر هنا وهناك جزر من أصحاب المواهب والإرادة القوية

القادرين على تحويل معدن ردىء إلى ذهب. إن من هؤلاء من يحاول عبور البحر المتوسط فى قوارب مطاطية بحثا عن فرص أفضل للعمل وللتقدم، فيفشل بعضهم وينجح آخرون. ومنهم أيضاً من يقاوم القوى التى تجذبه إلى القاع داخل مصر فيصارعها بساعدين قويين فيصل إلى هدفه ويحقق أمله، أيا كان نوع هذا الهدف أو الأمل. بل إن التوترات الاجتماعية نفسها، التى زادت بشدة فى الثلاثين عاماً الأخيرة، تفجر بطبيعتها من قوى المقاومة ومن المواهب، ما لابد أن يسفر (بل وأسفر بالفعل) عن أعمال لابد أن يجنى المجتمع ثمارها آجلا أو عاجلا.

يساعد على ذلك ما اقترنت به الثلاثون عاماً الماضية من ارتفاع كبير فى معدل الحراك الاجتماعى فى مصر وهو ما يقترن عادة، بسبب ما يخلقه من طموحات جديدة ومن توترات وإحباطات، بتقوية الميل إلى المغامرة وتفجير المواهب، وكذلك ما اقترنت به هذه الفترة من تغيير فى التركيب العمرى للسكان لصالح الشباب وصغار السن، مما يجعل المجتمع أكثر فتوة وأكبر قدرة على الإبداع والتجديد. بالإضافة إلى ما اقترنت به هذه الفترة من انفتاح على العالم كان له بلا شك بعض الآثار المدمرة، ولكنه كان أيضاً شاحذا للفكر وعاملا من عوامل إشاعة حيوية جديدة.

فى هذه الفترة أيضاً طرأ تطور مهم يمكن أن يكون مصدرا لبث مزيد من الحيوية فى المجتمع المصرى، وأن ينمى من قدرته على النهوض من جديد. وأقصد بذلك ما طرأ من تغير على مركز المرأة المصرية، يظهر فى ارتفاع نصيبها فى القوى العاملة واتساع دورها فى الحياة العامة. إن المرأة المصرية الآن لها وجود محسوس يزيد بدرجة ملحوظة عما كان لها قبل أربعين عاماً، أى قبل اشتداد حركة الهجرة وارتفاع معدل التضخم اللذين اضطرا المرأة إلى أن تلعب دورا أكبر فى الاقتصاد والحياة العامة. لقد أصبح للمرأة هذا الوجود المحسوس فى الجامعات وفى الوظائف الحكومية والشركات ووسائل الإعلام، وزاد اختلاطها بالذكور فى أماكن العمل وفى النوادى وفى أماكن الترفيه، فأشاع وجودها درجة أعلى من الحيوية فى العلاقات الاجتماعية وأدى إلى تقوية الحافز على الإبداع.

إننا نصادف أمثلة كثيرة لتفجر المواهب وللإبداع والتجديد فى السنوات الأخيرة فى مجالات مختلفة، اقتصادية واجتماعية وثقافية. فهناك أمثلة كثيرة لمجموعات من الشباب نفذت مشروعات اقتصادية جديدة ناجحة فى

الصناعة الصغيرة واستصلاح الأراضى، أو تعاونت لتقديم خدمات عالية المستوى لشرائح الدخل المنخفض، أو أنتجت أفلاماً سينمائية خلابة وذات مستوى راق فكريا، أو أضافت أعمالا أدبية رائعة لم نألف مثلها منذ أيام تألق نجيب محفوظ ويوسف إدريس.. إلخ.

إن من الخطأ الشديد أن تلجأ قوى المعارضة إلى استغلال موجة الإحباط العالية السائدة الآن، لتحقيق مكاسب وقتية، بتلبية حاجة الناس الطبيعية إلى سماع من يردد شكاويهم ويمدهم بمادة متجددة للبكاء والنحيب. إن الخطأ فى هذا لا يكمن فقط فى تجاهل الجوانب المضيئة والواعدة فى الحالة المصرية الراهنة، ولكن يكمن أيضاً فى تعطيل تحول هذه الجوانب المضيئة والواعدة إلى عمل إيجابى. فما أسهل الاستسلام لليأس والبكاء على الإطلال، بالمقارنة بمحاولة النهوض والبدء فى تشييد بناء جديد.

رابعاً : الاعتراف بأن قضية النهوض من جديد فى مصر هى فى الأساس قضية مدى طويل، على عكس ما توحى به معظم قوى المعارضة الحالية من إمكانية تحقيق الأهداف فى يوم وليلة، بمجرد تغيير بعض الوجوه أو استبدال مجموعة من المسئولين بغيرهم. إن هدف النهضة، وإن لم يكن من المستحيل تحقيقه، فإنه بعيد المنال. وكما استغرقت مسيرة التدهور والانحطاط نحو أربعين عاماً فإن المسيرة العكسية قد تحتاج إلى مثل هذا الزمن أو أكثر. فتحقيق الأهداف المرجوة لا يتوقف فقط على حدوث بعض التغيرات المواتية فى المناخ الدولى، واشتداد قوى التغيير فى هذا المناخ التى بدأت بالفعل، ولكنه يتوقف أيضاً على اشتداد سواعد قوى الإصلاح فى الداخل، التى لازالت ضعيفة ومشتته، ومفتقدة للرؤية الواضحة وللتمييز الكافى بين التغيير المطلوب والتغيير الممكن، بل وبين القوى الوطنية وغير الوطنية، وبين المناصرين لقضية النهضة والمعادين لها. كل هذا لا يمكن أن يحدث إلا بالتدريج، والاستعجال قد يؤدى إلى تكرار خيبة الآمل، ومن ثم يضر بقضية النهضة المنشودة أكثر مما ينفعها.

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية :

١ ــ مقدمــة إلى الاشتراكية، مع دراسة لتطبيقها فى الجمهورية العربية المتحدة ــ مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦.

٢ ــ مبادئ التحليل الاقتصادى ــ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٧.

٣ ــ الاقتــصاد القومى : مقدمة لدراسة النظرية النقدية ــ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٧٢.

٤ ــ الماركــسية: عــرض وتحلــيل ونقــد لمبادئ الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ــ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٧٠.

٥ ــ المشرق العربى والغرب : بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتــصادى العربــى والعلاقات الاقتصادية العربية ــ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩، ١٩٨٣.

٦ ــ محــنة الاقتــصاد والثقافة فى مصر : المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

٧ ــ تنمــية أم تبعــية اقتصادية وثقافية ؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الــرخاء والرفاهية، مطبوعات القاهرة،١٩٨٣، والهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

٨ ــ الاقتــصاد والــسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح ــ مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤.

٩ ــ هجــرة العمالة المصرية : (بالاشتراك مع إليزابيث تايلور عونى) ــ مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا)، ١٩٨٦.

١٠ ــ قــصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم. دار على مختار للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٧.

١١ ــ نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ــ مكتبة مدبولى، ١٩٨٩.

١٢ ــ مصر فى مفترق الطرق ــ دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٠.

١٣ ــ العرب ونكبة الكويت ــ مكتبة مدبولى، ١٩٩١.

١٤ ــ السكان والتنمية : بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان، مع تطبيقها على مصر ــ المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة،١٩٩١.

١٥ ــ الدولة الرخوة فى مصر ــ دار سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

١٦ ــ معضلة الاقتصاد المصرى ــ دار مصر العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

١٧ ــ شخصيات لها تاريخ : رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة، دار الشروق، ٢٠٠٧، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨.

١٨ ــ ماذا حدث للمصريين؟ ــ كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٨، ومكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، الطبعة الثالثة، دار الهلال، فبراير ٢٠٠١، الطبعة الرابعة، دار الشروق، ٢٠٠٦، الطبعة الخامسة ٢٠٠٧، الطبعة السادسة، ٢٠٠٨.

١٩ ــ المثقفون العرب وإسرائيل ــ دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

٢٠ ــ العولمة ــ سلسلة (اقرأ) دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة ٢٠٠١.

٢١ ــ التنوير الزائف ــ سلسلة (اقرأ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، دار عين للنشر، ٢٠٠٥.

٢٢ ــ العولمة والتنمية العربية ــ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، ٢٠٠١.

٢٣ ــ وصف مصر فى نهاية القرن العشرين ــ دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

٢٤ ــ كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة ٢٠٠٢. الطبعة الثانية، دار الشروق، ٢٠٠٧.

٢٥ ــ عولمة القهر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.

٢٦ ــ كتب لها تاريخ، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٧ ــ شخصيات مصرية فذة، سلسلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٣، الطبعة

الثانية، دار الشروق، ٢٠٠٩.

٢٨ ــ عصر الجماهير الغفيرة، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٣، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

٢٩ ــ عصر التشهير بالعرب والمسلمين، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٤، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤، الطبعة الثالثة، دار الشروق ٢٠٠٧.

٣٠ ــ مستقبليات ــ تأملات فى أحوال مصر والعرب والعالم فى منتصف القرن الواحد والعشرين، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤.

٣١ ــ خرافة التقدم والتخلف، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، الطبعة الثانية ٢٠٠٧.

٣٢ ــ ماذا علمتنى الحياة ؟ (سيرة ذاتية)، دار الشروق، الطبعة الأولى، مايو ٢٠٠٧، الطبعة الرابعة، مارس ٢٠٠٨.

٣٣ - فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق، ٢٠٠٨ .

باللغة الإنجليزية:

١. Food Supply and Economic Development With Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.

٢. Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab University in Beirut. 1972.

٣. The Modernization of Poverty: A Study in The Polirical Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945 – 70, Brill. Leiden 1974, 2d Edition, 1980.

ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦ وحاز جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦.

٤. Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, (Coeditted with J. Macarthur) a special issue of World Development, Oxford, February. 1978.

٥. International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Awny), International Development Research Centre, Ottawa, 1985.

٦. Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden, 1985.

7. Whatever Happened to the Egyptians? American University in Cairo Press, Cairo, 2000, 10 th Printing 2007.
8. Whatever Eise Happened to the Egyptians American University in Cairo Press, Cairo, 2004, 4th Printing,2006.
9. The Illusion of Progress in the Arab world, AUC Press, Cairo, 2006, 2d Printing, 2007.

كتب مترجمة :

١ ــ التخطــيط المركزى ــ تأليف جان تنبرجن، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة ١٩٦٦.
٢ ــ مقالات مختارة فى التنمية الاقتصادية (بالاشتراك)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة، ١٩٧٨.
٣ ــ أنمــاط مــن التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، تأليف راجنار نيركسه، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة، ١٩٦٩.
٤ ــ الشمال ــ الجنوب : برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكّلة لبحث قــضايا التنمــية الدولــية برئاسة ويلى برانت (بالاشتراك)، الصندوق الكويتى للتنمية، الكويت، ١٩٨١.

المحتويات

مختارات ميريت

هذا الكتاب

لا أشك فى أنه قد آن الأوان لأن نلقى نظرة شاملة على عهد الرئيس حسنى مبارك بأكمله. فها قد مرّ أكثر من ربع قرن على تسلمه حكم مصر، وهى فترة طويلة بأى معيار.

تسلم حسنى مبارك الحكم ولم يكن قد مضى أكثر من عام على استلام الرئيس ريجان الحكم فى أمريكا، وبعد عامين فقط من صعود مسز ثاتشر إلى الحكم فى بريطانيا، أى لم يكن عهد الليبرالية الجديدة قد أحدث أثره بعد. وكان الاتحاد السوفييتى لا يزال فى عنفوانه، ولم نكن سمعنا بعد عن جورباتشوف أو سياسة البرسترويكا. ناهيك عن سقوط حائط برلين، ثم سقوط دولة شيوعية بعد أخرى، بما فيها الاتحاد السوفييتى نفسه.

خلال عهد الرئيس مبارك ، قام صدام حسين بالهجوم على الحكم الإسلامى الجديد فى إيران، ثم هجم على الكويت واحتلها وانسحب منها، وانقلبت أمريكا من صديقة لصدام حسين إلى عدوة، والرئيس مبارك لازال فى الحكم. عندما جاء الرئيس مبارك إلى الحكم كانت الحرب الأهلية اللبنانية لازالت محتدمة، والملك حسين كان يحكم الأردن، وحافظ الأسد يحكم سوريا. ثم حدثت أحداث 11 سبتمبر 2001 والرئيس مبارك لا يزال فى الحكم، فشهد صعود حركة " مكافحة الإرهاب " وتوجيه السهام إلى العرب والمسلمين بدلا من الشيوعيين. هكذا جاء الرئيس ريجان وذهب، والرئيس بوش الأب وذهب، والرئيس كلينتون وذهب، ثم الرئيس بوش الابن وكاد يذهب، كل هذا والرئيس مبارك قابع فى مكانه. فالرؤساء والملوك يأتون ويذهبون إلا الرئيس مبارك. فيا له من رجل!.



الغلاف : أحمد اللباد



ميريت